# القسم الثاني:

# واقع التنمية المحلية من منظور تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية ببلدية سعيدة في الفترة (2011-2019)

# الفصل الأول:

# مشاركة بلدية سعيدة في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية

## الفصل الأول: مشاركة بلدية سعيدة في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية

إن تفعيل سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية مرهون ببيئة تفاعل مركباتها الاقتصادية والتنظيمية والإدارية والسياسية والثقافية والسلوكية، وفي تفاعل تلك المركبات يبنى المقوم التنموي ويتقوّى بمبدأ اللامركزية في دعم دور الفواعل المحلية. يمكن القول بأن نجاح التنمية المحلية من منظور تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية يترنح بين الاستقلالية التامة أو الاستقلالية المقيدة حسب فلسفة التنظيم الإداري السائدة وأبعادها في الديمقراطية المحلية.

فالمحدد السياسي للتنمية المحلية يكشف عن قدرة المجلس الشعبي البلدي المنتخب على الإعمال بسياساتها، وهو ما يستدعي ضرورة تفسير مناحي الممارسة في التسيير المحلي، وتحليل أبعاد دور المنتخبين المحليين في حوكمة العمل التنموي بما يتماشى ومتطلبات الديمقراطية المحلية. فالمقاربة التشاركية من هذه الزاوية نجاحها مرهون بعامل الاستقرار على مستوى نسق إدارة البلدية كمدخل يحقق التنمية المحلية المطلوبة.

وعند دراسة موضوع الاستقلالية ودورها في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، يمكن تقييم أداء البلدية في تحقيق التنمية المحلية، انطلاقا من تحليل سياسات تمويل برامجها ومشاريعها. فالمحدد الاقتصادي يبدو مهما أيضا في المقاربة التنموية التشاركية، والقرار التنموي الأنجع مرهون بموارد محلية كافية تساعد على تجسيد مضمونه في الواقع.

وعلى هذا الأساس، تأتي دراسة هذا الفصل من خلال تسليط الضوء على واحدة من البلديات في الجزائر، والتقرب أكثر من بيئة تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية في العمل التنموي، لا سيما تبيان الدور التنموي المجلس الشعبي المنتخب لبلدية "سعيدة" في هذا المقام، والذي، يعد فاعلا مهما وشريكا محوريا في تكريس الديمقراطية التشاركية من طرف المنتخبين المحليين.

وبالنظر إلى المكانة المرموقة التي يحتلها المجلس الشعبي البلدي، فإنه يعتبر هيكلا رئيسيا يساهم في تكريس الحوكمة الديمقراطية والرشادة في التنمية المحلية، كونه يمتلك الأدوات الإدارية والسياسية، الوسائل المالية والبرامج والمخططات التنموية المحلية، والموارد الاقتصادية التي تهدف إلى خدمة وتنمية المجتمع المحلي.

وبهذا الطرح، يعد المجلس الشعبي البلدي ركيزة التنمية المحلية، إذ يسهر على تفعيل برامجه ومشاريعه من خلال استغلال موارده المستقلة (التمويل الذاتي)، أو عن طريق مخططاته التي تمولها الدولة (المخطط البلدي للتنمية). وبالتالي تركز الدراسة على تقييم واقع دور البلدية كفاعل محلي في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية. ومنه؛ ستتم دراسة هذا الفصل ضمن ثلاثة مباحث رئيسية، وهي كالتالي:

- المبحث الأول: ثنائية المجلس الشعبي المنتخب والديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة
- المبحث الثاني: حدود مشاركة المجلس الشعبي المنتخب في تجسيد التنمية ببلدية سعيدة
- المبحث الثالث: تحديات تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية ببلدية سعيدة

## المبحث الأول: ثنائية المجلس الشعبي المنتخب والديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة

إن الدولة في الجزائر متعددة الأبعاد والمجالات والاختصاصات لا يكاد يفلت من زمامها مجال من مجالات تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية، وهذا الحضور القوي مكنها من مراقبة الفضاء الإقليمي مراقبة لصيقة، غير أن الحضور القوي كان له أيضا جوانبه السلبية، وأصبحت الدولة ومركزية السلطة تهيمن بشكل مفرط في الشؤون الخاصة بالتشريع والتنفيذ والمراقبة، وكل ما يتعلق بتدبير الشؤون العامة للمجتمع.

هذا الوضع، والمتأزم طبيعة الحال، ضخم من مسؤوليات الدولة وأثقل كاهلها وزاد من عبء دورها التنموي الشامل، ومن هنا بدأ التحول إلى مفهوم الديمقراطية المحلية التي تقوم على إدماج وإشراك كل عنصر ومكون فاعل لإدارة التنمية وتدبير الشأن العام، وبالتالي يعد موضوعها مهما في دراسة جينات ووظائف المؤسسات السياسية، الانتخابات والمشاركة السياسية في البلديات عن طريق مجالسها الشعبية المنتخبة، كل يساهم في إحداث التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية انطلاقا من موقعته ومكانته في الديمقراطية واللامركزية المحلية.

وفي هذا الصدد، يلاحظ على أن نظام الديمقراطية المحلية في الجزائر من خلال مجالسها الشعبية المنتخبة يعمل على المستويات الاجتماعية والاقتصادية لتفعيل التنمية المحلية، ووظيفتها مرهونة بدور الأحزاب السياسية، والتي تكون حلقة المقاربة التشاركية، ومدخل بنائي لتشغيل آلياتها من خلال حوكمة الأداء التنموي والسياسي.

وبالنظر إلى أهمية الديمقراطية المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي، تأتي دراسة هذا المبحث من أجل تبيان أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة على الأداء التنموي والسياسي، من خلال تحديد العناصر البيئية المؤثرة على تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، والتي أوردها كل من "صامويل هنتغتون، رالف بريبانتي"، متمثلة في الاستقلالية، التماسك والاندماج، التوافق والانسجام، الفاعلية، الأدوار، التوازن، التكيف (تقييم وتقويم السياسات التنموية).

ومن خلال تلك المؤشرات، يمكننا توصيف حال ووضع الديمقراطية المحلية، وعلاقتها البنائية والوظيفية في إدماج المقاربة التنموية التشاركية، لا سيما التركيز على أبعاد الممارسة السياسية، وأداء مؤسساتها وكوادرها البشرية (المنتخبين المحليين) في تحقيق التنمية المحلية، بدءا من معرفة المكانة التي تبوئها اللامركزية للمجلس الشعبي البلدي، وكفاءة أساليبه ووسائله وأدواته المختلفة، وطبيعة سير أعماله لحوكمة سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

## المطلب الأول: مكانة المجلس الشعبي البلدي المنتخب في الديمقراطية المحلية

يعتبر المجلس الشعبي البلدي في الجزائر حجر الزاوية لبنية النظام السياسي، بهدف إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية من خلال تكريس الديمقراطية المحلية، وهو ما تجسد منذ تبني خيار التعددية السياسية، واعتماد أسلوب الانتخاب كركن ديمقراطي لتمثيل الإرادة الشعبية.[1]

اعتبر المجلس الشعبي البلدي المنتخب قاعدة اللامركزية وفضاء لإدماج الفواعل المحلية في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال تقاسم الأعباء وتوزيع المسؤوليات بين الجهاز المركزي (الحكومة) والسلطات المحلية عبر المنتخبين المحليين في عملية صنع القرار التنموي.

وبالتالي تشترك الأقاليم والدولة في قواسم مشتركة على الأقل؛ وهي البنى السياسية، التسيير المحلي وممارسة السلطة المحلية التداولية. فمن ناحية، يكون المجتمع المحلي متجانسًا في عناصره ومكوناته بانتمائه إلى إقليمه، وقادرا على تحريك المبادرة واستقطاب رأسمالها التنموي، ومساهمته في إدارة الموارد المحلية، والعمل الجماعي في تنفيذ وتقييم القرارات التنموية.

ويستطيع المواطن المحلي أن يمارس سلطته من خلال تفعيل دور المجالس الشعبية المنتخبة، وترقية المشاركة السياسية وتأهيل المواطن واستثمار طاقاته لتعزيز مكانته في النظام السياسي المحلي، ويتحقق ذلك بمستوى تأثير ثقافة المواطن في ترسيخ الديمقراطية المحلية، قيميا ومؤسساتيا وسلوكا، من خلال ذلك يتم التعبير عن المصالح والرؤى وفق خصوصياته وتطلعاته ومطالبه المجتمعية، وسيحتاج إلى مؤسسات سياسية وإدارية داعمة يشارك من خلالها لتدبير الشأن العام.

وعلى هذا الأساس، يكون المجلس الشعبي البلدي مخول سياسيا بترقية المشاركة وتحويل قيمتها إلى التسيير الجواري والمحلي، في إطار تعزيز ديمقراطيته واستقلاليته، وعن طريق تحويل الصلاحيات والمهام إليه، ومد حدود اختصاصاته المنوطة به، حيث يرتكز عمله بناء على الأركان الثلاثة؛ مجلس محلي منتخب ويتمتع بالاستقلالية، كما يعمل بكفاءة عالية ورشادة في إطار تفعيل سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

وعلى هذا الأساس، تتحدد مكانة المجلس الشعبي البلدي المنتخب في الديمقراطية المحلية وفقا لطبيعته التأسيسية التي رسمتها مختلف النصوص القانونية والممارسة الديمقراطية، فالتنظيم والمشاركة والتمثيل ...الخ؛ كلها مداخل تساعد على إيضاح دور المجالس الشعبية البلدية المنتخبة في تعزيز مكانتها القانونية والسياسية لتجسيد

[1]– المواد (03) (04) (103). انظر في: ج.ج.د.ش، قانون رقم 11–10، مرجع سبق ذكره.

سياسات التنمية المحلية. ومن هذا المنطلق، ستتعرض الدراسة إلى تلك المكانة، انطلاقا من تحليل النصوص القانونية الخاصة بتنظيم البلدية (القانون رقم 11-10)، وفهم الإدراك الحقيقي والتطبيق الفعال لها في المجلس الشعبي البلدي.

وبالتالي، بينت البيئة السياسية أهم محددات تشكيل المجالس الشعبية البلدية المنتخبة، والتي تراها بأنها الخلية القاعدية والجماعة الركيزة للنظام السياسي والإدارة المحلية، وهي لبنة التنظيم الإداري للدولة. وبالتالي، ترتكز دراسة دور المجلس الشعبي البلدي في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية ببلدية سعيدة على ما يلي:[1]

- تشخيص القيمة المدركة لمحورية المشاركة السياسية والتمثيل السياسي الحقيق، حيث يبنى تصورها الفعال على قيمة المساواة الديمقراطية؛

- دراسة تأثير النظامين الانتخابي والحزبي باعتبارهما ركيزة الديمقراطية المحلية على السياسات التشاركية في العمل التنموي على مستوى المجلس الشعبي البلدي؛

- يتأثر دور المجالس الشعبية البلدية المنتخبة بمتغير العتبة الديمقراطية أو الانتخابية، والتي تكون عادة مفتاح لمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية (جمع التوقيعات بالنسبة للأحزاب السياسية الجديدة أو القوائم الحرة، شرط تجاوز نسبة 07% من عدد الأصوات المتحصل عليها في آخر عملية انتخابية) وعبورها إلى دوائر صنع القرار المحلي، أو بمؤشر الاستحواذ والهيمنة على السلطة المحلية من دون مشاركتها وتقاسمها (عتبة الأغلبية في التسيير المحلي)؛

- مدى تجسيد قاعدة الديمقراطية المحلية في النظام السياسي؛

- طبيعة سير المجلس الشعبي المحلي المنتخب، والذي يبقى مرهون باستقرارها البنيوي أو بعدم استقرارها؛

- دراسة مناحي توزيع الاختصاص التنموي وتحليل بنيوية اللامركزية الإدارية وتأثيرها على اعمل التنموي المستقل.

وعليه، وحسب النظرية السياسية والقانونية، يعد المجلس الشعبي البلدي المنتخب أحد أجهزة الإدارة المحلية المهمة في إدارة التنمية وتسيير مرافق الخدمات العمومية،[2] وأن كوادره المسيرة منتخبة من طرف المواطنين. وبالتالي يعتبر المنتخب المحلي نواة سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، ويتم اختياره طبقا لمعايير ديمقراطية وسياسية تحددها مختلف التنظيمات المعمول بها في الجزائر عموما، إذ تبرز أساسا في القانون الأساسي للمنتخب المحلي الوارد في

[1]- سرير رابح عبد الله، "المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"، مجلة المفكر، العدد: 07، 2011، ص.ص 77-78.

[2]- Hygin Didace Amboulou, **le droit des collectivités locales au Congo**, Paris: L'harmattan, 2010, P.21.

قانون البلدية رقم 11-10 وقانون الانتخابات الصادر سنة 2012، المعدل والمتمم في سنة 2016.[1] وعليه، يوضح قانون الانتخابات أهم المحددات والسياسات التي تنظم العملية السياسية في المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة.

كما تحدد من جهة أخرى أحكام النصوص القانونية الواردة في قانون الانتخابات، كيفيات انتخابهم وتفعيل المشاركة السياسية، وأبرز طرائق توزيع المقاعد حسب عدد الأصوات المتحصل عليها لكل قائمة انتخابية أو حزب سياسي مشارك في العملية الديمقراطية، وتؤدي مهامها على مدار عهدة انتخابية من خمسة (05) سنوات قابلة للتجديد.

كما أن مبدأ التمثيل السياسي في الديمقراطية المحلية يرتبط بحجم المجالس الشعبية البلدية المنتخبة ويخضع إلى معيار الكثافة السكانية حسب كل بلدية، وهنا حددته النصوص القانونية من 13 إلى 43 عضو منتخب، وحسب عدد السكان المحصور ضمن مقياس ديمغرافي محصور بين 10000- أكثر من 200000 نسمة.[2]

وبالتالي فإن هذه الشروط والمعايير قد تحقق نوعا من المساواة الديمقراطية من خلال تمثيل الإرادة الشعبية، غير أن النص القانوني لا يعكس دائما جودة العملية السياسية ما لم يتحدد بدراسة شاملة تشخص أبعاد الأداء السياسي والسلوك الانتخابي في تشكيل المجلس الشعبي البلدي المنتخب.

وبما أن الديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة كحالة بعينها، قد أبانت عن أنظمة تتعايش مع التحول السياسي، ومن ثمة الانفراج على مبادئ التعددية السياسية، ولا مناص من انفلات تسيير المجلس عن تأثير النظامين الانتخابي والحزبي؛ كونهما يحددان الضوابط التصورية التي تراعي مبادئ حوكمة الديمقراطية التشاركية المحلية ويعكسان جوانب الممارسات الخاصة بالمشاركة العامة في السلطة المحلية.

ويطرح قانون الانتخابات إشكالية العتبة الانتخابية وتطوراتها، وقد تؤثر على الممارسة ولا تعكس المشاركة السياسية الحقة، وتحول دون تمكين الأحزاب السياسية والمواطنين في الديمقراطية المحلية، وأن المغزى من العتبة الانتخابية في النظم الانتخابية متصل بعنصر عقلنة ممارسات السلطة المحلية ومدخل لحوكمة التنمية السياسية. لكن، ومن منظور مخالف؛ قد يخل بركن المساواة في الديمقراطية المحلية عند تشكيل المجالس إذا ما احتكرت الأحزاب القوية الفضاء الديمقراطي المحلي.

---

[1]- عمر فرحاتي، "مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد: 06، 2009، ص.08؛ وهيبة غربي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 152-153.

Mathieu Doat, **Recherche sur la notion de collectivité locale en droit administratif français**, Paris: LGDJ, 2003, P.P 39-57.

Nadine Dantonel-Cor, **droit des collectivités territoriales**, Rome: BREAL, 3ème Ed, 2007, P. 45.

[2]- المادة (80). انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 16-10، مرجع سبق ذكره.

كما أن لهذه العتبة انعكاسات سلبية على الممارسة السياسية والسلوك الديمقراطي في المجلس المنتخب، حيث أنه وفي حالات لم تتشكل الأغلبية في اتخاذ القرار الجماعي، ستبرز تحالفات سياسية وهمية وغير ممأسسة، إذ تبحث عن موقعتها في السلطة المحلية، وهذا سيؤول إلى توافقات بناءة، أو يفرز عنها صراعات تخل بالأداء السياسي، مما سيخل بنسق الديمقراطية التشاركية ويعرقل مسار التنمية المحلية.

مجمل القول، تبقى المؤشرات المذكورة آنفا هي محور التحليل التفسير الذي سنركز عليه عند تفريغ بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بمعطيات المقابلة التي أجريناها مع 30 منتخبا محليا، والذي زاولوا مهامهم الانتخابية (خلال العهدة 2012-2017 والعهدة 2017-2022)، وهذا بعد أن نقف على طبيعة سير المجلس الشعبي البلدي، ونحدد أهم أدوات ووسائل ومداخل إدارته وتسييره، والوقوف على خصائص تركيبته السياسية ببلدية سعيدة.

## المطلب الثاني: تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب حسب قانون البلدية 11-10

يختص المجلس الشعبي البلدي المنتخب في بلدية سعيدة بتسيير وتدبير الشؤون العمومية وإدارة التنمية المحلية، ويرسم ذلك بموجب نظام عمل داخلي اختلف حسب العهدتين الانتخابيتين. ويتحدد عمله التنموي وفقا للقواعد المرسومة في قانون البلدية، وأن سيره ونشاطه مرتبط بتوظيف أدواته وآلياته المختلفة والمتنوعة.

كما يعتمد المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة على العديد من الوسائل والأدوات في التسيير المحلي، ويسهر على تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المحلية عن طريق تشغيل نظام ديمقراطية المجلس المنتخب، ويقوم تسييره على محورية الاستقلالية مما يسمح له بممارسة اختصاصاته وصلاحياته في إعداد واقتراح المشاريع واتخاذ القرارات، حيث تشمل تلك الأدوات والأساليب رئيس المجلس الشعبي البلدي، نظام المداولات، اللجان، الدورات.

### أولا: دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في التسيير المحلي

جميع الاختصاصات والصلاحيات والوظائف المنوطة برئيس المجلس الشعبي البلدي، فهو يمارسها في التسيير العمومي المحلي في اتجاهين بارزين؛ ففي الاتجاه الأول يمارس اختصاصاته بوصفه ممثلا للمجموعة المحلية،• التي هي

• يختص رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية بإدارة وتسيير كل ما يرتبط بإقليم بلديته بطريقة مباشرة ومستقلة، ويمثل الإرادة الشعبية المحلية وينوب عنها في الاحتفالات والمواسم الوطنية، ويمثلها أمام الجهات القضائية، ويتولى جميع الأعمال التنموية تحت رئاسته المجلس المنتخب.

البلدية وسكانها ويكون خاضع بموجبها لسلطة الوصاية الإدارية، أما في الاتجاه الثاني فيمارسها بوصفه ممثلا للدولة،• أي ممثل البلدية كوحدة قاعدية تمتثل لسلطة عدم التركيز الإداري، ويكون حينها خاضعا لسلطة الوصاية.[1]

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب في الجزائر إحدى صور ممارسة السلطة المحلية، والذي، يعول عليه في حوكمة الديمقراطية وتكريس اللامركزية لتخطيط سياسات التنمية المحلية، فهو الدعامة الأساسية للنظام السياسي على المستوى المحلي، وهو حلقة الوصل الرئيسية بين الإدارة المركزية والمجتمع المحلي، والمنسق الفاعل في تجسيد المخططات التنموية الوطنية في الجزائر.

إن الحديث عن صلاحيات ودور الهيئة التنفيذية البلدية، إنما يعني في الحقيقة الحديث عن اختصاصات ودور رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يعتبر هو نفسه جهاز التنفيذ، والذي يسهر على اختيار أعضاء هيئته التنفيذية على أساس نواب له حسب احتياجات البلدية، وبما يتوافق وأصول الديمقراطية المحلية، وتحقيقا للمساواة السياسية بين المنتخبين المحليين. كما يسهر على إعداد جداول أعمال المجلس المنتخب بصفته رئيسا للهيئة التداولية ومنسقا لأنشطة لجان المجلي الشعبي البلدي، وهو الذي يعرض عليه مشروعات وبرامج التنمية المحلية.

كما للرئيس صلاحيات إدارية وتنظيمية بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي، وله اختصاصات بصفته ممثلا للبلدية، خاصة عندما يؤدي دوره المحوري في إطار تمثيل الإرادة الشعبية في الديمقراطية المحلية؛ ويباشر مهامه ضمن مجال اختصاصاته الإقليمية.[2] غير أن الإشكالية في هذا المقام تدور حول طبيعة مكانته السياسية ومركزه القانوني، ودرجة استقلاليته في الإقرار التنموي، وفاعليته الإدارية في التسيير المحلي.

وإذا ما أراد أي باحث إبراز مكانته السياسية في السلطة المحلية يتعين عليه دراسة أبعاد دوره المستقل في الديمقراطية المحلية الحقة، خاصة في علاقته بالرجل المعين بصفته ممثلا للدولة، ومدى قدرته على الإسهام في تخطيط السياسات التنموية باستقلالية من دون تداخل الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطة المحلية في إدارة التنمية على مستوى البلدية.

---

• يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة نشر وتنفيذ اللوائح والتنظيمات وتطبيق القوانين في إقليم البلدية، واتخاذ الإجراءات المناسبة على المستوى المحلي، خاصة المسائل التي تخضع للضبط الإداري، الحالة المدنية، الضبط القضائي.

[1]– محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سابق، ص. 168.

[2]– المواد (62) (64) (76) (86) (88) (90) (92) (95). انظر في: القانون رقم 11-10، المرجع السابق.

Nadine Dantonel-Cor, op cit, P.47.

**ثانيا: نظام دورات المجلس الشعبي البلدي المنتخب**

يباشر المجلس الشعبي البلدي المنتخب أعماله التنموية بعد انتخاب ممثلي المواطنين، ويعتمد نشاطه في التسيير بعقد دوراته التي يحددها قانون البلدية رقم 11-10. فمن جهة؛ يجتمع في دورة عادية كل شهرين (02)، شريطة ألا تتعدى مدة كل دورة عادية خمسة (05) أيام، مع العلم أنه يعد نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة عادية.

كما يجتمع المجلس الشعبي البلدي المنتخب في دورة غير عادية كلما اقتضت الضرورة بطلب من رئيسه أو ثلثي 3/2 أعضائه أو بطلب من الوالي، إضافة إلى إمكانية عقد دورة في حالات استثنائية ترتبط بأخطار وشيكة، أو كوارث وأزمات يحتمل وقوعها أو حدثت على المستوى المحلي بقوة القانون.[1]

وبالتالي، ترتبط نجاعة التخطيط التنموي بنظام دورات المجلس الشعبي البلدي المنتخب، ويبدو أن النصوص القانونية اعتمدت على استراتيجية تعمل على تسريع وتيرة التخطيط والبرمجة التنموية في ظروف وجيزة، وبأن المتوسط الزماني لتنظيم الدورات، والفارق بينها بين الدورات العادية بالأخص، يسمح بزيادة الفعالية التنموية، وتحقيق الاستجابة السريعة للمطالب والحاجات المجتمعية. وهكذا تعتبر دورات المجلس الشعبي البلدي الفضاء الفعلي لمناقشة الشؤون المحلية ومعالجة المشكلات المطروحة في المجتمع المحلي بأسلوب ديمقراطي، فهي همزة الوصل التي يلتقي عندها الأعضاء لممارسة الدور التنموي المنوط بهم.[2]

لكن قد لا يتحقق ذلك إذا لم يكتمل عنصر التخطيط عبر الدورات بعامل التنفيذ، خاصة وأن عمليات تجسيد مضامين السياسات التنموية المرسومة مقيدة بالإجراءات الإدارية والتقنية المحضة، والتي قد تطيل أمد تفعيل برامج التنمية المحلية، وقد يولد ذلك فجوة بين التخطيط والتنفيذ في الديمقراطية المحلية، أو بالأحرى يمكن إحداث شرخ بين الآليات السياسية (التداول والتخطيط) والآليات الإدارية المنفذة (تأثير الوصاية على وجه الخصوص) للبرامج التنموية.

**ثالثا: أسلوب المداولات في اتخاذ قرارات المجلس الشعبي البلدي المنتخب**

يرتكز تدبير الشؤون العامة في المجلس الشعبي البلدي على أسلوب المداولات في جميع دوراته العادية وغير العادية والدورات الاستثنائية، حيث يتداول في حدود اختصاصاته الإقليمية، ويتم العمل بنظام التصويت، سواء

[1]- محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سابق، ص. 157.

[2]- المواد (16) (17) (18) (21) (23) (52-61). انظر في: القانون رقم 11-10، المرجع السابق.

بمعيار الأغلبية المطلقة في اتخاذ القرارات، ويرجح معادلة المداولات الديمقراطية صوت الرئيس في حالة تساوي النصاب التصويت.

كما يتم عن طريق المداولات اتخاذ القرارات التنموية، والتي تحكمها مجموعة من الضوابط؛ كأن تحرر باللغة العربية وأن تسجل في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف المحكمة المختصة إقليميا، ويُدوّن فيه جميع المناقشات وجداول أعمال المجلس، عدد الأعضاء الحاضرين بموجب محضر يحرر بمجرد إنهاء أشغال المجلس المحلي المنتخب. كما تخضع تلك القرارات لرقابة الوصاية للنظر في مشروعيتها والمصادقة عليها.[1]

ويحكم سير المداولات من جهة أخرى جملة من الشروط؛ أي أن تكون علانية، ويحق لكل مواطن محلي حضور أشغالها، باستثناء حالات النظام التأديبي للأعضاء ومسائل حفظ النظام العام والأمن بالبلدية. كما تخضع لنظام التصويت الفعلي من طرف المنتخبين المحليين، وقد تعتمد على نظام التصويت بالوكالة في حالات تعذر منتخب حضور مداولات المجلس، وأن تختم ويمضيها رئيس المجلس الشعبي البلدي، ومن ثم تنفذ وتجسد بعد مصادقة الوصاية الإدارية في آجال (15) يوما من تاريخ إيداعها لها؛ علما أنه ليس لها طابع التنفيذ المباشر والفوري إلا بعد مصادقة الوصاية.

**رابعا: مساهمة لجان المجلس الشعبي البلدي المنتخب في إدارة التنمية المحلية**

يُنَشّط عمل المجلس الشعبي البلدي في الجزائر لجانا تجسد التمثيل السياسي والتعبير عن التنوع لتركيبته السياسية. ومنه يتحدد دورها أساسا في مساعدته ومعاونته لأداء أدواره في تحقيق التنمية المحلية، عن طريق التعاطي مع الشؤون المعروضة عليه في مجال اختصاصها الاقتصادي والاجتماعي بهدف إعداد واقتراح البرامج ومتابعة عملية تنفيذها.

ويتم تنصيب لجان المجلس الشعبي البلدي عن طريق المداولة بعد تنصيبه، وبعد إعداد نظامه الداخلي، ومن ثم تشرع كل لجنة؛ سواء كانت لجان دائمة أو لجان مؤقتة (متى كانت الحاجة إليها) في اختيار رئيسها وإعداد نظامها الداخلي الخاص بها، حيث تلعب دورا بارزا في رفع انشغالات المواطنين وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية عند إعداد واقتراح برامج ومشاريع المخططات البلدية للتنميةي.[2]

[1]- المواد (24-30)، انظر في: المرجع نفسه

[2]- المواد (31-36). انظر في: المرجع نفسه.

## المطلب الثالث: دور القيادة الديمقراطية في حوكمة تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب

يحتل موضوع القيادة المنتخبة مكانة مهمة في دراسات العلوم الاجتماعية والسياسية، ومنذ ظهور أدبيات التنمية المحلية أثيرت معها مسألة فاعليتها في حوكمة الديمقراطية المحلية على أسس ترتبط بالعوامل السياسية والثقافية والسلوكية. وبما أنه أتيح للقيادة المنتخبة كل المداخل والمقاربات لتفسير الأدوار الرئيسية في سياق دمقرطة القرارات التنموية وعقلنة السلطة المحلية.

كما تعتبر القيادة المنتخبة ذلك العنصر الحيوي لأي عملية سياسية، وإن دور المجالس الشعبية البلدية في إدماج المقاربة التشاركية يقوم على وزن القيادة المنتخبة، ممارساتها وسلوكها السياسي الرشيد، وعلاقتها بالأداء السياسي وارتباطاته بأفضية الاتصال الديمقراطي.

وبما أن العنصر البشري هو المحرك السياسي لأي عملية تنموية وديمقراطية، فإنه لابد من تحسين الظروف البيئية لبلوغ الجودة السياسية، وبالتالي توجيه سلوك القيادة المنتخبة إيجابا صوب عمليات ترشيد الممارسة الديمقراطية في المجلس الشعبي البلدي المنتخب من أجل ضمان سير حسن لأعماله ونشاطاته التنموية المختلفة.

وبالتالي، تعكس الأعمال والأفعال الناتجة عن سلوك القيادة المنتخبة ديمقراطية المجلس الشعبي البلدي، والتي هي محصلة تفاعلات رشيدة في الديمقراطية المحلية، وتسمح لكل عضو بأن يُقْبلَ على العمل التعاوني من أجل تطوير الأداء السياسي. فالقيادة تعتمد على فن التأثير السياسي داخل المجلس المحلي المنتخب، وقادرة على الإنجاز والإبداع السياسي بطرق عقلانية، تناوبية وتداولية وتوافقية، وهنا تتحول من خاصيتها التنظيمية إلى خاصية إبداعية تساعد على تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

يبرز في التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي عدة أنماط للقيادة المنتخبة المفسرة لطبيعة السلوك السياسي المنتهج في التسيير المحلي، وعند تصنيفها نجد مجموعة من المعايير المعتمدة التي تمايز بين القيادة المنتخبة الإيجابية والقيادة المنتخبة السلبية في العمل التنموي والديمقراطي. فالقيادة الفعالة ترتكز في ممارساتها على معايير اللامركزية والانفتاح في اتخاذ القرارات والسياسات، وأن القيادة غير الفعالة تمارس سياساتها في جو منغلق ومركزي.

وبناء على ذلك، لقد صنفت بعض الأدبيات المتخصصة في موضوع القيادة المنتخبة من منظور تحليل مؤشرات الديمقراطية والمشاركة والانفتاح إلى نمطين رئيسيين، وهما كالتالي:[1]

[1]– ليندة نصيب، "دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية الطارف"، **أطروحة دكتوراه** في تسيير وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008–2009، ص.ص 70-73.

- القيادة الديمقراطية: هذا النمط من القيادة هو الذي يرتكز على مبدأ المشاركة وتفويض السلطة، والإشراك في اتخاذ القرارات التنموية، فالمجلس الشعبي البلدي بحاجة ماسة إلى قيادة منتخبة قادرة على تجميع الجهود، والتوفيق بين الرؤى ومصالح الأغلبية والأقلية المشاركة في الديمقراطية المحلية؛

- القيادة الأوتوقراطية: يمتاز هذا النوع من القيادة بالانفراد في صنع السياسات التنموية وإصدار القرارات ووضع الخطط والبرامج، وأن أساليب العمل الديمقراطي تحول دون تحقيق الرشادة السياسية، إذ تمارس سلطتها وإدارتها من دون إشراك الأطراف الأخرى، وهو نمط يعكس ممارسة سياسية تسلطية في تدبير الشؤون العامة على مستوى الديمقراطية المحلية.

ولتحليل سلوك القيادة المنتخبة في ممارسة السلطة المحلية على مستوى المجلس الشعبي البلدي، يستدعي البحث التطرق إلى بعض المداخل المفسرة لطبيعة دورها السياسي في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية. وعليه، هناك الكثير من النظريات التي عالجت وأحاطت بموضوعها، لكن ما تركز عليه أهداف هذه الدراسة هو ما يحوم حول نظرية التفاعلية والنظرية السلوكية، وإسقاطاتهما الميدانية قصد تحليل أبعاد الممارسة السياسية في الديمقراطية المحلية ببلدية "سعيدة"، حيث اعتمدنا أساسا على ما يلي:

**أولا: مساهمة القيادة المنتخبة في تجسيد الديمقراطية التشاركية من المنظور الموقفي**

برز في هذا السياق إسهامات "رنسيس ليكرت" في النظرية الموقفية لدراسة أهم أساليب القيادة في إدارة الجماعة والأعمال، كما يرى بأن أكثر القيادات فاعلية هي التي تعتمد على أسلوب المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، وصنف أساليب ممارسة السلطة في ثلاثة (03) أساليب شائعة، وهي كالآتي:[1]

- أسلوب القيادة المنغلقة: وهذا المؤشر يسمح بتشخيص ممارسات المنتخبين المحليين في علاقتهم مع قيادتهم في المجلس الشعبي البلدي، حيث يصور هذا الأسلوب مشهد الاتصال السياسي النازل وغير المتفاعل، أين تغيب الثقة السياسية وتفتقد الأعمال إلى المشروعية، مما يقضي على كل المبادرات التشاركية في المجلس الشعبي البلدي؛

- أسلوب القيادة الاستشارية: عادة ما يشير هذا النوع من القيادة إلى عنصر الانفتاح، وبالتالي يزرع بذور الثقة السياسية والتفاعلية بين عناصر بيئة المجلس الشعبي البلدي، كما يسود في العمليات السياسية جو من الديمقراطية في إبداء الآراء والتعبير عن المصالح بطرق متبادلة، وهنا تحرص القيادة المنتخبة على الاستشارة في صنع القرارات التنموية؛

[1]- المرجع نفسه، ص.74.

- أسلوب القيادة المشاركة: حيث تبدي القيادة ثقتها الكبيرة في الوسط الديمقراطي خدمة لأهداف المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي، كما تشجع القيادة المنتخبة على مبدأ المشاركة والتعاون لتقديم المقترحات، والاعتماد على قنوات الاتصال المؤسساتي في كافة المستويات التنظيمية بغية حوكمة ممارسات السلطة المحلية.

**ثانيا: مساهمة القيادة المنتخبة في تجسيد الديمقراطية التشاركية من المنظور التفاعلي**

تأتي هذه النظرية لتحليل طبيعة دور القيادة المنتخبة في حوكمة ممارسات الديمقراطية المحلية ودمقرطة العمل التنموي في المجلس الشعبي البلدي، حيث جاءت لتمزج بين مقومات نظريتي السمات والمواقف، كما تركز في تحليلها على عنصري التكامل والتفاعل.

وحسب هذه النظرية فإن الوحدة السياسية تشتغل عناصرها ومكوناتها وفق تأثير قيادتها المنتخبة، وبشكل تفاعلي وديمقراطي، وأن المؤشرات التي تضبط التفاعلية والتشاركية في ممارسة السلطة المحلية برزت مع إسهامات "سانفورد" المرتبطة بخصائص عمل القيادة (الثقافية، التنظيمية، السياسية، الإدارية) في بيئة المجلس الشعبي البلدي، وهي كالآتي:[1]

- المناخ التنظيمي لممارسة القيادة المنتخبة: إذ تؤدي القيادة دورها الديمقراطي والتنموي، وأنه كلما كان الإطار السياسي خالي من التوتر والصراع كلما ساهمت القيادة في إدماج آليات الديمقراطية التشاركية المحلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى التجاوب مع أهداف القيادة والاستجابة لرؤى المنتخبين المحليين وأفراد المجتمع المحلي؛

- طبيعة التركيبة السياسية (المنتخبين المحليين): إن فعالية دور القيادة المنتخبة في تكريس الديمقراطية التشاركية مرهون بحجم ونوع تركيبة المجلس الشعبي المنتخب، وبمدى استقرارهم في مناصبهم ووظائفهم، وبما يتعلق بالمستوى التعليمي ودرجة الثقافة الديمقراطية وإدراكهم العام لقيم الديمقراطية التشاركية؛

- بنية العمل السياسي الديمقراطي (إدارة التنوع والتعددية): في هذا السياق، أي مجلس شعبي منتخب يتكون من خليط سياسي يجمع بين العديد من الرؤى والمصالح والاستراتيجيات، مما يسفر عنه اختلاف وتباين في الوجهات والسياسات، مما سينعكس على سير وعمل المجلس المنتخب.

وهنا يبرز دور القيادة المنتخبة الفاعلة في تحقيق التقارب بين وجهات النظر، وقدرتها على إدارة التنوع السياسي وإزالة الخلافات، وتقوية الصلة الديمقراطية بين الأدوار الحزبية. كما يبرز دور القيادة المنتخبة من خلال كفاءتها في الاعتماد على معيارية النهج التشاركي في التخطط الاستراتيجي للتنمية المحلية.

[1]- المرجع نفسه، ص.73.

ومن جهة أخرى، تؤثر أيضا القيادة المنتخبة على المداولات الديمقراطية في المجلس الشعبي البلدي، وأن الدراسات التي أجريت في هذا الصدد سلطت ضوئها التحليلي على جانب يخص العوامل التنظيمية المساعدة على فهم آثار التجاذبات السياسية وسلوكيات المنتخبين المحليين ومآلاتها على التسيير المحلي.[1]

إذن، يبدو أن المقاربة التي يعرضها "بيير سادران" في هذا السياق ترتبط بتجربة القيادة ودورها الديمقراطي في حوكمة سياسات التنمية المحلية، كما يشير إلى عنصر المبادرة، يقول: "إن الابتكار الذي يجلبه إجراء المناقشة العامة يستند إلى افتراض مزدوج ضمني أبعد ما يكون عن الواقع كما هو المبدأ القانوني"، ويواصل في قوله: "من المفترض؛ لا أحد يكون قادرا على تجاهل القانون والتنظيم الديمقراطي"،[2] أي أن القيادة المنتخبة بهذا المبدأ لا يمكن لها بأي حال من الأحوال الخروج عن فلسفة الديمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة، وتكون ملزمة بتتبع قواعد التسيير العمومي المحلي الجيد.

ومن جانب أولى، يفترض في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية أن تحدد القيادة المنتخبة بوضوح أدوارها في إطار المتطلبات الديمقراطية، كما لو كان لكل منتخب محلي؛ بأن يعمل ضمن المجموعة السياسية ولجان المجلس الشعبي البلدي المنتخب، يناقش ويفاضل ويقترح ويتداول بعيدا عن توظيف الأساليب السياسية النمطية، وبمعنى آخر، ضرورة الابتعاد عن تحيزات القيادة المنتخبة وانفرادها في اتخاذ القرارات التنموية.[3] ومن هنا يقوم دورها التشاركي على ما يلي:

- إصدار قرارات وسياسات أكثر مشروعية، وهذا هو التحدي الديمقراطي البارز أمام المجلس الشعبي البلدي؛
- إنتاج قرارات أنجع بالمعنى النوعي لمقاربة القيادة التشاركية.

وفي هذا الصدد؛ لقد أوضح الباحث "جميل أحمد الجويد" في أطروحته حول دور القيادة في التنمية المحلية أهمية مساهمة القيادة الديمقراطية في تطوير أداء المجالس الشعبية البلدية، ويتأتى ذلك من خلال تفاعلها وعملها

[1]- Nicolas FERRAN, "la démocratie de proximité dans les exécutifs municipaux montpelliérains [1977-2011]; [RE] configurations clientélaires d'une offre municipale", **thèse de doctorat** en science politique, Faculté de Droit et de Science Politique institut de Govern i Politiques Publiques, Réalisée en cotutelle – Université Montpellier 1 / Université Autonome de Barcelone, 15 janvier 2015, P.08.

[2]- Revel Martine et Autres, **Le débat public : une expérience française de démocratie participative**, Paris: La Découverte, 2007, P.143.

[3]- Vachon Bernard, **Le développement local, théorie et pratique: réintroduire l'humain dans la logique de développement**, Québec: Gaétan Morin éditeur, Boucherville, 1993, P.44.

الديمقراطي المستند إلى المعيار التشاركي، وتركيز عملها السياسي على الهدف الأسمى للتنمية المحلية. ويشكل عنصر اندماجية القيادة المنتخبة في الديمقراطية المحلية الحلقة المطلوبة كدعامة لترشيد السلوك السياسي.[1]

مجمل القول، يمكن تفعيل دور القيادة المنتخبة في بيئة محلية يسودها الديمقراطية حيث يكون التداول على السلطة المحلية، فالقائد المنتخب هو ديمقراطي بالدرجة الأولى حينما يتفاعل مع عناصر ومكونات بيئته، إذ يمكنه جس نبض التكامل في الديمقراطية المحلية، والعمل على تقوية روابط الاتصال السياسي وتعزيز الحوار، بعيدا عن مهاترات الصراع والانسداد الذي يعرقل سير المجلس الشعبي البلدي المنتخب ويحول دون تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية.

## المطلب الرابع: مشاركة الأحزاب السياسية في التسيير المحلي ببلدية سعيدة

في إطار تحقيق تنمية محلية على المستوى المحلي، لابد من مشاركة الأحزاب السياسية، والتي تشكل حلقة الديمقراطية التشاركية داخل المجلس الشعبي المحلي المنتخب، باعتبارها حلقة وصل بين المواطنين والإدارة المحلية، وأداة تمكن المجتمع المحلي على تحديد احتياجاتهم ومصالحهم وبلورتها في شكل قرارات قصد رسم استراتيجية للتنمية المحلية والمستدامة. ومنه تعد الانتخابات المحلية والمشاركة السياسية أحد ركائز ديمقراطية المجالس الشعبية البلدية المنتخبة، ومقياسا لها، بل من الأدوات السياسية المشروعة لإسناد السلطة المحلية التشاركية.

استنادا إلى طبيعة موضوع الدراسة، وبصفته يحمل أبعاد انفتاح الدولة على الأحزاب السياسية محليا، فإن الانتخابات المحلية بمثابة الركن الديمقراطي في التسيير العمومي المحلي، تجتمع فيها جميع المكونات الأساسية من الأطياف والتيارات التي يفرزها النظام السياسي والمجتمع المحلي، لتشكل هي الأخرى ثقافة سياسية الواجب توفرها لتشكيل نظام التعددية السياسية والنهج التشاركي لإدارة مقاليد البلدية وتحقيق التنمية المحلية، أين تبرز المشاركة السياسية بكامل أركانها عاملا مهما في تشكيل المجلس الشعبي البلدي المنتخب، كما يلزم أن ننظر في التركيبة السياسية لها، وفي ماذا تتحدد الأطر الحزبية المكونة لها.

من الضروري أيضا التطرق إلى التجربة الحزبية ودورها السياسي في الديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة، للنظر في الكيفية التي سارت بها، وكيف كانت العلاقة بين الأحزاب السياسية المشاركة في عملية التنمية المحلية، وهل تعايشت هذه الأخيرة فيما بينها، أم أنها تباينت أهدافها وتنافرت بدائلها لتشت رؤى واستراتيجيات التسيير المحلي التشاركي.

---

[1]– جميل أحمد الجويد، "دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية، الفترة (2005-2010)"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص.ص 55-58.

Nicolas FERRAN, op.cit. P.20.

ومن خلال تتبع المحطات التاريخية للعمليات الانتخابية في الديمقراطيات المحلية، وعلى ضوء الانفتاح والتعددية السياسية بعد سنة 1989، وبعدما أُثير السجال السياسي بعد تثبيط المسار الديمقراطي، وما ترتب عنه من مطبات كبحت صيرورة الديمقراطية، وما تبعه من إصلاحات سياسية عديدة؛ أبرزها قانون الانتخابات رقم 12-01 المعدل والمتمم بأحكام القانون رقم 16-10، رسمت التجربة السياسية الجزائرية أبنية المجالس الشعبية البلدية.[1]

محليا، وكما أشرنا، فإن الوعاء الذي سيتم التنافس بين الأحزاب السياسية هو المجلس الشعبي البلدي، على أساس أنه هيئة سياسية محلية منتخبة تمكن المواطنين المحليين من ممارسة حقهم في المشاركة السياسية واختيار ممثليهم لتولي زمام إدارة التنمية المحلية، وإن كان بإمكانها المساهمة فعلا في ترقية الديمقراطية التشاركية المحلية، أو أن مشاركتها السياسية تبقى مجرد ملون ديمقراطي يصبغ فكر التعددية السياسية في التسيير المحلي من دون تحقيق الفعالية التنموية، خاصة إذا ما دخلت الأحزاب السياسية نفق الفساد لقضاء مصالحه الشخصية، وإن كان الحال كذلك في جميع الحالات فما هي العوامل المتحكمة من زاوية علاقة القيادة المنتخبة والنخب السياسية بدور للأحزاب السياسية؟

**أولا: التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي المنتخب خلال الفترة (2012-2017)**

تعددت المشاهد السياسية في الديمقراطية المحلية، واختلفت الممارسات السياسية باختلاف المراحل والمحطات السياسية. وعلى ضوء تجربة التعددية السياسية في الجزائر؛ واحتكاما إلى النصوص التنظيمية التي وردت في إطار تطبيق قانون الانتخابات لسنة 2012، وخلال الفترة (2012-2017)، تم إجراء الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) بتاريخ 22 نوفمبر 2012 في جو يعكس مظاهر التعددية والتنوع في إطار التنافس السياسي على مقاليد إدارة الدولة والمجتمع على المستوى المحلي.

حصل التنافس والتباري بين الأحزاب السياسية ومختلف التيارات المشاركة في المجتمع المحلي من أجل تمثيل الإرادة الشعبية، والظفر بعضوية كاسحة في المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة، وأسفرت العملية الانتخابية بعدها عن نتائج غير متوازنة بين حزبين عريقين في الديمقراطية المحلية من جهة، ونتائج متوازنة ومتساوية بين باقي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية من جهة أخرى.

ووفقا للمعايير والأسس المحددة في قانون البلدية رقم 11-10، والمتعلقة بكيفية توزيع عدد المقاعد بالتناسب مع المعيار الديمغرافي لحجم التمثيل السياسي على المستوى المحلي، يلاحظ بأن بلدية "سعيدة" تخضع إلى معيار

[1]- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص.112.

ديمغرافي يعزى إلى المؤشر: 100.101-200.000 نسمة، وبالتالي يكون عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخب في حدود 33 مقعدا وفق ما تسفر عنه مخرجات العملية السياسية في الانتخابات البلدية.[1]

ضم المجلس الشعبي المحلي المنتخب في هذه الفترة السياسية خمسة (05) أحزاب سياسية، والتي تخطت العتبة الانتخابية وتحصلت على نسبة أعلى من عدد الأصوات المعبر عنها (7%)،[2] حيث فازت كل قائمة حزبية بعدد مقاعد في إطار تطبيق قاعدة التمثيل النسبي لعضوية المجلس الشعبي البلدي، كما اشتمل هيكله الديمقراطي خليطا من التيارات والأطياف السياسية، والتي يوضحها الشكل في الأسفل:

**شكل رقم (1): توزيع مقاعد المجلس الشعبي المنتخب على الأحزاب السياسية ببلدية سعيدة (2012-2017)**

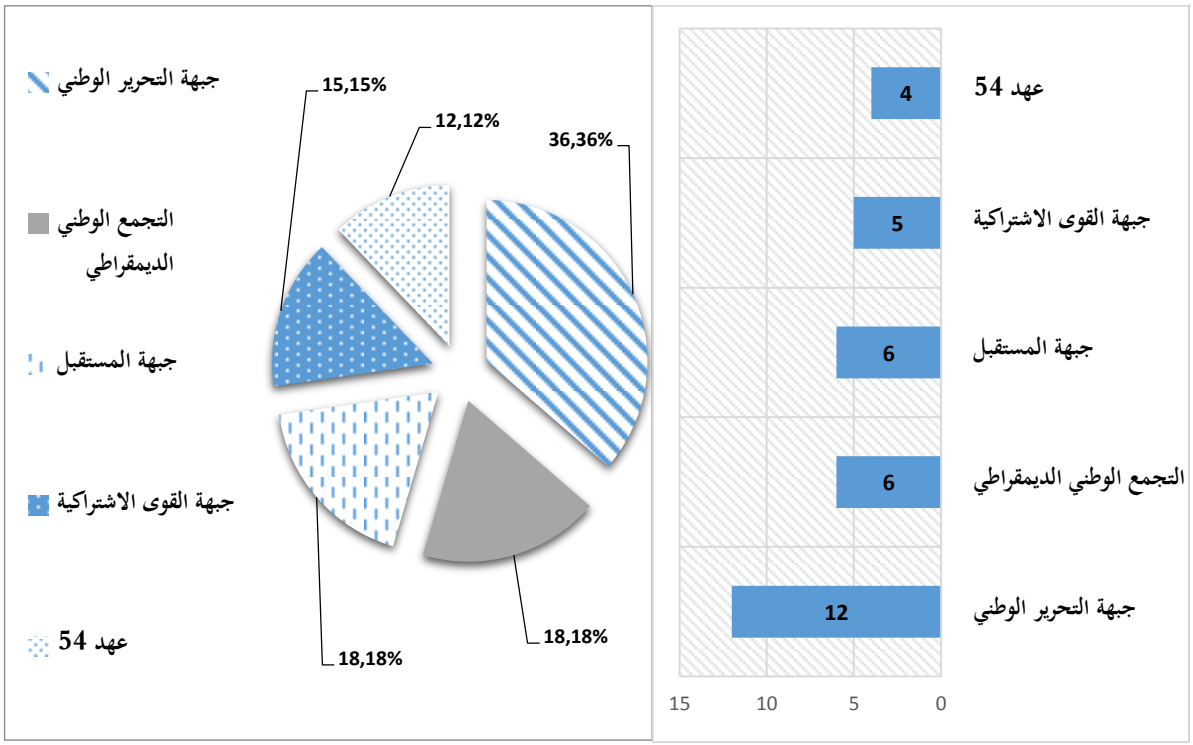


**المصدر**: إعداد الطالب استنادا إلى بيانات ولاية سعيدة.[3]

لقد استحوذ حزب جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد داخل المجلس الشعبي البلدي، حيث قدرت باثني عشر (12) من أصل ثلاثة وثلاثون (33) مقعدا، أي بنسبة: 36,36 %، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بوزنه السياسي المعهود في التجربة السياسية والتاريخية المريرة في النظام السياسي، وله أسبابه، من بينها أن الحزب السياسي بدأ يفقد قاعدته الحزبية ولتأثير ظاهرة التجوال السياسي، ولعج الولاء الحزبي وهيمنة النزعة الشخصية على النضال

[1]- المادة (5/79). انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر، العدد: 01، الصادر في 14 يناير 2012.

[2]- المادة (66)، المرجع نفسه.

[3]- ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الانتخابات، **تقرير نتائج الانتخابات المحلية 2012**.

السياسي. ثم يتبعه مباشرة حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة المستقبل بالتساوي في الاستحواذ على عدد مقاعد المجلس المنتخب، وبنسبة: 18,18 %، أي ما يعادل ستة (06) مقاعد لكل حزب سياسي.

في المقابل اكتسح حزب التجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الثانية واستحوذ على عدد الأصوات المعبر عنها (3575 صوت)، مقارنة بحزب جبهة المستقبل (3427 صوت معبر عنه). وهكذا يتوزع باقي المقاعد على حزب جبهة القوى الاشتراكية بخمسة مقاعد (05)، أي بنسبة: 15,15%، ثم يليه حزب عهد 54 بنسبة: 12,12%، أي أربعة (04) مقاعد متحصل عليها، وهي نسب ضئيلة لا تعكس حجم التمثيل السياسي الحقيقي حت يتسنى لهما التأثير في دوائر صنع القرار التنموي وتجسيد التنمية المحلية بفعالية قوية.

من خلال معاينة التركيبة الاسمية للقوائم الحزبية الفائزة في الانتخابات المحلية خلال الفترة (2012–2017)، يلاحظ بأن هناك مشاركة سياسية للمرأة، مما يعني تبوئها لقيادة المناصب في المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وهو مؤشر إيجابي يعكس درجات إدماجها في المقاربة التنموية التشاركية عن طريق تعزيز قدراتها وتأهيلها ديمقراطيا في تدبير الشؤون العمومية المحلية.

مجمل القول، كانت هذه العهدة الانتخابية حاسمة ومهمة جدا بالنظر إلى التجارب السابقة التي تسبق عملية الإصلاح السياسي سنة 2011، وما ترتب عنها من ممارسات وسلوكيات تعكس الوجه الحقيقي للتصورات الإصلاحية على التسيير المحلي من زاوية إشراك الأحزاب السياسية في ترقية الديمقراطية التشاركية في البلدية، أو سيكون مآل الديمقراطية المحلية برمتها الفشل في الارتقاء بدورها التنموي، وهو أمر صعب لا يسمح بتعميق الإصلاح في المؤسسات السياسية والإدارية، فقط لأن مشاركة الأطياف السياسية بقي محافظا على الموروث الحزبي في الممارسة الديمقراطية.

ومن هنا، يتعين علينا أن نتساءل مرارا عن جدوى إصلاح الأحزاب السياسية؛ بالأخص بعد صدور قانون الأحزاب السياسية سنة 2012، ومدى دمقرطة مشاركتها السياسية في التسيير المحلي، وما إذا أمكن الحديث عن نموذج تنموي جديد بعده يقلب الكفة في ممارسة السلطة المحلية وتكريس مبدأ التداول السياسي، وما أمكن بأن تعكس الممارسات الحزبية تعددية سياسية كما في أنظمة الديمقراطية التشاركية؟

**ثانيا: التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي المنتخب خلال الفترة (2017–2022)**

بعد الإصلاح السياسي لسنة 2016 (قانون الانتخابات)، نظمت في 23 نوفمبر 2017 الانتخابات المحلية، والتي عرفت معتركا سياسيا ومنعطفا ديمقراطيا جديدا، ظاهره يعكس أوجه ممارسات الديمقراطية المحلية، غير أن باطنه

أبان وبرهن عن حدوث سلوكيات انتخابية معيبة باتت راسخة كثقافة سياسية سائدة، وأخرى إدارية أخلت بنسق الحوكمة الديمقراطية بسبب تأثيرات أسباب (سيتم التعرض لها لاحقا في هذا الفصل) وعلاقته بأفعال الأحزاب السياسية، مما أنتج مكونات وعناصر اشتغلت على تحريف مسار التنمية السياسية المحلية.[1]

لعل ما ميز العهدة الانتخابية في هذه الفترة في ظل التعددية السياسية، هو التغير الحاصل في حجم التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي المنتخب، وانقلاب الكفة السياسية لصالح أطياف سياسية شاركت في العملية السياسية وتبارت من أجل إدارة وتسيير البلدية.

بناء عليه، ما ميز تركيبة المجلس الشعبي البلدي المنتخب خلال هذه الفترة هو المظهر الديمقراطي الذي عبّر عن تنوع الطيف السياسي المشارك في العملية التنموية، والذي ضم أربعة (04) أحزاب سياسية، مقارنة بالعهدة الانتخابية السابقة التي ضمت (05) أحزاب سياسي مشارك في تسيير بلدية سعيدة خلال العهدة الانتخابية (2017-2022).

من المهم أيضا الإشارة إلى تأثير العتبة الانتخابية على الأحزاب المجهرية على التركيبة السياسية بالشكل الطردي أو العكسي، بحيث، وكلما ارتفع معدل ناتجها الحسابي في العملية الانتخابية أدى إلى حرمان الكثير من الأحزاب السياسية للمشاركة في التسيير المحلي. والعكس صحيح، أي كلما انخفض معدل ناتجها الحسابي ساهم في تعزيز الفرص الديمقراطية وتمكين الأحزاب السياسية لترقية التمثيل السياسي على قدم المساواة.[2]

ولأن قاعدة العتبة الانتخابية (7%) ترجح كفة الفوز لصالح الأحزاب السياسية القوية التي تحوز وعاء انتخابي ضخم لا يستهان به في العملية السياسية، على حساب الأحزاب السياسية المجهرية طالما تقصى مشاركتها ولا يعتد بها في الديمقراطية التشاركية المحلية.

وقد يخل هذا الوضع بمبدأ تمثيل الأقلية ولا يجسد المساواة بين الأطياف والتيارات في الديمقراطية المحلية، وعدم الاستجابة لرأي وصوت مختلف الفئات غير البارزة في المشهد السياسي، وأن هذه القاعدة لا تضبط بإحكام عدد الأحزاب المشاركة في تمثيل الإرادة الشعبية أو تعكس الوجه الحقيقي للديمقراطية التشاركية المراد تجسيدها في التسيير المحلية من الزاوية السياسية، نلاحظ تارة انخفاض حجم المشاركة، وتارة أخرى ينفجر حجمها، ناهيك عن فعالية في سياسات التنمية المحلية.[3]

---

[1]- المواد (66) (67) (68) (69) (70). انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 16-10، مرجع سبق ذكره.

[2]- مجموعة مؤلفين، **الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية بالدول المغاربية**، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2019، ص.48.

[3]- المادتين (66) (5/80). انظر في: المرجع نفسه.

**شكل رقم رقم (2): توزيع مقاعد المجلس الشعبي المنتخب لبلدية سعيدة (2017–2022)**

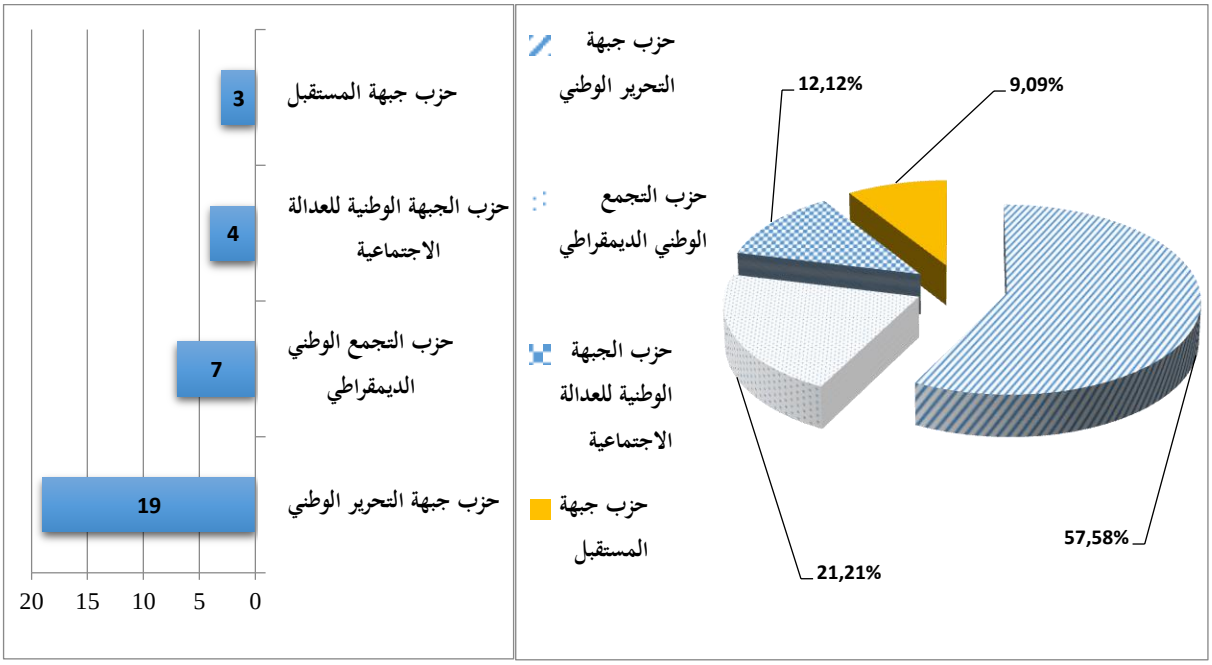


**المصدر**: إعداد الطالب استنادا إلى بيانات وزارة الداخلية.[1]

ما هو ملاحظ على واقع الديمقراطية المحلية ونتائج العملية الانتخابية في المجلس الشعبي البلدي المنتخب ببلدية "سعيدة"، هو سيطرة وهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد إدارة البلدية وتسيير الشأن العام، إذ استحوذ على عدد أكبر من المقاعد (19 مقعد من أصل 33 مقعد) داخل المجلس الشعبي البلدي المنتخب، أي بنسبة قدرت بـ: 57,58%، ولوحظ بأنه نسبة تمثيله للإرادة الشعبية ارتفع مقارنة بالعهدة الانتخابية السابقة، ما يعني بقدرة الحزب السياسية حفاظه على مكانته السياسية بالطرق المشروعة أو غير المشروعة في الديمقراطية المحلية.

ويشاركه حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تحصل على نسبة: 21,21% من إجمال عدد المقاعد، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة، أي استحوذ على سبعة (07) مقاعد، مما يعني بأن التجربة الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية بين عن نموذج تنموي يرتكز على ثنائية حزبية هيمنت على زمام إدارة التنمية المحلية.

كما استحوذ حزب الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية على أربعة (04) مقاعد من أصل عدد المقاعد الكلي، أي بنسبة: 12,12%، والباقي؛ أي ثلاثة (03) مقاعد لصالح حزب جبهة المستقبل، أي نسبة: 09,09% من مجموع عدد مقاعد المجلس الشعبي البلدي، وهو ما يفسر بأن مشاركة الأحزاب المجهرية أو الصاعدة لا تزال بعيدة عن تطلعات الديمقراطية التشاركية المحلية الحقة.

[1] - R.A.D.P, ministère de l'intérieur, des collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, Elections locales 23 novembre 2017, déroulement des élections locales 23-11-2017. Consulté le 17-09-2018 à 22:47 H sur le lien: www.interieur.gov.dz/index.php/fr/elect/election-des-membres-des-a-p-c-et-a-p-w-3.html

غير أنه، ومن خلال معاينة نتائج العهدة الانتخابية خلال الفترة (2017-2022)، فقد لاحظنا تراجع مشاركة المرأة في المجلس المنتخب مقارنة بالمرحلة السابقة. وكوشف من جهة أخرى عن مظاهر التجوال السياسي من خلال تنقل بعض المنتخبين المحليين من حزب سياسي إلى آخر، وهذا المعطى بمثابة مؤشر سياسي يشير إلى ممارسة ديمقراطية منقوصة في ثقافتها السياسية، مما أخلت بتفاعلات نسق الديمقراطية التشاركية المحلية، وأضعف استراتيجية التنمية المحلية المستديمة في ظل غياب برامج حزبية سياسية كفؤة وناجعة.

لقد بينت تجربة الأحزاب السياسية في المجلس الشعبي المنتخب لبلدية سعيدة مكانتها الخاصة لتحقيق التنمية المحلية من خلال التمثيل السياسي، لكن النجاح أو الفشل الذي أحدثته أثر إيجابا وسلبا على سيرورتها ونتائجها. يتوقف الحكم على فعالية مشاركة الأحزاب السياسية في الديمقراطية المحلية على جملة من المحددات، والتي تساعد على تحليل جوانب الممارسات في التسيير المحلي، ومن ثمة تفسير سلوكها السياسي.

وتعد الأحزاب السياسية من الفواعل المهمة في حوكمة السياسات الديمقراطية. ولأن الحزب السياسي يعتبر مدرسة الديمقراطية ومحور التنشئة السياسية لتحقيق التنمية السياسية، يفترض بأن يرتقي بدوره السياسي في المجالس الشعبية البلدية من دون الإخلال بأبنيته ووظائفه في ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية.

في الأخير، يمكن القول بأن الأحزاب السياسية لعبت أدوارها في التأثير على القرار التنموي المحلي، وساهمت في تشكيل المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة، باعتبارها مصدر المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي، ولا يمكن إهمالها في مقاربة الديمقراطية التشاركية المحلية.

لذلك يبقى دورها مرهونا بالعديد من العوامل السياسية والإدارية والبنيوية والثقافية للارتقاء بالدور الحزبي في التسيير العمومي المحلي، وأن نجاح التجربة الحزبية ببلدية سعيدة إنما هو مرتبط بتأثير بنية النظام السياسي وانعكاس ثقافته السياسية إقليميا، ومتفاعل مع عناصر التنظيم الإداري لتجسيد برامج ومشاريع التنمية المحلية.

**ثالثا: تأثير النظام الحزبي على الأداء السياسي في المجلس الشعبي البلدي المنتخب**

إن التحول نحو التعددية السياسية أحدث تغيرات جذرية في الديمقراطية المحلية، وما مسها من تبدلات تنظيمية في الأبنية والهياكل الحزبية، ونشوء أطرزة جديدة من المعايير القانونية المنظمة للممارسات السياسية في المجلس الشعبي البلدي، وهو ما أدى إلى مراجعة النظامين الحزبي والانتخابي بما يستجيب لمتطلبات وتحولات الدولة ديمقراطيا.

من مآخذ نظام الانتخابات في الجزائر؛ سيما على ضوء الممارسة المحلية ببلدية سعيدة، هو أنه، وعلى خلفية إقراره لجملة من الشروط التي تحكم عضوية المجلس الشعبي المنتخب، فقد أسفر عن تجربة ديمقراطية هجينة في

ممارساتها، والتي بينت عن مستوى الكوادر المنتخبة، واعتبرت غير مؤهلة سياسيا أو مكونة جيدا، ولا تحوز معرفة جيدة حول ثقافة التسيير المحلي الرشيد.

وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية المتوالية في الجزائر، خاصة بعد سنة 2012 إلى غاية سنة 2019، إلا أنها لم تحدد تلك القواعد الجديرة والمعايير الموضوعية التي تساعد على إفراز المورد البشري النوعي لبلوغ مستوى من الجودة السياسية اللازمة في الديمقراطية المحلية، وهو ما غيبه المشرع الجزائري في النصوص القانونية المتعلقة بالترشح كمنطلق لحوكمة مشاركة الأحزاب السياسية في تسيير المجالس الشعبية البلدية.•

من المسلم به أيضا، وعند دراستنا للمكون التنظيمي والسياسي في علاقته بالمكون البشري على مستوى المجلس الشعبي البلدي، لوحظ بأن التجربة التنموية ببلدية سعيدة تعاني، وبدرجة كبيرة، من ازدواجية بنيوية ووظيفية في إدارة التنمية المحلية، مما سيلحق بالديمقراطية المحلية الضرر السياسي، ذلك أن القانون الأساسي للمنتخب المحلي لم ينشئ أبنية تنتج كفاءات حزبية وسياسية؛ لها من القدرات والإمكانات والمعارف الكافية في التسيير المحلي، وهو ما أدى إلى إضعاف دور المنتخب في إدارة التنمية المحلية، بل كانت مكانته رمزية في مشهد الديمقراطية المحلية نتيجة ضعف أداء الأحزاب السياسية المشاركة في تحقيق التنمية المحلية.

وفي إطار ترقية العمل بالديمقراطية التشاركية، لابد من خلق إطار مؤسساتي حزبي كفؤ، يكون الحلقة الرئيسية بين مشاركة المجتمع المحلي ومشاركة المجلس الشعبي البلدي المنتخب في تفعيل برامج التنمية السياسية، غير أن الواقع يؤكد على أن الأحزاب السياسية أضحت بعيدة عن دورها الحقيقي في توليد كوادر بشرية مؤهلة ومكونة سياسيا، بمقدورها قيادة المشروع الديمقراطي وتوجيه مسارات الإقلاع التنموي.

وإذا كان الأصل في أن الحزب السياسي هو مدرسة الديمقراطية ومصنع للبرامج السياسية والتنموية، إلا أن هناك بعض المآخذ التي اعترت ممارساته في الديمقراطية المحلية لاعتبارات عديدة، نوجزها في الآتي:

– الأحزاب السياسية المشاركة في إحداث التنمية المحلية قد تعجز عن تطوير أدائها السياسي نظرا لغياب مبدأ التناوب والتداول لممارسة السلطة الحزبية، فما تعانيه المجالس المنتخبة اليوم هو مرآة عاكسة لطبيعة العمل الحزبي في الجزائر؛

• لم يشترط القانون الأساسي للمنتخب المحلي في المجالس الشعبية البلدية أي معايير الكفاءة أو المؤهل العلمي، وبما أن الحق في المشاركة السياسية لكل مواطن مكفول في الدستور، فإنه لم يحدد أي شرط موضوعي لعضويتها، وقد أخذ المشرع الجزائري بشروط شكلية.
المادة (79). انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 16–10، المؤرخ في 25 غشت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، **ج.ر**، العدد: 50، الصادر في 28 غشت 2016.

– تشهد الأحزاب السياسية المشاركة في السلطة المحلية كل مظاهر الانغلاق والانسداد في أنظمتها الداخلية، وهي غير منتجة لقيم النهج التشاركي، مما يفتح احتمالية انتقال الفيروس السياسي إلى هيكل المجلس الشعبي البلدي؛

– أوتوقراطية قيادة المكاتب الحزبية المشاركة في المجلس المنتخب بإمكانها تحويل النزعة السلطوية إلى أنساق التسيير العمومي المحلي، وقد يخلق له مشاكل بنيوية تحول دون تحقيق تنمية منشودة من منظور تجسيد الديمقراطية التشاركية؛

– قد لا تسمح التجربة التعددية في المجلس الشعبي المنتخب بإنتاج مكونات ديمقراطية قادرة على تأسيس علاقة توافقية بين رؤى الأحزاب السياسية والمصلحة العامة، لطالما غرقت الأخيرة من داخلها في وحل الفساد السياسي مما سيعيق التخطيط التنموي المحلي الفعال.

## المبحث الثاني: حدود مشاركة المجلس الشعبي المنتخب في تجسيد التنمية ببلدية سعيدة

لابد من الحديث عن دور المجلس الشعبي البلدي المنتخب في تحقيق التنمية المحلية، والذي يحيلنا كباحثين على أبعاد الجدلية التنموية المبنية على خمس، وهي التخطيط، تدخل الدولة، الثقافة التنظيمية، إدارة التنمية المستقلة والمورد الاقتصادي المهم في تفعيل البرامج التنموية، ومن ثم دراسة جميع مناحي تمويلها في إطار تقديم الخدمات المبرمجة والمسطرة، وبعدها الشروع في تحليلها وتقييمها للكشف عن قدرات بلدية سعيدة في تحقيق التنمية المحلية.

وفي سياق تنمية المجتمع المحلي على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية ...الخ، من أجل ممارسة الدور التنموي المنوط ببلدية سعيدة في إطار تشاركي، سنعالج في هذا المبحث مختلف الأطر القانونية والتنظيمية والوظيفية التي تحكم عمل المجلس الشعبي البلدي ومدى تأثيره في عملية إرساء دعائم التنمية المحلية.

كما أن للقيادة المنتخبة المحلية في هذا المقام تأثيرها البارز في العلميات التنموية والدور المنوط بها لإدارة البلدية ومشاركتها في السياسة المحلية، وأن إفرازات الأحزاب السياسية وإنتاجها الثقافي والبشري أيضا هو جزء منها لتعزيز قدرات الفاعل المحلي، في إطار مساعي حوكمة ديمقراطية أعمال ونشاطات المجلس الشعبي البلدي، وأن سلوكها السياسي الرشيد يبدو بارزا في الديمقراطية المحلية بحكم تأثيرها في النسيج البنيوي والوظيفي الخاص بالبلدية.

كما يؤدي المجلس الشعبي البلدي وظائفه التنموية بكفاءة عالية، ولكي يبلغ ذلك المستوى يتعين عليه تعزيز إمكاناته وتعظيم موارده المالية اللازمة والكافية لتغطية الإنفاق على برامج التنمية المحلية، مع الحرص على بناء قدراته ذاتيا في إطار دعم الاستقلالية المحلية.

ينبغي في هذا الصدد أيضا تسليط الضوء على نظام تمويل البلدية المستقل، لا سيما التعريج على محددات التمويل الذاتي، مع استعراض موازنة الإنفاق على مخططات البلدية للتنمية كوجه آخر لتقدير مدى مشاركة الفاعل المحلي في التنمية المحلية، ومن ثم التعرف على مواطن الاختلالات البنيوية والهيكلية في تجسيد المشاريع وتحقيق الخدمات العمومية على مستوى بلدية "سعيدة".

بناء عليه، وفي حدود الدراسة الميدانية وبمجاميعها الإحصائية المتاحة في هذا الصدد، تستعرض الدراسة أهم المعطيات والبيانات الخاصة بتحقيق التنمية المحلية، منها المالية والاقتصادية، وعلاقتها بالبرامج التنموية. وتنتقل الدراسة إلى جانب آخر يهدف إلى تقييم واقع الإنجازات التنموية في إطار مشاركة البلدية خلال الفترة (2010-2019).

يتم التركيز أيضا على جوانب قياسية من كل سنة مالية، والتي تبين لنا مناحي مساهمة برامج التمويل الذاتي والمخططات البلدية للتنمية؛ ابتداء من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019 للوقوف على واقع الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي، ودراسة فاعليته ومساهمته كفاعل محلي شريك في المقاربة التشاركية، والتعرف على حدود مشاركته عن طريق مختلف وسائله وأدواته الإدارية والسياسية لدفع عجلة التنمية المحلية. ومن هنا سنستعين بدراسة أهم المخططات والأدوات التي تمكنه من ترقية دوره في إطار تكريس الديمقراطية المحلية الحقة وأبعاد تجسيدها.

## المطلب الأول: وسائل تحقيق التنمية المحلية من منظور الاستقلالية

يتحدد دور بلدية سعيدة بدرجة مشاركتها في الديمقراطية المحلية لتجسيد المشروعات التنموية المختلفة، والذي يعتمد على مختلف الوسائل المالية المساعدة على تخطي المشكلات التي تعاني منها، والمضي قدما نحو دعم أجندات التنمية المحلية من خلال تعزيز القدرات الذاتية وتكريس اللامركزية المحلية.

ومن ثمة يحتاج المجلس الشعبي البلدي المنتخب من أجل تنفيذ برامجه المخططة إلى موارد مالية حتى يتمكن من القيام بأعماله، حيث يشكل المال عصب الديمقراطية التشاركية المحلية لإدارة النشاط الاقتصادي والتنموي بالشكل المطلوب والكافي.

فضلا عن النماذج التنموية القديمة التي قامت على مساعدات الدولة المالية للمجموعات المحلية، لاسيما البلدية عن طريق برامج التجهيز العمومي من خلال المشاريع القطاعية الممركزة (psc) المسجلة بعنوان الاستراتيجية الحكومية المركزية ممثلة في الوزارات.

هناك أيضا المشاريع القطاعية غير الممركزة (psd) التي تسجل بعنوان العمليات التي تباشرها وتشرف عليها الولاية. وهناك أيضا أشكال تمول المشاريع القطاعية اللامركزية أو المحلية أو الذاتية، وتسمى في النموذج التنموي الجزائري بمخططات البلدية للتنمية (pcd)، والتي يقع على عاتق الجماعات المحلية؛ أي البلدية على وجه الخصوص، تنفيذها ومتابعة الأشغال والأعمال التنموية وفقا للحدود والاختصاصات الواردة في النصوص التنظيمية المنتهجة.[1]

بناء عليه، سيتم التركيز في هذا المطلب على مساهمة المخطط البلدي للتنمية وبرامج التمويل الذاتي، باعتبارهما وسيلتين ماليتين تساعدان على تعزيز الدور التنموي المنوط بمشاركة المجلس الشعبي البلدي لتحقيق التنمية المنشودة، من منطلق الاستجابة للمطالب المجتمعية وزيادة فعالية سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

**أولا: علاقة المخطط البلدي للتنمية (PCD) بسياسات الديمقراطية التشاركية المحلية**

المخطط البلدي للتنمية هو عبارة عن مخطط يشمل فروع وبرامج التنمية المحلية، ويهدف إلى تكريس اللامركزية الإدارية والديمقراطية الجوارية، فهو أداة تقنية ومالية تجسد البرامج التنموية. ويشمل هذا المخطط كل التجهيزات القاعدية والفلاحية والسهر على إنجازها.

يقوم على إشراك مختلف الفاعلين المحليين في ترتيب أولويات التنمية وتسطير سياساتها عن طريق التوجيه والاقتراح والمشاورة. كما يتصل بقطاعات حيوية تمس حياة المجتمع ومستوى معيشة المواطن المحلي؛ كالمياه، النقل والتطهير والطرقات، التعليم والصحة... الخ، إذ يختص المجلس الشعبي البلدي في إعداد برامجه واقتراح مشاريعه بما يستجيب للمطالب المجتمعية.•

ومن هنا، لقد تم إقرار المخططات البلدية للتنمية في الجزائر منذ العهد الاشتراكي، إذ جاء المرسوم الرئاسي رقم 73-136 المؤرخ في 09-08-1973 المتعلق بتحديد كيفيات تسييرها وإدارتها، وحدد جميع الاعتمادات المالية الممنوحة لفائدة برامج البلدية في تحقيق التنمية المحلية.

---

[1]– أحمد شريفي، "دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 127.

الزوهير الرجراج، "التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 174.

• يسهر المجلس الشعبي البلدي على إعداد برامجه السنوية بالتنسيق والتعاون مع أمين خزينة البلدية، رئيس الدائرة، اللجنة التقنية على مستوى الدائرة وأمين خزينة الولاية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية المجالس التقنية للولاية، والوالي باعتباره الآمر بالصرف الرئيسي، مديرية الدراسات والتنمية المحلية (وزارة الداخلية)، وزارة المالية من خلال المراقب المالي. انظر في: ليندة أونيسي، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 09، جوان 2016، ص.ص 230-231.

ويحدد المخطط مجموعة شروط ووسائل إنجاز مشاريع وتنفيذ عمليات التجهيز والاستثمار المبرمجة، والملاحظ على نصوصه؛ هو أن المخططات البلدية تخضع لسلطة الإدارة المركزية ووصايتها المتحكمة إجرائيا وماليا وتقنيا في عملية تسجيل برامج التجهيز والاستثمار.

يمكن القول بأن البلدية لا تتحمل نفقات التسيير والتجهيز العمومي على المستوى المحلي، والتي، قد تتجاوز إمكاناتها وقدراتها المادية والاقتصادية، مما يحتم على تفعيل آلية تدخل الدولة، واللجوء إلى طلب مساندة مالية أو تفعيل الاقتراض المالي، أو الشروع في نظام التمويل الاستثنائي لدعم البرامج والمشروعات التنموية، وهو النموذج التنموي المعمول به في الجزائر.

حسب قانون البلدية،[1] تعتبر مخططات التنمية البلدية وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المحلية، حيث يتم رصد ومراقبة عمليات وبرامج التجهيز والاستثمار المسطرة من طرف البلدية والإدارة المركزية سنويا، ومن خلالها توفر الدولة الموارد المالية اللازمة لدعم موارد ومداخيل التجهيز العمومي والاستثمار بشكل فعال ومستدام على المستوى المحلي.

بناء عليه، يشمل قانون المالية؛ وبصفة حصرية، كل المخصصات المالية واعتمادات الدفع التي تهدف إلى تمويل المشاريع والبرامج التنموية المقترحة، ويتم توزيعها وفق الضوابط والمعايير التي تحددها الوزارة المكلفة بالمالية (السكان، عدد البلديات، الوضع المالي للبلديات وما إلى ذلك)، وتفريدها من طرف الوصاية المركزية عبر جلسات التحكيم. وللإشارة؛ تخضع البرامج التنموية المقترحة إلى سلطة الوالي المخول بالإقرار التنموي، وأن قطاعاتها الممولة بعنوان مخططات البلدية للتنمية هي تلك الواردة في الكثير من النصوص التنظيمية، والتي تشمل 14 فصلاً و53 مادة، وهي غير مجمعة في دليل واحد، إلا أنه يمكن إجمالها وتلخيصها فيما يلي:

- المرسوم الرئاسي رقم 73-136: يتعلق بتحديد شروط استحداث تجهيزات وتسيير اعتمادات الدولة، وشروط تنفيذ العمليات المسجلة لصالح التنمية البلدية، مع تضمين المقاربة التشاركية في إعداد بطاقاتها التقنية بالتعاون مع الجمعيات المحلية، مع إبراز دور الفواعل الرسمية في إدارة وتحكيم تلك البرامج والعمليات (الوالي، مديرية الإدارة المحلية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، رئيس الدائرة، المراقب المالي البلدي ...الخ)؛

- التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 08 ديسمبر 1975: توضح أيضا كافة الشروط والمحددات الخاصة بتسيير وتنفيذ مخططات التنمية البلدية؛

[1] – المادة (107). ينظر في: ج.ج.د.ش، قانون رقم 11-10، المرجع السابق.

- المرسوم التنفيذي رقم 98-227: الذي ينظم كل تحديدات نفقات التجهيز العمومي للدولة، والذي يتطرق إلى فصل ينظم إعداد المخططات البلدية للتنمية، إذ يشرع في تحديد شروط تسيير وتنفيذ برامجها القطاعية، ويبين الطرق الكفيلة بتوزيع المخصصات المالية حسب الولاية والمجالات ذات الأولوية، مع إشراك المجتمع المحلي في تخطيطها، مع مراعاة البلديات الأكثر حرمانا وتهميشا؛

- القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 21 فبراير 2013: يحدد معايير وضوابط الموازنة العمومية لتجسيد المشاريع والبرامج المقترحة والمسجلة في إطار رسم مخططات التنمية البلدية.

أما عن ارتباط المخطط البلدي بالمقاربة التنموية، فهو يعد من الوسائل المهمة لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية والتي تقوم على إشراك المجتمع المدني والمواطن المحلي، ويقوم تنفيذه على أساس التعاقد مع الشريك الاقتصادي لتجسيد البرامج والمشاريع، وعلى كل فاعل فيه أن يتحلى بروح المسؤولية في التسيير المالي والإداري، وهذا التصور هو بمثابة رؤية سياسية تساهم في حوكمة عمليات البرمجة وصنع القرار التنموي.•

وتمر عمليات تحضير المخطط البلدي للتنمية عبر مراحل عديدة، ومن منظور تجسيد الديمقراطية التشاركية المحلية فهو على علاقة وطيدة بدور القيادة المنتخبة؛ سيما فاعلية رئيس المجلس الشعبي البلدي ولجان المجلس (الدائمة والمؤقتة) لإعداد ورسم برامجه الفرعية لتحقيق التنمية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تتضافر الجهود للتنسيق بين الرؤى وتحديد الإمكانات والقدرات الذاتية، وتحليل بيئة التنمية القطاعية من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف، والوقوف على المشكلات لتجاوز فشل تنمية المجتمع المحلي.

**ثانيا: أهمية التمويل الذاتي لدعم سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية**

تتطلب التنمية المحلية توفير موارد مالية مستقلة كأحد العناصر والمقومات الأساسية لبناء قدرات المجلس الشعبي البلدي الذاتية، ولا شك في أن الشق المالي والاقتصادي لأي عملية تنموية يشكل الهاجس الأكبر أمام تعميق مفهوم اللامركزية المحلية لتجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية.

ومنه يعتبر المورد المالي المستقل الحلقة الجوهرية في التنمية المحلية، ذلك أن مخرجات التدبير والتخطيط التعاوني يلزمه استقلالية مالية لزيادة فعالية العملية التنموية القائمة على معيارية النهج التشاركي، وهو ما يترجم القدرة الذاتية

• يرتكز المخطط البلدي للتنمية على أربعة مبادئ ديمقراطية تكرس النهج التشاركي، بحيث تشمل مبدأ لامركزية التخطيط، ومبدأ المشاركة الشعبية، ومبدأ إلزامية وشمولية التخطيط، ومبدأ استقلالية التخطيط والتنفيذ. ينظر في: عادل انزارن، انتصار عريوات، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد: 06، جويلية 2018، ص.ص 63-65.

للبلدية والاعتماد على مواردها وموارد المجتمع المحلي وتكريس مبدأ "التنمية حرية" ومبدأ "الاكتفاء الذاتي" والإعمال بهما للتصرف المستقل في المخططات والبرامج التنموية.[1]

بناء على ما سبق، ينص قانون البلدية في الجزائر على ضرورة الاقتطاع من إيرادات التسيير لفائدة التمويل الذاتي من أجل دعم الموارد المحلية المخصصة لتجسيد مشاريع وبرامج التجهيز العمومي والاستثمار المحلي. إضافة إلى ذلك يسمح هذا الفرع للبلدية ببذل مجهود ادخاري لتغطية نفقاتها قصد تحسين مستوى التنمية البشرية المحلية، أي باستغلال إيرادات التمويل الذاتي للبلدية الناتجة عن استثمار ممتلكاتها العقارية المنقولة وغير المنقولة، باعتباره الهامش في التسيير المحلي الذي تتصرف فيه باستقلالية، أو حتى التصرف الحر في إعداد البرامج الممولة ذاتيا.[2]

وما يزيد من فعالية الدور التنموي للبلدية هو الموارد المالية الكافية، فالتمويل المحلي يعتبر آلية مالية داعمة للمخططات والبرامج التنموية، حيث يساعد على سد النقائص والقضاء على المشكلات التي تعاني منها السياسات القطاعية من صحة وتعليم وسكن ...الخ.

كما يساعد التمويل الذاتي على الحد من تدخل الدولة لتفعيل سياسات التنمية المحلية، ومدخل تنموي مهم يساهم بدرجة كبيرة في ترقية الاستثمار في القطاع الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص قصد الزيادة في التدفقات المالية والنقدية، وتعظيم العوائد الاقتصادية لصالح الجباية البلدية.[3] كما توضح العديد من النصوص القانونية أطر التسيير العمومي من زاوية تفعيل آلية التمويل الذاتي، أبرزها:

- المرسوم الرئاسي رقم 67-144 المؤرخ في 31 يوليو 1967: يحدد ميزانية البلدية والحساب الإداري وقائمة مصاريف ونفقات البلدية، حيث يحدد برامج التسيير وبرامج التجهيز والاستثمار العمومي، ويضبط إيراداتهما ونفقاتهما، وضمنه يشير إلى آلية الاقتطاع من إيرادات التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار بصفتها داعمة لموارده الذاتية، ومصدر مهم من مصادره التمويلية؛

- المرسوم الرئاسي رقم 67-145 المؤرخ في 31 يوليو 1967: يوضح كيفيات الاقتطاع من قسم التسيير وتحويلها إلى قسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية؛

---

[1]- خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 31.

[2]- المادة (179). ينظر في: ج.ج.د.ش، قانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره.

[3]- المادة (02). انظر في: ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 67-145 مؤرخ في 31 جويلية 1967، يتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، **ج.ر**، عدد: 71، الصادر في 31 أوت 1967.

– المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 31 غشت 2012: يحدد ضوابط الموازنة المحلية لمالية البلدية في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار المحلي.

استنادا إلى تفصيلية دور المجلس الشعبي البلدي المنتخب وأهم وسائله وأدواته المالية والإدارية التي تمنحه الاستقلالية لتنمية المجتمع المحلي؛ سيتم دراسة واقع تنفيذ المخططات البلدية للتنمية، ومشاريع التمويل الذاتي من الميزانية المحلية للبلدية، ودراسة الأثر على البرامج التنموية ببلدية سعيدة خلال الفترة (2010-2019)، ومن ثمة التركيز على جوانب ومجالات وخصائص توزيعها مخصصاتها المالية حسب قطاعات وفروع التنمية المحلية.

## المطلب الثاني: مساهمة بلدية سعيدة من خلال التمويل الذاتي في تحقيق التنمية المحلية

يعتبر قسم التجهيز والاستثمار ذو أهمية كبيرة في ميزانية البلدية، ولأن موضوع الاستقلالية المحلية مرتبط بموضوع الدراسة، كونه يبحث في سبل تمكين المجلس الشعبي البلدي لتجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية وإدماجها في عمليات التخطيط التنموي المستقل. ويعتبر المورد المالي الذاتي ضروريا لترقية الدور التنموي لتحقيق الاستجابة المرجوة.

يعتد ببرامج التمويل الذاتي لتحقيق التنمية المحلية، وهو مؤشر لقياس درجة استقلالية البلدية عن تدخل الدولة. ويحدد نظام اللامركزية من منظور تفعيل آلية التمويل الذاتي كل اقتطاع لا يقل عن نسبة: 10% من ميزانية قسم التسيير الذي يساهم في دعم برامج التجهيز والاستثمار العمومي المحلي.

ودائما ما تخضع نسبة الاقتطاع هذه إلى معايير ومحددات، اقتصادية ومالية، ديمغرافية واجتماعية، والتي تتحدد بموجب نص تنظيمي أو قرار مشترك تصدره الوزارتين المكلفتين بالداخلية والجماعات المحلية وكذا المالية.[1] هذا الركن في الحقيقة يشكل الجزء من الكل لتحقيق التنمية المحلية الذاتية، في إطار ديمقراطي يشجع على المشاركة الاجتماعية في التخطيط المحلي، ويمكن البلدية ومجتمعها من التعرف على مؤهلاتها وإمكاناتها التي تسمح بترقية ممارسات المواطنة التشاركية في تدبير الشؤون العمومية.

[1]– المادة (01). انظر في: ج.ج.د.ش، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 أفريل 2016، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات، ج.ر، عدد: 24، الصادر في 24 أفريل 2016.

المادة (03). انظر في: ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 67–145، مرجع سبق ذكره.

**جدول رقم (1): ميزانية قسم التجهيز والاستثمار للتمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2011-2019)**

| الوضعية | التحديدات (د.ج) | | الإنجازات (د.ج) | | الباقي للإنجاز (د.ج) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | نفقات | إيرادات | نفقات | إيرادات | نفقات | إيرادات |
| **2010** | 589 856 396,10 | 589 856 396,10 | 256 416 924,66 | 589 856 396,10 | 333 439 471,44 | 0,00 |
| **2011** | 475 570 981,66 | 475 570 981,66 | 93 415 111,43 | 475 570 981,66 | 382 155 870,23 | 0,00 |
| **2012** | 541 119 520,58 | 541 119 520,58 | 118 719 761,01 | 541 119 520,58 | 422 399 759,57 | 0,00 |
| **2013** | 451 953 109,34 | 756 684 738,53 | 202 353 314,04 | 756 684 738,53 | 249 599 795,30 | 0,00 |
| **2014** | 854 932 966,57 | 854 932 966,57 | 113 338 846,30 | 854 932 966,57 | 741 594 120,27 | 0,00 |
| **2015** | 1 047 675 642,99 | 1 047 675 642,99 | 59 302 318,56 | 1 047 675 642,99 | 988 373 324,43 | 0,00 |
| **2016** | 1 395 424 577,26 | 1 395 424 577,26 | 377 131 827,51 | 1 395 424 577,26 | 1 018 292 749,75 | 0,00 |
| **2017** | 1 110 714 853,53 | 1 110 714 853,53 | 392 582 595,61 | 1 110 714 853,53 | 718 132 257,92 | 0,00 |
| **2018** | 1 283 823 410,97 | 1 283 823 410,97 | 812 675 299,20 | 1 283 823 410,97 | 471 148 111,77 | 0,00 |
| **2019** | 766 789 610,85 | 766 789 610,85 | 332 872 982,19 | 766 789 610,85 | 433 916 628,66 | 0,00 |
| **المجموع** | **8 517 861 069,85** | **8 822 592 699,04** | **2 758 808 980,51** | **8 822 592 699,04** | **5 759 052 089,34** | **0,00** |

**المصدر**: إعداد الطالب استنادا إلى أرقام الحسابات الإدارية لبلدية سعيدة.[1]

دراسة وتقدير ميزانيات بلدية "سعيدة" من خلال قسم التجهيز والاستثمار من كل سنة مالية من شأنه أن يكشف، وبلغة الأرقام عن إمكانات وقدرات وحدود مشاركة المجلس الشعبي البلدي في تجسيد برامجه التنموية. لذلك استعرضنا بالتحليل الإحصائي للسياسة المالية المحلية مختلف الحسابات الإدارية وحسابات التسيير المعتمدة في تفعيل برامج التنمية المحلية على مدار الفترة (2010–2019) للوقوف على واقع تأثير التمويلي المستقل في التسيير المحلي.

وحسب أرقام الجدول في الأعلى، تستحوذ مخصصات التجهيز والاستثمار على الحصة الكبيرة من برامج التمويل الذاتي، والذي يشمل القروض، وعمليات نقل الملكية بالنسبة للعقارات والمنقولات والعتاد الكبير، والتعويضات عن الأضرار والكوارث ...الخ.

وما لوحظ على الحسابات الإدارية هو أن الجزء الأكبر من إيرادات ومداخيل قسم التجهيز والاستثمار كان تحصيلها خارجيا وليس ذاتيا، أي أن تمويل البرامج خضع لتمويل الوصاية المركزية (مظهر من مظاهر تدخل الدولة)،

[1]– ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية إدارة الميزانية، مكتب الميزانية، **الحسابات الإدارية**، 2010–2019.

وتم عن طريق التزويدات والتخصيصات والإعانات التي قدمتها مصالح الولاية عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لتغطية نفقات العمليات التنموية المسجلة.

**شكل رقم (3): تطور ميزانية التجهيز والاستثمار للتمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2010-2019)**

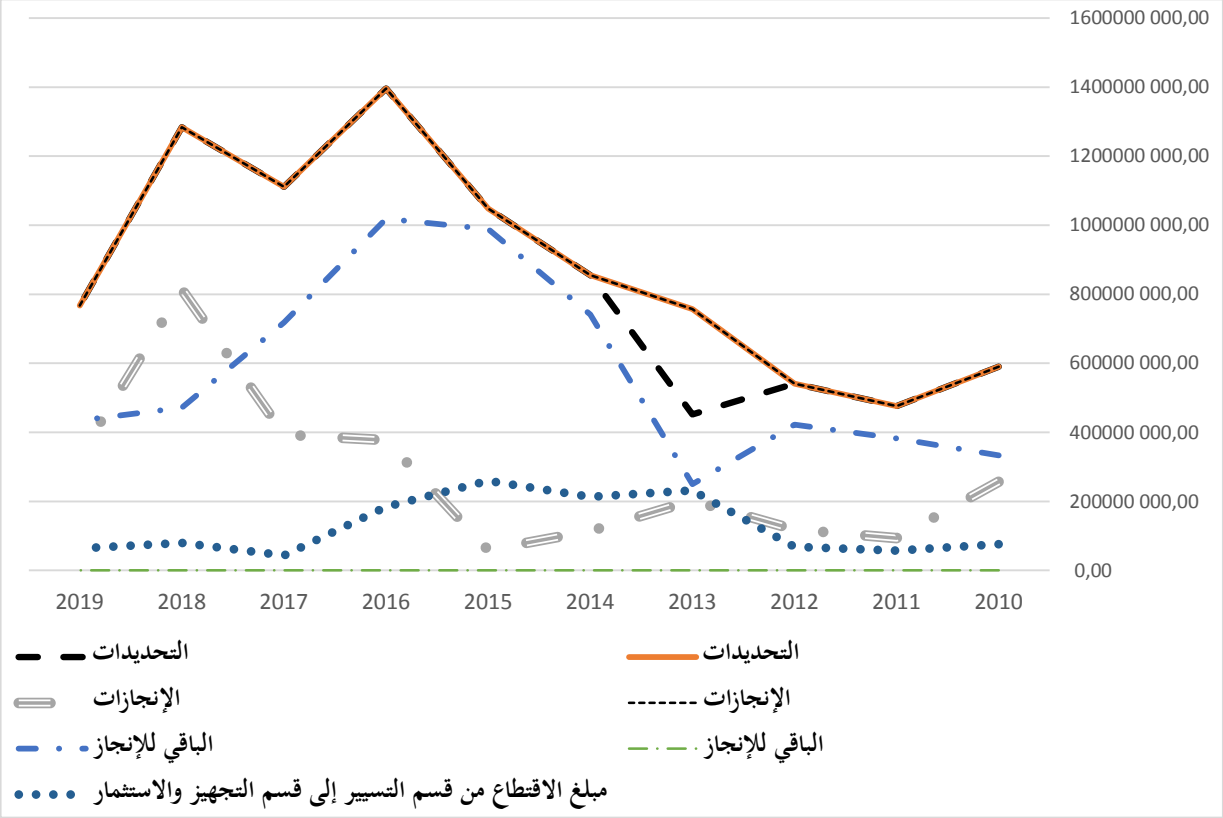


**المصدر**: إعداد الطالب استنادا إلى أرقام الحسابات الإدارية لبلدية سعيدة.[1]

يمكن تفسير العلاقة الارتباطية بين ميزانية بلدية "سعيدة" والميزانية العمومية التي تتصرف فيها الدولة، انطلاقا من تحليل روابطهما ومكامن اقترانهما هيكليا وماليا. وقبل أن الشروع في تفصيلية ذلك، يمكن إبراز حركية النفقات والإيرادات ضمن مساقات تفعيل برامج البلدية للتنمية المحلية.

ومنه، وفيما يخص المخصصات المالية (التحديدات والنفقات) خلال الفترة (2010-2012)، استقر معدل الإنفاق على برامج البلدية عند المتوسط المقدر غلافه المالي بـ: 632,78 515 535 د.ج، وسرعان ما ارتفع بعدها خلال الفترة (2013-2016) وبمعدل إنفاق قدر بـ: 574,04 496 937 د.ج. وفي سنة 2013 حدثت زيادة في الإيرادات مقارنة مع حجم النفقات في إطار التحديدات المرسومة بعنوان برامج التمويل الذاتي في البلدية، نظرا لتخصيص مبالغ ومخصصات إعانة أخرى داعمة عن طريق تدخل الدولة.

[1]- المرجع نفسه.

كما لم يستقر مؤشر الميزانية المحلية المستقلة، إذ انخفض مؤشر تمويل برامج التجهيزات والاستثمار العمومي خلال الفترة (2017-2019) إلى معدل إنفاق مقدر بـ: 958,45 775 053 1 د.ج. إلا أنه، وفي كل الحالات، تحسنت مؤشرات تمويل البرامج التنموية، ولو ظرفيا، مقارنة بالمراحل التنموية السابقة.

أما عن تفسير العلاقة الترابطية بين حجم الاقتطاعات من قسم التسيير (دعم الدولة لميزانية البلدية) لفائدة قسم التجهيز والاستثمار، فقد بينت السلاسل المالية، ومن خلال توضيحات الشكل أعلاه، بأن هناك علاقة تأثير طردية بين مؤشرات التمويل الذاتي وتدخل الدولة في التنمية المحلية، ولاحظنا أنه كلما ارتفع حجم إيرادات التسيير تم اقتطاع جزء منه لصالح برامج التمويل الذاتي، وصاحبه تطور إيجابي لمستوى الإنفاق على برامج ومشاريع التجهيز والاستثمار.

وخلال الفترة (2010–2012)، كوشف عن تلك العلاقة، وبأن خطي الاقتطاع وتحديدات قسم التجهيز والاستثمار يرسمان مسارا تصاعديا في وقت واحد. أكثر من ذلك، وخلال الفترة (2013–2016) عرفت المرحلة استقرارا ماليا وتحسن الإنفاق على برامج البلدية المستقلة اقتصاديا نتيجة انتعاش الجباية البترولية، مما أدى إلى تعزيز الميزانية المحلية.

بيد أنه، وبمجرد انهيار أسعار البترول، وحدوث تذبذبات في سوق المحروقات العالمي، مما انعكس سلبا على الموارد المالية المحلية، وتأثرت بلدية سعيدة هي الأخرى من الصدمة الاقتصادية، والتي برزت ملامحها على مستوى هيكل لتنمية المحلية خلال الفترة (2017–2019)، أين تم إحداث بعض التصحيحات المالية للميزانية المحلية، وتم الرفع من نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير قصد إحداث التوازن بين نفقات وإيرادات البرامج التنموية لصالح ميزانيات البلديات العاجزة والقاصرة عن تغطية أعبائها في تنمية المجتمع المحلي.

استنباطا من الوضع المالي لبرامج التجهيز والاستثمار الخاص بالتمويل الذاتي، نرى بأن هناك ضعف في استهلاك تحديدات ومبالغ البرامج البلدية، مما يقر بالتباطؤ في إنجاز المشاريع في بعض القطاعات الفرعية، والتي سنوضح مؤشراتها ودلالاتها لاحقا.

كما لوحظ بأن هناك جمود تمويلي وعملياتي يخص تجسيد وتنفيذ البرامج الخاصة بحساب الغير، والبرامج التنموية الخاصة بالتعاون المشترك ما بين البلديات في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وكذا العمليات الخارجة عن البرامج نتيجة التخلي أو عدم الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، أو ربما يرجع إلى عدم قدرة القيادة المنتخبة المحلية على استحداث المؤسسات العمومية الاقتصادية والمقاولاتية، وكذلك بسبب انعدام التمويل عن طريق الهبات

والوصايا، وانعدام المداخيل في سوق الأسهم والسندات، وعدم التشجيع على الإقراض والاقتراض والسلفيات التي تعتبر من مداخل التمويل الفعال والداعم لعمليات الاستثمار المحلي على مستوى البلدية.[1]

من ناحية أخرى، بلغ سقف التخصيص الإجمالي (المؤشر التجميعي) على برامج البلدية للتنمية المحلية خلال الفترة المدروسة، أي الفترة (2010-2019)، وفي قسمه المتعلق بالنفقات بـ: 674,01 004 928 7 د.ج، والقسم المتعلق بالإيرادات بـ: 303,20 736 232 8 د.ج.•

كما حدد سقف نفقات الإنجاز عند المبلغ: 055,85 392 502 2 د.ج، وقدر باقي الإنفاق على برامج الإنجاز التنموي في بلدية سعيدة بـ: 617,90 612 425 5 د.ج، كما قدر مجموع مبالغ الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار في خزينة البلدية بـ: 880,83 579 276 1 د.ج. ومن خلال العمليات المسجلة والمبرمجة سجل معدل إنجاز البرامج التنموية المسجلة خلال الفترة عند القيمة: 65.90%.••

وبالتالي، شملت تلك البرامج والمشاريع الممولة ذاتيا عديد المجالات الحيوية لتحقيق التنمية المحلية. وبما أن بلدية "سعيدة" هي بلدية مقر الدائرة، فإنه يشمل قسم التجهيز والاستثمار ثلاثة (03) مجموعات، وكل مجموعة تتفرع إلى أبواب، كما أن كل المجموعات تهدف إلى تفعيل برامج البلدية وبرامج لحساب الغير والبرامج المتعلقة بالتعاون المشترك ما بين البلديات، والعمليات الخارجة عن البرامج.•••

**أولا: تفعيل برامج التمويل الذاتي للبلدية في إطار تجسيد مخطط دعم النمو الاقتصادي (2010–2014)**

في إطار تفعيل برامج المخططات البلدية للتنمية المحلية، ومن خلال الإنفاق العمومي للتجهيز والاستثمار للدولة؛ وعلى ضوء تجسيد سياسات مخطط دعم النمو الاقتصادي (2010–2014)، لقد استفادت بلدية "سعيدة" على مدار المرحلة التنموية من حصة إنفاق عمومي قدر سقفه المالي حسب معادلة المؤشر التجميعي لكل المخصصات المالية السنوية بـ: 578,15 576 323 2 د.ج.

كما سجل تراكم إيرادات برامج البلدية للتنمية المحلية (قسم التجهيز والاستثمار العمومي) قيمته المالية عند القيمة المقدرة بـ: 207,34 308 628 2 د.ج. في الجهة المقابلة، سجل متسوط الإنفاق على البرامج والعمليات

[1]– تم معاينة الحسابات الإدارية. انظر في: المرجع نفسه.

• البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

•• البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

••• حددت المادة (08) مجمل البرامج والعمليات التنموية، وهي مرتبة ضمن ثلاثة مجموعات، وكل مجموعة مقسمة كذلك إلى أبواب. انظر في: ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 12–315 المؤرخ في 21 غشت 2012، يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها، **ج.ر**، عدد: 49، الصادر في 09 سبتمبر 2012.

المسجلة قيمته عند: 032,78 827 527 د.ج، وقدر باقي الإنفاق بـ: 545,37 749 795 1 د.ج، في حين سجل معدل الإنجاز التنموي خلال الفترة (2010-2014) نسبة: 68.32%،• وهو ما سيوضحه الشكل أسفله حسب كل قطاع فرعي مسجل بعنوان برامج البلدية الذاتية لتحقيق التنمية المحلية.

**شكل رقم (4): معدلات الإنفاق على برامج التمويل الذاتي ببلدية سعيدة حسب الفرع (2011-2014) –%–**

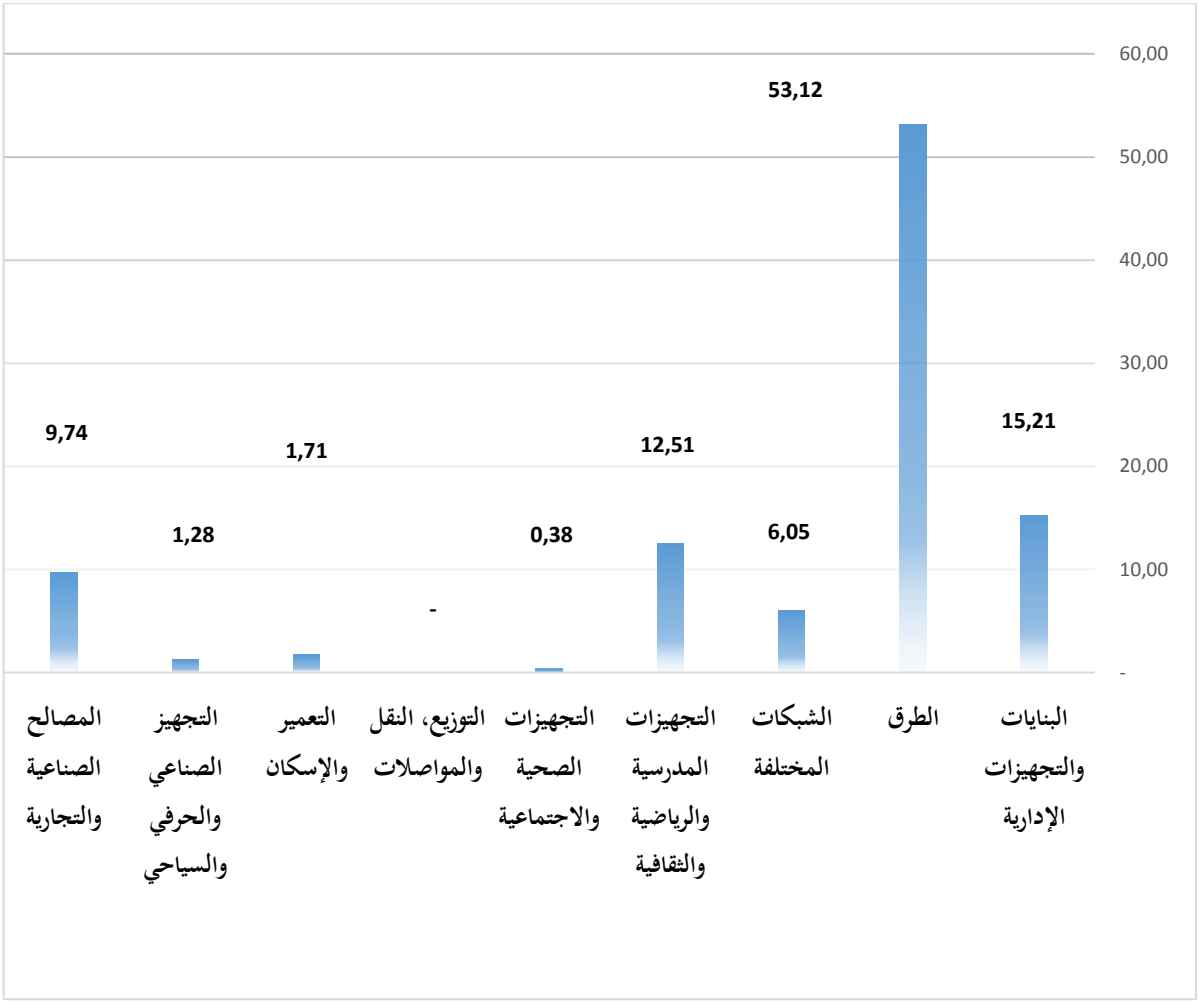


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية.[1]

يلاحظ بأن هناك تفاوتا جليا في توزيع الإنفاق على برامج ومشاريع التنمية خلال الفترة (2011–2014)، وكوشف عن أن قطاع الطرق يأخذ حصته الكبيرة ويستحوذ على معدل إنفاق كبير قدرت نسبته (المتوسط) بـ: 53,12%، ثم يليه الإنفاق على البرامج التنموية بالنسبة لقطاع البنايات والتجهيزات الذي سجل قيمته التجميعية عند المعدل المقدر نسبته بـ: 15,21%.

• البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

[1]– ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، **الحسابات الإدارية**، مرجع سبق ذكره.

في المقابل، تستحوذ برامج التنمية المحلية الخاصة بالتجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية على معدل إنفاق بلغت نسبته: 12,51%، وفي الأخير برامج تجهيز المصالح الصناعية والتجارية التي حازت معدل إنفاق ضئيل جدا مقارنة بباقي الفروع التنموية، حيث بلغت قيمته: 09,74%.

في حين آخر تقهقر معدل الإنفاق على برامج التنمية المحلية في قطاع الشبكات المختلفة بنسبة: 06,05%، ثم التعمير والإسكان بـ: 01,71%، ويليه الإنفاق على التنمية المحلية فيما يخص برامج قطاع التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي بنسبة: 01,28%. واللافت للنظر، ومن خلال البيانات المعروضة آنفا، يتبين بأن معدل الإنفاق على البرامج التنموية في قطاع التجهيزات الصحية (0,38%)، وقطاع التوزيع، وقطاع النقل والمواصلات (0,00%) كان في الحضيض وجد متدهور على مستوى بلدية سعيدة.

**شكل رقم (5): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج التمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2011-2014) –%–**

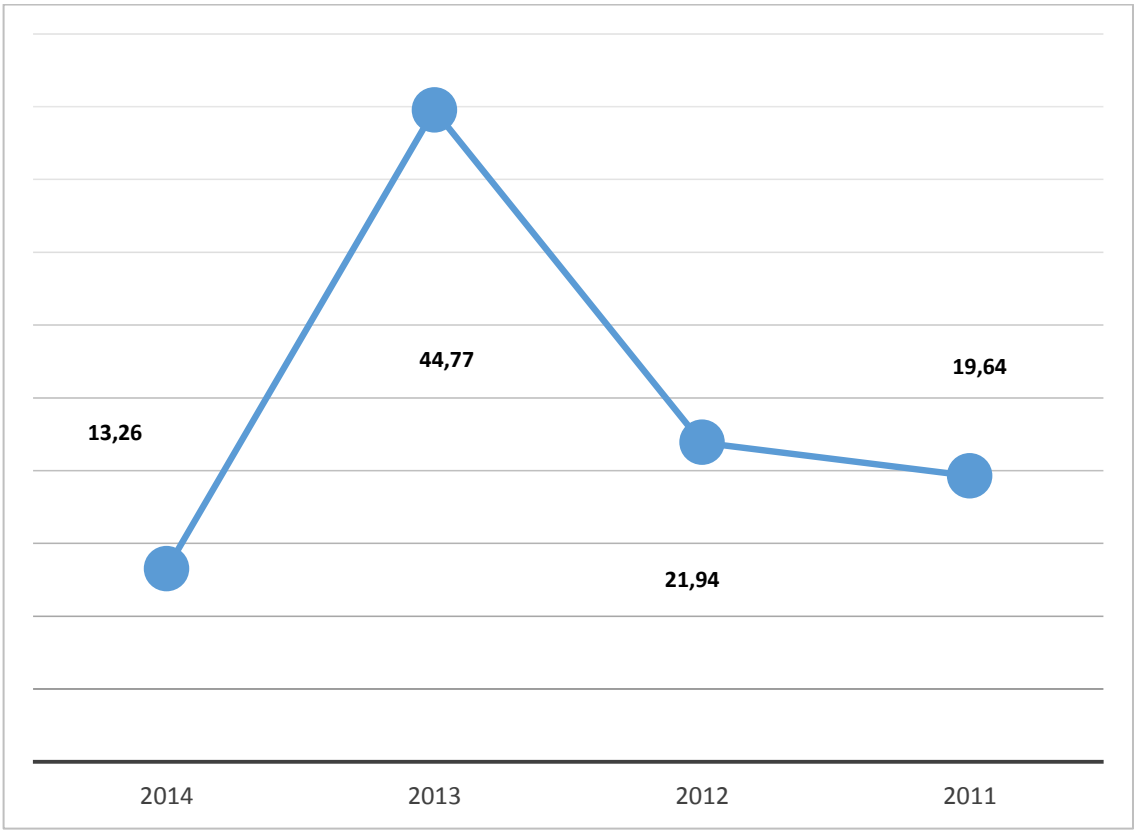


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية.[1]

يتبين من خلال بيانات الشكل بأن متوسط إنجاز برامج البلدية للتنمية المحلية، وفي إطار تمويلها الذاتي بلغ نسبة: 24,90%، وهي نسبة إنجاز ضئيلة جدا؛ إذ تعكس وضعية تنموية متباطئة ومتأخرة جدا في تفعيل البرامج

[1]– المرجع نفسه.

التنموية وتحقيق الخدمات العمومية. كما أن هذا الوضع التنموي في هذا الصدد لا يبرهن على الفعالية التنموية، مما يحول دون تحقيق استجابة قوية لتلبية المطالب المجتمعية.

وعلى ضوء ما سبق، ارتفعت نسبة الإنجاز التنموي إلى مؤشر يبدو قريب من المتوسط خلال سنة 2013، أي بنسبة: 44,77%، ويمكن تفسير ذلك إلى أن البلدية وأجهزتها ساهمت في تحقيق التنمية المحلية وبمعدل إنجاز كان مكتملا في بعض القطاعات التي حظيت بالدعم الحكومي وتدخل الدولة، خاصة فيما يخص برامج قطاعات الصناعة والتجارة والتعمير والإسكان، بحكم أن المجلس الشعبي البلدي عجز عن تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

**ثانيا: تفعيل برامج التمويل الذاتي للبلدية في إطار تجسيد مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)**

في إطار تنفيذ مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)، استفادت بلدية "سعيدة" من غلاف مالي ضخم حيث قدرت قيمته بـ: 095,86 428 604 5 د.ج، بهدف تطوير البنية التحتية وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الحصة تم توزيعها حسب كل سنة وبمعدلات إنفاق متباينة على مدار الفترة المدروسة.•

كما سجل المؤشر التراكمي لإيرادات البرامج البلدية للتنمية المحلية قيمته عند المبلغ المقدر بـ: 428 604 5 095,86 د.ج، وأنفق منه ما يعادل: 023,07 565 974 1 د.ج، وقدر باقي النفقات على برامج الإنجاز التنموي بقيمة: 072,53 863 629 3 د.ج. وبفضل هذه البرامج حقق معدل الإنجاز التنموي خلال الفترة (2015-2019) نسبة: 64.76%،•• لكنها نسبة منخفضة مقارنة بمعدل الإنجاز التنموي خلال الفترة السابقة (2010-2014).

يمكن القول بأن التمويل المالي الذاتي، يمكن أن يشكل الأداة المالية الحقيقية في يد سلطات البلدية ومجلسها المنتخب، بحيث تحرر المبادرات في التسيير المحلي، وتقلل القيود عن الاختصاصات وتوجه قراراتها التنموية، فالتمويل المستقل للتنمية المحلية يعبر عن مشاركة محلية واسعة وحقيقية تعكس الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تزخر بها البلدية، وتصبح إذن البرامج التنموية مصنعة من الأسفل وتترجم مخرجات تفاعلات الديمقراطية التشاركية المحلية.

• البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

•• البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

**شكل رقم (6): معدلات الإنفاق على برامج التمويل الذاتي لبلدية سعيدة حسب الفرع (2015-2019) –%–**

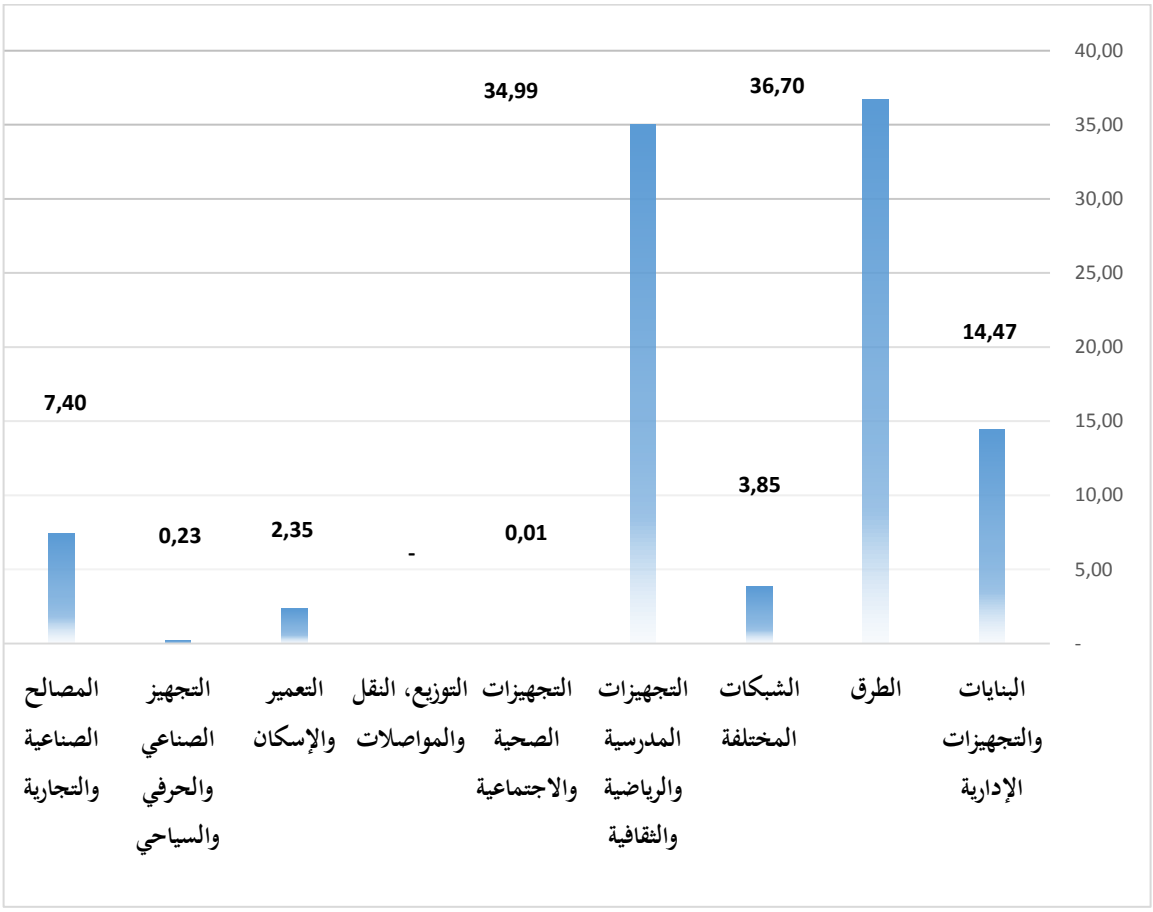


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية.[1]

لوحظ من خلال معطيات الشكل السابق بأن هناك مرونة في التخصيص المالي وتطور في توزيع نفقات البرامج التنموية القطاعية خلال الفترة (2015–2019). كالعادة، استحوذت برامج التجهيز في قطاع الطرق على أكبر معدل إنفاق قدر بنسبة: 36,70%، وقد انخفضت حصة الإنفاق من موارد التمويل الذاتي سلبا بقيمة تغير قدرت بـ: 16,42% مقارنة مع المرحلة السابقة (2010-2014).

في حين انتعش قطاع التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية وكان في المرتبة الثانية، وعرف تحسنا في برامجه التنموية وبمعدل إنفاق بلغت نسبته: 34,99%، أين تحسن مؤشره التنموي من حيث الإنفاق، أي بقيمة تغير إيجابية على المؤشر التنموي حيث بلغت نسبتها: 22,48%، مما يشير إلى مساهمة البلدية في تفعيل برامج التنمية الاجتماعية في القطاع التربوي والثقافي، ومشاركتها في تطوير بناها التحتية.

[1]– ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، **الحسابات الإدارية**، مرجع سبق ذكره.

غير أن مشاركة البلدية في تنمية قطاع البنايات والتجهيزات الإدارية وتطوير برامجه يبدو ضئيل جدا مقارنة بباقي القطاعات، أي بمعدل إنفاق جد منخفض بلغت نسبته: 14,47%، وسجل قيمة تغير سالبة وصلت إلى: 0,74% مما يعني بعدم فاعلية المجلس الشعبي البلدية في تحقيق التنمية الإدارية من جانب تهيئة البنى في إطار تحقيق التهيئة الإقليمية وتكريس مبدأ الديمقراطية الجوارية وتقريب الإدارة العامة المحلية من المجتمع.

وفي قطاع المصالح الصناعية والتجارية، تراجع معدل الإنفاق إلى نسبة: 07,40%، أي بقيمة تغير سالبة قدرت بـ: 02,34%، مما يشير إلى قصور البلدية عن ترقية برامج التجارة المحلية وتجسيد مشاريع وعمليات التنمية الصناعية. وعرفت برامج البلدية للتنمية المحلية أيضا في قطاع الشبكات المختلفة تخلفا تنمويا، أي بنسبة: 03,85% وبقيمة تغير سالبة دائما التي بلغت نسبتها: 02,20%، لطالما بات يعاني المواطن المحلي ببلدية سعيدة من تبعات التأخر لتحسين سياسات وبرامج التهيئة الحضرية والبيئية.

كما عرف قطاع التعمير والإسكان تحسنا طفيفا في معدل الإنفاق على برامجه البلدية بنسبة: 02,35% وبقيمة تغير موجبة نوعا ما قدرت بـ: 0,64%. من جهة مقابلة، هناك تدهور مستمر في قطاع التجهيز الصناعي والحرفي والسياحي، حيث يتقهقر معدل الإنفاق على برامجه بنسبة: 0,23%، أي بقيمة تغير سالبة على العموم بـ: 01,05%، وفي قطاع التجهيزات الصحية والاجتماعية بمعدل إنفاق ضئيل جدا بلغ نسبة: 0,01%، أما قطاعي التوزيع، النقل والمواصلات دائما ما يشهدان تدهورا تنمويا على مستواهما في البلدية.

**شكل رقم (7): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج التمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2015-2019) –%–**

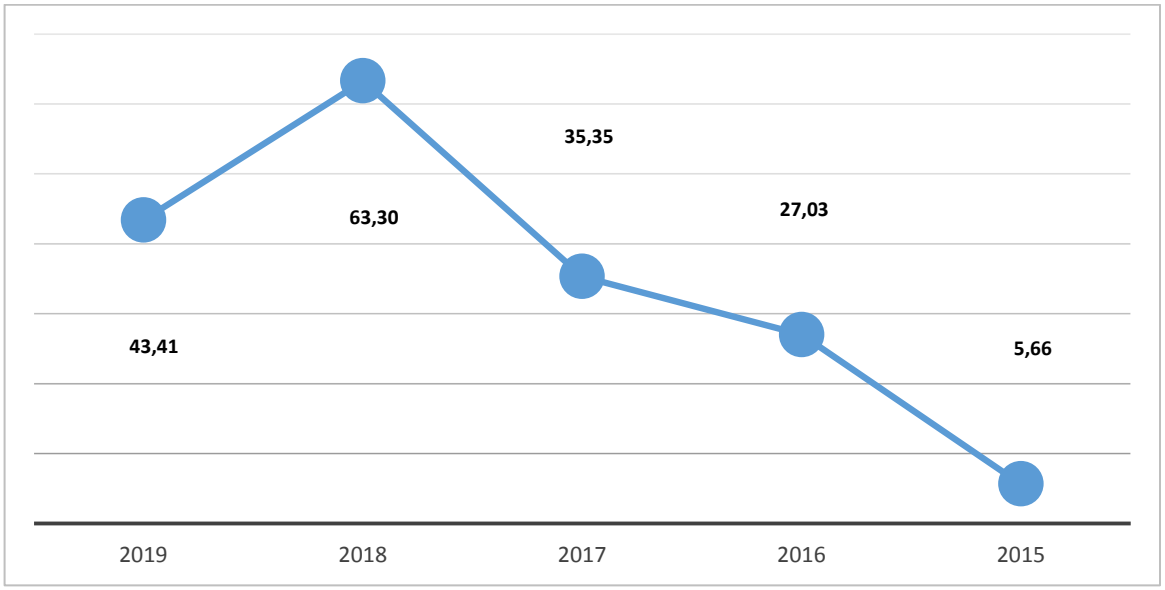

**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية.[1]

مقارنة مع واقع تفعيل برامج التنمية البلدية في إطار تجسيد وتفعيل برامج ومشاريع مخطط دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) السالف الذكر، تبين بأن هناك تحسنا ملحوظا وتطورا إيجابيا في معدل إنجاز البرامج التنموية، حيث بلغت نسبته: 34,95% خلال الفترة (2015-2019)، لكن تبقى نسبة ضئيلة ولا تساهم في الاستجابة للمطالب المجتمعية بحكم عدم فعالية السياسات التنموية المنتهجة والمرسومة على مستوى بلدية سعيدة.

وعند تفسيرنا لمختلف العوامل التي ساهمت في تحسين مؤشرات إنجاز البرامج التنموية، في إطار التمويل الذاتي خلال الفترة (2017–2018) وارتفاعها إلى معدل إنجاز من النسبة: 35,35% إلى 63,30%، ويرجع هذا أساسا عامل بارز، وهو أن معدل استهلاك نفقات الإنجاز على البرامج التنموية كان مرتفع جدا.

ولأن برامج التنمية المحلية في قطاع الشبكات المختلفة والمصالح الصناعية والتجارية، وكذا البرامج التنموية في مختلف قطاعات البناء والتعمير وبرامج المصالح الصناعية والتجارية عرفت انتعاشا وتحسنا بغض النظر عن فعاليتها في تحقيق الخدمات العمومية ونيل رضا المواطنين المحليين.

## المطلب الثالث: دور بلدية سعيدة في تجسيد برامج المخطط البلدي للتنمية

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من الآليات المالية المهمة لتفعيل برامج التنمية المحلية على مستوى البلدية،[2] ولهذا يوليه النموذج التنموي في الجزائر أهمية قصوى، وتخصص له الدولة في إطار التجهيز العمومي تخصيصات مالية معتبرة لتنمية المجتمع المحلية. وعليه، استفادت بلدية سعيدة من مخصصاته المالية ونفقاته العمومية خلال الفترة (2010–2019) بقيمة وصلت إلى مبلغ: 1 724 106 000,00 د.ج.•

ومن مجاميع ومحددات الميزانية المحلية البلدية (التمويل الذاتي) ونفقات المخطط البلدي للتنمية الخاصة بتجسيد برامج التجهيز والاستثمار المحلي، والمقدرة بـ: 10 546 698 699,04 د.ج،•• حيث ساهمت المخططات البلدية للتنمية في تفعيل البرامج التنموية والخدمات العمومية بنسبة: 16,35% من حجم المالية المحلية، لكنه يبدو مؤشر

[1]– المرجع نفسه.

[2]– ج.ج.د.ش، المرسوم رقم 73-136 مؤرخ في 09 أوت 1973، يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، **ج.ر**، عدد: 67، الصادر في 21 أوت 1973.

• البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

•• المبلغ هو معادلة الجمع بين تحديدات التمويل الذاتي وتحديدات المخططات البلدية للتنمية المحلية خلال الفترة (2010-2019)، وهي عبارة عن مؤشر تجميعي لحجم الإنفاق الكلي على برامج التنمية المحلية. البيانات الواردة أعلاه هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

ضئيل جدا لا يفي حق برامج التنمية المحلية والارتقاء بمستوى معيشة المجتمع، أو تحسين مجالات التهيئة الإقليمية والحضرية وترقية السياسات العامة الاجتماعية في البلدية نتيجة توسع نطاق البنية الديمغرافية.

**أولا: مشاركة البلدية في التنمية المحلية من خلال مخططاتها في الفترة (2010-2014)**

بعد أن خضنا في تبيان دور التمويل الذاتي كآلية مالية تمكن المجلس الشعبي البلدي من تحقيق التنمية المحلية وتجسيد برامجها، ننتقل إلى استعراض أم النتائج التنموية التي تسجلها المخططات البلدية للتنمية على مستوى بلدية سعيدة، وهو ما يسمح بإبراز دور المجلس والمنتخبين والمسؤولين في تخطيط السياسة التنموية. وبالتالي تشرع البلدية، وبعد عقد مداولاتها وتنسيقها مع أطياف المجتمع المحلي في اقتراح المشاريع، وفق منهجية مدروسة تتماشى والثقافة التنظيمية والإدارية والمالية التي يشكلها النظام السياسي لتحقيق التنمية المحلية.

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة بأن حجم الإنفاق على المخططات والبرامج التنموية ببلدية "سعيدة" خلال الفترة (2010–2014) بلغ قيمة: 584 862 000,00 د.ج، وهي قيمة تجاوزت سقف التحديدات المالية المقدرة في الميزانية الأولية والمبرمجة في إطار تجسيد مخطط دعم النمو الاقتصادي، أي بمعدل إنفاق ضخم ومرتفع جدا، وهذا المعدل هو محصلة مجاميع الإنفاق العام (تراكم المدفوعات من دون احتساب معدلات الاستهلاك والإنجاز) على المشاريع التنموية والبرامج العادية والبرامج التكميلية المسجلة بعنوان مخصصات التنمية المحلية في البلدية خلال الفترة المدروسة.

**شكل رقم (8): مساهمة المخطط البلدي للتنمية في تمويل برامج التنمية ببلدية سعيدة (2010-2014)**

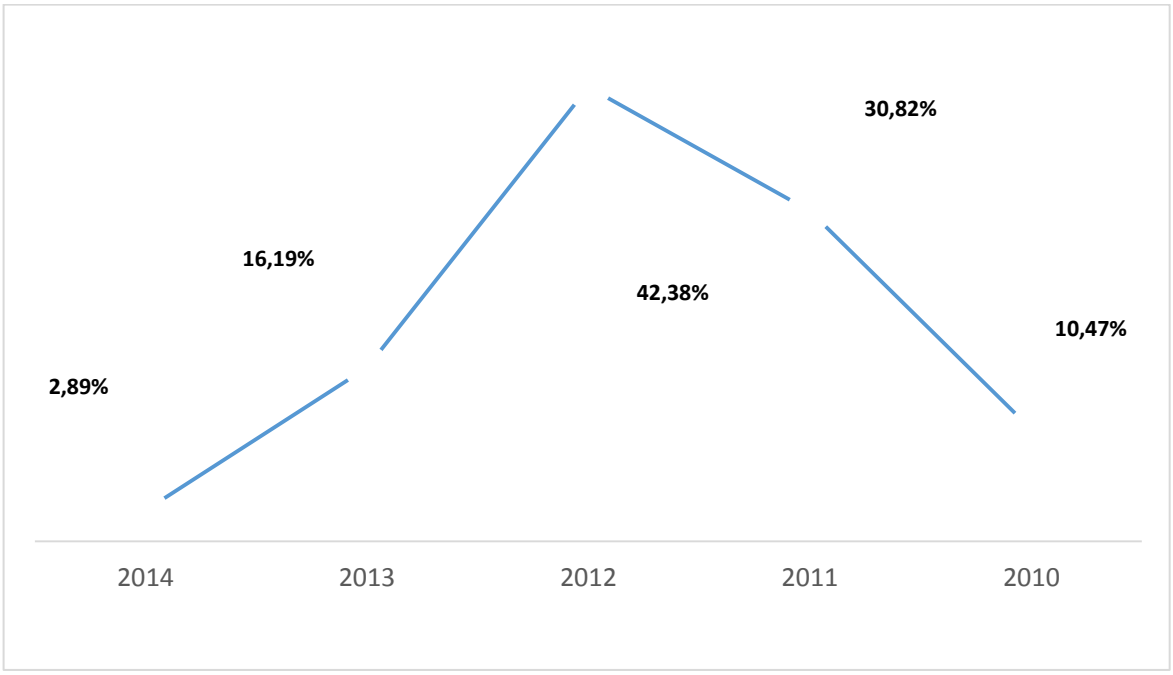

**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وإحصائيات ولاية سعيدة.•

بناء عليه، تبين مخصصات ومدفوعات المخطط البلدي للتنمية مدى تدخل الدولة في دعم قدرات المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية من الناحية المالية. وفي هذا الصدد، يلاحظ بأن الإنفاق الحكومي المندرج ضمن المخططات التنموية عرف ارتفاعا خلال الفترة (2010–2012)، حيث استفادت البلدية من برامج وعمليات ممولة مكنتها من تحقيق التنمية في بعض القطاعات.

استفادت البلدية في سنة 2012 من أكبر معدل تمويل لبرامجها ومشاريعها التنموية، بلغت نسبته: 42,38%، وهو ما يعكس ارتباط التنمية الحلية وتأثرها بفلسفة ومرجعية الاقتصاد ومداخيل الجباية المركزية، أين عرفت المرحلة انتعاشا اقتصاديا ساهم في دعم وتعزيز مواردها المحلية.

إلا أنه لم يستقر الدعم الحكومي والإنفاق من الموازنة العمومية على برامج التنمية المحلية، إذ يرى أن المؤشر المالي عرف انخفاضا خلال الفترة (2012–2014)، إذ قدر معدل إسهامه بنسبة: 02,89%، وهي نسبة قليلة وضئيلة مقارنة مع حجم الإنفاق على المخططات التنموية الفارطة، وهو ما يفسر بأن المخطط البلدي للتنمية يتأثر كبيرا بالسياسات التمويلية الحكومية من دون الاحتكام إلى مرجعية التخطيط المحلي المستقل عن تدخل التسيير المالي المركزي.•

**شكل رقم (9): معدلات الإنفاق العام على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2010-2014)**

• تم حساب النسب والمؤشرات باستعمال حوسبة برنامج Excel. انظر في: ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب متابعة برامج التجهيز والاستثمار pcd، **حوصلة البرامج التنموية حسب القطاع**، 2010–2020.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة **الحسابات الإدارية**، مرجع سبق ذكره.

• البيانات الموظفة في التحليل ومخرجاتها هي من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الحسابات الإدارية وحوسبة برنامج Excel.

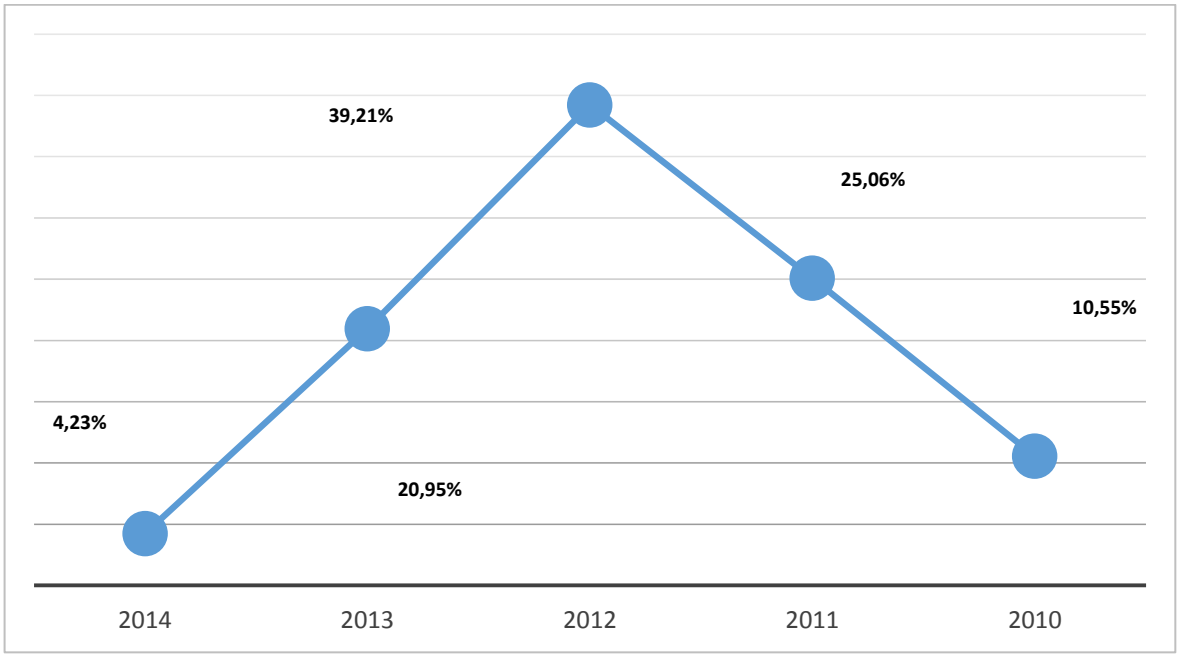


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.••

عطفا على ما تم ذكره، ومن خلال معطيات الشكل أعلاه، تتأثر المخططات البلدية للتنمية بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مصادر التمويل المركزي (الجباية البترولية)، وبالتالي لا مناص من تبعية البرامج والمشاريع التنموية للسياسات المالية الحكومية وتبعات انهيار أسعار النفط. ويشير خط المنحنى البياني في الأعلى إلى حدوث تذبذبات مالية لمعدلات الإنفاق على برامج التجهيز والاستثمار، ومرَّ عبر مرحلتين أساسيتين.

خلال الفترة الأولى (2010-2012)، عرف الاقتصاد تطورات مالية إيجابية، مما تحسن مؤشر الإنفاق الحكومي على برامج التنمية المحلية، حيث سجل الإنفاق العام في سنة 2012 نسبة: 39,21%، وهذا يرجع أساسا إلى انتعاش إيرادات الجباية البترولية والزيادة في حجم التحديدات والأرصدة الداعمة للمالية المحلية.

غير أن هذا الوضع لم يستديم، إذ لم تحسن القيادة السياسية ومؤسسات الدولة تسيير عوائد الجباية البترولية واستغلالها لصالح معدلات نمو الناتج المحلي والاستثمار فيها، وهو ما أدخل البلاد في مرحلة الفساد الشامل المستشري في كل القطاعات والمستويات التنموية، إضافة إلى تعرض السياسات المالية الحكومية لصدمة نفطية ونقدية عالمية، خاصة مع مطلع سنة 2013، واستمر هذا الوضع المزري إلى أن تراجع معدل إنفاق الدولة على برامج التنمية المحلية ببلدية سعيدة خلال الفترة (2012-2014)، وانحدر مؤشره إلى وضع متقهقر جدا قدرت نسبته بـ: 04,23%.

•• تم حساب مؤشرات الإنفاق العام على البرامج التنموية باستعمال حوسبة برنامج Excel. انظر في: ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب متابعة برامج التجهيز والاستثمار pcd، مرجع سبق ذكره.

**شكل رقم (10): تطور معدل نمو الإنفاق على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2010-2014)**

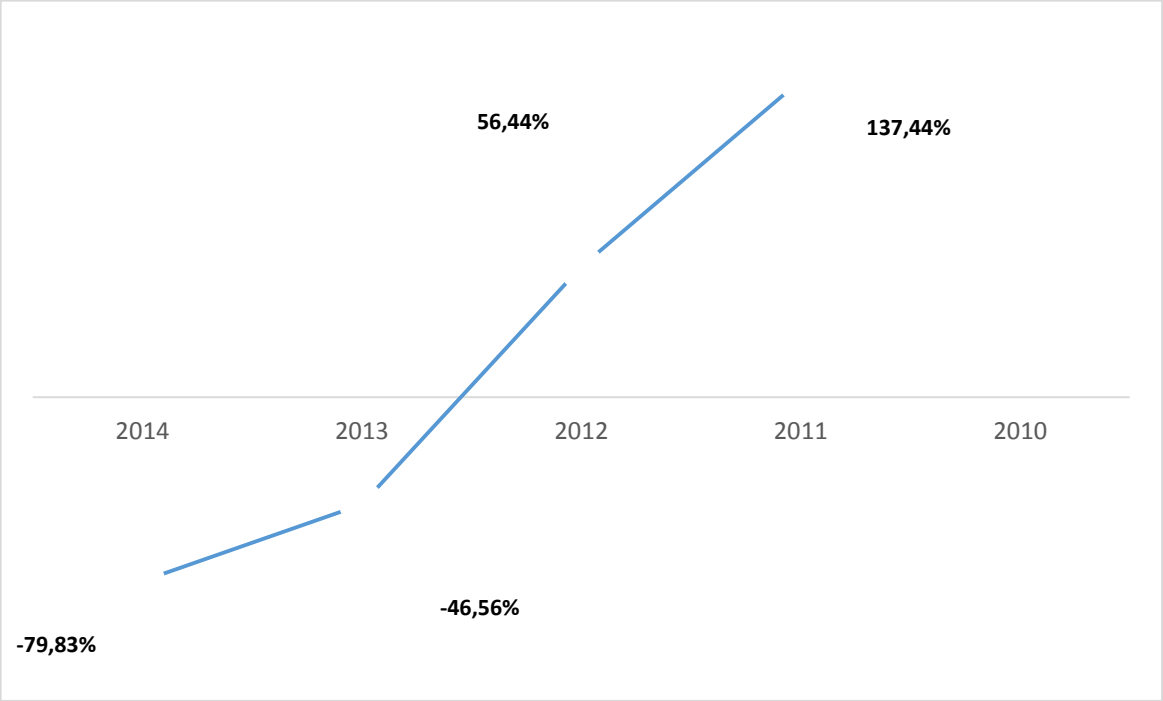


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

تبين الأرقام في الشكل أعلاه بأن نمو إجمالي الإنفاق على برامج ومشاريع التجهيز والاستثمار قصد تنفيذ عمليات المخططات البلدية للتنمية يبدو مرتفعا جدا سنة 2011، حيث بلغ معدله العام: 137,44%، وهذا المعدل يعكس إلى حد بعيد المؤشر المالي المريح الذي ساهم بدرجة كبيرة في دعم مقدرات التنمية المحلية، وتعزيز إمكانات المجلس الشعبي البلدي لتجسيد البرامج والمشاريع وتحقيق خدمات المجتمع المحلي.•

غير أنه، وخلال الفترة (2011-2014)، لوحظ بأن معدلات نمو الإنفاق على برامج التجهيز والاستثمار المنضوية تحت المخططات البلدي للتنمية تناقصت مباشرة، وبالتالي ستتأثر معدلات الإنجاز التنموي بما سيحول دون استجابة المجلس الشعبي البلدي لمطالب المواطن وعم تلبية حاجاته من التنمية.

وهذه المؤشرات ما يعكس وضعية تنموية هشة ببلدية سعيدة، وحدث ذلك ابتداء من سنة 2014، أين سجل معدل نمو الإنفاق على المخططات التنموية؛ وبقيمة تغير سالبة نسبة: 80%-، وهذا الوضع ناتج عن حالة

[1]- المرجع نفسه.

• تم حساب مؤشر نمو الإنفاق وفق المعادلة التالية: قيمة الإنفاق العام للسنة الجارية – قيمة الإنفاق العام للسنة الماضية / قيمة الإنفاق العام للسنة الماضية.

تم حساب معدلات نمو الإنفاق باستعمال حوسبة برنامج Excel.

متدهورة تعكس تراجع معدل نمو الناتج الوطني إلى نسبة: 0,8%، بسبب تراجع حجم الاستثمارات في عوائد الجباية البترولية واستنزافها في قطاعات خدماتية غير منتجة للثروة.

**شكل رقم (11): متوسط الإنفاق على مخططات التنمية لبلدية سعيدة حسب القطاع الفرعي (2010-2014)**

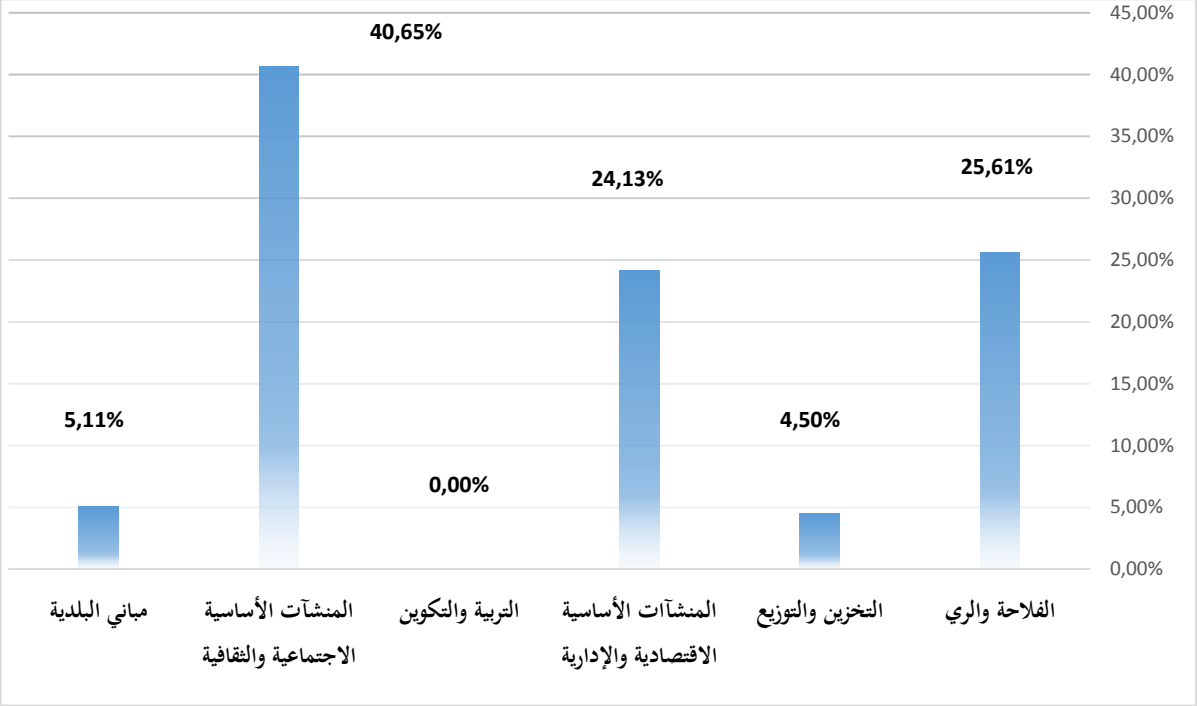


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن تفعيل برامج التنمية المحلية خلال الفترة (2010-2014) كان مركزا وبمعدل مرتفع جدا على برامج التنمية المحلية في القطاع الفرعي الخاص بالمنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، أي بنسبة إنفاق قدرت بـ: 40,65%، ثم يأتي الإنفاق على البرامج التنموية في قطاع الفلاحة والري في المقام الثاني بمعدل إنفاق بلغت نسبته: 25,61%، ثم يليه قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية الذي استحوذ على معدلات ضئيلة من الإنفاق على برامجه، أي في حدود: 24,13%.

ولاحظنا بأن واقع التنمية المحلية الخاص ببرامج قطاع مباني البلدية، والبرامج التنموية في قطاع التخزين والتوزيع بدا في الحضيض نتيجة انخفاض معدلات الإنفاق عليهما، أي بنسبة: 05,11% و 04,50% على التوالي. في حين آخر يتبين بأن تعزيز السياسات القطاعية التعليمية (القطاع الفرعي 69: التربية والتكوين) على المستوى المحلي بات

[1]– المرجع نفسه.

ضعيفا جدا ولم يرقى إلا المؤشر المقبول لتحقيق جودة التمدرس والتربية بنيويا ووظيفيا، مما يشير إلى قصور المجلس الشعبي البلدي عن الارتقاء بدوره لمباشرة اختصاصاته التنموية في مجال التربية والصحة العمومية.•

**شكل رقم (12): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2010-2014)**

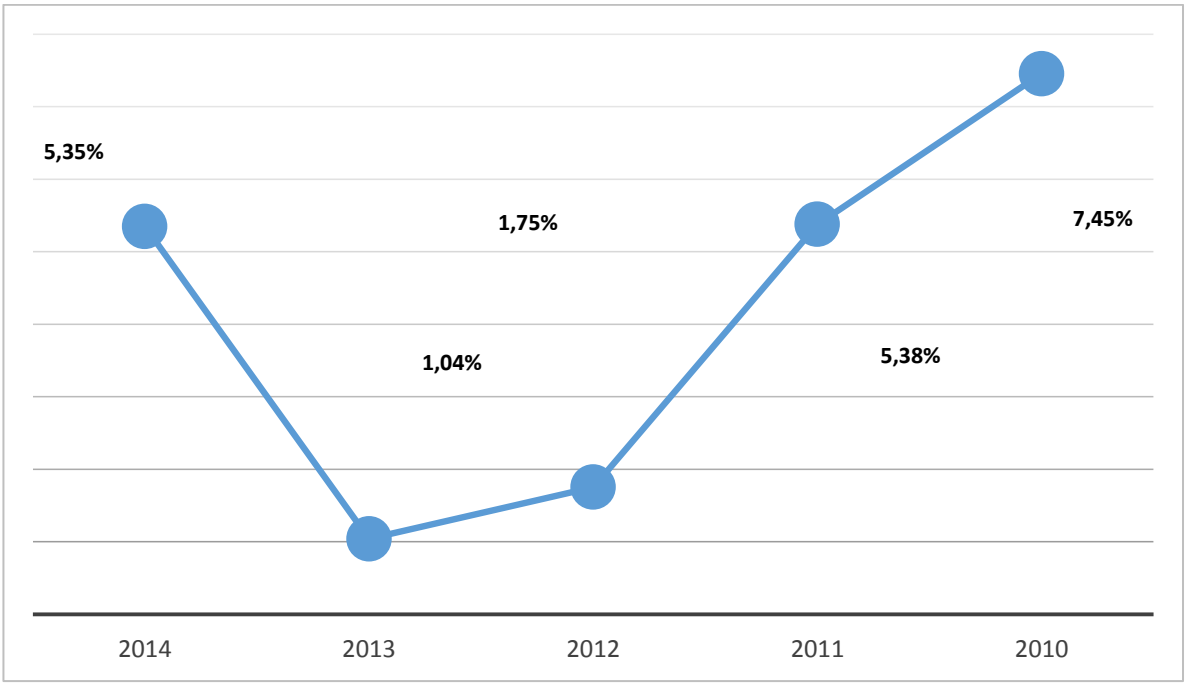


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

للمجلس الشعبي البلدي الدور الكبير والمنوط به في تفعيل البرامج المسجلة ضمن مخططاته التنموية، ويتحمل المسؤولية الكبيرة لزيادة الفعالية التي تلزم خدمة المجتمع المحلي. وخلال الفترة (2010-2014) ساهم في دفع عجلة التنمية القطاعية بمبلغ دفع متراكم بلغت قيمته: 585,88 635 566 د.ج، وتجاوز معدل الإنجاز التنموي نسبة: 95%، حيث ساهمت بلدية سعيدة في إنجاز البرامج التنموية في حدود (71) عملية مسجلة على مدار الفترة المحصية، وأن مراحل الإنجاز التنموي اختلفت وتباينت من سنة إلى أخرى حسب ما يوضحه الشكل في الأعلى بلغة الأرقام.

وفي سنة 2010، تم إنجاز (18) مشروع تنموي، وسجل باقي الإنجاز التنموي معدل: 7,45%. وفي سنة 2011 ارتفع عدد رخص البرامج والعمليات التنموية المسجلة إلى (22) مشروع، وهي الحصيلة الأعلى خلال الفترة (2010-

• يشمل القطاع الفرعي المتعلق تنمية المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية (79) التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والترفيه، الشباب والرياضة، والقطاع الفرعي المرتبط بالفلاحة والري (39) كل البرامج والمشاريع المتعلقة بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي والبيئة، والقطاع الفرعي الخاص بالمنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية (59) جميع المشاريع التنموية المرتبطة بالطرق والمسالك، البريد والاتصال.

[1]– ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب متابعة برامج التجهيز والاستثمار pcd، مرجع سبق ذكره.

2014)، والتي أنجزت بنسبة: 94,62%، أما في سنة 2012 انخفض عدد البرامج إلى (16) برنامج مسجل حيث بلغت نسبة إنجازها: 98,96%.

ما لاحظناه، هو أن اقتراح البرامج التنموية واعتمادها من طرف بلدية سعيدة كان متأثرا جدا بعمليات الإنفاق على التجهيز العمومي. بناء عليه، تم إحصاء ما يساوي (13) مشروعا تنمويا تم إنجازه، وأن باقي الإنجاز التنموي كان منخفضا مؤشره بنسبة: 01,04% في سنة 2013.

كما لوحظ في سنة 2014 أن لم البلدية لم تبرمج أو تسجل مشاريع تنموية كثيرة في إطار مخططاتها السنوية وسجلت عمليتين فقط، بلغ معدل إنجازهما التنموي نسبة: 64,64%، وهذا له تفسيرات (المعوقات والمشاكل) سنتطرق إليها في المبحث الأخير من هذا الفصل.

**ثانيا: مشاركة البلدية في التنمية المحلية من خلال مخططاتها في الفترة (2015-2019)**

شارك المجلس الشعبي البلدي بوصفه الفاعل المحلي الرئيس في المقاربة التشاركية لتحقيق التنمية المحلية، إذ قدر حجم الإنفاق على مخططاته التنموية خلال الفترة (2015-2019) ما يعادل: 000,00 244 139 1 د.ج. ومقارنة بالمرحلة التنموية السابقة، يلاحظ بأنه سجل ارتفاعا جليا في معدلات الإنفاق على البرامج التنموية، وبنسب كبيرة.

وذلك الارتفاع الحاصل حدث نتيجة رسم تحديدات مالية أخرى وجديدة في إطار ارتفاع منسوب المطالب التنموية في المجتمع المحلي، وتشمل تلك التحديدات كل البرامج العادية والبرامج التكميلية، وبرامج إعادة التقييم لبعض السنوات خلال في نفس الفترة. ولاعتبارات سياسية تخص بعض المشاكل التي تجاوزتها البلدية بسبب ظاهرة الانسداد السياسي الذي عرقل جل عمليات التخطيط التنموي على المستوى المحلي خلال الفترة (2012-2014).

**شكل رقم (13): مساهمة المخطط البلدي للتنمية في تمويل برامج التنمية ببلدية سعيدة (2015-2019)**

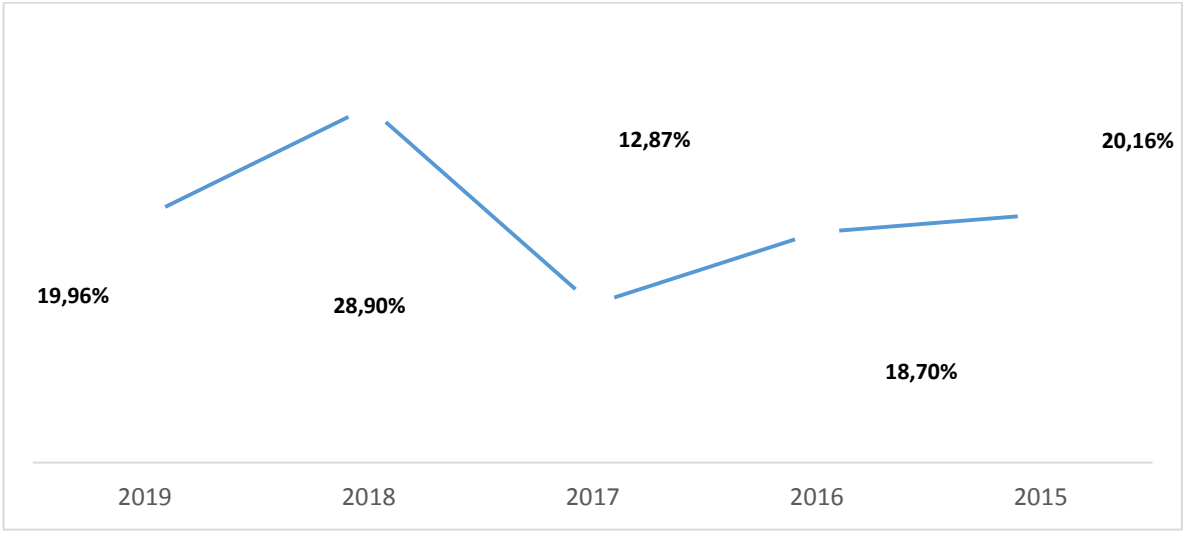


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

يصور الشكل في الأعلى هيكل التمويل المحلي، والذي يبين مدى مساهمة المخططات البلدية للتنمية في الإنفاق على البرامج، والتي تبدو مساهمته قوية ومرتفعة مقارنة مع التمويل الذاتي لدعم قدرات التنمية المحلية. كما لوحظ من خلال مؤشرات وبيانات الإنفاق على التجهيز العمومي، ومقارنة بسنة 2014؛ انتعشت مؤشرات المالية المحلية لبلدية سعيدة، وتم تحسن مؤشرها سنة 2015 بمعدل مقدر بـ: 20,16%، لكن سرعان ما انخفض إلى معدل إنفاق نعتبره الأقل والأضعف خلال الفترة المحصية، وبالأخص خلال سنة 2016 أين بلغ المؤشر نسبة: 18,70%.

**شكل رقم (14): معدلات الإنفاق العام على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2015-2019)**

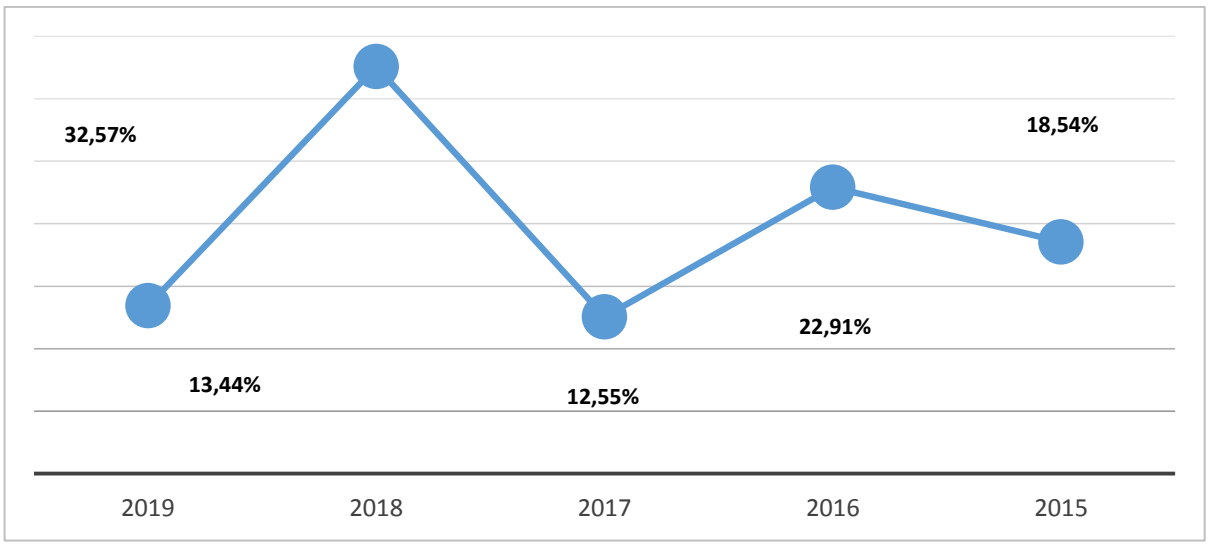


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[2]

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

يشخص الشكل الوارد في الأعلى بالأرقام دلالات ومعدلات الإنفاق السنوي على العمليات والبرامج التنموية المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية خلال الفترة (2015–2019)، وبالمقارنة بين سنتي 2014-2015، لوحظ بأن معدل الإنفاق على برامج التجهيز العمومي والاستثمار المحلي بدأ يتحسن وينتعش نوعا ما، بحيث ارتفع مؤشره إلى معدل إنفاق: 18,54%، كما بلغ معدل تمويل برامج التنمية المحلية ببلدية سعيدة سنة 2018، وفي حده الأعلى عند نسبة قدرت بـ: 32,57%، بالمقابل انخفض معدل الإنفاق العام سنة 2017، وفي حده الأدنى نسبة سجلت قيمتها عند القيمة: 12,55%.

ومنه نستنتج بأن المجلس الشعبي البلدي المنتخب لبلدية سعيدة لا يتحكم في متتاليات التمويل المحلي بطريقة مباشرة ومستقلة في الإنفاق على البرامج التنموية، ولأن تقهقر معدلات النمو المحلي باتت تشكل العائق البارز لتفعيل آليات التمويل الذاتي والحر، وأن معدلات الإنفاق العام الخارجي هي الأخرى لم تستقر وغير ثابتة في قيمها، وأضحت تتغير من سنة مالية إلى أخرى، ناهيك عن معاناة البلدية من التجميد الذي طال الكثير من العمليات التنموية، وبعض المشاريع التنموية التي عطلت أو تأخر إنجازها لأسباب إدارية وتنظيمية وسياسية.

**شكل رقم (15): تطور معدل نمو الإنفاق على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2015-2019)**

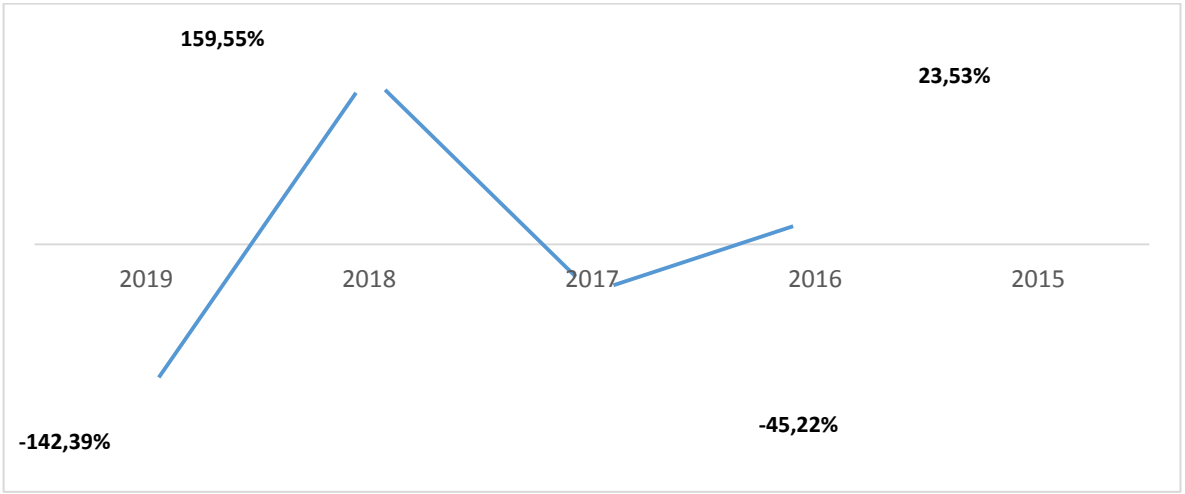


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

يتبين أن تطور معدل إجمالي الإنفاق على البرامج التنموية في البلدية كان غير ثابت بفعل تأثير عوامل السياسات الحكومية المالية غير المستقرة، وتوجهات الحكومة نحو تفضيل خيارات ترشيد الإنفاق العام وخفض معدلاته ومؤشراته خلال الفترة (2015–2019)، وهذا راجع إلى عدم تعافي عوائد الاقتصاد الوطني، ونحن على دراية

[1]– المرجع نفسه.

تامة بأن المخططات البلدية للتنمية على علاقة كاملة بالتمويل المركزي، ومتأثرة إلى حد كبير بالأسواق الوطنية والعالمية للنفط.

وكقراءة للبيانات والمؤشرات الواردة في الشكل أعلاه، نرى بأن أعلى معدل إجمالي الإنفاق العام على برامج التنمية المحلية ببلدية سعيدة سجل قيمته في حدها الأعلى سنة 2018، والتي بلغت نسبتها بـ: 159,55%، أما عن باقي السنوات فعرف التنمية المحلية تأخر مسجل نتيجة ضعف التمويل على برامجها، والذي له مبرراته الهيكلية والوظيفية على مستوى البلدية المدروسة.•

وتعكس المؤشرات الواردة حجم الإنفاق العام –الكافي أو المنقوص– لدعم الميزانية المحلية، وتعزيز قدرات المجلس الشعبي المنتخب لبلدية سعيدة من أجل تجسيد مشاريع وبرامج مخططاته التنموية السنوية. إلا أنه، وفي سنة 2019 لوحظ ذلك التراجع لمؤشر التمويل المحلي، انحدر معدله إلى مؤشر سالب (-142,39%)، نتيجة تدهور معدل نمو الناتج المحلي دائما، وما شهده من انخفاض متزايد بالنسبة للاعتمادات المرصودة وبنسب أقل مقارنة بالفترات السالفة الذكر.

**شكل رقم (16): متوسط الإنفاق على مخططات التنمية لبلدية سعيدة حسب القطاع الفرعي (2015-2019)**

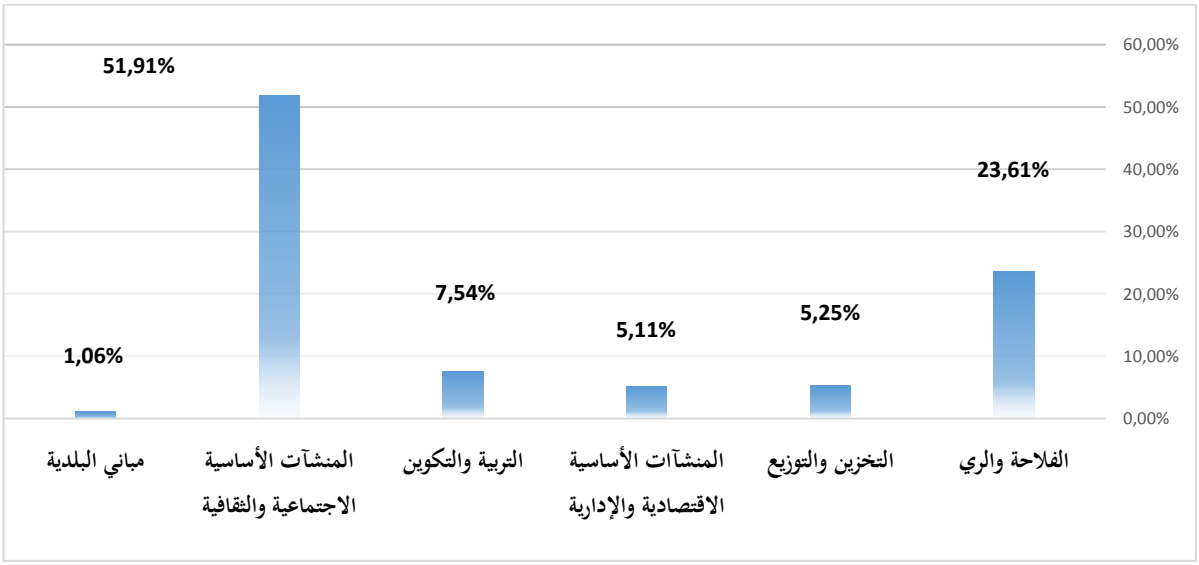


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

• تم حساب مؤشر نمو الإنفاق وفق المعادلة التالية: قيمة الإنفاق العام للسنة الجارية – قيمة الإنفاق العام للسنة الماضية / قيمة الإنفاق العام للسنة الماضية.

تم حساب معدلات نمو الإنفاق باستعمال حوسبة برنامج Excel.

[1]– ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب متابعة برامج التجهيز والاستثمار pcd، مرجع سبق ذكره.

على المستوى المقارن بين قطاعات ومجالات التنمية المحلية ببلدية سعيدة، كان توزيع مخصصات الإنفاق العام على البرامج التنموية متفاوتا وغير متزن من قطاع تنموي إلى آخر خلال الفترة (2015-2019)، ودائما ما استحوذت برامج قطاع المنشآت الاجتماعية والثقافية على أكبر نسبة من التمويل المحلي قدرت بـ: 51,91%، وبقيمة تغير إيجابية (11,26%)، وهو المعدل الأعلى خلال هذه الفترة.

كما سجل معدل الإنفاق على برامج التنمية المحلية بالنسبة لقطاع الفلاحة والري نسبة: 23,61%، أي بقيمة تغير سلبية (02%)، حيث لم تساهم البلدية وكوادرها البشرية المؤهلة في خلق مشاريع تخدم قطاعات حيوية بحجم مشروعات الفلاحة والزراعة.

والملاحظ على برامج التنمية المحلية في قطاع التربية والتكوين، فقد عرف معدل الإنفاق عليها انتعاشا، لكن تبقى نسبة ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات، والتي بلغت: 07,54% وبقيمة تغير إيجابية تماما. من جهة أخرى، رُدّ الاعتبار إلى قطاع التوزيع والتخزين وخصصت لبرامجه التنموية المسجلة في البلدية مبالغ مالية قدر معدل الإنفاق عليها بـ: 05,25%، • أي بمؤشر تغير إيجابي (0,75%)، غير أنه لا يفي بالغرض لتحسين الخدمة العمومية للتكفل بانشغالات المواطنين كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، التطهير والصرف الصحي ...الخ.

في المقابل، انخفضت معدلات تمويل برامج قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية وتراجعت مقارنة بالفترة السابقة إلى نسبة: 05,11%، أي بقيمة تغير سلبية (19,02%)، وهو ما يفسر تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والإدارية في بلدية سعيدة نظرا لغياب رؤى وبرامج مستديمة ترتقي بدور المجلس الشعبي المنتخب في التخطيط المحلي.

إضافة إلى تراجع الإنفاق على البرامج التنموية بالنسبة لقطاع مباني البلدية الذي انخفضت مؤشراته وتحديداته المالية إلى نسبة: 01,06% وبقيمة تغير سلبية (04,05%)، وهو معدل ضئيل جدا لا يستجيب لمتطلبات تخصيب بيئة الديمقراطية الجوارية من زاوية توطيد الإصلاح الإداري الشامل.

**شكل رقم (17): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2015–2019)**

• يتضمن القطاع الفرعي المتعلق بالتخزين والتوزيع (49) كل ما يشمل تنمية الأسواق الجوارية والسياحة المحلية.

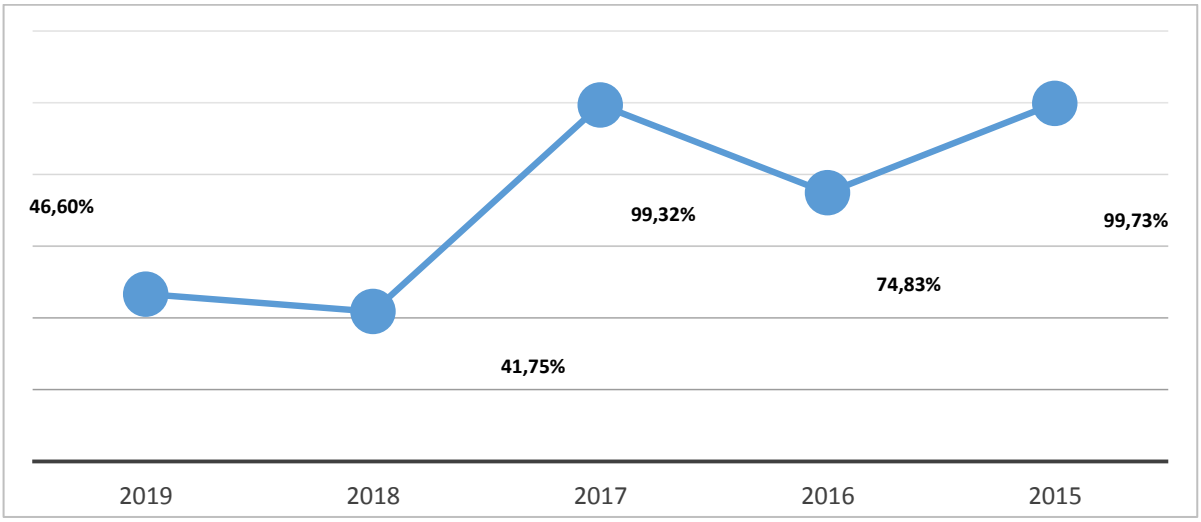


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى بيانات وإحصائيات ولاية سعيدة.[1]

استفاد المجلس الشعبي البلدي في إطار تجسيد مخطط توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019) من رصيد مالي غطى مؤّل البرامج المسجلة ضمن مخططاته التنموية، حيث بلغت قيمته ما يساوي: 1 139 244 000,00 د.ج، ومن خلاله ساهم في دفع عجلة التنمية القطاعية بمبلغ دفع تراكمي (التحديدات المستهلكة كمؤشر لتقدير معدلات الإنجاز التنموي) سجلت قيمته عند المبلغ: 365 111 567,40 د.ج.

بناء عليه، بلغ معدل الإنجاز التنموي نسبة: 32,05%، وهذا المؤشر الضعيف يشير إلى أن أغلب المشاريع المنجزة ولم تجسد بما يحقق الاستجابة السريعة، مقارنة مع ما تم تفريده من برامج تنموية مرخصة، والذي بلغ عددها (68) مشروع تنموي على مدار الفترة (2015-2019)، كما سجلت نسبة باقي الإنجاز التنموي مؤشرا مرتفعا جدا، أي بنسبة قدرت بـ: 72,44%، ما يعني أن معدل الإنجاز التنموي بات ضئيلا ويعكس عدم مسؤولية الفواعل المحلية في تجسيد المخططات التنموية، وأن ما تم تجسيده أو الشروع في إنجازه كان في حدود (14) مشروع من الكل.

من جهة أخرى، تم إلغاء بعض المشاريع لأسباب تقنية وأخرى تتعلق بالبرمجة والتخطيط، كما لم يتم الشروع في إنجاز جلها لأسباب تنظيمية وتقنية، إذ قدر إجمالها بـ: (17) مشروع. والمعدلات في الشكل الموضح سلفا تبين حجم أزمة التنمية المحلية وعدم فعالية سياساتها المرسومة، والتي لم تجسد على أرض الواقع.

وعلى مدار الفترة (2018-2019) لوحظ بأنه تحسنت وتيرة إنجاز المشاريع التنموية المسجلة، والتي فاق معدلها العام نسبة: 55 %، لكنه يبقى مؤشر ضعيف ولا يعكس مستوى التنمية المنشودة، مما يوضح عدم فاعلية المجلس الشعبي البلدي في تحقيقها.

[1]- ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب متابعة برامج التجهيز والاستثمار pcd، المرجع السابق.

## المطلب الرابع: تقييم دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية

يرتبط نجاح التنمية المحلية في البلديات بدور مجالسها الشعبية المحلية المنتخبة، وبإدارتها التي تسهر على تنظيم وتسيير الشؤون العمومية، وتقف على تسيير الإنفاق العام، وتسهر تحقيق خدمة عمومية متميزة، بالشكل الذي يرتقي بمستوى معيشة المواطن المحلي.

لكن قيام المجلس الشعبي البلدي بهذه الأدوار التنموية المنوطة به اصطدم بمجموعة من العراقيل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والبيئية ...الخ. وبلدية "سعيدة" كغيرها من البلديات الجزائرية تعاني من المشاكل التنموية، والتي تقف وراءها العديد من العوامل؛ قد ترتبط ببنية هيكلها الديمقراطية التداولي، أو بهيئتها التنفيذية أو بالوصاية الإدارية وتبعاتها على التسيير المحلي الرشيد.

بناء على تحليلنا للمعطيات والبيانات والأرقام التي تكشف عن واقع التنمية المحلية، من زاوية تعزيز دور المجلس الشعبي البلدي كفاعل في المقاربة التنموية التشاركية، توصلنا كاستنتاج جوهري أن البلدية تضطلع فقط بإعداد المخططات التنموية واقتراح مشاريعها في ضل غياب الفاعلية في الإقرار التنموية وبموجب سلطة محلية تسمح له بممارسة اختصاصاته.

يواجه المجلس الشعبي البلدي الكثير من المشاكل التي تحول دون أداء أدواره التنموية بكفاءة وفعالية، وأن البارز فيها يرتبط بالجوانب المالية والاقتصادية، وباتت تشكل تحديا صارخا أمام تنمية المجتمع المحلية، وأن مشكلة التمويل هي الوجه الحقيقي، والتي اعترت مضمون القرارات التنموية الجيدة، وجعلت من برامجها غير قادرة على التكيف أو الاستجابة للمطالب والحاجات المجتمعية.

هناك بعض الملاحظات التي استنتجناها من خلال تحليل المعطيات، والتي تبين أبعاد ومضامين الدور التنموي المستقل من عدمه على ضوء المحددات الاقتصادية والمالية. ومنه يبقى التمويل الذاتي مرهون ببنيوية تدخل الدولة، نظرا لعدم قدرة الفاعل المحلي على بناء قدراته الذاتية، وهذا ناتج عن غياب المشاريع والبرامج المنتجة للمداخيل الضريبية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الموارد المالية على ضوء شح المصادر البديلة والمستديمة.

كذلك إلى غياب التوازن في السياسية التي تهدف إلى تمويل البرامج والمشاريع القطاعية التي تجسد التنمية المحلية الحقيقية والمنشودة، وكنتيجة لذلك تم الإخلال بمبدأ شموليتها وبمكوناتها الاقتصادية. بالإضافة إلى غياب التكامل بين القطاعات التنموية، وأن المجالات الحيوية والخلاقة للثروة باعتبارها مصدرا مكملا للتحصيل المالي لا يعير لها صناع القرار أي أهمية في رسم السياسات التنموية كالتجارة والصناعة والسياحة ...الخ.

وحسب مستندات وحسابات التسيير، اكتشفنا بأن البلدية أضحت تعتمد، وبشكل خارق، على برامج التمويل المركزي وإعانات الدولة ما يفوق 80% من حجم الإنفاق العمومي على برامج التنمية المحلية.[1] وبالتالي تم استخلاص بعض الملاحظات على التسيير المالي المحلي وآثاره على البرامج التنموية، وهي كالآتي:

- تؤكد الإحصائيات على أن التنمية المحلية ببلدية سعيدة تأثرت هي الأخرى بظرف العجز أو الفائض المالي التي مرَّ بها الاقتصادي الوطني، والذي يعتمد على الجباية البترولية بدرجة عالية، مما يقود إلى تغليب منطق تسقيف النفقات العمومية على حساب حوكمة التنمية المحلية من منظور الاستجابة لانشغالات المواطن؛

- تجاوزت معدلات الإنفاق على برامج التجهيز العمومي حيز التوقعات والتقديرات المالية السنوية لتحقيق التنمية المحلية، إذ يمكن تفسيره بأن التخطيط والبرمجة المالية، وبتصورات مركزية، غير سليمة ولا تحترم مبدأ الأولويات من منظور الاستقلالية المالية؛

- تبين المعطيات والأرقام مدى تأثير التمويل المركزي على برامج التنمية المحلية ببلدية سعيدة، إذ تبقى الأخيرة محل ارتباط وتبعية دائمة للإنفاق العام الفوقي؛

- تكشف المعطيات الإحصائية السالفة الذكر عن أرصدة مالية قطاعية لا تغطي حاجات أو تستجيب لانشغالات ومطالب المجتمع المحلي.

من الضروري أيضا إعطاء بعض الملامح والسمات الطاغية على مشهد التنمية المحلية ببلدية سعيدة، وهناك الكثير من التحديات التي تعترض برامجها ومشاريعها من الناحية الاقتصادية، نجمل أبرزها فيما يلي:

- ظروف العجز المالي للبلدية بسبب تراجع مداخيل جباية البترول؛

- محدودية نشاطات الاقتصاد المحلي خارج قطاع المحروقات؛

- تراجع المبادرة المحلية إزاء غلبة فكر التبعية المالية، وتأثير الثقافة الريعية على الفعل التنموي (اقتصاد مركز)؛

- ركود اقتصاديات البلدية، وعدم توليد الثروة في ظل غياب فكر تنموي متجدد يساهم في تحديد الموارد المحلية؛

- انصراف البلدية عن الاستثمار المحلي، وعدم تفعيل آلية التعاون ما بين البلديات لترقية القطاعات الاقتصادية المكملة لدور الدولة، ويرجع ذلك إلى عدم تفعيل استراتيجية الإقليم المشترك ما بين بلدية سعيدة وباقي البلديات المجاورة لها؛

[1]- ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية الإدارة المحلية، مصلحة التنشيط المحلي، مكتب متابعة الميزانيات والبرامج، **تقارير حول حسابات التسيير للبلديات**، 2020.

- انتشار ثقافة الاستهلاك المفرط من طرف البلدية لموارد الدولة الريعية، بدل البحث عن مصادر جديدة تهدف إلى ترقية الاقتصاد المحلي ودعم القدرات والإمكانات الذاتية.

تكشف التجربة التنموية ببلدية "سعيدة" من زاوية أخرى عن جملة من المشاكل التي كبحت عجلة التنمية المحلية وأخلت بعناصرها ومكوناتها السياسية والإدارية، ويرجع ذلك إلى محدودية دور المجلس الشعبي البلدي في المقام الأول؛ والذي حاد عن اختصاصه في تأدية مهامه ووظائفه على مستوى الممارسة، وإلى انغماس المجلس الشعبي البلدي في معادلة تنموية تجمع بين تدخل الدولة والسعي إلى تكريس اللامركزية المحلية، غير أن طرفيها على نقيض.

فإذا كان الطرف الأول للمعادلة التنموية يشير؛ من الناحية النظرية والهيكلية، إلى أن البلدية بأجهزتها وتنظيماتها وآلياتها يجب أن تتمتع باستقلاليتها في التخطيط الاستراتيجي، غير أنه ومن الناحية التطبيقية، لقد كوشف عن عدم فعاليتها في إعداد واقتراح برامج وخدمات تستجيب لمطالب المواطن المحلي. ناهيك عن حدوث اختلالات في أبنية القرار التنموي، إذ بدا في مضمونه أنه يستساغ من قمة الهرم وينزل إلى القاعدة، الأمر الذي جعل من الأخيرة مكونا ثانويا في النظام السياسي وغير رئيس في المعادلة التنموية.

وفيما يتعلق بالدور المستقل في تخطيط وبرمجة عمليات التنمية المحلية ببلدية "سعيدة"، يبدو ذلك الدور شكلي في التسيير المحلي ومحدود وعاجز تنمويا، وأن موقعة المجلس ما هي إلا مكون تنظيمي لا يعكس مكانته الحقيقية لتفعيل البرامج التنموية، مما افتقر إلى الأدوات والوسائل التي تساعده على بناء قدراته المحلية والذاتية.

كما حُدَّ من دور البلدية أيضا في تخطيط برامج التنمية المحلية، واقتصرت العملية –حصريا– على دور الفاعل المركزي، مما زاد من حدة تدخل الدولة في التنمية المحلية، وبالأخص الاعتماد المفرط على مواردها المالية، في المقابل تراجع مساهمات الفاعل المحلي لتعزيز إمكاناته الذاتية والمستقلة.

وما هو ملاحظ أيضا على مشهد التنمية المحلية ببلدية سعيدة، هو أن التخطيط المحلي يفتقد إلى الشروط المنهجية والموضوعية لبرمجة وتفريد البرامج التنموية، وافتقار القيادة المنتخبة إلى سلطة التسيير المحلي المستقل نتيجة عجز ميزانيته المحلية، مما أوقعها في تجاذبات سياسية وإدارية، وكان لها تبعات تمثلت فيما يلي:

- إن عمليات تقييم البرامج كانت معيبة في أحد أركانها ومراحلها، وعندما شرعت الوصاية في عمليات التقييم تم تجميد بعضها نتيجة تداخل الصلاحيات بين الفواعل المحلية والمركزية، مما أدى إلى تأخر عمليات الإنجاز التنموي، والدليل أننا اكتشفنا بعض البرامج التي سجلت في المخطط البلدي للتنمية، هي نفسها التي سجلت في المخططات القطاعية للتنمية مما أدى إلى إلغائها من المخططات البلدية؛

- ما يعاب على برامج التنمية المحلية هو أن معظم تحويلاتها المالية اعتمدت على المصدر الخارجي، وأن البلدية ليس باستطاعتها ومقدورها توجيه هذه المبالغ إلى مشاريع تابعة لها خصيصا، وليس بمقدورها أن تتصرف فيها باستقلالية مطلقة، وهذا ما يعاب على التسيير المحلي الرشيد؛

- ما يكبح عجلة التنمية المحلية يرجع إلى ظاهرة فسخ عقود الصفقات العمومية من طرف البلدية وبشكل متكرر، نظرا لعدم تراضي الأطراف ولعدم مسؤوليتهم، وأحيانا إحالة المنازعات المرتبطة بالفساد المالي أو الإداري في هذا الصدد على العدالة مما حال دون إنجازها في الوقت المخطط له؛

- تغلغل الفساد السياسي الذي شاركت فيه مختلف أطياف المجتمع المحلي (الأحزاب السياسية والجمعيات المحلية) وانعكاساته على المجالات الاقتصادية والإدارية والمالية، وهو ما أدى إلى إفراغ محتوى برامج التنمية المحلية، وجعلها حبيسة نسق الاستنزاف بدل أن تساهم في إحداث التغيير المنشود في إطار تكريس الحوكمة المحلية؛

- إن البرامج التنموية غير المفعلة كانت محل تأثير حالات من الانسداد داخل المجلس الشعبي البلدي، وبالتالي عدم المصادقة عليها وتسجيلها من طرف البلدية، وهذا من شأنه أن يعطل آليات المقاربة التشاركية في التخطيط المحلي.•

## المبحث الثالث: تحديات تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية ببلدية سعيدة

توجد في كل مجتمع من المجتمعات مجموعة من المعوقات التي تقف أمام نجاح المقاربات التنموية الحديثة، وكل تجربة من تجاربها إلا وتكشف عن جملة من التحديات من شأنها أن تكون حائلا لا يسمح بزادة فعالية تطبيقاتها مما يمنع من تنمية المجتمع المحلي على مستوى البلديات.

تتعدد أوجه التحديات؛ سواء كانت تحديات تنظيمية أو وظيفية أو سلوكية، تحديات إدارية وأخرى سياسية أو اجتماعية ثقافية، والتي ترتبط كلها بدور المجلس الشعبي البلدي وتترجم درجة مشاركته في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية. والحقيقة أن التجربة التنموية من منظور تطبيق المقاربة محل الدراسة تصطدم بكثير من الحواجز البنائية والهيكلية، وهو الشأن ذاته الذي جعل من التجربة على مستوى بلدية سعيدة تعتريها مطبات ديمقراطية وأخرى إدارية وسياسية، تبرز في المحاور الكبرى التي سيعالجها هذا المبحث.

### المطلب الأول: تحدي المشاركة السياسية وعائق بنيتها الثقافية لدى المجتمع المحلي

• هذه النقطة هي بمثابة عائق سياسي بارز في مشهد التنمية المحلية ببلدية سعيدة، والذي حال دون تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، وظهر كحلقة بنيوية تثبط عملياتها، ولها من الأسباب والعوامل والخلفيات كممارسة سياسية تفسر السلوك المنتهج في التسيير المحلي من طرف القيادة المنتخبة، وهو ما سنتطرق إليه بالعرض المفصل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

لقد أصبح الاختيار الديمقراطي مهما لدعم التنمية المحلية عن طريق المنتخبين المحليين لتكريس قاعدة الديمقراطية المحلية ومأسسة المشاركة السياسية.[1] غير أنه لا زالت تتعثر المشاركة السياسية لأسباب ثقافية؛ على الرغم من الإبقاء على أيديولوجية النظام السياسي وهيمنتها في مستواها التنظيمي، ويشير إلى أوجه تحييد مسالك بناء قدرات المجالس الشعبية البلدية الذاتية، مما أدى إلى ظهور مشاكل بنيوية وثقافية تحول دون ترقية المشاركة السياسية العامة.

كما أن محدودية المشاركة السياسية سيحول دون الارتقاء أو تحسين أداء المجالس الشعبية البلدية المنتخبة، وما لم يتم تقييم بنية ثقافة المشاركة السياسية سيؤدي إلى إفراغ محتويات العملية الديمقراطية في التسيير المحلي. في المقابل، أفرزت البيروقراطية هي الأخرى نزعتها هي الأخرى لتنظيم العملية السياسية، بدل من أن تكون هي الوجه الإصلاحي الذي يهدف إلى ترسيخ ثقافة ديمقراطية المشاركة، ومن دون أن تختزل أبنيتها في حركة إصلاحية قانونية محضة، وذاك ما يقف كتحدي أمام الممارسة السياسية لتجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

بناء عليه، تخوض تجربة المشاركة السياسية ببلدية سعيدة هي الأخرى معتركا ثقافيا يجسد رهانا حقيقيا في تجسيد الديمقراطية المحلية. وعليه كان لابد من دراسة السلوك السياسي وتشخيصه بالملاحظة ومن خلال المعاينة،• لتبيين محدداته كاتجاه فكري يدرس علاقة المشاركة السياسية ببنية الديمقراطية المحلية، والتطرق إلى أهم ترتيباتها ومركباتها الثقافية كمعيارية لدراسة السلوك الانتخابي كمحدد لتشخيص واقع المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية المحلية.[2]

جودة الديمقراطية المحلية؛ هي الأخرى أضحت مرهونة بفعالية العملية الانتخابية والمشاركة السياسية في تشكيل المجالس الشعبية البلدية، ليس إلا؛ وأن الانتخاب ركن أساسي ووجه يصور حجم وثقل ووزن المشاركة السياسية،

---

[1]– محمد أحمد الخضير، **ديمقراطية الإدارة المحلية**، مصر: الدار الجامعية، 2007، ص. 46.

• لقد شرعنا في اختيار مجموعة من المواطنين المحليين لمعاينتهم باستخدام أداة المقابلة ببلدية سعيدة، حيث كانت أعمارهم تتجاوز 30 سنة وتقل عن 45 سنة؛ أي لهم الحق في الانتخاب وخاضوا في تجربة المشاركة السياسية وعايشوا الانتخابات البلدية فعليا، وهم الذين شملهم الاستبيان أيضا الخاص بدراسة الفصل الأخير. واشتملت معاينتنا على 20 فردا ممن وجهنا لهم بعض الأسئلة التي تخدم التفسير السوسيولوجي.

ومن أصل 20 مبحوثا، تم التركيز على فئة الناخبين البطالين بدرجة كبيرة وأصحاب الحرف المهنية (12 مبحوثا)، منهم المبحوثين الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي وعددهم (06)، ومن لهم مستوى المتوسط الذين يبلغ عددهم (02)، والباقي فئة الجامعيين وعددهم (04) والباقي ركز على فئة الناخبين الذين يزاولون وظيفة أو شغلا في القطاعين العام والخاص، اثنين منهم له مستوى ثانوي، والباقي جامعيين؛ أي (06) مبحوثين.

[2]- John Harriss and all, **politicizing democracy: the new local politics of democratization**, New York: Palgrave, 2005, P. 03.

باعتباره الأداة الديمقراطية لبناء الأجهزة والمؤسسات السياسية الكفؤة والقادرة على تطوير الأداء السياسي وتفعيل البرامج التنموية وفق مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة.[1]

في المقابل، إن العزوف السياسي أو الاغتراب السياسي؛ كيفما كانت مبرراته وأسبابه وخلفياته في الجزائر على العموم، وفي بلدية سعيدة على وجه الخصوص، يعتبر هو الآخر من التحديات التي برزت في مشهد الديمقراطية المحلية؛ والذي حال دون تحقيق التنمية المحلية في بعدها السياسي، وأن عزوف المواطن المحلي عن المشاركة السياسية واختيار ممثليه الحقيقيين لم يترجم دور التمثيل السياسي في التسيير المحلي التشاركي، مما قطع الوصلة السياسية بينه وبين المجلس الشعبي البلدي المنتخب والمجتمع المحلي.

تعتبر الانتخابات البلدية من أهم أشكال المشاركة السياسية في ترسيخ قيم الديمقراطية، كونها الحلقة الأقرب بين الدولة والمواطن، لكن تبقى مسألة البنية الثقافية للمجتمع المحلي، من أهم محددات السلوك السياسي لدى الناخب المحلي، حيث لا تزال الكثير من المعطيات هي المتحكم الرئيس في توجهات الناخبين، وفي تحديد طبيعة المنتخب المحلي والمهام المنوطة به، حيث يبقى العامل العشائري وفكرة توظيف المال السياسي وغيرها من المعطيات من الدعائم المتاحة لتعبئة أوعية المشاركة السياسية، وهو ما يتنافى وجوهرية الديمقراطية التشاركية المحلية.

صورة المشاركة السياسية النمطية؛ عادة ما طغت على مشهد الديمقراطية المحلية، وجعلت من المجتمع المحلي يحملها ويتغنى بقيمها سلوكا، وجعلته يعيش حالة من الاغتراب السياسي والاستلاب التشاركي في آن واحد، وهو ما سيخلق حالات من التضاد والتعاكس بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية.

فالمجتمع المحلي، ومن خلال الصورة التي كونها حول قيمة المشاركة العامة أو الشعبية، تحكمه جملة من العوامل، التي تعد محدد لشكل مشاركة المواطن المحلي؛ في الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية على حد سواء، حيث أن البنية الثقافية التقليدية هي من تتحكم في السلوك السياسي، وأن الأخير أنتج قيما ستتعارض مع معيارية النهج التشاركي لتحقيق التكاملية بين الأدوار التنموية ببلدية سعيدة.

وهناك بعض الملامح والمشاهد التي تكشف عن أبرز خصائص البنية الثقافية التي خص بها نموذج الديمقراطية المحلية وبسمات فريدة من نوعها ببلدية سعيدة، إذ رسمت صورة نمطية للسلوك الديمقراطي والانتخابي، والذي حاد عن مبادئ التكيف والتجدد البناء لديمقراطية المشاركة السياسية، حيث يمكن إيجاز تلك الملامح فيما يلي:•

[1]– فريجات إسماعيل، "الأسس الديمقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر: كيفية تشكيل المجالس الشعبية البلدية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 14، جانفي 2016، ص.189.

- إن البنية الثقافية للمشاركة السياسية في الديمقراطية المحلية أفرزت قيما تقليدية من خلال الممارسة السياسية، وأن ما يعيبها هو عادات وتقاليد المجتمع المحلي، لطالما أضحى ينتج أدوارا لا تتزاوج ومفهوم الحوكمة الرشيدة، وهذا ما منع من تحقيق التنمية السياسية المنشودة بسبب قصور دور المشاركة السياسية عن إعادة إنتاج القيم والأدوار الديمقراطية التي ترتكز على معيارية النهج التشاركي ودولة الحق والقانون؛

- تقوم البنية الثقافية للمشاركة السياسية في الديمقراطية المحلية على معيارية توزيع القيم الريعية، وهذا دلالة على أن السلوك الديمقراطي تسيطر عليه ذهنيات لا تروج لثقافة المشاركة من أجل التغيير والتطوير، بل هي مشاركة فئوية وتسعى إلى الانتفاع من الدخل الريعي والاستثمار فيه سياسيا، بدل الشروع في تجديد السلوك بما يتماشى وقيم الرشادة السياسية من أجل عقلنة ممارسات السلطة المحلية؛••

- تلمح البنية الثقافية للمشاركة السياسية في الديمقراطية المحلية إلى أن مجتمع بلدية سعيدة؛ بكامل أطيافه السياسية والمجتمعية، يعتمد تلقائيا على الحل الجاهز أو الوصفة المركزية، وهو ما أنتج سلوكيات سياسية تنصاع لقيم ثقافية (مشاركة الخنوع والخضوع، ومشاركة العزوف) التي رسختها الأحزاب السياسية وبعض الجمعيات المحلية، عبر ملء أوعيتها السلوكية البعيدة كليا عن الفعالية السياسية، وهو ما لا يحقق حسب "بافلون" شرعية الديمقراطية التمثيلية ولا يفتح المجال أمام إمكانية تكريس الديمقراطية التشاركية كوصفة سياسية تداوي جراح ما سببته الديمقراطية التقليدية من آثار سلبية على التسيير المحلي.

من خلال ما سبق، يتضح من ملامح تجربة الديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة، أنها تشمل ممارسات سياسية معيبة لا تنبني على معيارية المشاركة السياسية. وقد تجلت أساسا في المظهرين "الزبائني والبروتوكولي". ومنه، طغى "القرب الزبوني" على المشاركة السياسية في الديمقراطية المحلية لسببين بارزين؛ الأول يتعلق بتمثيل المنتخب المحلي لنفسه أو لعشيرته ومنطقته من دون أن يولي أهمية لمجالها الموسع.

---

• ارتكز تحليل وتفسير نتائج دراسة المقابلة على الفكرة والموضوع المراد البحث فيه من أجل فهم الدلالة والارتباط بمتغير المشاركة السياسية والسلوك والبنية الثقافية لدى المواطنين.

•• أبدت أجوبة معظم المبحوثين عن أن المشاركة السياسية لا تعبر عن مضمونها الحقيقي لتحقيق التنمية المحلية، أو باختيار من هم أجدر بالنيابة عنهم لتدبير الشأن العام والمساهمة في التخطيط التنموي. فالتوجه السائد كثقافة محلية يوحي بأن سلوك المواطنين عبر المشاركة السياسية في الديمقراطية المحلية أضحى مرهونا بالعقلية الريعية، وبدرجة الانتفاع من المكاسب المادية التي تطرحها ثقافة النظام السياسي والسلطة المحلية كمعيار للتعبئة السياسية من خلال الترويج لثقافة تقديم السلع مقابل ولاء المواطنين للمنتخبين المحليين ودعمهم بالأصوات من دون فرض الرقابة عليهم ومحاسبتهم لحوكمة التسيير المحلي.

كما لم يلعب المواطن المحلي دوره الحقيقي عن طريق المشاركة السياسية العامة لحوكمة العملية السياسية، وممارسة رقابته على الانتخابات، وأن ممارساته لم تساهم بفعالية في إدارة جودة التمثيل السياسي، مما سمح للأحزاب السياسية وأصحاب المصالح أن يحصروا المشاركة السياسية ضمن نطاق ضيق.

ويبرز الثاني في أن المواطن المشارك سياسيا ببلدية سعيدة دائما ما يبحث عن مصلحته بصفته زبون للمنتخب المحلي حسب الولاء أو الزمالة أو القرابة ...الخ، مما يفرض على الأخير التزاما معنويا وماديا للوفاء بحاجيات زبائنه من المواطنين، أو أن يبحث عن مناصرة لدعم وعائه السياسي، بصرف النظر عن نجاعة البرامج الانتخابية التي تترجم معنى الديمقراطية التشاركية المحلية الحقيقية.•

أما عن المظهر "البروتوكولي"؛ فهو يعالج مسألة المحاباة والولاء، أو سياق من الصراع الذي يلون ممارسات المشاركة السياسية. هذا المظهر نتج عن أيديولوجية النظام السياسي وارتداداتها التنظيمية في مستوى العلاقة بين المنتخب المحلي والمجتمع، وهو ما انكشف فعلا من خلال محاولات صناع المشهد الديمقراطي رسم مظاهر خارجية عن المشاركة السياسية من دون البحث عن نطلق ممارستها أو الاعتداد بحجمها في التمثيل السياسي.

عطفا على ذلك، إن الممارسات التي أنتجتها ثقافة المشاركة السياسية لا تعكس حجمها الحقيقي في اختيار المنتخبين المحليين، وإن كان، ليس بحكم المطلب الديمقراطي، لكن بنوع من الحضور الرمزي الذي يتزين بثقافة لا تنبني على أسس الشرعية الديمقراطية، أو أن تعبر عن مشاركة سياسية حقيقية تعبر عن إرادة الكل في التسيير المحلي.[1]

وبالتالي، كل المظاهر الطاغية في مشهد المشاركة السياسية على مستوى بلدية سعيدة قد كان لها انعكاسات وتأثيرات على بنيوية التسيير المحلي، أين برزت في السياق السياسي لأعمال المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وما أنتجته من تحديات وعراقيل، والتي وقفت عائقا أمام ترقية دوره في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية.

## المطلب الثاني: تحدي ديمقراطية القيادة في تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب

• المشاركة السياسية في هذه الحالة، وإذا ما حاولنا أن نكون أكثر قربا من واقعها من منظور أجوبة المبحوثين، لوجدنا أن المنتخبين المحليين ينتهجون منطقا في التسيير المحلي دون مستوى الممارسة التشاركية، بحكم أنهم يسعون إلى بناء بنية تمتد من العشيرة أو الجهة أو المنطقة، ومن هنا يتحول المجلس العشبي البلدي من دوره الرئيسي المتمثل في تفعيل الفضاء التواصلي العام عن طريق مشاركة المجتمع المحلي إلى مؤسسة تغلب عليها المصالح الشخصية التي تستميت في الدفاع عن حقوق أقلية مشاركة، وهذا امتداد لتقاليد الممارسات الحزبية المنحرفة في سلوكها، ولها دور في تصميم النموذج الثقافي الذي أثر على بنية المشاركة السياسية.

فالمجتمع المبحوث أكد على أن من انتخبهم هم من يزاولون أنشطتهم ووظائفهم النيابية في المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وكانت لهم ولاءات حزبية معهم أو داعمة ومناصرة لمصالحهم على أساس زمالتهم أو قرابتهم أو الانتماء إلى جهة معينة.

[1]- Morgane Letanoux, "démocratie locale: des outils de consultation non décisionnels", Démocratie Locale, N$^0$: 97, Octobre 2013, P.655.

إن الدور الجديد للمجالس الشعبية البلدية لم يعد مرهون بوظيفتها التقليدية، حيث يتطلب في المقاربات المعيارية والمتصلة بالقيم الديمقراطية إعادة تشكيل البنيات السياسية، لا سيما التركيز على دور القيادة المنتخبة، وإذا ما ابتغت التجربة السياسية والتنموية أن تستديم، فهي بحاجة إلى قيمة ديمقراطية تسود مناخ تسيير المجلس المنتخب، وإلى ممارسات سياسية رشيدة تبتعد عن كل ما يعيق تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية.

لكن ذلك لا يستبعد حدوث مشاكل تثبط سير أعماله، مما سيسبب أزمة في التسيير المحلي، وغالبا يرجع إلى تأثيرات ظاهرة الانسداد السياسي وما نتج عنه من صراعات ونزاعات الحزبية، لأسباب كثيرة؛ كالجهوية، العروشية والولاء، الزبونية والتحالفات، المعارضة ...الخ.

لهذا أصبح المجلس الشعبي البلدي مرتعا يستقطب كل مظاهر الصراع التنظيمي والتجاذبات السياسية؛ كحالات العزل والإقصاء، الاستقالة الفردية أو الجماعية ...الخ، وهو ما لا يتوافق ومعيارية الديمقراطية التشاركية المحلية التي تستدعي نوعا من الاستقرار التنظيمي في أعمال البلدية.[1]

ومنه، يستحيل توطين مقومات المقاربة التشاركية في ظل غياب ديمقراطية توافقية تخدم الصالح العام، فحالات الانفراد بالسلطة في اتخاذ القرارات، وبروز مستويات الأوتوقراطية والتعصب في التخطيط التنموي، الإقصاء، والصدام بين المنتخبين المحليين تسبب في ترديها، حيث كان للوصاية الإدارية موطئ قدم لها في التسيير المحلي.

الارتكاز على مبادئ الديمقراطية التشاركية سيحقق ميزة تكاملية داخل المجلس الشعبي البلدي، ويحتكم سيره إلى الأسلوب الديمقراطي. وبالتالي سيتعاون الفاعل السياسي (المنتخب المحلي) مع كل شريك أو معارض له لترشيد القرارات التنموية، وتحتكم مخرجات السياسات الديمقراطية إلى معيارية توافقية وتشاركية وحوارية. لكن ما أن يحدث ذلك الصراع والانسداد سينتج مكونات سياسية تعرقل كل مبادرة إصلاحية، وتكشف عن الفجوة بين التصورات النظرية والممارسات التطبيقية لتحقيق التنمية المحلية التشاركية.

**أولا: ظاهرة الانسداد السياسي في المجلس الشعبي البلدي المنتخب**

أصبحت ظاهرة الانسداد السياسي داخل المجلس الشعبي البلدي ظاهرة مستباحة في العمل التنموي، والتي عانى منها المواطن المحلي بالدرجة الأولى، وأصبحت خطرا يهدد استقرار البلدية، وعائقا يحول دون إداء أدوارها على ضوء إصلاحاتها السياسية، لا سيما ما تعلق الأمر بتنمية المجتمع المحلي وتقديم خدمات عمومية ترقى إلى مستوى تطلعاته.

[1]– بوعيسى سمير، "مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 05، أكتوبر 2014، ص. 38.

الانسداد السياسي في بلدية سعيدة، أضحى مشهدا عاشه العام والخاص في البلدية، وإذ بالمنتخبين المحليين الذين أفرزتهم عملية سياسية مشوهة في بنياتها ومنقوصة في أركانها لحوكمة التسيير المحلي، ينشغلون بالصراعات والخلافات الحزبية بما شوه العملية التنموية وأنقص من محتواها وأخل بسياساتها على المستوى المحلي.

بينت الممارسات السياسية داخل المجلس الشعبي البلدي دور القيادة المنتخبة، الأخيرة هي من تقلدت مناصب رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه، رؤساء اللجان في المجلس الشعبي البلدي. ومنه تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع ممارستها السياسية وتأثيراتها على سير وعمل البلدية، والتعرف إلى المطبات التي تحول دون ترقية أدائها وفاعليتها في تنفيذ المشروعات التنموية.

إن الارتباط بين رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه ورؤساء اللجان البلدية لم يستسغ ديمقراطية توافقية وتشاركية نتيجة الصراع والفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى الفساد السياسي الناجم عوامل الولاء الحزبي الذي غذى كل أشكال الصراع غير البناء، على اعتبار أن المجلس المنتخب ضم الكثير من التيارات، وكل تيار إلا واختزلت أهدافه في مطامع أعضائه الشخصية، ووجب عليه أن يحققها ولو على حساب المصلحة العامة، مما جعلهم في صراع دائم،[1] وولد الفوضى السياسية والممارسات غير المسؤولة والرشيدة، وهي النقطة التي تؤكد على أن مشاركة الأحزاب السياسية قاصرة إلى حد ما لتحقيق التنمية السياسية.

في المقابل، ومع تنامي حدة الصراعات والمشاحنات بين الأعضاء زادت حدة الانسداد، وأصبحت تشكل هاجسا أمام مساعي الإصلاح في الديمقراطية المحلية، حيث، ومنذ مطلع سنة 2012 شكلت عائقا وصدا منيعا أمام العمل الديمقراطي الرشيد، بسبب التنوع والتعدد السياسي المفرط في قبليته وتمسكه بجهته ومنطقته، إذ تضاربت المصالح وتنازعت الرؤى إلى أن ساهمت بسلبية من دون تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

### 1- الاختلالات الديمقراطية داخل المجلس الشعبي البلدي المنتخب خلال الفترة (2012–2017)

امتداد ظاهرة الانسداد السياسي، وتوسعها غير المبرر قد أدى إلى إفراز عناصر غير متزنة في بيئة سياسية منغلقة ومتصادمة، ولم يسلم المجلس الشعبي البلدي المنتخب منها خلال العهدة الانتخابية (2012–2017)، وانشغل المنتخبين المحليين بالصراعات السياسية وتجاذباتها الإدارية، من دون الالتفاف حول مطالب المجتمع المحلي والاستجابة لانشغالاته.

[1]– **مقابلة** أجريت مع السيد "ب.ب.ع"، منتخب محلي سابق ورئيس المجلس الشعبي البلدي منذ 2014–2017 خلال العهدة الانتخابية 2012–2017 بالمجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة، يوم 16 جويلية 2018 على الساعة العاشرة صباحا.

تستدعي دراسة ظاهرة الانسداد السياسي الوقوف على حيثياتها البارزة في المجلس الشعبي البلدي، حيث وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2012، وعقب تنصيب المجلس الشعبي البلدي ورئيسه السيدة "ق.س" بتاريخ 12 ديسمبر 2012، تم إلغاء محضر تنصيبها بموجب قرار رقم: 19 مؤرخ في 03 جانفي 2013، لينصب خلفها السيد "ط.أ" رئيسا له في نفس التاريخ.[1]

وهي نتيجة حتمية للإصلاح السياسي المحتملة عقب سنة 2011، مما يشير إلى عدم تقبل الثقافة السائدة إلى مشاركة المرأة لتولي رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة، يعتبر نظام الاقتراع النسبي على القائمة أكثر الأسباب التي فتحت المجال أمام ظاهرة الانسداد داخل المجلس، خاصة عندما لا تمنح الأولوية إلى القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات عند اختيار الرئيس الأول من جهة أخرى.

المشهد التنظيمي الغامض والمعقد الذي عرفه المجلس المنتخب أخل بالسير الحسن لأعماله ومداولاته، أين اعتمد على النمط المنغلق ثقافيا في التسيير الديمقراطي، مما أدى إلى تذمر الأغلبية في ظل غياب دور قيادة محلية حكيمة ورشيدة، أين استغاثت عن طريق لائحة بيانية وجهت إلى الوصاية، مطالبة فيها بالتدخل للوضع المترهل الملازم لخلفيات هذا الصراع تعود إلى أسباب سياسية وأخرى إدارية حالت دون التنصيب السليم للمجلس ورئيسه، وهو ما ولد خلافات لم تزل حتى أعلن عن وجود حالة انسداد سياسي.

وعلى إثر التنافر السياسي بين المنتخبين والصراع الإداري بينهم وبين وصاية الولاية، تم توقيف المهام الانتخابية ورئاسة المجلس للسيد "أ.ط" بموجب قرار رقم: 1044 المؤرخ في 06-07-2014.[2] وعلى خلفية اجتماع بلدية "سعيدة" يوم 16 جويلية 2014 تم تزكية العضو بالمجلس السيد "ب.ع.ب" وتنصيبه رئيسا للبلدية بالنيابة بموجب قرار ولائي رقم 1087 المؤرخ في 24 جويلية 2014.

لكن سرعان ما توقفت مهامه هو الآخر بموجب القرار رقم 1218 المؤرخ في 26 أوت 2014 بسبب افتقاد المداولات إلى المناقشة العامة بحضور الأغلبية، وغياب الجماعية في المداولة وعدم توفر النصاب القانوني في التصويت على البرامج والصفقات العمومية نتيجة المقاطعة المستمرة.

---

[1]- ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الانتخابات، **محضر إعلان نتائج الانتخابات المحلية** بتاريخ 30-11-2012، الصادر عن اللجنة الانتخابية لولاية سعيدة.

ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، **محضر تنصيب المجلس الشعبي البلدي لبلدية سعيدة** بتاريخ 12 ديسمبر 2012.

ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، **محضر تنصيب السيد ط. أ بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي لبلدية سعيدة** بتاريخ 03-01-2013.

[2]- **مقابلة** أجريت مع السيد "بن.ش.م.ب" رئيس مصلحة بالأمانة العامة للولاية، يوم 02 فبراير 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال.

أما عن المشاكل التي عانى منها المجلس الشعبي البلدي المنتخب خلال العهدة الانتخابية (2012–2017) فقد أفادنا إطار إداري على مستوى بلدية "سعيدة" بمجموعة من المبررات بحكم قربه وتعامله اليومي كقيادة إدارية، وتوسطه في بعض الأحيان لحل الصراعات والنزاعات التي رآها غير واضحة المعالم، حيث يصفها حسب قوله: "خلقت مشاكل في التسيير وأدت إلى حدوث انسداد داخل المجلس الذي غاب عنه روح التعاون، سببه عدم تجاوز النزاعات والمصالح الضيقة"، كما أعطى بعض الملامح التي رآها مثبطة للعمل التشاركي، ويرى في الأمر أنه شتان بين التصور ومساعي التكوين الذي تلقته القيادة المنتخبة وبين التطبيق على ضوء ممارساتها وسلوكياتها غير المدروسة.

بناء عليه، أنتجت الممارسات السياسية عراقيل أثرت على أداء المجلس في تفعيل التنمية المحلية، بما في ذلك تغاضيه عن ترقية التواصل مع المواطنين، وانحسار دوره في التخبط مع مشاكل سير المجلس الشعبي البلدي، وظهور ما سمي بتعارض القرارات وصدام الرؤى.[1]

ومن أجل ضمان السير الحسن لأعمال المجلس الشعبي البلدي، وللحد من المعضلات والصراع داخله، أصدرت الوصاية قرار ولائي رقم 1218 المؤرخ في 26 أوت 2014، المتضمن إنهاء المهام الانتخابية لرئيس المجلس البلدي والمندوبين الخاصين ونواب الرئيس ورؤساء اللجان، بالتزامن مع تكليف السيد "بن.ش.م.ب" بوصفه رئيس مصلحة بالأمانة العامة للولاية، حيث كُلّف بإدارة وتسيير شؤون البلدية إلى حين رفع الانسداد السياسي القائم (إجراء إداري تحفظي).

بعده، تم تعيين العضو "م.م" بموجب قرار ولائي رقم 377 المؤرخ في 06 أفريل 2017 رئيسا بالنيابة، إلى أن صدر في حق العضو "أ.ط" حكما قضائيا يبرئه ليستأنف مهامه الانتخابية بموجب القرار الولائي رقم 572 المؤرخ في 02 جويلية 2017. لكن سرعان ما تم تعيين رئيس دائرة "سعيدة" بموجب القرار الولائي رقم 1010 مؤرخ في 29 أكتوبر 2017 خلفا للسيد "أ.ط" الذي ترشح للانتخابات المحلية لسنة 2017.

الوضع الديمقراطي داخل المجلس الشعبي البلدي المنتخب لم يجد له سبيلا سياسيا للخروج من الأزمة، وامتدت قيم الصراع داخل المجلس الشعبي المنتخب إلى غاية نهاية العهدة الانتخابية (2012–2017)،[2] مما أفرز آثار سلبية على سياسات التنمية المحلية من جهة، وأضعف الأداء السياسي للمجلس المنتخب من جهة أخرى، وانعكست ظاهرة الانسداد السياسي على مستويات تطبيق الديمقراطية التشاركية خلال هذه الفترة خصوصا، وتمظهرت في:

[1]– **مقابلة** أجريت مع السيد "د.ع" إطار بمصلحة الأمانة العامة على مستوى بلدية سعيدة، يوم 05 فبراير 2018، على الساعة التاسعة صباحا.

[2]– **مقابلة** أجريت مع السيد " بن.ش.م.ب " رئيس مصلحة بالأمانة العامة للولاية، يوم 02 فبراير 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال.

- بيئة سياسية امتازت بالانغلاق على قيم الديمقراطية والتداول على السلطة المحلية، والانفراد بسلطة اتخاذ القرار من دون إشراك الأعضاء؛

- تغييب الأساليب الديمقراطية لممارسات السلطة المحلية في ظل العمل بالأساليب الأوتوقراطية، أي ديمقراطية التعيين لا ديمقراطية الانتخاب؛

- طغيان النزعة المركزية على الديمقراطية المحلية وشمول الوصاية البيروقراطية على سير أعمال المنتخبين المحليين؛

- تراجع دور المنتخبين المحليين في التنمية المحلية، وانشغالهم بكل ما ينتج الصراع، وتفضيلهم للغة الإقصاء في تدبير الشؤون العمومية المحلية.[1]

كما لم تستقر ديمقراطية المجلس الشعبي البلدي على مستوى تركيبتها التنظيمية، وطغى عليها عدة تغييرات مست مناصب نواب الرئيس ولجان المجلس الشعبي البلدي الدائمة تزامنا مع كل محطة انسداد، بحيث عرف المجلس المحلي المنتخب عدة تعديلات تنظيمية لا تمت بأي صلة للعقلانية المطلوبة في التنمية السياسية، مما أخلت بنسق التسيير المحلي ومهدت لمراحل من الصراعات وعدم التوافقية السياسية، والذي قاد إلى وضع متردي، وانعكس سلبا على تخطيط برامج ومشاريع التنمية المحلية.

**2- امتداد ظاهرة الانسداد السياسي داخل المجلس الشعبي البلدي إلى الفترة (2017–2022)**

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية في 23 نوفمبر 2017، وعقب تنصيب المجلس الشعبي البلدي ورئيسه السيد "و.ح" في 04 ديسمبر 2017، تمخض عن الممارسة الديمقراطية العديد من الاختلالات التركيبية لهيكل المجلس المنتخب، وعدم استقرار هيئته التنفيذية، وتأثرت بعوامل التغيير غير العقلاني والتعديل المستمر والمتسارع لثلاثة اعتبارات رئيسية؛ الأول يتعلق بعدم كفاءة الأعضاء المنتخبين في التسيير المحلي، أو حتى تقاعسهم في تدبير الشؤون العمومية.

[1]– انظر في: ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 02 مؤرخة في 17 جانفي 2013 تتعلق بتشكيل اللجان الدائمة.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 01 مؤرخة في 17 جانفي 2013 تتعلق بتعيين نواب الرئيس ومندوبي البلدية.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 33 مؤرخة في 31 ديسمبر 2014 تتعلق بنواب الرئيس.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 35 مؤرخة في 31 ديسمبر 2014 تتعلق بتشكيل لجان المجلس الشعبي البلدي.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات ومحاضر مداولات**، 2012–2017.

أما الاعتبار الثاني يتصل أساسا بالصراعات والنعرات الضيقة، والعمل بمنطق الاصطفاف والإقصاء في الإطاحة ببعض الأعضاء الذين يتولون إدارة ورئاسة لجان المجلس الشعبي البلدي عن طريق تنظيم التحالفات، وصعوبة تشكيل الأغلبية في اجتماعاتهم ومداولاتهم من أجل المصادقة على تعديل تركيبة الهيئة التنفيذية، وأدى ذلك اهتمام جل أعضاء المجلس المنتخب بمصالحهم الضيقة.

بينما الاعتبار الثالث ارتبط أساسا بانحراف سلوك القيادة المنتخبة عن صلاحياتها ومهامها ووظائفها التنموية وانشغالها بقضايا الفساد (الأخلاقي والسياسي والمالي)، وتنظيم صفقات مشبوهة أدت إلى بسط سلطة الحلول والابتعاد عن المقوم الأساسي للديمقراطية المحلية ألا وهو حوكمة إدارة التنمية الذاتية.

وعليه؛ مرت إدارة المجلس الشعبي البلدي خلال العهدة الانتخابية (2017-2022) بمرحلتين؛ المرحلة الأولى تحت قيادة العضو "و.ح" خلال الفترة (2017-2019)، والمرحلة الثانية تحت قيادة العضو "م.م" بالنيابة ثم منصّبا، فكل الوقائع السياسية والتنظيمية جعلت من المجلس المنتخب موطئ قدم للصراعات والتجاذبات السياسية المصلحية.

لقد استمر مسلسل الانسداد السياسي في المجلس الشعبي البلدي على مدار عقدين تقريبا، بحيث لم تسلم ولا عهدة انتخابية من هذه الظاهرة، وجعلتها محطة لبزوغ صدامات سياسية ألبست ثوب الكولسة والتحالفات والتعصب والتدبير الكيدي بين المنتخبين المحليين.

وفي سنة 2019 (شهر أوت)، تولى المنتخب السيد "و.ح" رئاسة المجلس، وفي فترته أبانت اجتماعات ومداولات المجلس المنتخب عن سلوكيات وممارسات إقصائية، وأدت إلى سد الأبواب أمام المبادرات الديمقراطية، نتيجة طغيان النزعة الذاتية بين المنتخبين ورؤساء اللجان ونواب الرئيس، وانعكس التسيب على إدارة شؤون البلدية والمراهنة بأملاك التجهيز العمومي للدولة، حيث تزامن ذلك مع مرحلة إعداد ميزانية البلدية، إذ لم يصوت الأعضاء على قطاعاتها والتجزئات العقارية إزاء الانسداد السياسي المتواصل.[1]

وفي هذا المضمار، ثبت امتناع الرئيس ونوابه بالدرجة الأولى عن حضور المداولات قصد التصويت على البرامج التنموية مع المصالح المختصة (الإدارية والتقنية)، وبهذا وجهت للمجلس المنتخب إنذارات من طرف الوصاية

[1]- المادتين (185) (186). انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-10، مرجع سبق ذكره.

الإدارية (مديرية الإدارة المحلية)،[1] لكن، من دون جدوى أو استجابة، أين تم التنصل عن المهام والوظائف والصلاحيات المخولة للمنتخبين المحليين لأسباب معينة.

ومن هنا يكون قد حلت الوصاية الإدارية محلهم، وتم تجريدهم من صلاحياتهم في إدارة شؤون البلدية، وتم إصدار القرار الولائي رقم 1245 المؤرخ في 21 أوت 2019، المتضمن حلول سلطة الوالي محل المجلس الشعبي البلدي، وتولي رئيس دائرة "سعيدة" إدارة المرحلة إلى غاية وضع حد للانحرافات السياسية والتنظيمية.[2]

من المفروض؛ وكخطوة إجرائية في إطار حوكمة ممارسات السلطة في الديمقراطية المحلية، وحسب قانون البلدية رقم 11-10، يتم استخلاف الرئيس في حدود عشرة (10) أيام على الأكثر بنائبه،[3] إلا أنه تم العدول عن اجتماعات المجلس الشعبي المنتخب قصد تعيين نائب من نوابه بمنصب رئيس البلدية، طالما فرض غيابهم المتعمد منطقه خلال الآجال المنصوص عليها قانونا.

وبهذا تم انعقاد اجتماع على مستوى الولاية بتاريخ 08 أكتوبر 2019 لمناقشة الوضع المتردي للتسيير المحلي أين تم الإقرار بظاهرة الانسداد من جديد، وأصبح المبرر الوحيد لتغلغل الوصاية الإدارية، وعلى إثر مخرجات الاجتماع تم تعيين العضو "م.م" رئيسا للمجلس الشعبي البلدي بالنيابة بموجب القرار الولائي رقم 1542 الصادر في 09 أكتوبر 2019.[4]

من جانب آخر، يشكل موضوع الفساد السياسي أحد العوامل المرتبطة بظاهرة الانسداد، وبات قضية مطروحة على طاولة الديمقراطية المحلية في المجلس الشعبي البلدي، وانشغل المنتخب المحلي بخدمة مصلحته الشخصية ومصالح من انتخبوه وزكوه، وتم الإخلال بقواعد تنظيم الصفقات العمومية، إلى درجة أن أصبح رئيس المجلس الشعبي البلدي محل الشبهات القانونية والقضائية التي لها صلة بنهب وتبديد المال العام، ومن ثمة تم تفعيل النص القانوني الخاص بتوقيفه.[5]

---

[1]- **مقابلة** أجريت مع السيدة "ط.ش.ه"، رئيسة مكتب الوسيط الإداري بالنيابة ورئيسة مكتب التنظيم بمديرية التنظيم والشؤون العامة ببلدية سعيدة، بتاريخ 19 فبراير 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

[2]- ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات البريد الوارد**، 2019.

[3]- المواد (65) (71) (72)، ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-10، مرجع سبق ذكره.

[4]- ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات التعيين في المجلس الشعبي البلدي**، 2019.

[5]- المادة (43)، ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-10، مرجع سبق ذكره.

وفي ذات السياق، تم توقيف رئيس البلدية بموجب القرار الولائي رقم: 1432 الصادر في 19 سبتمبر 2019؛[1] أين التمست الجهات القضائية في حقه جنحة، وتم وضعه تحت الرقابة القضائية، مما منعته من الاستمرار عن أداء مهامه النيابية وإتمام عهدته الانتخابية إلى غاية صدور حكم نهائي يفصل في قضية الفساد من الجهة القضائية المختصة.

ومثل هاته الممارسات؛ غير الأخلاقية، سلك طريقها المنتخب المحلي وجردته من سمات القيادة المنتخبة الديمقراطية والنزيهة، وبهذا سيقبع السلوك السياسي المنحرف على تقاليد التسيير العمومي الحسن والرشيد، ويخل بالأداء السياسي على مستوى البلدية، لا سيما تأثره بالتناوب غير العقلاني على المناصب السياسية داخل المجلس.

البحث عن أساليب النجاعة في التسيير المحلي يتطلب استقرار مكونات الهيكل التركيبي للجهاز الديمقراطي والتنفيذي للبلدية، ويفترض على قيادة المجلس أن تسعى إلى تكريس التداول السلس على المسؤوليات والمناصب والذي يجعل منها أداة فعالة لحوكمة الديمقراطية المحلية بكل ما تحمله من مضامين وأهداف تسعى إلى خدمة الصالح العام، غير أن ممارسات المنتخبين المحليين حادت عن تطبيق تلك المبادئ في ممارسة السلطة المحلية.

لقد انحرفت القيادة المنتخبة بالهدف التنموي والديمقراطي الأسمى، وأدى بها سلوكها إلى البحث عن المكاسب الشخصية والمسؤوليات التشريفية، وما سببته هذه النزعة من انسدادات نتيجة سعي المنتخب إلى تحقيق مآرب إدارية تعارضت ورؤى الأحزاب السياسية المشاركة في التسيير المحلي، وبالتالي يصبح تسيير المجلس أكثر عرضة للصدمات التنظيمية بما يعطل محرك إدارة التنمية المحلية.

لقد شهد المجلس الشعبي البلدي خلال هذه العهدة عدة اختلالات تنظيمية بسبب التغيير المتوالي والمستمر في تركيبته؛ بالتحديد تركيبة هيئته التنفيذية ولجانه الستة،[2] وخصوصا بعد تنصيب رئيس المجلس السيد "و.ح" أين تعرضت إلى تعديلين، وكانت مبرراته سياسية واهية توحي بعدم أهلية بعض النواب ورؤساء اللجان من الاضطلاع بمهامهم ووظائفهم الانتخابية.

واستهل عمل المجلس أساسا بمنطق "عارض يحدث التعديل والتغيير"، على ضوء تعويمه في عمق التعددية السياسية الغير متوافقة في الأهداف والخيارات، مما جعله يخوض مساره في نفق التحالفات وتشكلت الأغلبية

[1]– ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات توقيف المنتخبين المحليين**، 2019.

[2]– المادتين (31) (69). يتكون المجلس الشعبي البلدي من ستة لجان دائمة، لأن البلدية يفوق عدد سكانها 100000 نسمة، كما يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ستة نواب، لأنه يتشكل من 33 مقعدا. انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 11–10، مرجع سبق ذكره.

المعارضة قصد إحداث التغيير التنظيمي القائم على التفاوض والمساومة في اقتسام المنافع السياسية دون الاهتمام بالمصلحة العامة.•

هذا السياق السياسي خرق سلطان القانون والتنظيم المعمول بهما من طرف بعض المنتخبين (في رئيسها وأحد نوابه الذي استقال بعدها) ودخلوا في دوامة الفساد السياسي والمالي، وبفعل هذا كانت حالات استنفار المواطنين من الوضع بادية في الرأي العام المحلي، وهو ما عمق من جرَاح الثقة السياسية وأزم من شرعية المجلس الشعبي المنتخب.

وعلى إثر حالات الانسداد السياسي التي أعقبت فترة ولاية رئيس البلدية السيد "و.ح" الموقف لمانع قانوني (سبب قضائي)، وبعدها حلول سلطة الوالي، تم تعيين العضو "م.م" رئيسا منذ 09 أكتوبر 2019، وما صاحبها من عمليات تغيير في التركيبة المكونة للهيئة التنفيذية ورؤساء اللجان الستة.

وبالاطلاع على مضمون الوثائق الإدارية في هذا الصدد، لوحظ بأن المجلس الشعبي البلدي عانى كثيرا من الانسداد الناجم عن تأثير العصب (الأقارب والزمالة) المستولية على مقاليد إدارة الهيئة التنفيذية وممارسة السلطة المحلية مما جعلها تنفرد بسلطة اتخاذ القرارات ونفخت روح الإقصاء في جسد التسيير المحلي، ومجانبتها دائما الحلول التوافقية والخلاقة للمشاريع الناجعة والقرارات التنموية المشتركة في البلدية.

أفرزت كذلك الممارسات غير الرشيدة معارضة سياسية غير مؤسسة في جانبها التطبيقي داخل المجلس، وأخلت بنظام مداولاته من خلال معارضة حزب جبهة التحرير الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والعكس صحيح.

---

• على مدار ولاية السيد "و.ح" في إدارة وتسيير الهيئة التنفيذية ببلدية "سعيدة"، تم تعيين النواب: علال بلحمري، قطاف عبد الحفيظ، عدادي خليفة، بغدادي خليفة، بوطيبة خليفة الذي استقال بعدها، باهي عبد الكريم. كما تم تعيين رؤساء اللجان الستة: جلولي زانة (لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار)؛ فيجل فاطمة (لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية)؛ عون زهرة (لجنة الري والفلاحة والصيد البحري)؛ حكوم بن إبراهيم (لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب)؛ جلولي حياة (لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة)؛ درقاوي كرومية (لجنة الإعلام).

إلا أنه وفي سنة 2019 تم تغيير التركيبة داخل المجلس الشعبي البلدي، فبالنسبة لنواب الرئيس تم تعديلها جزئيا (تعويض النائب الذي استقال)، أين تم استخلاف النائب "بوطيبة خليفة" بالنائب عميري سليمان، ومن ثمة تغيير رؤساء اللجان (لم يتغير رئيس اللجنة المكلفة بالري والفلاحة والصيد البحري، وتم تحويل رئيس لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية إلى اللجنة المكلفة بالإعلام)؛ قروج مصطفى (لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار)؛ جلولي حياة مريم (لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية)؛ عون زهرة (لجنة الري والفلاحة والصيد البحري)؛ زواوي عبد القادر (لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب)؛ كريم محمد (لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة)؛ فيجل فاطمة (لجنة الإعلام).

انظر في: ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مكتب الوسيط الإداري؛ ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات ومحاضر مداولات**، 2017-2019.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 60 المؤرخة في 20 ديسمبر 2017.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 61 المؤرخة في 28 ديسمبر 2017.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 26 المؤرخة في 30 أفريل 2019.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 28 المؤرخة في 30 أفريل 2019.

وتعود أسباب ذلك التناقض إلى تحييد كل حزب متى استولى الآخر على السلطة المحلية، ويتم إقصاء التيار السياسي المعارض من رئاسة اللجان ونواب الرئيس، مما جعل البلدية تتخبط في أزمة ذات أبعاد إدارية وتنظيمية وسياسية حزبية عرقلت ديمقراطيتها، ناهيك عن ممارسة باقي الأحزاب المشاركة الحياد السلبي أو نزوعها عن الحضور لترجيح وتصويب القرارات السياسية ووضع حد للمعضلات الديمقراطية.•

**ثانيا: تأثير الانسداد السياسي على الممارسة التشاركية لدى القيادة الديمقراطية**

قبل الشروع في الحديث عن آثار ظاهرة الانسداد السياسي، نخوض تحليلنا وتفسيرنا من خلال دراسة واقع العمل بآليات الديمقراطية التشاركية داخل المجلس الشعبي البلدي، وتشخيص سلوك القيادة المنتخبة لتبيان دورها في تفعيل آليات الحوار والتشاور البناء، عن طريق استخدام الملاحظة ومن خلال المعاينة التي وظفت المقابلة مع بعض المنتخبين المحليين الذي تقلدوا مناصب قيادية خلال العهدتين الانتخابيتين منذ سنة 2012.••

يبنى النموذج الديمقراطي على مساحات التواصل والحوار البناء، مما يتطلب قيادة منتخبة رشيدة وعارفة بأصول العمل الجماعي والتعاون الهادف، من أجل تشخيص نقاط ضعف وقوة التسيير المحلي، وأن تخوض طرق التفاوض والحوار للاندماج في الفضاء العام التشاركي،[1] الذي هو أساس كل مشروع تنموي ناجح.

---

• بعد أن جاءت ولاية رئيس المجلس الشعبي البلدي السيد "م.م"، تم تعيين نواب جدد، وتم الحفاظ على رئيسي لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية ولجنة الري والفلاحة والصيد البحري، النواب هم: قروج مصطفى، قروج كريم، عريش بومدين، مختاري أعمر، حكوم بن إبراهيم، فيجل فاطمة.

وتم تعيين رؤساء اللجان الستة للمجلس الشعبي البلدي هم: بليل محمد (لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار)؛ جلول حياة مريم (لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية)؛ عون زهرة (لجنة الري والفلاحة والصيد البحري)؛ زواوي عبد القادر (لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب)؛ قابي فوزية (لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة)؛ جلولي زانة (لجنة الإعلام).

انظر في: ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مكتب الوسيط الإداري؛ ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات ومحاضر مداولات**، 2019.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 29 المؤرخة في 23 أكتوبر 2019.

ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، المداولة رقم 31 المؤرخة في 23 أكتوبر 2019.

•• اعتمدنا على مجموعة من المنتخبين المحليين لمعاينتهم باستخدام أداة المقابلة في المجلس الشعبي المنتخب لبلدية سعيدة، حيث بلغ عدده ستة (15) عضو منتخب ممن زاولوا وظيفة الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء اللجان، ووقع الاختيار على عهدتين انتخابيتين على مدار الفترة (2012-2022)، كما شملهم الاستبيان أيضا الخاص بدراسة الفصل الأخير.

واشتملت معاينتنا بالاعتماد على بعض الأسئلة التي تخدم التفسير السوسيولوجي، والتركيز على التحليل الموضوعي الذي يقوم على جمع الدلالات الفكرية لفهم واقع العمل القيادي التشاركي وعلاقته بعض العوامل كالتكوين السياسي وطبيعة التصويت على القرارات وأساليب اتخاذها من منظور تطبيق الديمقراطية التشاركية.

[1] - Mahi Tabet Aoul, **développement et environnement au Maghreb: contraintes et enjeux**, Maroc: édition et impression بن مرابط, 2ème ED, 2011, P.90.

غير أنه أصبحت التفاعلات بين المنتخبين المحليين السلبية تتجاوز أولويات المشروع التنموي، ولا يهتمون بقضايا وشؤون المجتمع المحلي، وأصبحوا يغرقون في الصراعات والمساومات،[1] وقد غيبوا أسلوب الحوار لحلحلة المشكلات التنموية وتخطيط المشاريع والبرامج التنموية، والسياسة الانفرادية التي يتخذها رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه، خاصة باستغلال سلطاتهم في تسيير الشؤون المحلية متجاهلين رأي المعارضة، مما يحدث تنافرا سياسيا.•

تعكس طبيعة العلاقة بين المنتخبين المحليين وعناصر بيئتهم التي ينشطون فيها أوجها من الممارسات المفسرة للعديد من الخلافات والصدامات المبنية على منطق الاصطفاف السياسي والولاء الحزبي، والتي أنتجت سلوكيات برهنت على عجز البيئة الديمقراطية عن إنتاج قيادة منفتحة على بيئتها الخارجية، وأن العلاقات تحكمها نزعات الزمالة والقرابة، وقلما تبنى على الاتصال السياسي، نتيجة تسخير كل النعرات العشائرية التي استبعدت الديمقراطية التوافقية كمحصلة تفاعلية تشرف عليها أدوار القيادة المنتخبة.[2]

الانقسامات داخل البلدية هي الأخرى ترجمت حجم العجز القيادي عن حوكمة تسيير وإدارة المجلس الشعبي المنتخب تشاركيا عن طريق التوفيق بين الخيارات الحزبية.[3] فالبيئة الداخلية للمجلس الشعبي المنتخب لم تنتج ديمقراطية الأغلبية في اتخاذ القرارات؛ قبل أن تنساب إلى بيئتها الخارجية، مما غيب أسلوب المشاورة والإجماع كمدخل لإنتاج سياسات الديمقراطية التشاركية على مستوى دوائر البرمجة والتخطيط التنموي المحلي.••

---

[1]– زريق نفيسة، "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد: 11، 2017، ص.262.

• تم استجواب العينة المدروسة من خلا توجيه السؤال التالي: **هل اعتمدت اجتماعات المجلس الشعبي البلدي على أسلوب الحوار والتشاور بين المنتخبين المحليين من مختلف التيارات السياسية؟**

بينت المعطيات والبيانات من خلال الأجوبة بأن المبحوثين كان اتجاههم صوب الصراع وعدم التوافق في الرؤى، خاصة وأننا اعتمدنا على تنويع مفردات الإجابات حسب رؤية كل عضو منتخب من تيارات مختلفة، وهو ما أشار إلى وحدة الموضوع والفكرة التي توحي بأن اجتماعات المنتخبين المحليين لم يحكمها أسلوب الحوار والتقارب في الأفكار والاستراتيجيات.

[2]– مادي شهرستان، "تجدد الديمقراطية التشاركية"، مجلة تحولات، العدد: 08، بيروت، مارس 2006، ص.04.

[3]– سناء محمد سلمان، **فن وأدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة**، القاهرة: عالم الكتب، 2013، ص.76.

•• السؤال الموجه إلى العينة المبحوثة كان كالتالي: **ما هو رأيكم في طبيعة التصويت على القرارات المتخذة من منظور تطبيق الديمقراطية التشاركية؟**

ومن خلال تبويب أجوبة المبحوثين واستخراج الموضوعات التي تبين عن طبيعة التداول والتصويت لاتخاذ القرارات التنموية، استنتجنا بأن المنتخبين المحليين غالبا لا يحضرون مداولات المجلس الشعبي المنتخب بالأغلبية المراد منها بلوغ مستوى من الجودة السياسية للتمثيل السياسي على مستوى دوائر التخطيط التنموي.

وحسب بعض الإجابات اشتهرت أعمال المجلس بازدواجية لحضور الأعضاء الأشغال والتصويت على المشاريع، ومن كان يحضر هم الموالون لرئيس المجلس ونوابه، والتي كانت تحكمهم ولاءات حزبية أو تحالفات حزبية، في حين آخر يرى التيار الذي يقود أعمال المجلس بأن المعارضة المقيتة وغير المبنية على أساس ديمقراطي اعترضت جهود المجلس وأعضاؤه لتحقيق تنمية محلية منشودة.

إن الديمقراطية التمثيلية في بنيتها الثقافية ببلدية سعيدة كانت قاصرة إلى أبعد حد في تحقيق التنمية المحلية، وإن محدوديتها أضعفت أداء المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وهذا راجع إلى:[1]

- القيادة المنتخبة ليست ممثلا حقيقيا ينوب عن الإرادة العامة بما فيه الكفاية، ولا تؤدي وظيفتها السياسية على أكمل وجه نظرا للتعدد السياسي الحاصل وغياب التنسيق الفعال؛

- عدم الثقة في القيادة المنتخبة نتيجة تناقض سلوكياتهم ومواقفهم من مرحلة إلى أخرى، مما صعب من تفعيل استراتيجية الاتصال المحلي وتطبيق الديمقراطية التشاركية؛

- ابتعاد القيادة المنتخبة عن انشغالات المواطن وتطلعات أفراد المجتمع المحلي، وعدم إلمامهم بالشؤون العمومية؛

- عدم استقرار التركيبة التنظيمية للمجلس الشعبي البلدي المنتخب بسبب العشوائية في اختيارات التسيير المحلي، وإلى اختلافات المنتخبين في انتماءاتهم مما أثر على مشاركته في تحقيق الديمقراطية التشاركية المحلية؛

- عدم قدرة المنتخبين المحليين على ممارسته الرقابة على سلوك القيادة المنتخبة نظرا لوجود مطبات التواصل الديمقراطي.

إن هذا الوضع ما هو إلا تحصيل حاصل لتأثير العوامل السالفة الذكر، والتي تسببت في إفراغ محتوى الديمقراطية المحلية، وتجريدها من معيارية النهج التشاركي، على ضوء تقهقر مستوى أداء الأحزاب السياسية المشاركة، وعدم قدرتها على تصميم نموذج تنموي يتناسب وبنيتها الثقافية والوظيفية.

ويرجع ذلك إلى سببين مرتبطين أساسا بدور القيادة المحلية المنتخبة؛ فالأول يتعلق بعدم قدرتها على إنتاج ثقافة التسيير المحلي تشاركي، والثاني يعود إلى قصور أدائها السياسي في ظل غياب استراتيجية تدعم الجهود الإصلاحية التي تنبني عليها الأدوار التنموية الجديدة.

كما يحيلنا ذلك على موضوع تكوينها السياسي الضعيف وغير المكتمل، ومن ثمة الوقوع في العجز الديمقراطي المحتوم على المجلس الشعبي البلدي. كما يلاحظ نوع من العجز الوظيفي المزدوج أو متعدد الاتجاهات في العمل الحزبي الذي يمنع من إنتاج قيادة مكونة ومؤهلة لإدارة بلدية سعيدة.•

---

[1] – Royaume du Maroc, l'association Ribat Al Fath pour le développement durable et la Konrad-Adenauer-Stiftung, **Rencontre Nationale** sur: La démocratie participative, op. cite. P. 03.

• وجهنا سؤالا إلى المنتخبين المحليين المبحوثين: **هل استفادت القيادة المنتخبة من برامج تكوين تهدف إلى تطوير كفاءتها لتجسيد الديمقراطية التشاركية؟**

أشارت الأجوبة مجملها بأنه لا يستفيد أغلب المنتخبين المحليين من برامج التكوين التي تبرمجها الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية والداخلية، واقتصرت العملية على رؤساء المجلس الشعبي البلدي، وليس كلهم، لأن تسيير المجلس طغى عليه عدم الاستقرار التنظيمي مما أدى إلى تغير رؤسائه في ظروف وجيزة.

وحسب إسهامات الباحث الجزائري "محمد خشمون"، الذي توصل، من خلال أبحاثه ودراساته المتخصصة في هذا الصدد، إلى أنه ونظرا للفوضى العارمة التي أصبحت تجتاح المجالس الشعبية البلدية، التي يسودها الخلاف والصراع أصبحت تعطل سير مشروعات التنمية المحلية، وكثرة المشاحنات بين المنتخبين المحليين المؤدية إلى الانسداد الذي أضعف كثيرا أداء الديمقراطية التشاركية المحلية، وقد يصبح المجلس البلدي العائق أمام تجسيدها في الأعمال التنموية.[1]

## المطلب الثالث: قصور دور اللجان المنتخبة في الديمقراطية التشاركية المحلية

إن تشابك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصطدم بها إدارة البلدية ومجلسها الشعبي المحلي المنتخب، تجعل من المواجهة الفردية لها أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، مهما كانت درجة كفاءة الكادر البشري الموكل له لمواجهتها والتعاطي معها بإيجاد الحلول اللازمة، وهذا ما جعل من وجودية لجان العمل والتخطيط التنموي ضرورة ملحة، تستدعي تضافر جهود مجموعة من الأعضاء المنتخبين المحليين، لتولي أدوار معينة ومحددة حسب الاختصاص.[2]

طالما أن تشكيل المجالس الشعبية البلدية المنتخبة في الجزائر يشمل مختلف تيارات الأحزاب السياسية، ولغرض ترقية المشاركة السياسية في الديمقراطية المحلية، أجازت النصوص القانونية بتشكيل لجانها (دائمة، خاصة) وتمكين المنتخبين المحليين وترقي دورهم في تسيير وإدارة وتخطيط مجالات وقطاعات التنمية المحلية.[3]

يعتبر وجود هذه اللجان مطلب ديمقراطي يعكس التمثيل النسبي للإرادة والرقابة الشعبية، وضروري للمساهمة الفعالة في الأنشطة وأعمال المجلس الشعبي البلدي، حيث تكمن أهميتها في كونها توفر للبلدية المعلومات اللازمة التي تساعد القائمين على إعداد البرامج والمشاريع باتخاذ قراراتها التنموية

---

وأشارت بعض الأجوبة إلى أن الإطار الإداري هو الذي يستفيد كثيرا مقارنة بالمنتخب المحلي من برامج التكوين لتطوير معارفه ومهاراته في التسيير التشاركي.

كما طُرح السؤال الثاني في ذات السياق: **كيف ترون إلى فعاليتها في تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب؟**

فالإجابات انقسمت إلى قسمين، القسم الأول يكشف عن أن تكوين المنتخبين المحليين من شأنه أن يطور أدائهم في التسيير المحلي الرشيد، في حين أشارت معظم الإجابات إلى أن برامج التكوين لم تؤت أكلها ولم تزد من فعالية الديمقراطية التشاركية المحلية، وحسب جواب أحد المنتخبين من زاول وظيفة نائب الرئيس أن التكوين يبقى شكلي وبعيد عن مستوى تطلعات إدارة البلديات من حجم بلدية سعيدة، وقد أشار إلى عدم كفاءة جل المنتخبين المحليين مما خلق صدا أمام المبادرات الكفيلة بتنمية المجتمع المحلي.

[1]– محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سبق ذكره، ص 336.

[2]– المرجع نفسه، ص 159.

[3]– بركات كوثم، "مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013–2014، ص.181.

كما يمكن للجان المجلس المنتخب بمختلف مجالات تخصصها التنموي، أن تستعين بالخبرات الخارجية للأشخاص الخارجيين عنها لتفعيل الاستشارة في إطار تطبيق الديمقراطية التشاركية، وذلك وفق تقدير رئيس اللجنة المختصة قطاعيا لتفعيل برامج التنمية المحلية؛ أي، وباختصار، يمكن القول بأن النصوص القانونية البلدية الجديدة لسنة 2011، قد استجابت لمتطلبات مشاركة المواطنين والجمعيات المحلية من ذو الخبرات الخاصة في أعمال اللجان.

ومن هنا، تساهم لجان المجلس الشعبي البلدي في التسيير المحلي التشاركي، غير أن طبيعة عملها فيه نوع من الغموض والجدلية، ويكون ذلك من خلال إشراك المجتمع (الخبراء والشخصيات المحلية) فيها من أجل توسيع نطاق الاستشارة، وتطبيق آلية المشاركة في أعمالها، ومراقبة نشاط ودور أعضائها،[1] غير أنها ليست إجبارية، بل هي استثناء، وليست قاعدة أساسية في نسق عملها التنموي.

بالإضافة إلى أن الإعمال بآليات الديمقراطية التشاركية مرتبط بالسلطة التقديرية لرؤساء اللجان، وسلطة تقدير رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب، كما تعتمد استشارة أي لجنة على شرط الخبرة والكفاءة (نفس ما كان معمولا به في الأمر رقم 67-24)، أي أن تطبيقها يكون في نطاق ديمقراطي محصور وضيق جدا، قد لا يعكس إرادة اللجان وتطلعات المجتمع المحلي، وغير مطبقة بقوة تلك الاستشارة، وهي آلية خامدة في التخطيط التنموي التشاركي، ولم تفعل غالبا في التجربة الديمقراطية من طرف اللجان وباتت حبيسة النص القانوني.•

وبما أن المجلس الشعبي البلدي مكون من تعددية حزبية، فقد كانت حدود العلاقة بين قيادته ممثلة في رئيسه ونواب الرئيس وبين لجانه تتأثر بالمناخ التنظيمي الذي تسوده قيم الصراع وعدم استقرار مكوناته، مما يوحي إلى غياب الدور القيادي الفعال عبر مساهمة رؤساء اللجان والنواب ورئيس المجلس في دمقرطة التسيير المحلي، وأن الدور الاستشاري للجان المجلس الشعبي البلدي كان محصورا في بوتقة الولاءات الحزبية، بدل من أن تكون هناك قيادة

---

[1]- المادة (36). انظر في: ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-10، مرجع سبق ذكره.

• وجهنا سؤالا إلى المنتخبين المحليين المبحوثين، وهم رؤساء اللجان ونواب الرئيس ومن تقلدوا منصب الرئيس؛ كما سبق وأن وضحناه سلفا: **هل تمت مشاركة الجمعيات والمواطنين من طرف اللجنة لتجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية في إعداد واقتراح برامج التنمية المحلية؟**

بينت أجوبة رؤساء اللجان (خمسة لجان دائمة) ونواب الرئيس في حدود العشرة (خمسة منهم لم نتقابل معهم فيما يخص هذا السؤال) منهم، عن أن سلوكهم قلما يفعل آلية الاستشارة، ولا تتم مشاركة الجمعيات المحلية والمواطنين في إعداد البرامج ورفع الانشغالات، ولو بينت بعض الأجوبة عن أن عدم استقرار بعض الرؤساء في مناصبهم نتيجة التعديلات التي طالت تسيير وإدارة المجلس لم تشجع على تطبيق الديمقراطية التشاركية من هذا القبيل، ما يعني أن المنتخبين المحليين المبحوثين لا يوافقون على أن هناك تشاركية بين لجان المجلس الشعبي البلدي المنتخب ومختلف الشخصيات والخبراء في إعداد بطاقات الأولويات حسب كل قطاع ومجال، وهذا بحكم عدم انفتاح المجلس الشعبي المنتخب ولجانه على محيطه الخارجي.

نابعة من هيكل تنظيمي يمتاز بالديمقراطية في مستوياته الوظيفية، وبما أن اللجان هي موطئ تطبيق الاستشارة والتشاور، إلا أن سلوك القيادة المنتخبة يحول دون الارتقاء بممارساتها.••

من زاوية أخرى، إن التركيبة القانونية للجان المجلس الشعبي المنتخب تحدد طبيعة عملها ودورها في إبداء الاقتراحات وإعداد البرامج التنموية، ويمكن تصنيف طبيعة القرارات التي تصدرها اللجان في أن تكون قراراتها ملزمة ونافذة ولا تتطلب مصادقة من الوصاية الإدارية (غير معمول به في الجزائر)، أو هي قرارات لا تخرج عن طابعها الاستشاري غير الملزم، وتنحصر دائما ضمن حيز إبداء الرأي دون التأثير في مضمون القرار التنموي.

تبعا لذلك، قد يأخذ المجلس بالتوصيات المقترحة من طرف اللجان أو يتجاوزها، وهذا راجع إلى قناعات الأعضاء والقيادة المنتخبة فيما تصبو إليه وتهدف إلى تحقيقه بشكل تعاوني أو لا، وهو نظام اللجان الذي تبنته الديمقراطية المحلية في الجزائر،[1] مما سيحد من فعالية سياسات الديمقراطية التشاركية في ظل عدم إلزامية قرارات اللجان على ضوء محدودية ممارساتها وتأثيراتها على نسق التنمية المحلية.•

أما عن فاعلية لجان المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة في ترقية الديمقراطية التشاركية المحلية، من خلال اقتراح البرامج وإعداد المشاريع ومدى تحقيقها الإشباع التنموي، وحسب نتائج الدراسة الميدانية، فإنها لا تحقق التنمية المنشودة ولا تغطي برامج القطاعات المسيرة بشكل وافي وكافي مختلف المجالات التنموية، خاصة برامج

•• تم طرح السؤال التالي: **هل تم التنسيق والتشاور بين رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه ورؤساء اللجان في إعداد واقتراح برامج التنمية المحلية؟**

من خلال التحليل الموضوعي لبيانات أجوبة رؤساء اللجان وبعض من النواب وعضوين ممن تقلدوا منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي، أفادتنا بأن ظاهرة الانسداد التي سبق وأن أشرنا إليها سلفا كان لها التأثير على عمل لجان المجلس المنتخب، نتيجة الصراع القائم على من يستولي على رئاستها وعضويتها من طرف الأعضاء، وهو العامل الذي غيب روح التعاون بين المنتخبين المحليين مهما كانت صفتهم، بالإضافة إلى تقاعس الكثير من المنتخبين عن أداء مهامهم التي انتخبوا من أجلها من طرف المواطنين المحليين، ما يسير إلى تغييب التنسيق الفعال في التخطيط الاستراتيجي لبرامج التنمية المحلية.

[1]– أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.2، 2013، ص.117.

• السؤال المطروح في هذه النقطة يخص ما يلي: **هل تمت مراجعة مقترحات اللجنة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي لترتيب البرامج التنموية حسب الأولويات؟**

إن الاستجابة لمقترحات لجان المجلس المنتخب من طرف رئيسه يبدو ضروريا لتحقيق الفعالية من الديمقراطية التشاركية التي تطبق من خلال مشاركة المواطنين في التخطيط التنموي، غير أن أجوبة المبحوثين في هذا الصدد بينت عن إمكانية الأخذ بمقترحات اللجان، لكن غاليا لا يؤخذ بها بحكم أن المجلس ورئيسه يخضعان لمدونة نفقات تجهيز الدولة التي تعدها الوزارة الوصية، كما أن عدم كفاءة اللجان في تقدير الموازنة وعدم احترام نوعية المشاريع، مما يعني باستحالة مراجعة بعض المقترحات والتوصيات نتيجة عدم استقلالية رؤساء اللجان في التخطيط المحلي.

كما طرح سؤال آخر لتقديم تفسير أكثر دقة، وهو كالتالي: **كيف يلعب رئيس المجلس في إطار علاقته بعمل اللجنة دوره في اقتراح برامج تنموية أخرى؟**

وضحت بيانات وأجوبة المبحوثين في هذا الصدد على أن الرئيس أحيانا يطلب من الوصاية بتعديل مقررات التفريد بسبب عدم تطابق محتواها ومضمون أي برنامج تنموي يحتمل أنه لا ينسجم مع الاقتراحات ولا يستجيب لمطالب المواطنين، أما عن فعالية دوره فذلك شأن آخر يرتبط باستقلالية المجلس في حد ذاته.

الاقتطاع في إطار التمويل الذاتي التي لا تغطي مناحي المشاريع التنموية، خاصة إذا كانت المداخيل السنوية للبلدية ضعيفة.•

وبالتالي فتوزيع مبالغ الاقتطاع كان دوما في القطاعات الحيوية واليومية ذات الأولوية، والتي يحتاجها المواطن المحلي من دون أن توجه إلى مشاريع استثمارية خلاقة للثروة وتعزيز إمكانات البلدية، حتى بالنسبة للمشاريع المسجلة بعنوان المخططات البلدية للتنمية المنتعشة من التمويل المركزي للدولة لا تلبي حاجات المجتمع المحلي ببلدية سعيدة، وهو ما يخل بروابط العلاقة بين ثالوث الديمقراطية والمشاركة والتنمية، وأن أي خلل في مكونات أحد المتغيرات الثلاثة سيحد من فاعلية النهج التشاركي كخيار رشيد في التخطيط الاستراتيجي المحلي.••

لقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية، ومن خلال معاينة واقع دور المجلس الشعبي البلدي في تفعيل البرامج التنموية، بأن هناك بعض التحديات التي تقف حائلا أمام فاعلية لجانه، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم كفاءة لجان المجلس الشعبي البلدي في تخطيط البرامج التنموية، ولا تضطلع بدورها الكامل والحقيقي؛

- قصور لجان المجلس الشعبي البلدي في رسم استراتيجيات تنموية فعالة تقوم على تصورات مستوحاة من لدن ديمقراطية تشاركية ترتكز على آليات الاستشارة والمشاورة، هذا ما جعل وظيفتها التنموية محصورة في نطاق ضيق وفي رحاب المجلس فقط، وأن دورها لا يعدو أن يكون سوى صوت ديمقراطي وأداة سياسية تعارض أو تمرر المشاريع التنموية، بدل أن ترقى إلى مكانة محورية في دوائر صنع القرار التنموي المحلي الرشيد.

- عدم فاعلية لجان المجلس الشعبي البلدي في العمل التنموي، نتيجة لمركباتها البشرية المنتخبة التي احترقت وظيفيا من الناحية التنظيمية بسبب ظاهرة الانسداد وتأثيرها على الديمقراطية التشاركية داخل المجلس؛

- عدم ممارسة اللجان رقابتها على المشاريع التنموية، مما أدى إلى تراجع مستوى الإنجاز التنموي.•••

---

• السؤالين المطروح على العينة المبحوثة هو: **حسب رأيكم، القطاعات التي يمكن تسييرها ومراقبتها من طرف اللجان وتنفيذها تغطي بشكل وافي مختلف المجالات التنموية التي يشارك فيها المواطن في البلدية؛ وما هي العوامل المؤثرة على ذلك؟**

•• طرحنا السؤال التالي على رؤساء اللجان: **هل تلبي البرامج التنموية المسجلة والمعتمدة من طرف الوصاية (pcd) حسب الأبواب احتياجات المجتمع المحلي؟**

••• تم طرح السؤال التالي: **ما هي تفسيراتكم حول واقع إنجاز البرامج التنموية المعتمدة وما إذا أُنجزت في وقتها المحدد والمخطط له؟**

ما اكتشفناه من خلال الإحصائيات والمعطيات في التقارير الرسمية التي تبرز واقع الإنجاز التنموي، حيث كان متأخرا جدا مقارنة بجهود الدولة في دعم المخططات التنموية، مما دفعتنا نتائج التحليل إلى طرح السؤال في هذه النقطة على المنتخبين محليين ممن زاولوا منصب الرئيس ورؤساء اللجان (عددهم 15) خلال العهدتين الانتخابيتين؛ حيث أفادتنا مخرجات المقابلة وتحليل أفكارها بأن البلدية تفتقد إلى مصالح تقنية كفؤة تساعد على متابعة المشاريع وعملياتها التنموية، وبأن الإنجاز يعرف تأخرا بسبب تحجج الكثير من الشركاء المتعاقدين معهم لأسباب أخلت بإدارة الوقت في تحقيق التنمية المحلية.

## المطلب الرابع: تحدي استقلالية الديمقراطية التشاركية المحلية

يمكن القول بأن اللامركزية هي العنصر الحيوي للدولة والنظام السياسي، وعامل يساعد على تشجيع المجتمع المحلي على التعبير عن حاجاته وطموحاته، مما يجعله في حركة مستمرة ودائمة تهدف إلى تحقيق المبتغى السياسي منها، أي تكريس مبادئ النظام الديمقراطي في الدولة محليا، وتمكين المواطنين المحليين من خلال مشاركتهم، كيفما كانت؛ رسمية أو غير رسمية، فردية أو جماعية في إدارة شؤونهم المحلية.

كما تظهر أهميته اللامركزية في الجانب الاقتصادي حيث تحقق التوزيع العادل للموارد والضرائب في الدولة على الجماعات المحلية، وتحقيق استقلالية تسييرها، وتخصيصها لمشاريع وبرامج هي محصلة تفاعلات الديمقراطية التشاركية في المجالس الشعبية البلدية.

وفي هذا السياق، يطرح "برتنارد فور" في كتابه (قانون الجماعات الإقليمية) بأن البلدية تقوم على مبدأ الاستقلالية في التسيير، سواء الاستقلالية الإدارية أو الاستقلالية المالية.[1] وبما أن الجزائر نظامها التنموي وحدوي وشكل الدولة بسيط، فإن التنظيم الإداري منسوخ عن التجربتين اليوغسلافية (سابقا) والفرنسية، حيث يرتكز تسيير المجلس الشعبي المنتخب على اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري، وبالتالي يخضع حسب طرحه إلى معيارية الوصاية الإدارية.

ومن هنا يمكن تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية في موضعين مختلفين؛ أي ديمقراطية مقيدة تحكمها نصوص قانونية وتنظيمية تحد من فاعليتها لتحقيق التنمية المحلية؛ وهو التحدي المطروح، أو ديمقراطية في بيئة متحررة عن القيود التنظيمية والسياسة المركزية للتخطيط المحلي، وهو ذاك السبيل لترقيتها في العمل التنموي. وبالتالي فإن نجاح المقاربة التنموية التشاركية مرهون بدرجة عالية من الاستقلالية كشرط لتمكين المنتخبين المحليين ومختلف شركائهم وأطياف الديمقراطية المحلية من بناء قدراتهم الذاتية بعيدا عن النزعة المركزية.

يتأثر هيكل الديمقراطية المحلية بفلسفة التنظيم الإداري المختلط في النظام السياسي الجزائري، والذي جعل من بلدية سعيدة تقبع تحت كنف نموذج تنموي مركزي بالدرجة الأولى، وهذا ما سيؤول إلى ممارسة ديمقراطية معيبة وظيفيا وقاصرة بنيويا في تحقيق التنمية المحلية، نتيجة غياب رأسمال اجتماعي محلي، منتخب، مشارك ومستقل في بناء ديمقراطيته محليا، وقادر على افتكاك الإدارة الذاتية في التسيير المحلي.•

---

[1]- Bertrand Faure, **Droit des collectivités territoriales**, Paris: Dalloz, 2011, P.P 07-11.

• السؤال المعتمد في هذا الصدد، والذي وجهناه إلى العينة المبحوثة من خلال المقابلة دائما، يتمحور حول الاستفسار التالي: **حدثنا عن الأسلوب الإداري المتبع في إدارة شؤون التنمية المحلية ببلدية سعيدة التي انتخبتم فيها.**

وهناك العديد من المظاهر السياسية التي لا تزال تراوح طبيعتها التقليدية في التسيير المحلي، ذلك أن المرجعية التنظيمية للنظام السياسي لم، ولا تستجيب لمتطلبات اللامركزية الحقة، وأن الممارسات –بعيدا عن خطابها الرسمي– لا تعكس صورة الانفتاح العالي على الدور المحلي، حيث مارست الوصاية إذعانها الأبوي على التخطيط التنموي بدل تسريحه إلى الفاعل اللامركزي وتحويله إلى سلطة البلدية، خاصة فيما يخص إدارة الميزانية المحلية.•

فالأسلوب الإداري الذي أنتجته ثقافة النظام السياسي في التسيير المحلي بات يشكل الحلقة البيروقراطية التي تحول دون ترسيخ الديمقراطية المحلية، وأن مشاركة المواطنين المحليين عبر مجلسهم الشعبي البلدي المنتخب تعتبر غير فاعلة في إدارة شؤون التنمية المحلية التشاركية، حتى ولو فسح الأسلوب المتخذ المجال أمام تطبيق سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، بيد أنه يبقى منقوصا في فعاليته، بدليل أن الخيار الإجرائي هو الطاغي على تخطيط برامج ومشاريع التنمية المحلية بدل أن يكون ديمقراطي متكامل، ومنه نستنتج بأن الدولة لم تنجح بتاتا في تجسيد سياسات لامركزية التخطيط المحلي التشاركي من خلال تمكين المجلس الشعبي البلدي وشركائه من إعداد البرامج التنموية بصفة مستقلة، فالمركزية الإدارية الزائدة تحيلنا على مضامين ضعف الديمقراطية التشاركية المحلية في البلدية.••

---

حسب ما أفادنا به المبحوثين (خاصة أجوبة المبحوثين الذين زاولوا مهمة رئيس البلدية) في هذا السياق، يشير إلى أن إدارة التنمية المحلية تستند إلى المركزية الإدارية بامتياز، خاصة وأنه قد أشارت موضوعات الأجوبة على هيمنة سلطة الوالي ومن خلال رئيس الدائرة على شؤون التخطيط التنموي، مما يترجم مظاهر تغلغل الوصاية الإدارية غير المشددة (عدم التركيز الإداري) على أعمال المجلس الشعبي البلدي المنتخب.

وفيما يخص الاستفسار (**هل تكفل قوانين اللامركزية للمجلس الشعبي البلدي المنتخب استقلاليته في اتخاذ القرارات التنموية، وما هو تفسيركم؟**) عن أسلوب اللامركزية المتبع في إدارة الشؤون المحلية، أشارت الأجوبة أنه أضحى مقيد، ولا يستخدم إلا في إطار ضيق ومحدود جدا، لا سيما استخدامه لا يتجاوز حدود سلطة الإقرار التنموي المستقل عن الوصاية، ولا يعدو أن يكون سوى أسلوبا ثانويا يخص الاقتراح التنموي، وغالبا لا يتم الأخذ بقرارات المجلس الشعبي البلدي من طرف الوالي باعتباره مقررا وبصفة حصرية للمشاريع التنموية.

• السؤال الذي طرح في هذه الجزئية، تمحور حول: **كيف ترون دوركم في تخطيط الميزانية وإدارتها وعلاقتها بالوصاية الإدارية؟**

أشارت مختلف أجوبة المبحوثين، وبالأخص نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيسهم، إلى أهمية الاستقلالية في إعداد ميزانية البلدية كونها تتيح للبلدية الموارد اللازمة والاستجابة لمطالب المجتمع المحلي ومقترحات بعض الجمعيات المحلية في إطار تفعيل برامج التنمية المحلية. غير أن الحقيقة لا تسمح بتفعيل مخرجات الديمقراطية التشاركية المحلية بسبب قلة موارد البلدية، أو أن القطاعات المالية المرسومة من طرف الوصاية لا توجه فعلا إلى البرامج والمشاريع المقترحة من طرف المجتمع المحلي، حيث يكتفي المجلس الشعبي البلدي بالتصويت على فصول الميزانية التي تعدها وتحضرها الولاية.

•• تم استجواب المبحوثين من خلال الاستفسار التالي: **الوصاية الإدارية المنتهجة في إدارة الشؤون العمومية تساعد على تحقيق سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية في مختلف مراحل تخطيط البرامج كيفما كانت صيغتها (المخطط البلدي، التمويل الذاتي) لتحقيق التنمية المحلية، ما هو رأيكم؟**

اتفقت أجوبة المنتخبين المبحوثين على أن الرقابة الإدارية الشديدة كثيرا ما أثرت على أعمال المجلس الشعبي البلدي نتيجة ما عانته التجربة الديمقراطية من مشاكل داخله، وهو ما وقف كتحدي صارخ أمام تفعيل الديمقراطية التشاركية لتخطيط المشاريع التنموية. ومن ثمة الوصاية الإدارية كانت هي من تفصل في مشاريع التنمية المحلية، مما جعل المجلس الواجهة التي تصطدم مع مقاومة الجمعيات المحلية النشطة، ورفضها لكثير منها بحكم أنها لا تستجيب للمطالب المجتمعية.

أما عن العلاقة الارتباطية بين متغير التمويل المركزي وفعالية سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، غالبا ما سجلت التجربة التنموية قصورها ببلدية سعيدة، أو في بلديات أخرى تشترك في نقطة واحدة، ألا وهي العجز المالي وتحديات تنمي المجتمع المحلي. فالديمقراطية التشاركية ضرورية لتخطيط مشروعات التنمية المحلية، على أساس تمكين المجتمع المحلي من خلال مشاركة المجلس الشعبي البلدي من تحديد احتياجاته ورسم مخططاته وبرامجه التي تحقق رضاه.

وبالتالي يبدو من خلال نتائج الدراسة الميدانية أن التمويل المركزي؛ كيفما كانت صيغه وأدواته المنفذة لمشروعات التنمية المحلية ببلدية سعيدة، يحد من فعالية سياسات الديمقراطية التشاركية بالصورة التي تسيطر على أعمال المجلس الشعبي المحلي المنتخب.•

فالنموذج التنموي الذي يقوم على المركزية في التخطيط لا يستند إلى معايير ديمقراطية ولا يحترم سياسات اللامركزية من منظور تجسيد الديمقراطية التشاركية. فالتخطيط المركزي يبرر لمحوريته في التنمية المحلية من منظور الرشادة واحترام المخططات القطاعية التي ترسمها الدولة، بدل التركيز على مخرجات العملية التفاعلية والتواصلية في نسق الديمقراطية المحلية، مما يعني بأن المشاركة الاجتماعية؛ إن كانت فعلا، لا تساهم في تخطيط احتياجات المجتمع المحلي، وأصبح ينظر إلى المجلس الشعبي المنتخب، خاصة بعد الذي عرفه من انسدادات ومشاكل على مستوى تسييره، بأنه عاجز عن تأدية دوره التنموي كمخطط وفاعل محلي رئيسي.

مجمل القول، توسع نشاط الدولة مركزيا وامتدادها إلى نطاق الديمقراطية المحلية انعكس سلبا على أداء المجلس الشعبي البلدي في التسيير المحلي التشاركي، ومن أسباب ذلك ما يلي:

---

• ركز السؤال المطروح في هذا السياق على ما يلي: **ما هو رأيكم فيما يخص تأثير التمويل المركزي على تنفيذ مشروعات التنمية المحلية؟** =

= اتفقت معظم أجوبة المبحوثين على أن تدخل الدولة في الجوانب المالية دائما ما يفرض وجوده في تجسيد التنمية المحلية، وعلى حد تعبير أحد نواب الرئيس أنه وفي حالة ما لم توفر المال الكافي والحر لا يمكن تنفيذ برامج حقيقية تعكس مطالب المواطن المحلي، أي أن التمويل المركزي يسيطر بشكل جلي على أعمال البلدية، وهو امر فيه نوع من المبالغة، حتى ولو استجابت الوصاية لكثير من المقترحات التنموية التي يقدمها المجلس المنتخب، إلا أنها تبقى حبيسة للوصاية.

ووجه سؤال آخر في ذات السياق: **هل ترون بأن التمويل المركزي يحد من استقلالية القرارات التنموية المشتركة التي يتخذها المجلس الشعبي المنتخب؟**

أشارت أجوبة المبحوثين إلى وحدة الموضوع، والتي تخص بأن الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات لا يعكس حقيقتها في تنمية المجتمع المحلي من زاوية اقتراح مشاريع مشتركة وتنفيذها جماعيا وإراديا على المستوى المحلي، بدليل أن التمويل المركزي من خلال صيغ (pcd) أو صندوق الضمان والتضامن ما بين الجماعات المحلية وغيرها من الآليات التمويلية المركزية فرض على التسيير المحلي وجوبية العودة إلى التخطيط المركزي ولا يمكن اتخاذ القرار التشاركي بصفة مستقلة من دون الاحتكام إلى القرار النهائي من طرف الوصاية، وكثيرا ما ظهر منطق التوازنات السياسية والزبونية والتنافس ما بين بلديات ولاية سعيدة فيمن يرضي السلطة المركزية أكثر للاستفادة من مشروعات تنموية ممولة كليا من طرف الدولة، كما تفرض الوصاية أحيانا برامج تنموية لم يقترحها المجلس الشعبي البلدي ولا تترجم مطالب المواطنين، حتى ولو اعتمد المنتخب المحلي على الأساليب التشاركية لإعداد مشاريع التنمية المحلية.

- مخرجات الديمقراطية التشاركية المحلية غير مستقلة عن سياسات المركزية؛

- تستثار الحلول لمشاكل التنمية المحلية ببلدية سعيدة في دوائر مركزية –عدم التركيز الإداري– مغلقة، عرف عنها بأنها تحتكم إلى العوامل السياسية في التوزيع غير العادل للموارد المحلية، مما ولد جهوية مقيتة في مخيال الإدارة المحلية وصناع السياسة التنموية.

من هذا المنطلق، إذا كانت اللامركزية تهدف إلى إحداث تغيير سلطوي وتوزيع لقيم إدارة التنمية في الديمقراطية المحلية، إلا أنها لا تزال مقيدة وتعاني من جبروت سياسات عدم التركيز الإداري، حيث أعيد استنساخ نموذج السلطة المركزية محليا، من خلال إعلاء رموزها الإدارية والقانونية أكثر من أن تحمل قيما ديمقراطية تدعم استقلالية تسيير المجلس الشعبية البلدي عن الإدارة المركزية. فليست سياسات المركزية هي من تنتج الفاعل المحلي، وإنما يعاد إنتاج الأخير ذاتيا من منظور تجسيد الديمقراطية التشاركية المحلية.

كما أن العلاقة بين المعين والمنتخب يحكمها الصدام السياسي في الديمقراطية المحلية، بدل أن تكون سلطة متوازنة ورقابية أفقية، وغالبا ما تحكم علاقة الإداري بالمنتخب قيم التخوف والتأثيرات السياسية أو الإدارية المفتعلة، وبفعل ذلك يقصى التعاون في التخطيط التنموي نتيجة لتراكمات الممارسة المركزية على الديمقراطية المحلية، وما نجم عنها الكثير من المشاهد التي أخلطت بين ما هو إداري مركزي في النموذج التنموي، وبين ما هو ديمقراطي محلي يحقق استقلالية التنمية المحلية التشاركية.

وأنتجت التجربة التنموية أيضا نمطا هجينا يجعل من سياسات التنمية المحلية رهن اعتبارين؛ عدم استقلالية المنتخب في تخطيط المشاريع والبرامج من جهة، وتأثير الرجل المعين المحسوب على المركزية التنمية إداريا وماليا من جهة أخرى. وبالتالي، يعكس مسار الديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة محصلة تجاذبات تنظيمية وصائية بامتياز، لا تُمَكّنها قانونا، إلى حد ما، من إعداد برامجها التنموية في إطار تغليب أسلوب اللامركزية المحلية.[1]

فالمنتخب المحلي يحوز الأداة السياسية لتسريع عمليات تجسيد سياسات الديمقراطية المحلية والتداول في إعداد البرامج والمشاريع، أما الرجل الإداري المعين يستحوذ على الأداة الإدارية والوسيلة المالية والتنظيمية لتحقيق التنمية المحلية، وإذا ما وقعا محل خلافات وحسابات، فإنه يتعطل العمل بمبدأ العقلانية في التسيير المحلي، وتحدث حالات من التصادم وتناقضات التدبير التشاركي لتنمية المجتمع المحلي.

تبقى العلاقة بين المركزي والمحلي الغير متكافئة أو المتسلطة قائمة، إلى درجة تغلغل المورد البشري المعين في دوائر القرارات والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...الخ، دون الأخذ بعين الاعتبار سيادة البلدية على نفسها

[1]- Adel Ben Yakhlef, **la démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale**, Berlin: deutsche gesellschaft fur, juin 2014, P. 07.

ولا لمصالحها التنموية ولا لقيمها المحلية وخصوصياتها الثقافية، ولا لأي شيء آخر يتفق مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية التشاركية، مرتكزة تلك العلاقة على الوصاية المشروطة على سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية.

وبالتالي، إن دور المجلس الشعبي البلدي تعتريه بعض المشاكل من الناحية التنظيمية، فقد خولت له اختصاصات ومهام ضخمة جدا تفوق قدراته الإدارية، وأن كل ما منح له جاء في سياق تحقيق أهداف التنمية الشاملة التي بنيت تصوراتها على المخطط الوطني المفروض من الفوق، وهذا ما جعل منه أداة سياسية متحكم فيها، وأن دوره لا يتجاوز حيز الاقتراح التنموي غير الملزم.

كما أن مواصفات الارتباط القانوني بين الفاعل المحلي والوصاية، حسب ما لوحظ على بعض المراسلات الإدارية والتعليمات المركزية، فهي لا تخرج عن ثقافة ارتباطية خاضعة، من غير أن ترقى إلى ارتباط مؤسساتي يقوم على التكاملية والانسجام بما يخدم تصورات التخطيط التشاركي، ويستند إلى قواعد الاتصال المؤسسي الفعال لتنمية المجتمع المحلي.

في الأخير، يتبين أن المجلس الشعبي البلدي المنتخب ما زال يتخبط في قوقعة النموذج التنموي المركزي نظرا للاعتبارات التالية:

- ضعف تأطيره الجيد في التسيير المحلي، وعدم كفاءة هياكله وأجهزته الإدارية وموارده البشرية في التخطيط التنموي؛
- تراجع مستوى أدائه في التخطيط التنموي، وعدم تشبعه بثقافة التسيير المحلي التشاركي.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا، أنه رغم ما وجه من تحليلات وانتقادات تحاول أن تدرس مدى مشاركة المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، خاصة في مسألة استقلاليتها وفاعليتها في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، لا يمكننا الجزم نهائيا بعدم فعاليتها في تدبير الشؤون العمومية إلا من خلال معرفة رأي الفواعل الشريكة له في التسيير المحلي، وقياس الاتجاهات وتقدير المواقف التي تبين واقع الممارسة التشاركية في اتخاذ القرارات.

وهذا ما سنحاول التعرف عليه أكثر من خلال الدراسة الميدانية، التي تحاول تسليط الضوء أكثر على أهم العناصر والمكونات في المجتمع المحلي، والتي تعكس لنا مكامن القصور أو القوة في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، فما تم تحليله في هذا الفصل مجرد الوقوف على دراسة طبيعة بنية التنظيم الإداري وفحوى النصوص القانونية، وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية المحلية التي أصبحت مضمونا يتم تداوله في الخطاب الرسمي والإعلامي من دون الوقوف على واقعه وجوانب تجسيده بفعالية أكثر.

## خلاصة واستنتاجات

إن الديمقراطية التشاركية المحلية في علاقتها بالفعل التنموي تشمل قضايا قانونية وإدارية وتنظيمية بالأساس، سياسية واجتماعية في السلوك والدور المحلي. فالتنمية المحلية في جوهرها ومن معياريتها التشاركية بشكل عام، وكما ذكرنا سلفا هي عبارة عن عملية تغيير منظمة شاملة ومتوازنة، مقصودة وهادفة، حيث تركز على إحداث التغيير الهيكلي (البنائي) والوظيفي في النسق أو النظام الجزئي للمجتمع، حيث يشكل المستوى المحلي فيها (الوحدات الفرعية) حجر الزاوية والمحك الرئيس لنجاح عمليات تطبيقها في البلدية.

ويعتبر المجلس الشعبي البلدي من أبرز الأنساق الفرعية للنظام الكلي في المجتمع، وهذا النسق بدوره يحمل العديد من المكونات والأجزاء المترابطة بنائيا ومتعاونة وظيفيا لتحقق في الأخير حالة التوازن للديمقراطية التشاركية المحلية، وحتى يكون المجلس الشعبي المحلي المنتخب وظيفي في التنمية المحلية من هذا المنظور، ولا يتحول بمكوناته وعناصره التنظيمية والسياسية والإدارية إلى معوقات وتحديات بنائية ووظيفية يتحكم فيها سلوك المنتخب بالدرجة الأولى.

لعلَّ ما يثير النقاش في هذا الفصل، كونه عالج أبعاد وحلل مستويات مشاركة المجلس الشعبي البلدي كفاعل محلي في تحقيق التنمية من جوانبها التنظيمية والسلوكية، من خلال تبيان دور القيادة المنتخبة في حوكمة الديمقراطية المحلية والحديث عن أهم تحدياتها ومشاكلها التي تحول دون تنمية المجتمع المحلي، وإلى الانتقادات التي تتعرض لها النصوص القانونية، خاصة بالنسبة لتدخل الدولة في الديمقراطية المحلية كيفما كانت المبررات الإدارية والسياسية، وممارسة الوصاية الشديدة على أعمال المجلس الشعبي المنتخب، بالإضافة إلى مسائل التمويل المركزي الذي يزيد من شدة المركزية الإدارية وتأثيراتها على التنمية المحلية التشاركية.

ومنه لابد من أن يستجيب العمل التنموي لمتطلبات ومستلزمات المعيارية التشاركية، بناء على تكريس لامركزيته الحقيقية ودعم استقلالية موارده لتنفيذ المشروعات والبرامج المخططة جماعيا وذاتيا، والوصول إلى مستوى من الحوكمة لدمقرطة القرار التنموي المحلي، التي تشكل المشاركة العامة فيه، كمعيار لتمكين رأسمال المجتمع المحلي (المواطن والجمعيات المحلية، المنتخبين المحليين) عبر مجلسه الشعبي البلدي المنتخب في تخطيط مشاريعه التنموية، من خلال تطبيق الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية، وهذا من منظور الحوكمة الرشيدة، كما سيتم توضيحه بشكل أكثر وأدق من خلال الفصل الرابع.

# الفصل الثاني:

# ممارسات الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العامة ببلدية سعيدة (دراسة ميدانية)

## الفصل الثاني: ممارسات الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام ببلدية سعيدة (دراسة ميدانية)

تأخذ التنمية المحلية طابعا جماهيريا وشعبيا، يتعلق بالعمل الجماعي والتخطيط الشامل لمشاريعها وبرامجها على مستوى البلدية، وبما أن الديمقراطية التشاركية تتسم بميزة حيوية وترتبط بسلوك وثقافة المجتمع المحلي، فإنه تتحدد فعالية مشاركته ومساهمته في تدبير الشأن العام وفقا لإدراكاته وتقديراته لمواقفه في المقاربة التشاركية، وعلى صعيد بلورة سياسات التنمية واتخاذ القرارات أو تنفيذ المشاريع والبرامج والمساهمة فيها والرقابة عليها، يتعين على كل باحث أن ينزل إلى الميدان من أجل قياس اتجاهات المبحوثين لمعرفة مدى الإعمال بآليات المقاربة، لا سيما التركيز على دور فواعلها.

وبعد التطرق في القسم النظري من هذا البحث إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالإشكالية الرئيسية، وواقعها ممارسة وتطبيقا في البيئة الجزائرية، لا سيما في بيئة المجلس الشعبي البلدي، يتم من خلال هذا الفصل الوقوف على اتجاهات عينات مجتمع البحث نحو هذه المقاربة وممارساتهم الديمقراطية، مع دراسة أثرها على الأداء التنموي والديمقراطي في البلدية، ومن أجل ذلك تم توظيف الاستبيان كأداة دراسة؛ حيث أننا سنقوم بتحليل منهجي لأبعاده ومتغيراته ومؤشراته وفقا لمحاوره الرئيسية، معتمدين في ذلك على اختبارات الصدق والثبات، لمعرفة مدى سلامته وقدرته على استقصاء المطلوب من البحث لمناقشة الفرضيات واستخلاص النتائج.

ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها اعتُمِد على مجموعة أساليب إحصائية، تم الحصول من خلالها على نتائج التفريغ للاستمارات المسترجعة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، مع الاستعانة ببرنامج (amos) والبرمجة البنائية لتفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

وبناء على ذلك يدرس هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، وهي:

- المبحث الأول: الإطار المنهجي والخصائص السيكومترية في الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: المعالجة الكمية لبيانات البحث الميداني.
- المبحث الثالث: نتائج الدراسة على ضوء اختبار ومناقشة الفرضيات (معالجة كيفية).

## المبحث الأول: الإطار المنهجي والخصائص السيكومترية في الدراسة الميدانية

إن اختيار أفضل المناهج العلمية وأدوات الدراسات الميدانية يتوقف على طبيعة المواضيع المراد تحليلها ومناقشة متغيراتها وفرضياتها الدراسية، كما يتوخى من أهداف استخدامات المنهج العلمي الصحيح ضبط الأطر المنهجية السليمة وتحديد الإجراءات المنهجية الملائمة حتى تنسجم وخصوصية موضوع البحث العلمي، من خلال إسقاط وتقريب أجدر وأنسب وصحيح لدلالات توظيفها مع الدراسة الميدانية، بالأخص موائمة توقعات واتجاهات سلوك وفعل أفراد المجتمع المبحوث وعينات الدراسة.

يتم التعرض في هذا المبحث إلى أهم الإجراءات المتبعة في دراسة هذا الموضوع، إذ استهللنا بعرض التوجهات التطبيقية للأطر النظرية التي استعان بها لدراسة موضوع البحث في هذا المقام، ومن ثم التعامل مع عينات مجتمع البحث في الدراسة الميدانية وتحديدها، وصولا إلى محطة استعراض أهم أبعاد وجوانب المعالجة الإحصائية والوصف التحليلي والتفسيري المفصل لمحاور الاستبيان.

### المطلب الأول: التقنيات المستخدمة في الدراسة الميدانية

تحتاج الدراسة الميدانية إلى مجموعة من الدلالات والمعطيات الإحصائية، تساعد على العرض والوصف الكمي وتفكيك روابط الظاهرة المدروسة وتفسيرها بالواقع المعاش، وتحليلها على ضوء الطرح النظري لفهم مواقف وسلوكيات الفاعلين في التنمية المحلية على مستوى البلدية.

وفي إطار تفريغ وعرض ووصف وتحليل المخرجات الإحصائية، وبالاستناد إلى المعطيات التي تم تبنيها وفقا لمتغيرات محددة، يتم التعامل مع بيانات إحصائية وكمية مستوحاة من الدراسة الاستقصائية للمواطنين عن طريق الميدان، مع استعمال الأرقام بشكل ملائم مع اتجاهات عينة المبحوثين، والتي تعبر عن محتوى وبعد المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، على ضوء تأثير عوامل سياسية ومجتمعية وسلوكية.

#### أولا: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

من أجل أن تكون المقاربة المنهجية التطبيقية والميدانية ذات بعد علمي دقيق وواضح، تحتاج إلى توظيف واستخدامٍ أمثلَ لأداة الإحصاء، فتمثلات الدراسات الميدانية تكمن في تفريغ بيانات ومعطيات الاستمارات (الاستبيان) وفق نسق تنظيمي وتراتبي للمتغيرات، وتبويب إجابات المبحوثين، استنادا على مؤشرات وأبعاد محددة حسب طبيعة كل موضوع مدروس، ومن ثم العمل على تحويلها إلى بيانات رقمية تفرغ في شكل جداول إحصائية

والتمثيلات البيانية (أعمدة بيانية، دوائر نسبية، منحنيات بيانية ...الخ) بشكل بسيط وتراتبي، إذ يسمح التوظيف الإحصائي بتحويل الأرقام إلى جملة من الدلالات الإحصائية، لتفسيرها وفهمها والقدرة على تعليل العلاقات الترابطية بين متغيرات الدراسة حول موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

إن المنهجية العلمية المتبعة في هذا الفصل التطبيقي تمثل عرض وصفي مصحوب بتحليل إحصائي، يتم على جداول إحصائية ذات أبعاد متعددة تحمل متغيرات مختلفة، إلا أن أبعاد ومتغيرات الدراسة الميدانية تحمل دلالات موحدة ذات موضوع موحد، ويستند هذا على التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد، من خلال إدراج مؤشرات نظرية تساعد على الفهم والتفسير، ويبقى الهدف الأسمى استخراج الكم المعتبر من المعطيات السلوكية واتجاهات الفاعلين بمنظور المقاربة التشاركية، لكشف معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لاختبار الفروض العلمية المعروضة آنفا.

وفي هذا الصدد، تم الاستعانة بأداة الوصف والتحليل الإحصائي وبعض البرامج والجداول التي تساعد على التحكم في الموضوع وتحليل معطياته وبياناته، واعتمدت الدراسة في هذا الصدد على جداول، بحيث استعملت على نطاق واسع في عرض البيانات ونسبها، وهي من النوع البسيط حسب طبيعة تفريغ الاستبيان، كتراكيب حاسوبية تعمل على تجزئة المخرجات الإحصائية حسب الجنس أو النوع أو العمر ...الخ.

اعتمدنا على تصميم جداول إحصائية لتفريغ وتحليل البيانات، التي تصف وتعرض لنا نتائج الدراسة الميدانية للظاهرة، بنسب مئوية مضبوطة، أما فيما يخص التعليق، فقد جمعنا في مقاربتنا التحليلية بين الأسلوبين الكمي والكيفي من خلال الاستفادة من النسب المئوية والإشارات الموجبة أو السالبة المتحصل عليها من الجداول.

فكما يقول "حسن الساعاتي" أن الأسلوب الكمي ببياناته الإحصائية لا يكفي وحده لفهم الظواهر الاجتماعية أو حتى جوانب معينة منها كالمواقف والآراء والقيم والسلوكيات فهما متعمقا؛ بل يجب الاستعانة بالأسلوب الكيفي أيضا، لأن ذلك يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة الشمولية.

الأمر الذي يساعدنا على دقة التحليل وضبط التفسير وبخاصة في البحوث الاجتماعية، التي تتطلب نوعا خاصا من المعالجة يتناسب مع طبيعتها، وذلك للوصول إلى نتائج ميدانية تساعدنا على مناقشة مدى صحة الفرضيات المطروحة والتي قامت عليها الدراسة النظرية في هذا السياق،[1] وهو ما يتطلب الاستعانة ببعض البرامج المعاصرة والحديثة كبرنامج تحليل الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss.

[1]– محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سبق ذكره، ص. 229.

**ثانيا: استخدام ببرنامج تحليل الحزم الإحصائية SPSS**

برنامج SPSS: "هو برنامج يستخدم أساسا في تفريغ ومعالجة العمليات الإحصائية والذي من خلاله يحسب معامل التمييز لكل سؤال"، ويعتبر هذا الأخير أهم البرامج والأكثر استخداما في أبحاث ودراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهو من بين حزم البرامج الجاهزة فى في مجال المعالجة الإحصائية للبيانات، لما يحتويه من الخصائص المميزة عن باقي البرامج المماثلة للسهولة في الاستخدام والفهم السلس.[1]

يستخدم البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية بكثرة في في التحليلات الإحصائية والمقاربات الكمية والكيفية بكافة أشكالها كالإحصاءات الوصفية واختبارات الفرضيات وتحليل التباين والارتباط والانحدار، مما يساعدنا في فهم ما يدور حول متغيرات وفروض الدراسات على طريقة القياس، ويوفر له المعلومات اللازمة من أجل الوصول إلى أهدافه العلمية ومناقشة النتائج المتوصل إليها.[2]

**ثالثا: المفاهيم الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية**

استخدمنا في هذه الدراسة بعض من المؤشرات والدلالات والإجراءات الإحصائية التي ساهمت في التعامل مع طبيعة الموضوع، بحيث اشتملت على ما يلي:

1- **صدق أداة الدراسة الميدانية (الاستبيان)**

صدق أداة الدراسة: والمقصود منها هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبيان ما وضع لقياسه فعلا، كما يقصد أيضا بوضوح استمارة الاستبيان وفقراتها وتكون مفرداتها مفهومة لمن سوف تشملهم الاستبانة، كذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي، وللتأكد من صدق الاستبيان استخدمت طريقتين:

- الطريقة الأولى: الصدق الظاهري (التحكيم): وذلك بعرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والسياسية، وذلك للتحقق من مدى فعالية الاستبانة وتحقيقها الهدف من الدراسة ولدقة قياسها لما وضعت من أجله، وكذلك قدرة الأدوات المستخدمة في البحث على قياس المقصود من قياسه، وهو ما يسميه بعض الباحثين بصدق المحكِّمين.[3]

---

[1]- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج spss**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص.34.

[2]- محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص.07.

[3]- بلقليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص.200-201.

- الطريقة الثانية: صدق ثبات أداء الدراسة (الثبات): ويقصد به الاتساق الداخلي، حيث تكون كل فقرة من الاستبانة متسقة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد قمنا باستخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبيان عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ)، وتشمل جوانبه التحليلية ما يلي:[1]

**أ- الصدق**

المقصود من المصداقية كما عرفها "**كامبل وستانلي**" (1963) على أنه: "قدرة الأدوات المستخدمة في البحث على قياس المقصود من قياسه"، خاصة في الأبحاث التي تعتمد على أداتي الاستبيان والمقابلة. فقد يدرس الباحث السلوك والفعل التنموي، لذا من المهم أن تكون الاستبانة تقيس فعلا المشاركة والتفاعلية والتواصلية لدى المواطن كسلوك وليس تأثير الجريمة على أمن الفرد (مثلا)، وعليه فإن وحدة القياس والعبارات تكون متناسقة ومتناغمة حتى يستطيع الباحث الوصول إلى أهدافه العلمية.

ومن هذا المفهوم، وللتأكد من مصداقية الأدوات المستخدمة في البحث، فلا بد أن تستوفي عدة شروط، أبسطها هو صدق المحكِّمين، على اعتبار أن المحكِّم مختص في المجال وذو أرصدة علمية وخبرات عملية تؤهله لأن يقيِّم الأسئلة الموضوعية في الاستبانة، والتأكد من أنها تقيس فعلا ما وضعت لقياسه، وبالتالي يمكن أن نشير في بحثنا الميداني إلى أنه قد استخدم صدق المحكِّمين كطريقة في تقدير صدق أداة الرسالة، وأنواع المصداقية يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

- الصدق الظاهري: أي أن مظهر الأداة تشير إلى قدرتها على قياس ما وضعت من أجله.
- صدق المحتوى: إذا كان محتوى الأداة من أسئلة بمختلف أشكالها تقيس أبعاد الدراسة.
- صدق المفهوم: يتعلق بالبناء المفاهيمي أي أن تقيس الأداة المفهوم موضوع الدراسة.
- الصدق العاملي: أي تحليل الصفة المقاسة، وأن العناصر الفرعية لكل صفة تصب جميعا في قياس المؤشر.
- صدق المحك: يعني مدى ارتباط المقياس مع معيار محدد (محك) فيكون الاختبار ناجحا إذا كان المحك صادقا في الشك عما جاء به المحك.

[1]- خوني يوسف، "دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة: المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2012، دراسة حالة"، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، تخصص إدارة جماعات محلية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014-2015، ص.ص 139-140.

[2]- المرجع نفسه، ص.140.

**ب- الثبات**

يعرف " **كارمينز وزيلر**" (1991) الثبات على أنه: "مقياس الدقة بأنها قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف، والثبات في أغلب حالاته هو معامل ارتباط". ويقصد به مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة، وفي كثير من الأبحاث التي تم فيها استخدام أداة قياس بأول مرة، يتم تجربتها على أشخاص بعينهم ثم يعاد تجربتها على نفس الأشخاص مرة أخرى، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بين نتائج القياس في المرة الأولى مع مثيلتها في المرة التالية ومن البديهي أنه إن كانت الأداة ذات مصداقية عالية فإن نتائج المرات التالية ستكون مماثلة ومتطابقة مع نتائج القياس الأول.

بالإضافة إلى ذلك، إن الثبات يعتمد على الاتساق الداخلي؛ يعني أن الأسئلة تصب جميعا في غرض عام يراد قياسه، إذ أن هناك عدد من الطرق الإحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعا والتي يمكن من خلالها القياس هي طريقة "**ألفا كرونباخ**" والتي تعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة، كما أن هناك طريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين (Split half-method).•

والجدول المبين أدناه يوضح الأرقام والقيم والدلالات الإحصائية التي تبين قوة معاملات ارتباط **ألفا كرونباخ** حيث يكون مرتفع جدا بين 0.80 إلى 0.99 ومنخفض جدا بين 0.01 إلى 0.19، وكثير من الباحثين في العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية يعتبرون أن معامل الارتباط الذي يتجاوز 60 بالمائة كفيل بالميل حيال ثبات الأداة المستخدمة.

وفي حال إعادة تطبيق الأداة (الاستبانة أو بطارية الاختبار) في ظروف مماثلة يتحصل على نفس النتائج، ولا يقصد بذلك التطابق التام 100 %. كما يشار إلى **ألفا كرونباخ** أيضا على أنه مقياس للاتساق الداخلي وبذلك قيمته تمثل الحد الأدنى لثبات استبانة الاختبار.

---

• هو معامل مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار على عبارات وفقرات الاستبيان، ويتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله تحسب المعاملات الارتباطية وثبات كل سؤال مع الدرجة الكلية، بحيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه موجب أو سالب. وتعتبر المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج. وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الادوات. انظر في:

ـــــــــــ، **كيفية حساب معامل ألفا كرونباخ**، تم زيارة الموقع الإلكتروني بتاريخ 10 جويلية 2018 على الساعة 15:15 من خلال الرابط التالي: http://www.ahlalhdeeth.com

**جدول رقم (2): مقياس معاملات الارتباط في البرنامج الإحصائي**

| | درجة معامل الارتباط | تقدير الارتباط |
|---|---|---|
| **المؤشرات الارتباطية** | 0.99 - 0.80 | مرتفعٌ جدا |
| | 0.79 - 0.60 | مرتفعٌ |
| | 0.59 - 0.40 | متوسطٌ |
| | 0.39 - 0.20 | متدنٍ |
| | 0.19 - 0.01 | متدنٍ جدا |

**المصدر**: خوني يوسف.[1]

### ت- معامل الارتباط بيرسون

هناك عدة مقاييس إحصائية تقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، من بين هذه المقاييس مقياس: معامل الارتباط "**بيرسون**"، وهو يستخدم لقياس علاقة الارتباط بين متغيرين عندما يكون كلاهما ذَوَيْ مستوى قياس مستمر أو متصل. يتم حساب قيم معامل الارتباط **بيرسون** بين درجة العبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور أداة الدراسة لقياس الاتساق الداخلي، ويستخدم من أجل معرفة مدى ارتباط كل عبارة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير مقياس الاتساق الداخلي لبنية الدراسة (الصدق البنائي)، كما تم يكون في استخدامه في تحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغيرين.[2]

### ث- الوسيط

توجد التكرارات والنسب المئوية لعرض توزيع اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول كل فقرة أو عبارة من العبارات الواردة في الأداة، ويعتبر الوسيط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما لتوصيف التكرارات، كما أنه أفضل مقاييس النزعة لتمثيل البيانات، علاوة على ذلك فهو يدخل في حساب كثير من المقاييس الإحصائية الأخرى، وتم استخدامه في هذا البحث لحساب وسيط كل محور من محاور الأداة الميدانية، باعتباره المؤشر الذي سيرافق عمليات التحليل والمقارنة والتحليل الكمي والتفسير الكيفي لاتجاهات وتقديرات المبحوثين.[3]

[1]- خوني يوسف، المرجع السابق، ص.141.

[2]- بلقليل نور الدين، المرجع السابق، ص.199.

[3]- خوني يوسف، المرجع السابق، ص.ص 141-142.

## 2- مؤشرات القياس في الدراسة الميدانية

من أجل الوصول إلى نتائج علمية واضحة تجيب على الإشكالية الرئيسة للموضوع، عن طريق تجميع البيانات وتبويبها وتفريغها وعرضها وتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية تساهم في في الإجابة على الأسئلة المطروحة، فإنه في الدراسات الاجتماعية والإنسانية تستخدم عدة أدوات أو أساليب للمعالجة الإحصائية للبيانات والمعطيات المتوفرة والمتحصل عليها، ومن بين هذه الأساليب المستعملة في في التحليل الإحصائي يوجد برنامج SPSS قد تطرقنا إليه سابقا، وقد تم استخدمته في الدراسة للوصول إلى تفسيرات علمية بإمكانها المساعدة في الإجابة على إشكالية البحث، وهناك بعض المؤشرات المرافقة في هذا الصدد.

**جدول رقم (3): مقياس ليكرت الخماسي**

| المؤشر | أبدا | نادرا | أحيانا | غالبا | دائما |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدرجة الإحصائية** | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

**المصدر:** محفوظ جودة.[1]

بعد القيام بجمع استمارات البحث الميداني المتضمنة درجات إجابة مرتبطة بمقياس خماسي، حيث يخص تردد الفعل على المشاركة في تدبير الشأن العام أو السلوك السياسي ومقياس التواتر من "أبدا" إلى "دائما"، ويتخذ منحى تصاعدي من القيمة 1 إلى غاية القيمة 5، كما تم ترميز بياناتها وإدخالها في برنامج spss، وحتى يتمكن من قياس درجات أجوبة واتجاهات وآراء المبحوثين، تم الاستعانة بمقياس ليكارت الخماسي كما هو مبين في الجدول السابق.

وهذا الأخير يسمح بتحديد طول خلايا المقياس من خلال حساب المدى (قيمة الحد الأقصى ناقص الحد الأدنى، ثم تقسيمها على عدد خلايا المقياس المقدرة بـ: 05 خلايا) للحصول على طول الخلية الصحيح، بحيث تكون العملية الحسابية كالآتي: 5-1 يساوي 4؛ 5/4 يساوي 0.79، وبعد ذلك يتم إضافة القيمة المتحصل عليها إلى أقل درجة في خلايا المقياس، وهي الواحد (1) الصحيح؛ إذ يتم الحصول على الحد الأعلى لهذه الخلية في المقياس، وهكذا يكون طول الخلايا وفق ما يلي:

[1]- محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص.23.

- من 1 إلى 1.79 للإجابات المتعلقة بعبارة: **أبدا**.
- من 1.80 إلى 2.59 للإجابات المتعلقة بعبارة: **نادرا**.
- من 2.60 إلى 3.39 للإجابات المتعلقة بعبارة: **أحيانا**.
- من 3.40 إلى 4.19 للإجابات المتعلقة بعبارة: **غالبا**
- من 4.20 إلى 5 للإجابات المتعلقة بعبارة: **دائما**.

**رابعا: النموذج النظري المقترح في الدراسة الميدانية وتمثلات النمذجة التحليلية**

بعد أن نختبر إشارة أبعاد ومحاور الدراسة من خلال عينات مجتمع البحث والتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمها، مما يعني اختبار فرضيات البحث العلمي للعامل التحليلي التوكيدي ومعامل المسار لاختبار جودة النموذج ومعامل الانحدار، مع قياس درجة التأثير الخطي بين المتغيرات المستقلة للديمقراطية التشاركية على المتغير التابع للأداء الديمقراطي والتنمية المحلية، بالاستعانة ببرنامج AMOS، عند مستوى معنوية ودلالة اسمية (0.01) أو (0.05) ومن ثم صياغة نموذج العلاقة بين المتغيرات من أجل التنبؤ بتأثير آليات الديمقراطية التشاركية على تدبير الشأن العام المحلي، وتم الاستعانة بالنموذج التالي:

**شكل رقم (18): النموذج النظري لبيانات الدراسة الميدانية**

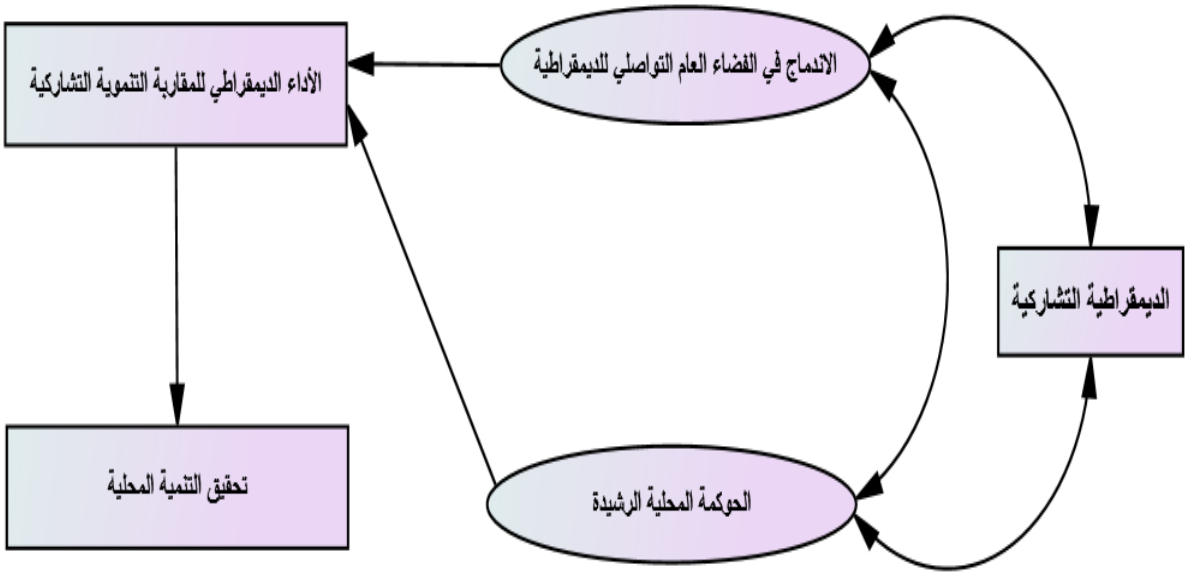

**المصدر**: إعداد الطالب.•

## 1- المداخل الأساسية في النمذجة بالمعادلات البنائية

تعد النمذجة بالمعادلات البنائية من أبرز المداخل في الإحصاء الشامل لاختبار الفروض الدالة على العلاقات بين متغيرات الدراسة الميدانية، وهي تستخدم على نحو واسع لإخضاع بيانات رقمية لمعالجة إحصائية وإجراء التحليلات الكمية لتفسير النموذج النظري قصد فهم الظواهر السلوكية في العلوم الاجتماعية.[1]

ومن ثم يكون محور اهتمامها عادة هو البنى النظرية التي تمثلها عوامل كامنة، وينظر إليها كتوليفة تضم تحليل المسار، تحليل الانحدار، والتحليل العاملي التوكيدي،[2] وقد تطورت هذه المعاملات وفقا لمنهجية محكمة على يد العديد من الخبراء والمختصين في الأبحاث العلمية لتصل إلى ما هي عليه الآن.•

---

• لوحظ في الشكل أعلاه مجموعة من الأسهم تربط بين المتغيرات الدراسية، فالأسهم المتبادلة ذات الاتجاهين بين المتغيرات المستقلة تقيس درجة التغاير بينها، أما الأسهم الخطية ذات الاتجاه الواحد بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تقيس درجة التأثير الخطي.

[1]- Josef F.Hair and others, **A primer on partial least squares sructural equation modeling (PLS-SEM)**, United Kingdom: SAGE publications, 2014, P.02.

[2]- ياسر المهدي وآخرون، **نموذج المعادلة البنائية لسلوكيات العمل المضادة للإنتاجية لدى المعلمين: درجة ممارسات وإجراءات التغلب عليها من منظور مديري المدارس في محافظة مسقط**، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد: 11، العدد: 01، 2015، ص.64.

• تطورت منهجية النمذجة بمعادلة البنائية على يد الكثير من الباحثين في العلوم التجريبية والعلوم الاجتماعية، وعليه يرى "شوماخر ولوماكس" أن مناقشة النمذجة بالمعادلة البنائية تتطرق إلى النماذج الأساسية: الانحدار، النموذج العاملي، نموذج المسار، فالنموذج الأول هو نموذج انحدار خطي يستقدم معاملات الارتباط ومحك المربعات الصغرى لحساب الأوزان الانحدارية، وقد برزت نتيجة جهود "كارل بيرسون" عند إيجاد معادلة معامل الارتباط عام 1986، والتي قدمت مؤشرا للعلاقة بين متغيرين للتنبؤ بتأثير المتغيرات المشاهدة المستقلة على المتغيرات التابعة المشاهدة بمعلومية وزن انحداري. وبعد فترة من الزمن استخدم "تشارلز سبيرمان" معامل الارتباط لتحديد المفردات المرتبطة أو التي تتجمع معا لإيجاد النموذج العاملي، وفكرته وضحت أنه في حال ارتبطت وتجمعت المفردات فإن استجابات عينات الدراسة في مجتمع البحث ستتجمع لتعبر عن الدرجة التي يمكن لها أن تقيس أو تتضمن البنية، وهو أول من تطرق إلى التحليل العاملي وذلك عند تحديده لبنية العاملين لنظرية الذكاء.

وفي عام 1940 قام كل من "ثرستون ولولي" بإجراء تطبيقات إضافية متطورة للنماذج العاملية واقترحا أدوات (مجموعة من المفردات) تعبر عن الدرجات المشاهدة لتلك البنى التي يستدل عليها من خلالها، وقد أضيف عليه تحسينات سنتي 1955-1958 من طرف جهود كل من "هاو" و"أندرسون، روبين، ولولي، إلا أن التطور الأكثر اكتمالا لطريقة التحليل العاملي التوكيدي فقد كان في الستينات من القرن الفارط على يد "جورج جوركسوج" الذي استخدمه في اختبار ما إذا كانت مجموعة من المفردات تحدد البنية، حيث أنهى رسالته في الدكتوراه سنة 1963، ونشر له أول مقال حول التحليل العاملي التوكيدي سنة 1969 التي ساعدت في تطوير أول برنامج محوسب لإجراء التحليل العاملي.

أما العالم البيولوجي "سيول رايت" خلال الفترة 1918-1928 أحدث على نماذج المسار عدة تطويرات، وهو يستخدم معاملات الارتباط ومعاملات الانحدار في تحليل السلوك الحيواني، إلى أن استخدمه الاقتصاديون والاجتماعيون في عقد الخمسينات والستينات من القرن 20 في النمذجة بالمعادلة التماثلية (هناك العديد من المعادلات: الوصفية، الطبيعية، التصويرية، الرمزية أو الرياضية، وكل نمط نمذجة مرتبط بمقدار التجريد عن الواقع أو التمثيل للظواهر المدروسة ومدى قدرة كل معادلة على تمثيل خصائص مجتمع البحث بدقة تتفاوت من نموذج إلى آخر) لحل المعادلات الانحدارية التي تؤسس على نحو نظري العلاقة بين المتغيرات المشاهدة في نموذج المسار. بتصرف، انظر في: طهراوي حياة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 406-407.

كما أضحت النمذجة بالمعادلات بنائية الإطار التحليلي العام وبالأسلوب الأحدث، وذلك لاختبار النماذج الافتراضية للظواهر في العلوم السلوكية والبنى النظرية، الممثلة بالعوامل والمتغيرات الممكن قياسها بصورة غير مباشرة وعن طريق مجموعة من المؤشرات الدالة عليها (متغيرات كامنة)، لتمثل بذلك منهجية النمذجة نظاما متعدد المراحل، وقد تختلف استخداماته من باحث إلى آخر حسب أهداف الدراسة، بحيث يضم:

**أ- النموذج**

النموذج عموما هو تمثيل ظواهر ومحاكاة لها، فالنموذج يتقرب من الظاهرة ويماثلها ويبسطها، فالنموذج يشبه تصميم مشروع "ترامواي" داخل المدينة، كأن يحدد معالمه ومساره والنقاط الرئيسية التي يجب أن يمر عليها، وفق رزنامة سير وعمل في إطار برنامج تقني منظم بإحكام (تمثيل لشيء غير موجود في الواقع)، وقد يشرح ذلك من خلال ما يسمى نموذج المعادلة البنائية التي هي ترجمة لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات،[1] ويتجزأ ذلك إلى:[2]

- نموذج القياس: يتعامل هذا النوع من النماذج مع العديد من المتغيرات الكامنة، ومؤشرات كل متغير كامن؛ إذ يحدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات المشاهدة (المؤشرات) والمتغيرات غير المشاهدة (الكامنة)، كما يحدد ويصف صدق وثبات المتغيرات الملاحظة (المشاهدة).[3]

- نموذج البناء: يحدد هذه النموذج العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الكامنة، فهو يحدد المتغيرات الكامنة المؤثرة —بصورة مباشرة أو غير مباشرة- على التغيرات في قيم متغيرات كامنة أخرى في النموذج.[4]

**ب- الأساسيات في النمذجة بالمعادلات البنائية في الدراسات الميدانية**

تحدد المتغيرات المراد دراستها في النمذجة بالمعادلات البنائية بصفة كاملة، أو اختيار كله في المعادلة البنائية، وهذا يرتبط بأهداف كل باحث وتصوراته النظرية والفرضية المراد معالجتها وتحليلها، وهناك العديد من المتغيرات في النمذجة، يذكر أهمها فيما يلي:[1]

[1]- ياسر فتحي الهنداوي المهدي، "منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في الإدارة التعليمية"، مجلة التربية والتنمية، العدد: 40، أفريل 2007، ص.ص 17-18.

[2]- عبد الله صحراوي، عبد الحكيم بوصلب، "النمذجة البنائية (SEM) ومعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية، نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمؤسسة التعليمية"، مجلة العلوم النفسية والتربوية، المجلد: 03، العدد: 02، 2016، ص.70.

[3]- Josef F.Hair and others, op. cit, P.P 07-12.

[4]- Ibid, P.12.

- التصنيف الأول: يدرس العلاقة بين متغيرات كامنة ومتغيرات مشاهدة، فالمتغير الكامن لا يمكن قياسه ومشاهدته مباشرة، في المقابل يمكن ملاحظته بشكل غير مباشر وقياسه بواسطة متغيرات ومؤشرات لها أبعادها وجوانبها وفقا للأطر النظرية، ويتم قياسها واختبارها بواسطة استبانات ومقابلات وغيرها من أدوات البحث العلمي، ومن ثم ستبرز المتغيرات المشاهدة التي تستخدم لتحديد البنية للمتغير الكامن من خلال الاستدلال باختبارات قياسية.

- التصنيف الثاني: في هذا التصنيف يوجد أطر العلاقة بين المتغيرات الخارجية (خارجية المنشأ) والمتغيرات الداخلية (داخلية المنشأ)، إذ تعتبر المتغيرات الخارجية لها تأثير على باقي المتغيرات ولا تتأثر بمتغيرات داخلية أخرى في النموذج، أما المتغيرات الداخلية لها القابلية للتأثر بأي متغير آخر أو أكثر، وللتبسيط يلاحظ أنه كل سهم يتجه صوب متغير في النموذج فإنه يعتبر متغيرا تابعا وداخلي.

- التصنيف الثالث: يعنى بتحديد المتغيرات ذات التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في نموذج القياس، فالمتغيرات من الصنف الأول لها تأثير مباشر في متغير أو عدة متغيرات داخلية في النموذج، أما الصنف الثاني فله تأثيرات على متغير داخلي بواسطة متغيرات داخلية أخرى في النموذج.

### ت- أنماط النماذج في المعادلة البنائية

أضحت النمذجة بالمعادلات البنائية تستند على مجموعة من النماذج القياسية، لاختبار الفروض وإخضاع العلاقات بين المتغيرات لتفسيرات وتحليلات علمية تستدل بمؤشرات مقاسة، وأن فهمنا لهذه الأنماط الثلاثة المقدمة لابد منه بغية هضم منهجية النمذجة، ولذلك سيتم التعامل في الدراسة محل البحث مع ما يلي:•

- نماذج الانحدار: تهدف إلى قياس علاقات التأثير والارتباط بين المتغيرات المشاهدة فقط (الملاحظة)، بحيث يفسر فيه تأثر المتغير التابع والتنبؤ به من خلال متغير مستقل واحد أو أكثر.

---

[1]- لعارف فايزة، "زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة: دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015، ص.ص 189-190.

• في النمذجة بالمعادلة البنائية لغة خاصة يتفق حولها جمهور العلماء والخبراء والمختصين في الإحصاء والحوسبة وتصميم النماذج واختبارها، وتتمثل في مجموعة من الأشكال والأسهم المستخدمة في رسم النموذج، وتبرز من باب الإيضاح المنهجي، وهي: الدائرة أو الشكل البيضاوي؛ تشير إلى المتغيرات الكامنة، المستطيل أو المربع؛ يشير إلى المتغيرات المشاهدة أو الملاحظة، السهم ذو الرأس الواحدة؛ يبين العلاقة السببية بين المتغيرات بتأثير المتغير الذي ينطلق منه السهم إلى المتغير الذي يصل إليه رأس السهم، السهم ذو الرأسان؛ يحدد علاقات الاقتران والارتباط بين المتغيرات ولا وجود لعلاقة سببية بينها؛ السهمين ذو الرأسين مختلفي الاتجاه؛ يدرسان العلاقة السببية التبادلية بين المتغيرات (علاقة تأثير متبادل)، خطأ البناء للتغيرات الكامنة، وخطأ القياس للمتغيرات المشاهدة. انظر في: طهراوي حياة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 410-411.

Josef F.Hair and others, P.P 11-14.

- نماذج المسار: تحدد فيها المتغيرات المشاهدة المستقلة والمتغيرات المشاهدة التابعة، وتتسم بالمرونة في دراساتها للعلاقات الارتباطية والتأثير الحاصل بين تلك المتغيرات، إلا أن الفرق بينه وبين نموذج الانحدار هو أن تحليل المسار يجد علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات دون الأخذ بالحسبان إن كانت مستقلة أو تابعة، أما الانحدار فهو يحدد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وبذلك يبقى نموذج تحليل المسار أكثر تعقيدا وتشابكا في تفسير العلاقات الارتباطية والتأثيرات المتغايرة.

- نماذج التحليل العاملي التوكيدي: وفيها يتم إدراج المتغيرات الكامنة والمتغيرات المشاهدة، والأخيرة هي من تقيس متغير كامن أو أكثر من ذلك (المستقلة أو التابعة)، ويقتصر هذا النموذج على النمط التوكيدي للتحليل العاملي، وقد يستعين بالتحليل العاملي الاستكشافي كإجراء مسبق (في حالة ما لم يستند الباحث إلى نظرية محددة وتعسر عليه ضبط متغيرات النموذج النظري، فيستعين بمعادلات محوسبة أو رياضية لتحديد نموذج البناء والقياس)، وفي هذا النموذج يحدد فرض عدمي صفري ينص على أنه لا توجد فروق بين النموذج النظري وبيانات الدراسة الميدانية.

**ث- محكات (مؤشرات) النمذجة بالمعادلة البنائية**

تستند فكرة النمذجة إلى أسس ومؤشرات المطابقة بين النموذج النظري (الفرض العلمي) والبيانات المجمعة من الدراسة الاستطلاعية، وتلك المؤشرات تنقسم إلى قسمين رئيسين:

- مؤشرات جودة المطابقة: هناك العديد من المؤشرات التي ترتكز عليها جودة المطابقة، أبرزها يكمن فيما اتفقت عليه الأبحاث والدراسات الميدانية في هذا الصدد.[1]

**جدول رقم (4): المحكات المعتمدة في النمذجة ومؤشراتها**

| المؤشر | أحسن مطابقة |
|---|---|
| مربع كاي cmin أو $x^2$ | أصغر ما يمكن (غير دالة) |
| مؤشر cmin/df | Cmin/df < 5 |
| مؤشر جودة المطابقة GFI | GFI=1مطابقة تامة، GFI> 0.90 مطابقة |
| مؤشر المطابقة المعياري NFI | NFI=1 مطابقة تامة، NFI> 0.90 مطابقة |
| مؤشر المطابقة المقارن CFI | CFI =1 مطابقة تامة، CFI> 0.95 أحسن مطابقة |
| مؤشر توكر لويس TLI | TLI=1 مطابقة تامة، TLI > 0.90 أحسن مطابقة |
| مؤشر المطابقة المتزايد IFI | IFI=1 أحسن مطابقة، IFI> 0.90 مطابقة تامة |
| جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي RMSEA | rmsea =0 تطابق تام، rmsea <0.05 أفضل مطابقة |

[1]- Hox, J.J, "An Introduction to Structural Equation Modeling", Family Science Review, Vol N$^0$: 11, 1998, P.355.

**Source**: Hewitt.[1]

يجدر التذكير بأن القاعدة المتبعة والسائدة في النمذجة بالمعادلة البنائية تقوم على اختبار الفروض، ومن خلال اتباع تحليلات نموذج القياس، يمكن رفض النموذج أو قبوله في حالة صحة أو عدم صحة العلاقات المفترضة بين متغيرات النموذج بسبب عدم تحقق محكات المؤشرات المذكورة سلفا في المدى الملائم لها.[2]

ومن هذا الصدد، يتم التسليم بجودة النموذج (معاملات المسار، معاملات التحليلي التوكيدي) أو المقارنة بين عدة نماذج يمكن بناؤها على بيانات الدراسة الاستطلاعية، وإن أفضل النماذج هي من تحقق أفضل قيم لأكبر عدد من المؤشرات المستخدمة في الدراسة.

- مؤشرات التعديل: تسمح النمذجة بالمعادلة البنائية باختبار المؤشرات والبنود الواردة في النموذج من أجل قياس جودة مطابقتها مع البيانات، فيمكن حذف الفقرات أو تصحيح أخطاء القياس متى ثبت ذلك عندما تكون قيمة كاي تربيع غير دالة إحصائيا؛ أي تكون قيمتها المحسوبة أصغر ما يمكن.

ويتم بعدها حذف المسارات غير الدالة وإضافة مسارات جديدة إن أمكن حتى يتم التصحيح، وعلى الباحث أن يخفف المسار الذي له أكبر مؤشر تعديل كما يطرحه برنامج "أموس"، حتى يتم تحقيق جودة مطابقة على وجه أحسن ومقبول ضمن نطاق محكات ومؤشرات النمذجة.

## المطلب الثاني: مجال وخصائص مجتمع الدراسة الميدانية

إن مرحلة التحضير للدراسة الميدانية تستوجب التدقيق والتشخيص السليم في اختيار منهجها وأدواتها الإجرائية لاجتناب الأخطاء المتعلقة بالنتائج العلمية، ولكي تكتمل العملية البحثية يتطلب انتقاء عناصر ومجالات المجتمع المبحوث فيه، لاسيما تحديد العينة ومجالات دراستها، حيث ينطوي على دراسة هذا المطلب تحديد أبعاد ومكونات وعينات الدراسة الميدانية في بلدية "سعيدة".

### أولا: الحدود المكانية للدراسة الميدانية

أثناء اختيار موضوع الديمقراطية التشاركية كأحد مقاربات التنمية المحلية، تبادر إلى الذهن إسقاط الدراسة على الواقع والاقتراب أكثر من أنساق وعناصر الظاهرة المدروسة، حيث تدور حول ثلاثة مجالات لإدراك تفاصيل وحيثيات البحث، ولهذا وجب الإحاطة بالأبعاد الجغرافية والبشرية والزمانية حتى يتسنى للقارئ فهم توجه ومسار

[1]– عبد الله صحراوي، عبد الحكيم بوصلب، مرجع سبق ذكره، ص.71.

[2]- Byrne, B. M, **Structural Equation Modeling with AMOS: Basic Concepts, Applications, and Programming**, without publisher state, Second Edition, Taylor and Francis Group, LLC, 2010, P.03.

الدراسة، ويتم استيعاب الأطر المنهجية والعملية المصاحبة للدراسة الميدانية، وتصوير مجرياتها في مخياله من خلال التقصي والتفسير للبيانات والنتائج العلمية المبني عليها الموضوع والتي خلصت إليها عملية البحث العلمي.

إن أولوية البحث في هذه الدراسة الميدانية تتمحور أساسا حول التركيز على العوامل السكانية والديمغرافية وأثرها على التنمية المحلية، لاسيما التقصي في معالم التأثير بين الأنساق السكانية والمجتمعية وسياسات التنمية المحلية، من حيث عملية التخطيط الاستراتيجي والبحث في سبل التكامل وتحقيق التوازن التنموي، وهذا بهدف التعرف – عن كثب وبصفة مباشرة– على واحدة من البلديات الجزائرية وإحدى مجالسها المحلية المنتخبة، حيث تعتبر بلدية "سعيدة" من الجماعات القاعدية التي كرسها الدستور ونظمها القانون في الجزائر،• لطالما تأثرت هي الأخرى بمجموع الإصلاحات السياسية والإدارية والقانونية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتقسيم الدوائر والبلديات والقطاعات الحضرية والريفية، وما يتعلق بوظائفها وأدوارها في تجسيد المقاربة التنموية التشاركية.

نختار في هذه الدراسة الميدانية مجالا جغرافيا يتعلق بإقليم بلدية "سعيدة"، حيث تتربع على مساحة قدرها يعادل: 75,80 كلم$^2$ من إجمال المساحة الكلية لولاية "سعيدة" والمقدر بـ: 6765,4 كلم$^2$، إذ يحدها من الجهة الشمالية كل من بلديتي "أولاد خالد وذوي ثابت" ومن الجهة الجنوبية بلدية "عين الحجر والحساسنة"، يجاورها من الجهة الغربية بلدية "ذوي ثابت" ويحدها من الجهة الشرقية بلدية "أولاد ابراهيم".[1]

ووفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، وبناء على التقارير السنوية لولاية "سعيدة"، عرفت البلدية تزايدا ونموا ديمغرافيا لافتا، وحسب إحصاء السكان سنة 2008 من خلال التقديرات الإحصائية في 31 ديسمبر 2017، قُدِّر عدد سكان البلدية بـ: 128413 نسمة من سنة 2008، ليشهد مؤشر النمو الديمغرافي تطورا ملحوظا في سنة 2017؛ أي بلغ عدد سكان البلدية ما يقارب: 152619 نسمة 2016.

• ارتبط إنشاء بلدية "سعيدة" بالتقسيم الإداري لولاية "سعيدة" بموجب أحكام المرسوم التنفيذي لسنة 1984 الذي رفع عدد الولايات من 31 ولاية إلى 48 ولاية، وعدد البلديات من 741 بلدية إلى 1541 ولاية، حيث ترتبط إداريا البلدية بدائرة "سعيدة" المقر لولاية سعيدة التي تتكون من ستة عشر (16) بلدية موزعة على ستة (6) دوائر. انظرفي:

ج.ج.د.ش، مرسوم رقم 84–365 مؤرخ في 01 ديسمبر 1984 يحدد تكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية، **ج.ر**، العدد: 67، الصادر في 19 ديسمبر 1984.

[1]- R.A.D.P, wilaya de Saïda, secrétariat général, bureau de synthèse, **données monographique, janvier 2016**.

إلا أن ما يلاحظ في القيم الواردة أن النساء يستحوذن على أكبر نسبة (77426 نسمة) مقارنة بعدد السكان من جنس الذكور المقدر بـ: 75193 نسمة، ويشير مؤشر توزيع عدد السكان جغرافيا إلى نسبة كثافة تساوي بالتقريب 2013,44 نسمة/كم$^2$.[1]

وتشير معطيات وبيانات وقيم توزيع الساكنة حسب كل منطقة في البلدية إلى خصائص المنطقة؛ حيث أنها تتميز بانتشار السكان الحضريين أكثر منهم ريفيين؛ أي يجتمع السكان ويتركزون بشدة في المناطق الحضرية للبلدية، بما يقارب 148550 نسمة، وعدد السكان في المناطق الريفية بلغ: 4069 نسمة.[2]

[1]- ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، **إحصاء عدد السكان**، 2018.

[2]- المرجع نفسه.

**ثانيا: خصائص مجتمع البحث في الدراسة الميدانية**

يراد من خلال الأهداف إبراز مدى أخذ وعمل أفراد مجتمع البحث كوحدة سياسية وإدارية ومجتمعية بآليات الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام، وتحليل أبعاد التشارك الجماعي في إعداد وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية على ضوء المساهمة في صنع القرار المشترك.

تعتبر عملية تحديد مجتمع البحث، من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية والسياسية، حيث يعرف مجتمع البحث على أنه: "جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها، وعادة ما يعرف مجتمع البحث باسم إطار مجتمع البحث الذي يشمل جميع أسماء وخصائص مفردات المجتمع.[1]

باعتبار أن موضوع بحثنا يتناول موضوع "الديمقراطية التشاركية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية: دراسة حلة بلدية سعيدة"، وباعتبار أن منهج المسح الاجتماعي يستعين بدراسات العينة، كما سبق الإشارة سلفا في المقدمة، فإن مجتمع البحث يشمل مجموع عينات لمجتمع الدراسة الأصلي.

ونظرا لصعوبة الإلمام بكافة الآراء والتوجهات فيما يخص ممارسات هذه الظاهرة ببلدية سعيدة، استهدفت الدراسة الميدانية عينات مجتمع البحث في المنطقة الحضرية للبلدية فقط، ومنه فإن مرحلة انتقاء عناصر مجتمع البحث الممثل لعينات المبحوثين، ستكون مهمةً في توصيف وتصوير أنساق الظاهرة السياسية والتفاعلات السياسية في المجلس الشعبي البلدي وما يحيط به من عوامل وفواعل محلية تسعى لتجسيد برامج تنموية حقيقية. فالمعاينة غير الاحتمالية كانت غير مقصودة، ساعدت على التقاطع مع مجموعة من الأفراد لفهم اتجاهاتهم بواسطة دائرة مجتمع بحث يمثل خصوصيات مجتمع البحث.

واعتمدنا على مقاييس تم من خلالها إحصاء عدد سكان البلدية والفئة التي تمثلهم (المواطنين في عمر 18 سنة فما فوق هي الفئة العمرية المحددة في الدراسة)، وطبيعة الأسئلة المعدة في الاستبيان الموجه إليهم للإفصاح عن مواقفهم والإدلاء بآرائهم حول مساهمتهم ومشاركتهم محليا، وبما أن مجتمع الدراسة في عناصره ومكوناته وفئاته يبدو متشابكا ومعقدا وواسع جدا، وبما أن العينة هي جزء من مجتمع البحث الأصلي، استندنا عليها بأساليب مختلفة.[2]

وفي هذا السياق، شملت فئات الدراسة جزءا من الأفراد المستهدفين هم المنتخبين المحليين، المواطنين وأعضاء الجمعيات، ويرجع سبب اختيارها إلى كونها المعنية بتفاعلات التنمية والديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام

[1]– محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، مرجع سبق ذكره، ص. 230.

[2]– ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، عمان: دار الفكر، د.س.ن، ص.140.

المحلي، والمسؤولة عن التقديم والمستفيدة من مختلف البرامج التنموية والخدمات العمومية، وأنها أكثر تفاعلا ودراية بشؤون التنمية المحلية. وعلى هذا الأساس تم توزيع 462 استمارة، وتم استرجاع 393، منها 359 استمارة قابلة للتحليل.

ويمكن التعريف أكثر على خصائص المبحوثين من خلال الجدول الموالي:

**جدول رقم (5): خصائص مجتمع البحث الميداني حسب العينة**

| الرقم | المستجوبين | الاستمارات الموزعة | الاستمارات المسترجعة | الاستمارات السليمة والقابلة للمعالجة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **عينة المواطنون على مستوى بلدية سعيدة** | 310 | 241 | 214 |
| 02 | **عينة على نشطاء الجمعيات المحلية** | 130 | 126 | 120 |
| 03 | **عينة المنتخبين المحليين خلال (2012-2017)** | 15 | 11 | 10 |
| 04 | **عينة المنتخبين المحليين خلال (2017-2022)** | 15 | 15 | 15 |

**المصدر**: إعداد الطالب.

بما أن مجتمع البحث يشتمل على ثلاثة عينات، وأن حجم المجتمع كبير جدا، لم يسعنا الجهد معرفة كامل خصوصياته؛ خاصة عينة المواطنين والجمعيات المحلية، فوقع اختيار العينة غير عشوائيا منهجيا عند المعاينة، كما لم يراع حجمهما، فقط لأن الهدف الدراسي كان من أجل تقدير الاتجاهات، وعند استقرار درجاتها واتخاذها مسارا واحدا اكتفينا بعدد من المفردات التي سمحت بقياس الاتجاه العام، الأولى وزعنا عليها 310 استمارة، وحصل منها 214 استمارة محققة، والثانية 130 استمارة، منها 120 قابلة للتفريغ والتحليل.

والاختيار الثاني كان عشوائيا لعينة المنتخَبين المحليين، يضم المجلس الشعبي البلدي 33 عضوا، والدراسة شملت عهدتين انتخابيتين (2012-2017 / 2017-2022)؛ أي 66 منتخبا محليا، ولأننا نعرف جيدا خصوصيات وتركيبة المجلس، فقد وقع اختيار العينة هنا على العينة الحصصية، أي بـ: 15 عضوا من كل عهدة، وتم استرجاع 25 استمارة قابلة للدراسة والتحليل والتفسير العلمي.

## المطلب الثالث: الخطوات الإجرائية في تصميم أداة الدراسة الميدانية

من أجل إعداد دراسة مقبولة تقيس الظاهرة محل البحث، فإنه تم تصميم استبيان يضم عدة أجزاء، بالإضافة إلى معطيات متعلقة بالجهة المسؤولة عن المسح الاجتماعي والإحصائي (بالعينة)، ومقدمة تعرِّف وتشرح الهدف من هذا الاستبيان، وتطلب تعاونَ ومساهمةَ مفردات العينات المبحوثة بملء البيانات اللازمة وإبداء آرائهم حول الاستبيان (في ملاحقه الأربعة)، بعدة خطوات أهمها:

- الاطلاع على بعض أدبيات الدراسة التي تتصل وموضوع البحث، من أجل تكوين فكرة أولية عن محتوى الاستبيان وكيفية بناء وصياغة فقراته وعباراته.

- النزول إلى الميدان ومعاينة بعض أفراد المجتمع المقصودة، حتى يتسنى الإلمام ببعض الاتجاهات والعبارات المطلوبة في الدراسة.

- إجراء مقابلات مع بعض الإداريين وإطارات الدولة العاملين بالإدارة العمومية للبلدية والجماعات الإقليمية لميدان الدراسة، والذين يمارسون تسيير وتنفيذ آليات تدخل الجماعات المحلية، ولديهم فكرة واضحة حول آليات تدخل المجلس الشعبي البلدي في تفعيل برامج التنمية المحلية.

- تم استشارة مجموعة من الأساتذة الذين لهم تجربة في تصميم الاستبيان وفقراته وعباراته.

- تم صياغة فقرات العبارات والاستبيان بالاستعانة بخطوات استطلاعية في الميدان.

- تم تصميم الاستبيان في صورته الأولية في جزئين، جزء خاص بالمعلومات الشخصية، وجزء يشمل ثلاثة (03) محاور تعبر عن متغيرات الموضوع.

- تقديم الاستبيان إلى الأستاذ المشرف من أجل ضبطه بما يتوافق وأهداف البحث، وتقديم التوجيهات اللازمة.

- عُرض الاستبيان على مجموعة من المحكِّمين الأساتذة من مختلف التخصصات القريبة من الموضوع.

وعليه، وبالتعاون والتشاور مع الأستاذ المشرف، تم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوجيهات المقدمة من الأساتذة المحكِّمين، مع إعادة صياغة بعض عبارات وفقرات الاستبيان وحذف المكررة منها، كالتي تحمل الإجابات المتشابهة والمتقاربة، واشتغلنا على تقليص عدد الفقرات وتبسيطها أكثر لكي تتسم بالوضوح لدى فئة المستجوبين، **ومن خلال** هذه الخطوات بنيت أداة **الدراسة** على أساس مؤشرات، وهي:

- **مؤشر الفرضيات في المحور الأول (الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية التشاركية) وفيه:**

- قياس اتجاهات المواطنين والجمعيات نحو الفعل الديمقراطي والنشاط الجمعوي.
- قياس درجة تنظيم أفراد المجتمع من خلال الجمعيات المحلية.
- قياس أبعاد المواطنة المحلية في تنمية روح الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العامة للبلدية.
- قياس مستوى المشاركة المجتمعية في تفعيل برامج التنمية المحلية من خلال ارتباطات الوعي بالفضاء الديمقراطي.

- **مؤشر الفرضيات من خلال المحور الثاني (الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التشاركية)، ويشمل:**

- قياس درجة الشفافية وانسياب المعلومات لتسهيل التواصل بين المنتخبين المحليين وشركائهم.
- تقدير واقع الإعلام والإخبار في إطار فاعلية أطراف المقاربة التنموية التشاركية.
- تشخيص واقع تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة وتأثيرها على إدماج المقاربة التشاركية.
- تقدير دور المجلس الشعبي البلدي في إشراك المجتمع المحلي في التخطيط التنموي.

- **مؤشر الفرضيات من خلال المحور الثالث (محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية)، وفيها:**

- دراسة أسلوب التواصل والتنسيق بين المنتخَب المحلي والمواطن والجمعيات في مجال تجسيد التنمية.
- الوقوف على واقع المبادرة المحلية في ترقية العمل بآليات ديمقراطية في العمل التنموي.
- قياس درجة الاستجابة والفعالية في الإعمال بالمقاربة التشاركية.
- معرفة العراقيل التي تحول دون إشراك الفاعلين في العمل التنموي للمجلس الشعبي البلدي.
- تقدير التوازن في الأداء التنموي بمنظار المقاربة التشاركية.

**أولا: بناء أداة الاستبيان**

لقد تم بناء وتصميم أداة الاستبيان موزعة على أربع (04) عينات رئيسية، كل عينة إلا ولها استمارة تحمل مجموعة من الفقرات والعبارات حسب طبيعة المبحوثين والهدف المرجو منها، وبعد عرضها على المحكِّمين والمدققين والمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع، ومن أجل صياغة الأسئلة والاستجوابات العلمية المتخصصة تم عرضها أيضا على محكمين من أساتذة في تخصص العلوم السياسية.

واشتمل الاستبيان المتعلق بالدراسة: معاينة حالة المجلس الشعبي البلدي بسعيدة –مراعين في ذلك صداها عن مجموعة أسئلة، وفي مضمونها تم الاعتماد على أسئلة مغلقة ذات الإجابة الواحدة والاختيار الواحد فقط: (مقياس ليكرت خماسي من عدم أبدا إلى دائما)، وقد تم ذكرها سلفا.

صممنا مقياس الإجابة على بنود الاستبانات كالتالي: أبدا–نادرا–أحيانا–غالبا–دائما، وذلك لاختبار صحة الفرضيات المطروحة من بطلانها، وكان التركيز فيها على الأسئلة المغلقة لغرض جمع المعلومات والبيانات بشكل دقيق والابتعاد عن ذاتية المبحوث، كما اعتمد على أسئلة تحمل أكثر من بديل وجواب محتمل لدى المبحوثين، حتى تستقطب الدراسة الميدانية وجهات جديدة ومعطيات كفيلة بتفسير البيانات.

وفي إطار استعمال طريقة الاستمارة التجريبية والاستطلاعية لأكثر من مرة، والاتصال بمنتخبين محليين والاحتكام إلى طريقة عمل بعض المجالس الشعبية البلدية لولايات مختلفة، مما ساعد إلى أبعد حدود في ضبط الأسئلة وانتقاء أنسبها، ما تم قبوله إلى حد ما من طرف المبحوثين لنوعيتها وبساطتها في الفهم والوضوح، وهو ما سهَّل علينا صياغتها في شكلها النهائي، إذ قدر إجمال فقرات وعبارات استمارات البحث الميداني مجتمعة (على غرار البيانات الشخصية) بـ: (46) عبارة موزعة على أربعة عينات، كل عينة واستبيانها الخاص بها، بحيث تم تصميمها إلى ما يلي:

1- **القسم الأول**

شمل القسم الأول: إيضاح المعلومات والخطوط العريضة حول الدراسة الميدانية وتبيان هدفها العلمي؛ حيث أن هذا القسم يحتوي على الصفحة الأولى من استمارة البحث الميداني الحاملة لدلالات واضحة وبارزة عن الجهة المستخدِمة، فتشمل عنوان الدراسة والجامعة المنتسب إليها، إضافة لتوجيهات وإرشادات تهم المبحوثين للإجابة عن الأسئلة.

2- **القسم الثاني**

شمل على المعلومات الشخصية للمبحوثين، وعلى جزأين رئيسيين لبناء أسئلة الاستمارة، حيث رُعِيَ تصميم الأسئلة الخاصة بالجزء الأول على البيانات الشخصية للمبحوث فيه، مرتبطة بالجنس، العمر، الوظيفة والمستوى العلمي... الخ، ومن جهة أخرى ضم الجزء الثاني من هذا القسم على ثلاثة محاور أساسية موزعة على العينات المذكورة آنفا، وهو ما يتوزع حسب خصوصيات كل عينة مبحوثة، مع الحفاظ على وحدات ومؤشرات التحليل الأساسية.

**أ- الاستبيان رقم (1): يتعلق بمفردات عينة المواطنين**

تضمنت استمارة الاستبيان الخاصة بمفردات عينة المواطنين على مستوى إقليم بلدية "سعيدة"، مجموعةَ العبارات والفقرات والبنود المقدر إجمالها بـ: 27 عبارة، تم توزيعها على ثلاثة محاور أساسية، وكل محور يشمل مؤشرات محددة.

**المحور الأول:** يحتوي على 08 عبارات، بحيث يبدأ من العبارة رقم (01) إلى غاية العبارة رقم (08)، نسعى من خلالها إلى التعرف على اتجاهات المبحوثين ومواقفهم اتجاه بعض المؤشرات، كعضوية مؤسسات المجتمع المدني ومدى متابعتهم ومراقبتهم للشأن العام في البلدية وقدرتهم على التأثير في القرارات التنموية، ومدى جاهزيتهم والمقدرة على التواصل والتفاعل السياسي مع الجمعيات، لِمَا تحدده من تشكلات الوعي السياسي وسلوكهم الإيجابي في المجتمع، ذلك أن الديمقراطية التشاركية تستند على وعي المواطن وممارسات الجمعيات وفعلها التنموي بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن اندماج المواطن والجمعيات في الفضاء العام التواصلي يكون رئيسي في إطار تفعيل المقاربة التشاركية.

**المحور الثاني:** يضم هذا المحور مجموعة العبارات الحاضنة لمدى تأثير بيئة مجتمع التنمية المحلية في ترقية الفعل التنموي التشاركي، لا سيما التركيز على كشف روابط ووسائط التواصل والاتصال السياسي بين المواطنين والجمعيات المحلية والمجلس الشعبي البلدي، من حيث تبيان مواقف المبحوثين من المشاركة السياسية في تحقيق التنمية المحلية، وواقع الحوكمة وأبعادها المتعلقة بالشفافية والإعلام وتأثيرها على درجة إجابات المبحوثين ومواقفهم نحو تسيير الشأن العام المحلي، وقدرة المواطن على متابعة أعمال المجلس الشعبي البلدي حتى يتسنى تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية؛ أي أن للحوكمة الرشيدة تأثيرات على المقاربة التشاركية. واشتمل هذا المحور على عشرة (10) عبارات، من العبارة رقم (09) إلى غاية العبارة رقم (18).

**المحور الثالث:** يعتبر دور المجلس الشعبي البلدي هاما في تفعيل المقاربة التشاركية كتنظيم سياسي، ولمعرفة واقع ذلك تم وضع (08) عبارات وفقرات (من العبارة رقم (19) إلى غاية العبارة رقم (27)؛ بحيث أننا حاولنا من خلالها التعرف على جوانب التسهيلات الإجرائية والعملية التي يباشرها المنتخَبون المحليون، ولمعرفة كيفيات التنسيق والعمل الديمقراطي في إشراك المواطن ومشاورته مع الجمعيات المحلية لاتخاذ القرارات التنموية المناسبة والأنجع لتحقيق التنمية في مختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ...إلخ، مراعين في ذلك الجوانب الحائلة دون

تأدية المجلس الشعبي البلدي دوره على أكمل صورة تفعيل الاتصال المحلي والتواصل التنموي في إدارة الشأن العام، وهنا تبرز تأثيرات مشاركة الفاعلين المحليين في اتخاذ القرارات ومراقبتها من منظور الديمقراطية التشاركية.

**ب- الاستبيان رقم (2): يتعلق بمفردات عينة الجمعيات المحلية**

تتضمن الاستمارة الخاصة بمفردات عينة الجمعيات الناشطة ببلدية "سعيدة" على مجموعة من العبارات والبنود؛ حيث تشمل على: 10 عبارات موزعة على ثلاثة محاور أساسية، كل محور يتضمن أبعادا محددة، وهي كالآتي:

**المحور الأول:** يحتوي على عبارتين يتم من خلالهما التعرف على اتجاهات أعضاء الجمعيات المحلية ومواقفهم نحو بعض المؤشرات، كالوساطة والتنسيق بين المجلس الشعبي البلدي والقاعدة الشعبية، وقدرتهم على التأثير في القرارات التنموية، ومدى جاهزيتهم لتعبئة رأسمال المشاركة الفاعلة، فهي تحدد تشكلات التنظيم الاجتماعي وتوجه سلوك المواطن، ذلك أن الديمقراطية التشاركية تركز على المواطنة وممارسات الجمعيات لفعلها التنموي بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن اندماج الجمعيات في الفضاء العام للديمقراطية المحلية يكون مهما لممارسات التدبير التشاركي.

**المحور الثاني:** يحتوي هذا المحور على عبارتين، العبارة (03) و (04)، كما يهدف إلى دراسة مواقف أعضاء الجمعيات المحلية واتجاهاتهم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في سياق المواطنة المحلية الرشيدة، ومدى تأثيرهم في رسم القرارات التنموية، ودرجة جاهزيتهم وقدرتهم على الرقابة والمساءلة المجتمعية على المنتخَبين، وتدرس واقع تكريس الحوكمة في تدبير الشأن العام المحلي.

**المحور الثالث:** يعتبر دور الجمعيات المحلية هاما في تفعيل المقاربة التشاركية كتنظيم اجتماعي وفاعل غير رسمي في رسم السياسات التنموية على مستوى البلدية، ولمعرفة واقع ذلك تم وضع ستة بنود (من 05 إلى 10) كمدخل لفهم جوانب تطوير الأداء الديمقراطي للمقاربة التشاركية في العمل التنموي.

ولفهم ذلك، سيتم دراسة واقع التنسيق والعمل الديمقراطي في إطار إشراك/مساهمة الجمعيات ومشاورتها/مبادرتها في اتخاذ القرارات التنموية، مع التعرض للعقبات الحائلة دون تأدية المجلس الشعبي البلدي والجمعيات لدورهما على أكمل صورة، قصد تفعيل آليات التدبير التشاركي.

**ت- الاستبيان رقم (3): يتعلق بمفردات عينة المنتخبين المحليين**

تحتوي استمارة الاستبيان الخاصة بمفردات عينة المنتخَبين المحليين على مستوى المجلس الشعبي المنتخب لبلدية "سعيدة" على مجموعة من الفقرات، المقدر عدد عباراتها بـ: 10، موزعة على محورين رئيسيين يخدمان الفرضيتين الثانية والثالثة بالدرجة الأولى؛ أي بالتركيز على المحور الثاني والمحور الثالث.

**المحور الثاني:** يحتوي هذا المحور على 03 عبارات (من 01 إلى 03)، إذ يهدف إلى تشخيص واقع الدور الديمقراطي للمنتخَبين في تفعيل المقاربة التشاركية من منظور تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة، ومحاولة معرفة مدى جاهزيتهم وقدرتهم على توطئة ميثاق الديمقراطية التشاركية المحلية، كتفعيل الرقابة وتعزيز المساءلة والمحاسبة وعرض نشاطاتهم وبيانات السياسة العامة المحلية على المواطن المحلي، فهي تحدد تشكلات الشفافية والإعلام وتأثيرها على الرأي العام المحلي.

**المحور الثالث:** تساهم الجمعيات المحلية بدورها في تطوير الأداء الديمقراطي للمقاربة التشاركية، ومن أجل تحليل واقع ذلك صممنا (07) بنود (من 04 إلى غاية 10)، كمحاولة للتعرف أكثر على جوانب المبادرات التي يباشرها المجلس الشعبي البلدي كإجراء ومدخل لتعزيز دوره التنموي التشاركي؛ أي بدراسة سلوك وفعل المنتخَبين المحليين في الغالب، ودراسة واقع تفعيل آليات المقاربة التشاركية في إطار إشراك الجمعيات في صنع واتخاذ القرارات التنموية كاتجاه لتعزيز قدرات الأداء في التسيير المحلي.

**ثانيا: صدق أداة الدراسة الميدانية**

قد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال ما يلي:

1- **الصدق الظاهري**

تم الاستعانة بمجموعة محكَّمين تساعد خبرتهم وممارساتهم في التحقق من صدق الأداة، وقد شملت عينة تحكيم عبارات الاستبيان مجموعة من المواطنين والجمعيات (تحكيم ميداني)، ومجموعة من موظفي البلدية (إدارة الميزانية المحلية) والإدارة المحلية لولاية "سعيدة" والمصالح التقنية والمالية، والذين لهم علاقة مباشرة بموضوع البحث، وهذا بحكم اتصالهم اليومي والدوري والسنوي بالشؤون العامة، والذين لهم دور رئيسي أيضا في العملية التنموية من خلال متابعة ومراقبة وتفريد مختلف البرامج.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بموظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الإدارة المحلية وموظفي البلدية المختصين في متابعة وتقييم البرامج التنموية، بحكم خبرتهم بالتخطيط التنموي المحلي، خاصة المشاريع التي تستفيد منها البلدية، واكتشفنا بعض من إطارات هذه المديرية أن لهم دراية بواقع تسيير وتجسيد برامج التنمية المحلية كمخرجة من مخرجات الديمقراطية المحلية على مستوى بلدية "سعيدة"، بحكم ارتباطهم المباشر والدائم بالقيادة

المنتخبة (رئيس المجلس الشعبي البلدي) من بداية اقتراح وإعداد مشروعات التنمية إلى غاية تنفيذ برامجها ومتابعتها وغلقها.

وقد تم الاستعانة أيضا وبشكل رئيسي ومتخصص بمجموعة من الأساتذة الجامعيين ذوي الخبرة العلمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا سيما علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة، للاستفادة من آرائهم وتوجيهاتهم وتصويباتهم في مدى ملائمة العبارات وجدوى أداة الاستبيان، ومدى دقة ووضوح عبارات وفقرات الأداة وانسجامها مع المحاور المصممة.

بالإضافة إلى إبداء آرائهم في كل ما يمكن أن يطور أداة الدراسة ويحسن من صدقها الظاهري من خلال اقتراح ما يرونه مناسبا وضروريا لذلك، وقد تركزت توجيهات المحكّمين (الأساتذة الجامعيين) في البداية على انتقاد طول الاستبيان وعباراته الطويلة وتعديل مقياس إجابات المبحوثين بما يناسب وطبيعة الموضوع محل البحث الميداني، فتم الأخذ بآرائهم القيمة المساعدة على تصميم وإخراج أداة الاستبيان في شكلها النهائي.

**2- صدق الاتساق الداخلي**

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور: عبارة عن أجوبة للفرضيات الإحصائية المطروحة، بحيث يكون توزيعها على أربعة محاور رئيسة، كل محور يحمل أبعادا نظرية، نحاول أن نخضع كل عبارة وفقرة لصدق الاتساق الداخلي والدرجة الكلية لأداة الاستبيان (كل عينة على انفراد).

**أ- الاستبيان رقم (1): يتعلق بمفردات عينة المواطنين**

يمثل المحور الأول إجابات الفرضية الخاصة بـ: (تأثير اندماج المواطن والجمعيات المحلية في الفضاء العام التواصلي على المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة").

يتكون هذا المحور من (08) عبارات، ويمثل المحور الثاني إجابات الفرضية المربوطة بفعالية الحوكمة المحلية الرشيدة، ويتكون من (10) عبارات، والمحور الثالث يمثل إجابات الفرضية التي تتصل بجوانب التسهيلات الإجرائية والعملية، ولمعرفة كيفيات التنسيق والعمل الديمقراطي في إشراك المواطن في العمل التنموي من خلال تأثير أسلوب التواصل التنموي، ويضم تسعة (07) عبارات.

**جدول رقم (6): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية (عينة المواطنين)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) | رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|---|---|
| 01 | 0,511** | 05 | 0,511** |
| 02 | 0,561** | 06 | 0,558** |
| 03 | 0,657** | 07 | 0,656** |
| 04 | 0,355** | 08 | 0,605** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الأول والخاص بـ: "الاندماج في الفضاء العام التواصلي وأثر ذلك على تفعيل المقاربة التشاركية" موجبة، أي هي علاقة طردية متدنية إلى مرتفعة على العموم بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية، وقد تراوحت بين (0,657**) في حدها الأعلى عند العبارة رقم (03)،• وبين (0,355**) في حدها الأدنى عند العبارة رقم (04)، وإن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لجميع عبارات المحور الأول في الاستبيان الخاص بعينة المواطنين، مما يدل على شدة الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول.

**جدول رقم (7): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية (عينة المواطنين)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) | رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|---|---|
| 09 | 0,541** | 14 | 0,253** |
| 10 | 0,556** | 15 | 0,223** |
| 11 | 0,410** | 16 | 0,639** |
| 12 | 0,608** | 17 | 0,658** |
| 13 | 0,525** | 18 | 0,585** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يتبين من خلال أرقام الجدول الثاني أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الثاني والخاص بـ: "الحوكمة المحلية الرشيدة وانعكاساتها على تطبيق المقاربة التنموية التشاركية" موجبة في الغالب؛ أي هي علاقة طردية وبدرجة متدنية بالنسبة للعبارتين: 15-14، ومن ثم متوسطة بالنسبة لـ: 11، 13 09، 10، 18، إلى مرتفعة بالنسبة لـ: 12 و 16، 17 بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية، وتراوحت بين (0,658**) في حدها الأعلى عند العبارة (17)،•• وبين (0,223**) في حدها الأدنى عند العبارة رقم (15)، وان معاملات الارتباط

• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

•• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لجميع عبارات المحور الثاني في الاستبيان الخاص بعينة المواطنين، مما يشير إلى اتساق داخلي قوي بين عبارات المحور الأول.

**جدول رقم (8): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية (عينة المواطنين)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) | رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|---|---|
| 19 | 0,648** | 23 | 0,634** |
| 20 | 0,721** | 24 | 0,623** |
| 21 | 0,549** | 25 | 0,475** |
| 22 | 0,533** | / | / |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

ومن خلال أرقام الجدول الثالث الخاص بالمحور الثالث، يلاحظ أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الثالث والخاص بـ: "أسلوب التواصل التنموي في المقاربة التنموية التشاركية" موجبة في الغالب؛ أي هي علاقة طردية وبدرجة تتراوح بين متوسطة ومرتفعة لعبارات المحور الثالث والدرجة الكلية، وقد تراوحت بين (0,721**) في حدها الأعلى عند العبارة (20)،• وبين (0,475**) في حدها الأدنى عند (25)، وإن معاملات الارتباط جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لجميع عبارات المحور الثالث، مما يشير إلى وجود الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول.

**ب– الاستبيان رقم (2): يتعلق بمفردات عينة الجمعيات المحلية**

يجسد المحور الأول إجابات الفرضية الخاصة بـ: (تأثير اندماج الجمعيات المحلية في الفضاء العام التواصلي على المقاربة التنموية التشاركية).

يضم هذا المحور (02) عبارة وحيدة، والمحور الثاني يمثل إجابات الفرضية المربوطة بفعالية الحوكمة المحلية الرشيدة على المقاربة التنموية التشاركية ومدى مساهمة الجمعيات في تكريسها، ويتكون من (02) عبارتين، والمحور الثالث الممثل للإجابات الفرضية المتصلة بجوانب التسهيلات الإجرائية والعملية، وذلك لتقدير واقع العمل التنموي في إشراك المواطن، من خلال تأثير أسلوب التواصل التنموي على المقاربة التشاركية، ويضم (06) عبارات.

• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

**جدول رقم (9): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية (عينة الجمعيات)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|
| 01 | 0,507** |
| 02 | 0,527** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

فيما يخص دور الجمعيات المحلية في الفضاء التواصلي، يتضح من خلال مخرجات البرنامج أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الأول والخاص بـ: "الاندماج في الفضاء العام التواصلي وأثر ذلك على تفعيل المقاربة التشاركية" موجبة؛ أي هي علاقة طردية متوسطة على العموم بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية، وقد قدرت بـ: (0,507**) بالنسبة للعبارة الأولى في حده الأدنى، والعبارة الثانية بـ: (0,527**) في حدها الأعلى،• وإن معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لعبارتي المحور الأول في الاستبيان الخاص، مما يشير إلى وجود الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للأداة.

**جدول رقم (10): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية (عينة الجمعيات)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|
| 03 | 0,594** |
| 04 | 0,671** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني، فإن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الثاني والخاص بـ: "الحوكمة المحلية الرشيدة وانعكاساتها على تطبيق المقاربة التنموية التشاركية" موجبة على الأرجح؛ أي هي علاقة طردية وبدرجة مرتفعة لعبارات المحور الثاني والدرجة الكلية، وقد تراوحت بين (0,671**) في حدها الأعلى عند العبارة (04)،•• وبين (0,594**) في حدها الأدنى عند العبارة (03)، وإن معاملات الارتباط جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لجميع عبارات المحور الثاني في الاستبيان الخاص بالجمعيات المحلية، مما يشير إلى وجود الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني.

• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

•• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

**جدول رقم (11): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية (عينة الجمعيات)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|
| 05 | 0,392** |
| 06 | 0,410** |
| 07 | 0,474** |
| 08 | 0,371** |
| 09 | 0,479** |
| 10 | 0,521** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يلاحظ من خلال أرقام الجدول الثالث أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الثالث والخاص بـ: "أسلوب التواصل التنموي في المقاربة التنموية التشاركية" موجبة كليا؛ أي هي علاقة طردية بين العبارات والدرجة الكلية للمحور محل الدراسة، وبدرجة متدنية بالنسبة للعبارتين 08 و 05، ومن ثم متوسطة بالنسبة للعبارات 06، 07، 09، 10، وتراوحت بين (0,521**) في حدها الأعلى عند العبارة (09)،• وبين (0,392**) في حدها الأدنى عند العبارة (05)، ومعاملات الارتباط جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لكل عبارات المحور الثالث، مما يشير إلى وجود الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية لأداة الدراسة.

**ت– الاستبيان رقم (3): يتعلق بمفردات عينة المنتخَبين المحليين**

من خلال المحور الثاني للدراسة الميدانية، والذي يمثل إجابات الفرضية المرتبطة بتكريس الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بإدماج المقاربة التنموية التشاركية، ومدى إسهام المجلس الشعبي البلدي كفاعل رئيسي في تكريسها بالبلدية، ويتكون هذا المحور من (03) عبارات، والمحور الثالث الممثل للإجابات الفرضية المتصلة بجوانب التسهيلات الإجرائية والعملية، ولتقدير درجات تأثير أسلوب التواصل التنموي على المقاربة التشاركية، ومعرفة أسلوب العمل التنموي من منظورها، ويتكون من (06) عبارات.

**جدول رقم (12): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية (عينة المنتخبين)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|
| 01 | 0,751** |
| 02 | 0,840** |

• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

| | |
|---|---|
| 03 | 0,760** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

فيما يخص دور المنتخَبين المحليين في تعميق الديمقراطية المحلية وتكريس الحوكمة المحلية الرشيدة من خلال المجلس الشعبي البلدي، يتضح من خلال الجدول المرفق أعلاه أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الثاني والخاص بـ: "الحوكمة المحلية الرشيدة وانعكاساتها على تطبيق المقاربة التنموية التشاركية" موجبة ارتباطاتها، وبدرجة مرتفعة جدا بالنسبة للعبارة: 02، ومن ثم مرتفعة بالنسبة: 03 و 01 ؛ أي هي علاقة طردية مرتفعة على العموم بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية، وقد قدرت بـ: (0,840**) في حدها الأعلى بالنسبة للعبارة (02)،• وبين (0,751**) في حدها الأدنى عند العبارة (01)، ومعامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لعبارة المحور الثاني في الاستبيان الخاص بمفردات عينة المنتخبين المحليين، مما يشير إلى وجود الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية لأداة الاستبيان.

**جدول رقم (13): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية (عينة المنتخبين)**

| رقم العبارة | معامل الارتباط (R) | رقم العبارة | معامل الارتباط (R) |
|---|---|---|---|
| 04 | 0,651** | 07 | 0,898** |
| 05 | 0,899** | 08 | 0,169 |
| 06 | 0,785** | 09 | 0,667** |
| 10 | -0,085 | / | / |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تشير أرقام الجدول الثاني أعلاه إلى أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لعبارات المحور الثالث والخاص بـ: "أسلوب التواصل التنموي في المقاربة التنموية التشاركية" موجبة كليا (باستثناء العبارة 10 التي كان معامل ارتباطها سالبا بدلالة اسمية حقيقية: 0.687 وغير دال عند مستوى المعنوية)؛ أي هي علاقة طردية بين العبارات والدرجة الكلية للمحور محل الدراسة (ما عدا العبارة 08 التي كان معامل ارتباطها غير دال معنويا عند مستوى دلالة اسمية حقيقية بـ: 0.421)، وبدرجة مرتفعة جدا بالنسبة للعبارتين: 05 و 07، ومن ثم مرتفعة بالنسبة للعبارات: 04، 09 و06؛ أي هي علاقة طردية مرتفعة إجمالا بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية، وقدرت بـ: (0,899**) في حدها الأعلى بالنسبة للعبارة (05)،•• وبين (0,651**) في حدها الأدنى عند العبارة (04)،

• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

•• الدلالة ** تشير إلى الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

ومعاملات الارتباط جلها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة معنوية (0.01) لكل عبارات المحور الثالث في الاستبيان، مما يدل على ثبوت الاتساق الداخلي بين أغلبية عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية لأداة القياس.

**3- ثبات أداة الدراسة**

من أجل قياس مدى ثبات أداة الاستبيان، تم الاستعانة بمعامل ارتباط ألفا كرونباخ، والمستخدَم كمؤشر لقياس ثبات أداة البحث الميداني من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان في ملاحقه الأربعة المذكورة سلفا، كما تتمتع كل استمارة بالثبات إذا كانت تقيس صفة محددة قياسا يتسم بالصدق والاتساق.[1]

ومن أجل تقدير ارتباط كل فقرة/عبارة مع الفقرات/العبارات الموجودة بالمحور الذي تنتمي إليه، وظفنا هذا المعامل في التحليل الإحصائي، واستخلصنا نتائج العينات الاستطلاعية المسحوبة سابقا، والمتكونة عبارتها وفقراتها من (71) عبارة وفقرة مستخدَمة في إطار الدراسة عند قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان. وتكون قيم ألفا كرونباخ مقبولة عندما تكون هذه القيم تساوي أو أكبر من (0.6)؛ أي 60%.

وبناء على ذلك، يتم حساب ثبات كل أداة استبانة على انفراد، وكل محور من المحاور الأربعة لاستمارات الاستبيانات الموزعة على العينات الأربعة (1-2-3-4)، والأداة ككل من خلال الجداول التالية:

**أ- ثبات الاستبيان رقم (1): يتعلق بمفردات عينة المواطنين**

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لأداة الاستبيان الخاصة بمفردات عينة المواطنين، فتم التوصل إلى النتائج والبيانات التالية:

**جدول رقم (14): فحص ثبات الاستبيان (عينة المواطنين)**

| المحور | متغيرات الدراسة | عدد العبارات | معامل الثبات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **المحور الأول** | 08 | 0.781 | %78.1 |
| 02 | **المحور الثاني** | 10 | 0.765 | %76.5 |
| 03 | **المحور الثالث** | 07 | 0.785 | %78.5 |
| **الاتجاه العام لثبات أداة الدراسة** | | 25 | 0.898 | %89.8 |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

[1]- محفوظ جودة، مرجع سابق، ص.298.

يتضح من خلال الجدول المرفق أعلاه أن قيمة معامل الارتباط ألفاكرونباخ عالية وتتراوح بين القيمة في حدها الأعلى عند (0.785)؛ أي بنسبة: 78.5%، والقيمة في حدها الأدنى عند (0.765)؛ أي بنسبة: 76.5%، ويعد ثباتا مرتفعا جدا بالنسبة للمحور رقم 01، ومرتفعا بالنسبة للمحورين 02 و03.

كما أن معامل الثبات الكلي هو (0.898)؛ أي بنسبة: 89.8%، إذ يبدو ثباتا مرتفعا جدا أيضا، وعليه فالعينة على درجة جيدة من الثبات حسب كل محور من المحاور، مما يؤهلها أن تكون أداة قياس مناسبة ومنسجمة وفاعلة لهذه الدراسة الميدانية، ويمكن تطبيقها بدقة ومنهجية وقبول علمي.

**ب- ثبات الاستبيان رقم (2): يتعلق بمفردات عينة الجمعيات المحلية**

أما بالنسبة لمفردات عينة الجمعيات المحلية، لقد تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لأداة البحث الميداني الخاص بها، ومن ثم استخلصنا إلى البيانات والمعطيات الموالية:

**جدول رقم (15): فحص ثبات الاستبيان (عينة الجمعيات)**

| المحور | متغيرات الدراسة | عدد العبارات | معامل الثبات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **المحور الأول** | 02 | 0.621 | %62.1 |
| 02 | **المحور الثاني** | 02 | 0.496 | %49.6 |
| 03 | **المحور الثالث** | 06 | 0.398 | %39.8 |
| **الاتجاه العام لثبات أداة الدراسة** | | 10 | 0.700 | %70 |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

كما يبين الجدول أعلاه من خلال أرقامه أن قيمة معامل الارتباط للمحاور الثلاثة بين متدني ومتوسط، بحيث تتراوح بين القيمة في حدها الأعلى عند (0.621)؛ أي بنسبة: 62.1%، والقيمة في حدها الأدنى عند (0.398)؛ أي بـ: 39.8%، ويعد ثباتا متوسطا بالنسبة للمحور 03، ومرتفعا بالنسبة للمحور 02.

وتجدر الإشارة أنه تم تصحيح معامل الثبات بالنسبة للعبارة رقم 03 الواردة في المحور الأول قبل أن تقصى من المعالجة والتحليل الإحصائي، ذلك أن ثباتها كان متدنيا جدا فتم الاستغناء عنها، كما أن معامل الثبات الكلي هو (0.700)؛ أي بنسبة: 70%، إذ يبدو ثباتا مرتفعا أيضا، وعليه فالعينة على درجة جيدة من الثبات حسب المعامل الكلي لأداة الدراسة، مما يؤهلها أن تكون أداة قياس مناسبة ومنسجمة وفاعلة لهذه الدراسة الميدانية، ويمكن تطبيقها بدقة وثقة وقبول علمي مع باقي العينات الواردة في الموضوع محل البحث.

**ت- ثبات الاستبيان رقم (3): يتعلق بمفردات عينة المنتخبين المحليين**

فيما يخص ثبات أداة القياس المتعلقة بمفردات عينة المنتخبين المحليين، لقد تم حساب معامل ثبات أداة الاستبيان الخاصة بها، ومن ثم تم استخلاص النتائج التالية:

**جدول رقم (16): فحص ثبات الاستبيان (عينة المنتخبين)**

| المحور | متغيرات الدراسة | عدد العبارات | معامل الثبات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 02 | **المحور الثاني** | 03 | 0.838 | %83.8 |
| 03 | **المحور الثالث** | 07 | 0.671 | %67.1 |
| **الاتجاه العام لثبات أداة الدراسة** | | 10 | 0.826 | %82.6 |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تشير أرقام الجدول أعلاه إلى أن قيمة معامل الارتباط للمحاور الثلاثة قبل أن يتم تصحيح معامل الثبات بين متدني جدا ومرتفع جدا؛ بحيث تتراوح بين القيمة في حدها الأعلى عند (0.838)؛ أي بنسبة: 83.8%، والقيمة في حدها الأدنى عند (0.671) أي بنسبة: 67.1%، ويعد ثباتا مرتفعا بالنسبة للمحور 03، ومرتفعا جدا بالنسبة للمحور 02، كما أن معامل الثبات الكلي قبل إقصاء عبارات المحور الرابع هو (0.826)، أي بنسبة: 82.6%، لثبات مرتفع جدا.

ونشير إلى أنه تم تصحيح معامل الثبات بالنسبة للعبارات المخلة بالثبات الجيد ضمن المحور الثالث، وتم الاستغناء عنها في التحليل الإحصائي والمعالجة الإحصائية لأداة القياس لعينة المنتخبين المحليين، وعليه فإن العينة على درجة جيدة من الثبات حسب المعامل الكلي لأداة الدراسة، مما يؤهلها أن تكون أداة قياس مناسبة ومنسجمة وفاعلة لهذه الدراسة الميدانية، ويمكن تطبيقها بدقة وثقة وقبول علمي.

## المطلب الرابع: الخصائص الديمغرافية لمجتمع البحث

سنعمل من خلال هذا المطلب على تلخيص النتائج المتوصل إليها من خلال البحث الميداني، والعمل على تحريرها والتعليق عليها من خلال عرض بيانات الجزء الأول من القسم الثاني لأداة الاستبيان، والذي يمثل الخصائص الديمغرافية لعينات الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، عضوية الجمعيات، وطبيعة الفرد المستجوب)، وفيما يلي تفصيل لذلك:

**أولا: الاستبيان رقم (1): يتعلق بخصائص المبحوثين في عينة المواطنين**

- **توزيع المبحوثين حسب الجنس**

تلخص نتائج توزيع عينة الدراسة الخاصة بالمواطنين بأن أكبر نسبة لأفراد عينة الدراسة الخاصة بالمواطنين في بلدية "سعيدة" هم ذكور بنسبة (54,2 %)؛ أي ما يعادل 116 مفردة، في حين أن نسبة الإناث بلغت نسبة (45,8%) وما يعادل 98 مفردة، كما لم تسجل أيَّةُ قيمة مفقودة بالنسبة لاستجابات المبحوثين. وعليه فالنسب على قدر من التقارب بين تمثيلية الجنسين، إذ يمكن تفسير ذلك لطبيعة الموضوع وأبعاده في الممارسة الديمقراطية، حيث تتصل المقاربة التشاركية بمدخل تمكين الجنسين في العملية التنموية، مما يدل على تمثيل مفردات عينة الدراسة لمجتمعها.

- **توزيع المبحوثين حسب العمر**

وبالنسبة لبيانات مجتمع البحث حسب متغير السن لأفراد عينة الدراسة، حيث تتراوح بين القيمة العمرية بالنسبة للذكور في حدها الأدنى عند (18 سنة)، والقيمة في حدها الأعلى عند (68 سنة)؛ أي بوسيط: 34.5، كما تكررت المشاهد العمرية (المنوال) لأفراد عينة الدراسة من نوع ذكر عند: 50 سنة، كما تنحصر القيمة العمرية بالنسبة للإناث في حدها الأدنى عند (18 سنة)، والقيمة في حدها الأعلى عند (54 سنة)؛ أي بوسيط: 28.

وتكررت المشاهد العمرية لأفراد عينة الدراسة من نوع أنثى عند: 36 سنة، إذ يبدو الاتجاه العام لعمر مفردات عينة الدراسة مجتمعة يتحدد بين القيمة العمرية بالنسبة في حدها الأدنى عند (18 سنة)، وفي حدها الأعلى عند (68 سنة)؛ أي بوسيط: 32، كما تكررت المشاهد العمرية (المنوال) لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس عند: 25 سنة، وهي فئة عمرية هامة جدا في العمل التنموي على مستوى البلدية، وتجدر الإشارة إلى أن المشاهد التكرارية تتصل بفئة الشباب المستجوَبين بالدرجة الأولى، كما تدل هذه النتائج على تنوع أعمار المبحوثين.

- **توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي**

ويلاحظ من خلال النتائج بأن فئة المستجوبين الذين يحوزون مستوى جامعي بلغت أعلى نسبة، وهي (43.5%) تليها فئة الثانوي بنسبة (36.9%)، ثم المتوسط بنسبة (11.2%)، في حين يوجد مفردات عينة الدراسة لها مستوى ابتدائي بنسبة (5.1%)، وفي الأخير فئة سجلت قيمة مستواها العلمي دون المستوى عند نسبة (3.3%). وعليه تعكس هذه النتائج المستوى العلمي الأكاديمي العالي لأفراد عينة الدراسة.

كما أن أكبر نسبة لأفراد عينة الدراسة يشتغلون في القطاع الحكومي بنسبة (54,2 %)، تليها (30.8%) بالنسبة لأفراد عينة الدراسة التي كانت إجاباتهم حول عدم اشتغالهم في وظيفة أو مهنة معينة (بصرف النظر عن المهن الحرة). ثم نسبة أفراد العينة التي تشتغل في القطاع الاقتصادي سواء القطاع الخاص في أطر رسمية لسوق الشغل بنسبة (15%). وفي هذا الصدد صادفت البيانات بشكل كبير فئة الأفراد العاملين في القطاع الحكومي.

- **توزيع المبحوثين حسب الانخراط في الجمعيات المحلية**

من جهة أخرى تدلي المخرجات الوصفية بأن اتجاهات فئة المستجوَبين الذين ينشطون وينخرطون في مؤسسات الجمعيات المحلية تميل إلى عبارة "لا"، بحيث أبدى المبحوثين عدم اهتمامهم بالعمل الجمعوي بنسبة (72%)، كما سجلت فئة قليلة عضويتها بعبارة "نعم"، وهي نسبة ضئيلة جدا سجلت عند القيمة (28%).

وتشير مجالات وأنشطة المواطنين في الجمعيات المحلية إلى أنها تركز بالدرجة الأولى على العمل الجمعوي في المجال الثقافي والعلمي والترفيهي بنسبة (9.3%)، تليها (16%) في المجال الخيري والتضامني والاجتماعي، ثم (11%) في المجال البيئي، ثم (07%) في المجال الديني، وفي الأخير نسبة (06%) فيما يخص مجالات أخرى مهنية وتجارية وأولياء التلاميذكما حددها المبحوثين. وعليه تعكس هذه النتائج ضعف التنظيم العالي لأفراد المجتمع المحلي وانصرافهم عن التهيكل الجمعوي، وهذا سيؤثر على إدماج المقاربة التشاركية في العمل التنموي في شقه المؤسساتي.

**ثانيا: الاستبيان رقم (2): يتعلق بخصائص المبحوثين في عينة الجمعيات المحلية**

- **توزيع المبحوثين حسب الجنس**

يستخلص من خلال مخرجات المعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج المحوسب بأن أفراد عينة الدراسة الخاصة بمفردات الجمعيات المحلية الناشطة ببلدية "سعيدة" هم ذكور بما نسبته (68,3 %)، أي ما يعادل 82 مفردة. في حين بلغت نسبة الإناث نسبة (31,7 %)، وهو ما يساوي 38 مفردة، كما لم تسجل أية قيمة مفقودة بالنسبة لاستجابات المبحوثين. وعليه فالنسب على قدر من التباين بين الجنسين، إذ يمكن تفسير ذلك أن المرأة الجزائرية تصرف اهتماماتها عن العمل الجمعوي في الممارسة الديمقراطية والعمل التنموي، ويبدو تأثيرها ضعيفا في الحياة الجمعوية على مستوى البلدية، إلا أن النسب المتوصل إليها قد تدل أيضا على تمثيل مفردات عينة الدراسة لمجتمعها.

- **توزيع المبحوثين حسب العمر**

كما يلاحظ بأن فئة المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين (26-35 سنة) تستحوذ على النسبة الأكبر وهي (56.7%)، تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم بين (36-45 سنة) بنسبة (19.2%)، ثم فئة المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين (20-25 سنة) بنسبة (17.5%)، فالفئة التي تكون فيها أعمار المستجوبين أقل من 25 سنة بنسبة (6.7%) وهي نسبة ضعيفة، أما الفئة التي تكون فيها أعمار المبحوثين أقل من 20 سنة فقد كانت نسبتها منعدمة،

وعموما تبقى هذه النتائج تتمركز حول أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 45 سنة بنسب تتباين في تكراراتها ومشاهدها في الدراسة القياسية، وهي فئات عمرية مؤثرة جدا ومهمة في العمل الجمعوي والتنموي.

- **توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي**

وتفيد الأرقام الواردة والمستخلصة بأن فئة المبحوثين حسب المستوى التعليمي لمفردات عينة الجمعيات المحلية الذين يملكون مستوى جامعي بلغت أعلى نسبة وهي (62.5%)، تليها فئتي الابتدائي والمتوسط بنسبة (15.8%)، ثم الثانوي بنسبة (05% )، وفي الأخير توجد مفردات المستجوبين من فئة سجلت قيمة دون المستوى، أي بنسبة سجلت عند (3.3%). وعليه تعكس هذه النتائج المستوى العلمي الأكاديمي العالي لأفراد عينة الدراسة محل البحث الميداني.

- **توزيع المبحوثين حسب النشاط الجمعوي**

كما أن فئة المستجوبين الذين ينشطون في مجال الشباب والطفولة تستحوذ على النسبة الأكبر وهي (23.3%) ثم تليها الفئة التي تنشط في مجال التضامن بنسبة (22.5%)، ثم فئة المستجوبين في مجال جمعيات الأحياء بنسبة (21.7%)، وبعدها المستجوبين الناشطين في مجال الجمعيات المهنية بنسبة (17.5%)، فالفئة التي ينشط مستجوبيها في مجال الجمعيات الثقافية والرياضية بنسبة (8.3%) وهي نسبة ضئيلة، أما المبحوثين الذين ينشطون في مجال جمعيات أولياء التلاميذ فقد كانت قيمتها ضعيفة عند نسبة (6.7%). عموما ترتكز هذه النتائج بالدرجة الأولى على أفراد عينة الدراسة من صنف جمعيات الشباب والطفولة، التضامن والأحياء، ثم بالدرجة الثانية الجمعيات المهنية، وهي أصناف جمعوية مؤثرة جدا ونشيطة في العمل التنموي على مستوى البلدية.

**ثالثا: الاستبيان رقم (3): يتعلق بخصائص المبحوثين في عينة المنتخبين المحليين**

- **توزيع المبحوثين حسب الجنس**

يمكن القول بأن أكبر نسبة لأفراد عينة الدراسة الخاصة بالمنتخبين المحليين في ببلدية "سعيدة" هم ذكور بما نسبته (68 %)، أي ما يعادل 17 مفردة، في حين أن نسبة الإناث بلغت نسبة (32 %)، وهو ما يعادل 08 مفردات، كما لم تسجل أية قيمة مفقودة في هذا الصدد. وعليه فالنسب على قدر من التباين وعدم التجانس في الحجم بين الجنسين؛ إذ يمكن تفسير ذلك لعدم استجابة بعض المستجوبين منهم الإناث من جهة، وأن المشاركة السياسية للمرأة ضئيلة مقارنة مع الذكور، إلا أن ذلك يدل على تمثيل مفردات عينة الدراسة لمجتمعها.

- **توزيع المبحوثين حسب العمر**

تشير الأرقام المجدولة أعلاه أن بيانات مجتمع البحث حسب متغير السن لأفراد عينة الدراسة، إلى أنها تتراوح بين القيمة العمرية بالنسبة للذكور في حدها الأدنى عند (37 سنة)، والقيمة في حدها الأعلى عند (63 سنة)، كما تكررت المشاهد العمرية (المنوال) لأفراد عينة الدراسة من الذكور عند: 55 سنة.

كما تنحصر القيمة العمرية بالنسبة للإناث في حدها الأدنى عند (35 سنة)، والقيمة في حدها الأعلى عند (61 سنة)، وتكررت المشاهد العمرية لأفراد عينة الدراسة من نوع أنثى عند: 49 سنة، وكلا البيانين يبدو أن الاتجاه العام لعمر مفردات عينة الدراسة مجتمعة يتحدد بين القيمة العمرية في حدها الأدنى عند (35 سنة)، والقيمة في حدها الأعلى عند (63 سنة)، وبالتالي تكررت المشاهد العمرية (المنوال) لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس عند: 55 سنة. على العموم تدل هذه النتائج على تباين أعمار المبحوثين إلا أنه تم تسجيل قيم مفقودة لبعض استجابات منتخبات محليات قدرت بأربعة مفردات لم تجب عن مقياس العمر.

- **توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي**

ويلاحظ من خلال مخرجات المعالجة الإحصائية للبرنامج المحوسب بأن فئة المستجوبين الذين يملكون مستوى ثانوي بلغت أعلى نسبة بـ (68%)، تليها فئة الثانوي بـ (24%)، في حين يوجد ما نسبته (08%) من مفردات عينة الدراسة هي بمثابة قيم مفقودة لم تستجب لمقياس المستوى العلمي لاعتبارات وعوامل شخصية تضع المبحوث أمام حريته المطلقة في الإجابة والتفاعل المقبول مع أداة القياس.

- **توزيع المبحوثين حسب طبيعة العضوية في المجلس الشعبي المنتخب**

كما أن فئة المستجوبين بصفة عضو هي النسبة المرتفعة (36%)، تليها فئة المنتخبين المحليين الذين تقلدوا مسؤولية نائب رئيس في المجلس الشعبي المنتخب حيث بلغت نسبة (28%)، ثم فئة المبحوثين الذين زاولوا مهمة رئيس لجنة بنسبة (16%)، ثم مندوب بنسبة (12%)، وفي الأخير فئة المنتخبين المحليين الذين ترأسوا المجلس الشعبي البلدي سجلت نسبة (08%). وبناء على ذلك، تدل بيانات الدراسة الميدانية في هذا الصدد على درجة تمثيل مفردات عينة الدراسة لمجتمعها.

في الأخير، يعتبر هذا المبحث، الذي يتناول الإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها، وأهم المؤشرات والمفاتيح التحليلية، من خلال الاستعانة بتقنيات التحليل الإحصائي الكمي والكيفي، هي بمثابة الدليل أو المرشد

الأساسي في التفسير، الذي يوجه الباحثين نحو إجراء الدراسات الميدانية؛ إذ تبقى المحك الأساسي الذي يتوقف عليه مدى قبول أو عدم قبول الفرضيات التي انطلقنا منها، ومناقشتها وتفسير عواملها وأبعادها من خلال الدراسة النظرية.

ومن ثم ننتقل إلى عرض نتائج البحث الميداني وقياس الاتجاهات والآراء والمواقف تجاه تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية المحلية على مستوى المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وإبراز الكيفية التي تم الاعتماد عليها في التسيير المحلي وفهم أنماطه وأشكاله في إعداد مشروعات التنمية وصناعة القرارات المشتركة، على خلفية المحددات النظرية والمعرفية، وهو ما سيتعرض له المبحثين المواليين.

## المبحث الثاني: المعالجة الكمية لبيانات البحث الميداني

يركز هذا المبحث على بيانات الدراسة الميدانية بأبعادها التحليلية والتفسيرية المستندة إلى مداخل ومقاربات كمية، ولإسقاط أهم الخطوات والإجراءات الإحصائية والمنهجية المتخَذة قصد معالجة وتحليل بيانات مسحية بالعينة ومن ثمَّ عرضها وفهمها وتفسيرها منهجيا لقياس اتجاهات وآراء المبحوثين، بالاستعانة إلى برنامج تحليل الحزم الإحصائية، وهذا قصد معالجة فرضيات الدراسة ومناقشتها من أجل الخروج بنتائج علمية تصبو إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا المقام.

وفي هذا الصدد، ولتحليل محاور الدراسة الميدانية بأبعادها حسب العينات، تم استخدام اختبار الإشارة،• واختبار ثنائي الحديْن، بغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة المطروحة سلفا، والتي جاءت على نحو يقيس اتجاه الاستجابات فيما يخص درجة موافقة المبحوثين على الإعمال بالمقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام من وجهة نظر أفراد عينات الدراسة، حيث تساوي درجة الحياد الفعل التشاركي المتذبذب، أو كما وردت في المقياس المعتمد بالاستمرارية أو التواتر (أحيانا 3)،•• وهذا من خلال الاستعانة بالفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية $H_0$**: وسيط درجة الإجابة يساوي درجة الإجابة (أحيانا) وهي 3.
- **الفرضية البديلة $H_1$**: وسيط درجة الإجابة لا يساوي درجة الإجابة (أحيانا) 3.

• بعد الشروع في اختبار التوزيع الطبيعي لاستجابات المبحوثين موزعة على عيناتها الأربعة، فقد استخلصنا نتيجة مفادها بأن أداة الدراسة الميدانية من خلال عيناتها المختارة لا تتبع توزيعا طبيعيا، ومن هنا نختار مقاييس الاختبار اللامعلمي ضمن برنامج التحليل الإحصائي.

•• – درجة الحياد هي القيمة المعيارية المستند إليها عند تحديد مجال الإشارة الموجبة من السالبة لدرجة موافقة المبحوثين حول موضوع معين أو ظاهرة محددة، كما تعبر عن وسيط الإجابة من القيمة 1 إلى القيمة 5 حسب ما جاء في مقياس ليكرت الخماسي، وفي حالة ما إذا كان المقياس ثلاثي فتكون القيمة المعيارية هي 2، والمقياس السباعي هي القيمة المعيارية 4.

وعليه: إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة المعنوي والمقدر بـ: (0.01)، فإنه يقبل الفرض الصفري، ويكون في هذه الحالة وسيط آراء أفراد العينات المستقصية حول درجة استجاباتهم لا يختلف عن درجة الحياد (أحيانا)، أما في الحالة العكسية؛ أي إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة المعنوية فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن: وسيط إجابات المبحوثين يختلف عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد درجة الاستجابة من خلال مقارنة وسيط الإجابة للمبحوثين مع درجة الإجابة (أحيانا تساوي 3).[1]

وقد استعين بالفرضية الإحصائية فيما يخص إجراء اختبار ذي الحدين الخاص بعينة المنتخبين المحليين، نظرا لأن مفرداتها قليلة ولا تخضع لاختبار الإشارة (البرنامج لا يعطينا نتائج دقيقة). وعليه؛ إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة المعنوي والمقدر بـ: (0.05)، فإنه يقبل الفرض الصفري، أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة المعنوية فيتم رفضها وقبول الفرضية البديلة لتكون كما يلي:

- الفرضية الصفرية $H_0$: البيانات والمتوسطات تتبع توزيع ذي الحدين باحتمال 50%؛
- الفرضية البديلة $H_1$: البيانات والمتوسطات لا تتبع توزيع ذي الحدين.

## المطلب الأول: عرض وتحليل وتفسير البيانات حول عبارات المحور الأول

انطلاقا من نموذج الدراسة المعتمد، سيشرع في تحليل درجة استجابات عينة الدراسة فيما يخص أبعاد اندماج الفاعلين المحليين من مواطنين وجمعيات محلية في الفضاء العام التواصلي (المجال الديمقراطي)، وفي ذلك هو قياس أبعاد ممارسة المواطنة في إطار تأثير الثقافة السياسية السائدة، وانعكاساتها على متغير اندماج المواطن المحلي والجمعيات في فضاءات التواصل والتفاعل والاتصال في تدبير الشأن العام من منظور تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية.

فالتنمية المحلية لا تتحقق في ظل اغتراب أفراد المجتمع المحلي عن نسقها الديمقراطي، وتحليل ذلك يرتكز إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: متابعة المواطن المحلي للشؤون العامة ومستجدات التنمية، مساهمة المواطن المحلي في التواصل والتأثير في القرارات التنموية، وأخيرا بعد تواصل المواطن مع الجمعيات كمدخل لتكريس الديمقراطية التشاركية المحلية.

[1]- طهراوي حياة، "دور القيادة التحويلية في تفعيل منهج إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي: دراسة آراء عينة من أساتذة قطاع التعليم العالي"، **أطروحة دكتوراه** في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016-2017، ص.350.

بناء على ذلك، ومن أجل تفعيل الاتصال المحلي ضمن نسق الديمقراطية التشاركية في البلدية، يركز هذا المحور على مسألة اندماج المواطن والجمعيات المحلية في الفضاء التواصلي، فالتنمية المحلية لو ربطناها بالمنظور الذي جاء به المفكر الألماني "هابرماس".

فهي تعكس حالة من التواصلية التي تعتمد على كل رموز التشاور والحوار البناء الذي يدمج كل عناصر المجتمع المحلي، من خلال الاستعانة بقنوات غير رسمية وأساليب ديمقراطية تسمح بإدماج الفاعلين (القاعدة الشعبية) في تطبيق وتفعيل آليات النهج التشاوري والتشاركي، أو هي عملية متواصلة تستلهم قيمها من فكرة "السيقنة الديمقراطية".

والأخيرة تكون في إطار السياق التواصلي وعلاقاته بالنسق الديمقراطي للبلدية، لا سيما الاعتقاد ببيئة المجلس الشعبي البلدي كفضاء لتعميق ممارسات الديمقراطية التشاورية أو التداولية. وفيما يلي يُوضَّح بالتفصيل والتحليل الإحصائي اتجاهات مجتمع البحث الموزع على أربعة عينات أساسية كما تم ذكرها آنفا.

**أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول في الاستبيان رقم (1): يتعلق بمفردات عينة المواطنين**

يتكون هذا المحور من (08) عبارات، ومن أجل قياس درجة اندماج المواطن المحلي في الفضاء التواصلي كأساس لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في البلدية، تم تحليل البيانات من خلال اختبار الإشارة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة لهذا المحور، والجدول التالي يوضح النتائج المستخرجة من المعالجة الإحصائية عليها بعد إجراء الاختبار.

**جدول رقم (17): اختبار الإشارة، محور الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية التشاركية (عينة المواطنين)**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | قيمة z | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 03 | بعد متابعة المواطن المحلي للشؤون العامة | 41 | 110 | 63 | -5,534 | 0,000 | 2 | نادرا |
| 02 | بعد مساهمة المواطن المحلي في التواصل والتأثير التنموي | 35 | 121 | 58 | -6,805 | 0,000 | 2 | نادرا |
| 01 | بعد تواصل المواطن مع الجمعيات المحلية | 09 | 158 | 47 | -11,453 | 0,000 | 2 | نادرا |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **محور اندماج المواطن والجمعيات المحلية في الفضاء العام التواصلي** | 17 | 148 | 49 | -10,453 | 0,000 | 2 | **نادرا** |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يبين أن اتجاه أغلبية أفراد عينة الدراسة من مواطنين حول اندماجهم في الفضاء التواصلي للتدبير التشاركي كانت إجابته محصورة في (**نادرا**)، وهذا ما تعكسه قيمة اختبار الإشارة الدالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المستخلص: (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01)، وعليه يوجد فرق بين وسيط آراء المواطنين المستقصين ودرجة الحياد (أحيانا)، ويمكن تفسير ذلك إلى تمركز أغلب الإجابات حول بديل "**نادرا**" المعتبَرة على أنها انصراف تام ولامبالاة أفراد المجتمع المحلي بمضامين المقاربة التشاركية في أبسط معانيها وأيسر أساليب تطبيقها وتجسيدها في تدبير الشأن العام المحلي.

وانطلاقا من النتائج الواردة، يمكن ترتيب أبعاد المحور الخاص بتأثير اندماج المواطن المحلي في الفضاء التواصلي تنازليا: من الاتجاه الأقوى إلى الأضعف في الممارسة الديمقراطية، وذلك بناء على الوسيط العام الخاص بإجابة المواطنين في عينة الدراسة؛ كما يلي:

- جاء البعد رقم (03) يحتوي على ثلاث عبارات في المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة عنه لدى أفراد عينة الدراسة من مواطنين محليين على مستوى بلدية "سعيدة"، حيث بلغ الوسيط العام له (02)، أي السلوك والفعل الجمعوي لم يكن ذا تردد عالي وكان نادرا بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 158 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوثٍ بعينة الدراسةِ لهم رأيٌ لا يفوق الدرجةَ المعياريةَ (أحيانا)؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت الخيارَ "أبدا" أو "نادرا"، مما يدلُّ على عدمِ تواصلِ المواطنِ مع الجمعياتِ المحليةِ أو عدم انصهارِهِ في نشاطاتِها التنمويةِ، أو أنَّ الجمعيات في ذاتها لا تؤدّي دورها المنوطَ بها في تفعيل الاتصالِ من خلال قنواتها وشبكاتِها المجتمعيّة لتحقيق التنميةِ عند مستوى تطلعاتِ أفرادِ المجتمعِ المحلِي.

- جاء البعد الرقم (01) يضم ثلاث عبارات في المرتبة الثالثة من حيث درجةِ الإجابةِ عنه لدى أفرادِ عينةِ الدراسةِ من مواطنين محليين على مستوى إقليم بلدية "سعيدة"، حيث بلغَ الوسيطُ العامُّ له دائمًا (02)؛ أي قلَّما يكون هناك متابعةٌ للشؤون العمومية من طرف المواطنين بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لـ: 121 مواطن من مجموع 214 مواطن مبحوث بعينة الدراسة لهم رأي لا يفوق الدرجة المعيارية؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت "**أبدا**" أو "**نادرا**"، مما يدلّ على عدم تواصل المواطن مع عناصر وأفراد بيئته على مستوى الحيّ

(مؤشر يدل على غياب دور لجان الأحياء)، أو أن يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي كقناة لتنمية روح التواصل والنقاش العمومي حول مسائل ومواضيع تنمية المجتمع المحلي، كما لا يتجه سلوكه نحو التأثير والمتابعة والمراقبة المستمرة التي ينجم عنها فعلا ديمقراطيا يُقَيّمُ ويُقَوّمُ القرارات التنموية والبرامج والخدمات، وبالتالي يمكن القول أنه مواطن مغترب عن بلديته لعدة اعتبارات، بعضها سياسي وغالبها ثقافي.[1]

- جاء البعد رقم (02) يحتوي على عبارتين في المرتبة الثانية من حيث درجة الإجابة عليه لدى أفراد عينة الدراسة من مواطنين محليين على مستوى بلدية "سعيدة"، حيث بلغ الوسيط العام له (02)؛ أي التذبذب في تنشيط التواصل بين المواطن وبلديته في إطار التأثير على قراراتها، بحيث كان تواصله نادرا أو شبه منعدم بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 110 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوث بعينة الدراسة لهم رأي لا يفوق درجة الإجابة بـ: "أحيانا"؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت "**أبدا**" أو "**نادرا**"، مما يدل على عدم متابعة المواطن المحلي لشؤونه العامة ومستجدات تنمية مجالات شؤونه العامة، والتي يسهر عليها المجلس الشعبي البلدي من خلال برامج تنموية وخدمات عمومية.

كما يدل على عدم اتصال المواطن بالمجلس الشعبي البلدي من خلال صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي بأقل تقدير، أو عدم اهتمامه بنشاطاتها التنموية وإعلاناتها، وبالتالي يمكن القول أن المواطن يفتقد إلى ثقافة سياسية التي من شأنها أن تولد أنماطا من الاتصال المحلي الفعال، ومجاراة كل ما يتعلق بتدبير الشأن العام، وعدم مسايرته لذلك سيخل بمبدأ ترتيب أولويات التخطيط التنموي.

**ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الأول في الاستبيان رقم (2): يتعلق بمفردات عينة الجمعيات المحلية**

يتضمن المحور الأول الخاص بتأثير اندماج الجمعيات المحلية في الفضاء التواصلي لتدبير الشأن العام المحلي من عبارتين تعكسان مدى إسهام الجمعيات في ممارسة الوساطة بين الفواعل الرسمية (مسؤولي البلدية) والمواطن المحلي كشرط لتفعيل التواصل التنموي، ومن أجل قياس درجة اندماجها في ذلك كأساس لتكريس آليات الديمقراطية التشاركية في البلدية، قامنا بتحليل من خلال اختبار الإشارة لبعد هذا المحور، والجدول التالي سيوضح النتائج المتحصل عليها من خلال إجراء الاختبار:

**جدول رقم (18): اختبار الإشارة، محور الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية التشاركية (عينة الجمعيات)**

[1]- مقدم ابتسام، المرجع السابق، ص.190.

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | قيمة z | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | بعد تأثير الجمعيات المحلية في تفعيل التواصل التنموي | 50 | 31 | 39 | -2,000 | 0,046 | 3 | أحيانا |
| | محور اندماج المواطن والجمعيات المحلية في الفضاء العام التواصلي | 50 | 31 | 39 | -2,000 | 0,046 | 3 | أحيانا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تبين معطيات الجدول بأن إجابة أفراد الجمعيات المحلية الناشطة داخل البلدية في موضوع الاندماج في الفضاء التواصلي لتدبير الشأن العام كانت بـ: **أحيانا**، وهذا ما تعكسه قيمة اختبار الإشارة غير الدالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المستخلص هو (0.046) أكبر من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01)، وعليه نقبل الفرض الصفري، ولا يوجد فرق بين وسيط آراء مفردات عينة الجمعيات المحلية المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ويمكن تفسير ذلك إلى تشتت أغلب الإجابات حول خيارات نادرا، أحيانا، غالبا.

وانطلاقا من النتائج الواردة في ذلك، يمكن التسليم بالاستناد على الوسيط العام لبعد تأثير الوساطة التي تمارسها الجمعيات المحلية في نقل الانشغالات ورفع المطالب والاحتياجات المحلية، بحيث كانت درجة الإجابة عليه لدى أفراد عينة الدراسة من جمعيات محلية وفواعلها على مستوى بلدية "سعيدة" غير مستمرة وغير متواترة (أحيانا)، حيث بلغ الوسيط العام له (3)؛ أي درجة الإجابة متمركزة حول **أحيانا** وبمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.046)، وهذا راجع إلى عدم تمركز إجابات المبحوثين حول اتجاه إشارة معينة، مما يدل على تحقق الحيادية في الفعل التنموي التشاركي وعدم استمراريته كسلوك ديمقراطي يجسد المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام المحلي.

## المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير البيانات حول عبارات المحور الثاني

في إطار تحليل أبعاد أداة القياس الهادفة لتشخيص واقع التنمية المحلية بمنظار مقاربة الديمقراطية التشاركية، سنتناول تحليل درجة استجابات عينة الدراسة فيما يخص أبعاد وعبارات محور الحوكمة المحلية الرشيدة وانعكاساتها على المقاربة.

وفي ذلك هو قياس لعوامل الشفافية والمساءلة والرقابة وأثرها على التخطيط التنموي، والبرمجة المتوازنة والرشيدة في إعداد المشاريع ورسم الخدمات العمومية، ومن ثم إسهامات فواعل المقاربة التنموية على ضوء تفعيل آليات

الديمقراطية التشاركية، التي ترتكز أساسا على تفضيلات ومبادئ الحكم الراشد كدعامة رئيسية لإدماج كل عنصر يساهم في حوكمة السياسات التنموية كمعيارية التسيير المحلي، ومن ثم المضي نحو تطبيقها على أرض الواقع العملي في البلدية بكل ما تحمله من أجهزة وهياكل وآليات وتنظيمات.

فالتنمية المحلية لا تتحقق في ظل اتسام نسقها بالغموض والانغلاق الذي ينجم عنه الضبابية في التسيير المحلي. فمسائل الفساد والانحرافات السلوكية والأخلاقية التي تقود إلى التسيب المالي وغياب الرشادة في الإنفاق سببها الرئيس يكون في غياب المعلومة وعدم الشفافية والوضوح في تخطيط المشاريع وبرمجة الخدمات العمومية، ذلك أن قدرة أو ضعف المساءلة والمحاسبة المجتمعية هو العامل المتحكم في كل مظاهر عدم فعالية الأداء التنموي.

ومن أجل تحليل ذلك يتم معالجة ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: الإعلام والشفافية في التسيير المحلي، الرقابة والمساءلة في العمل التنموي، وأخيرا بعد المشاركة والإخبار كشرط لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية. وعليه يركز هذا المحور على أدوار المواطن، الجمعيات المحلية والمنتخبين المحليين في تكريسها، وفيما يلي يتم التوضيح بالتحليل الإحصائي لأبرز اتجاهات مجتمع البحث.

**أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني في الاستبيان رقم (1): يتعلق بمفردات عينة المواطنين**

يتضمن المحور الثاني المتعلق بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة على إدماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام من (10) عبارات تبين درجة إسهام الفاعلين المحليين في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة كدعامة الأداء الديمقراطي للتسيير التشاركي، ومن أجل قياس درجة مشاركتها وإسهامها الفعال في ذلك كأساس لإدماج الديمقراطية التشاركية في العمل التنموي، قمنا بتحليل إحصائي من خلال اختبار الإشارة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة لهذا المحور وعلى انفراد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من بيانات عينة المواطنين.

**جدول رقم (19): اختبار الإشارة، محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية (عينة المواطنين)**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | قيمة z | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | بعد الإعلام والشفافية وعلاقته بالمقاربة التشاركية | 10 | 172 | 32 | -11,934 | 0,000 | 2 | نادرا |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 02 | بعد المساءلة والرقابة وارتباطاته بالمقاربة التشاركية | 04 | 168 | 42 | -12,429 | 0,000 | 2 | نادرا |
| 03 | بعد الإخبار والمشاركة وتجلياته على المقاربة التشاركية | 16 | 157 | 41 | -10,644 | 0,000 | 2 | نادرا |
| محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية | | 05 | 178 | 31 | -12,715 | 0,000 | 2 | نادرا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يبين الجدول أن اتجاه أغلبية المواطنين حول واقع الحوكمة المحلية الرشيدة في تدبير الشأن العام كان محصورا في الإجابة بـ: **نادرا**، وهذا ما أوضحته قيمة اختبار الإشارة الدالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المستخلص هو (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01)، وعليه يوجد فرق بين وسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3).

ويمكن تفسير ذلك إلى تمركز أغلب الإجابات حول بديل "نادرا" التي تشير إلى أن المواطن المحلي لا يهتم بتاتا بتدبير شؤونه العامة ولا يسعى جاهدا إلى الوصول لمعلوماتها، ولا يدرك أن موضوع التنمية المحلية يرتبط به وبمصلحته بالدرجة الأولى، كما أنه وفي الجهة المقابلة يوجد غموض وضبابية في التسيير المحلي، وهذا ما سيضعف الإعمال بالمقاربة التشاركية والاستناد إلى أصول الحوكمة المحلية الرشيدة في إطار تطبيق موازنة التدبير التشاركي.

قراءة للنتائج المستخلصة، يمكن توضيب أبعاد المحور الخاص بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة على تفعيل آليات المقاربة التنموية التشاركية حسب المرتبة تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأضعف، ويتم الارتكاز على الوسيط العام لإجابات المواطنين كالآتي:

- احتل البعد رقم (01) الذي يحتوي على ثلاث عبارات في المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة عليه بـ: "نادرا" لدى المواطنين المحليين، حيث بلغ الوسيط العام له (02)، أي عدم تواتر مبدأ التسيير الشفاف بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 172 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوث بعينة الدراسة لهم رأي لا يفوق الدرجة المعيارية (أحيانا)؛ أي إن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **أبدا** أو **نادرا**.

الأمر الذي يشير إلى أن المجلس الشعبي لبلدية سعيدة لا يهدف إلى تكريس الشفافية في العمل التنموي، لا سيما أن المواطنين يرون من وجهة آرائهم أنه لا يوجد ما يعرف بالوضوح في التسيير المحلي، وحسبهم دائما يوجد غموض وعدم إيضاح في جوانب تخطيط المشاريع والتصريح بتكلفتها الاقتصادية.

كما أنه أسفرت النتائج من خلال المعاينة أن غالبية المبحوثين لا يهتمون بشؤون البلدية من جهة أخرى، وهذا ما حال دون مشاركة المواطن في تضمين الشفافية وإرغام المنتخبين المحليين على إعلام المجتمع المحلي.

- يليه البعد رقم (02) الذي يحتوي على ثلاث عبارات في المرتبة الثانية من حيث درجة الإجابة عليه لدى أفراد عينة الدراسة من مواطنين محليين على مستوى إقليم بلدية "سعيدة"، حيث بلغ الوسيط العام له دائما (02)؛ أي إجاباتهم كانت عند خيار "نادرا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 168 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوث بعينة الدراسة لهم رأي أقل من الدرجة المعيارية.

أو بمعنى آخر، جل إجاباتهم حول هذا البعد كانت **أبدا** أو **نادرا**، مما يدل على عدم مبالاة مفردات العينة المدروسة بأهمية الرقابة الشعبية من خلال متابعة أعمال ومداولات المجلس الشعبي البلدي، والتي من شأنها أن تساهم في حوكمة القرارات التنموية.

كما عبرت عينة الدراسة عن موقفها ورأيها في صعوبة استخراج أو الاطلاع على قرارات البلدية ومتابعة مضامين المشاريع التنموية عن طريق محاضر مداولات المجلس الشعبي، ويمكن تفسير ذلك العزوف إلى انصراف المواطنين عن متابعة كل ما ينشره المجلس الشعبي البلدي حول الشأن العام المحلي.

- في الأخير كان البعد رقم (03) الذي يحتوي على (04) أربع عبارات في المرتبة الثالثة، حيث بلغ وسيطه (02)؛ أي تمركزت الإجابة عند "نادرا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 157 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوث بعينة الدراسة لهم فعل تشاركي متذبذب أو شبه غائب.

ونافلة القول في هذا الصدد، أغلب الإجابات حول هذا البعد كانت **أبدا** أو **نادرا**، إذ يفسر ذلك إلى أن إجابات المواطنين حول مدى مشاركتهم الأعمال التي يبادر بها المنتخبون المحليون على مستوى البلدية لا تتناغم وتنسجم وتتوافق مع ما تصبو إليه المقاربة التنموية التشاركية، مما يدل على ضعف الإخبار والإخطار كمقوم لتشغيل آليات الديمقراطية التشاركية المحلية.

**ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني في الاستبيان رقم (2): يتعلق بمفردات عينة الجمعيات المحلية**

يتشكل المحور الثاني الخاص بعينة الجمعيات المحلية، والمتعلق بدراسة واقع تأثير الحوكمة المحلية الرشيدة في المقاربة التنموية التشاركية من عبارتين مرتبطتين بمساهمة الجمعيات المحلية في ممارسة الرقابة على المجلس الشعبي البلدي

كمدخل لإعلام المواطنين بحيثيات تدبير الشأن العام المحلي، وهذا يتأتى من خلال تأدية الفاعل الجمعوي لدوره في تكريس الشفافية عبر المتابعة والإخبار.

ومن أجل قياس درجة ذلك كأساس لإدماج الديمقراطية التشاركية في العمل التنموي، دأبنا إلى إجراء تحليل إحصائي من خلال اختبار الإشارة لكل بعد، والتالي سيوضح بالتفصيل:

**جدول رقم (20): اختبار الإشارة، محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية (عينة الجمعيات)**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | قيمة z | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | بعد الإعلام والشفافية وعلاقته بالمقاربة التشاركية | 60 | 50 | 10 | -0,858 | 0,391 | 3 | أحيانا |
| 02 | بعد المساءلة والرقابة وارتباطاته بالمقاربة التشاركية | 40 | 49 | 39 | -0,848 | 0,396 | 3 | أحيانا |
| محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية | | 47 | 50 | 23 | -0,203 | 0,839 | 3 | أحيانا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

من خلال أرقام الجدول في الأعلى، يتبين أن رأي أغلبية المبحوثين من أعضاء الجمعيات المحلية حول واقع تكريس الحوكمة كانت إجابته بـ: "أحيانا"، وهذا ما تعكسه قيمة اختبار الإشارة غير الدالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المستخلص هو (0.839)، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01)، وعليه لا يوجد فرق بين وسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ويمكن تفسير ذلك إلى تشتت أغلب الإجابات حول خيارات أبدا، أحيانا وغالبا، وبالتالي يضعف دور الجمعيات في تكريس الحوكمة المحلية التشاركية نظير عدم اطلاعه بمهامه ووظائفه الديمقراطية والمجتمعية في البلدية والمجتمع المحلي.[1]

وانطلاقا من النتائج المستخلصة، يمكن ترتيب بعدي المحور الخاص بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية تنازليا من الدرجة الأقوى إلى الأضعف، بناء على الوسيط العام ومستوى الدلالة المعنوية لإجابات أعضاء الجمعيات المحلية في عينة الدراسة، وهي في الموالي:

- كان البعد رقم (01) الذي يحتوي على عبارة واحدة في المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة على بنوده لدى أفراد عينة الدراسة من جمعيات محلية على مستوى إقليم بلدية "سعيدة"، حيث بلغ الوسيط العام له (03)؛ أي بـ: "أحيانا" بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.391)، وهذا راجع إلى تشتت إجابات المفردات على الخيارات

[1]– المرجع نفسه، ص.206.

المتعلقة بهذا البعد المتعلق بالإعلام والشفافية، ذلك أن دور الجمعيات في تحقيق ذلك كان متذبذبا إلى منقطع عند حد المقياس "أحيانا" فيما يخص متابعة مخرجات البلدية لقراراتها التنموية.[1]

- جاء البعد رقم (02) الذي يحتوي على عبارة واحدة في المرتبة الثانية، وكان وسيطه عند الدرجة (03)؛ أي الإجابة بـ: "أحيانا" بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.396)، وهذا راجع إلى تشتت إجابات المبحوثين على الخيارات المتعلقة بهذا البعد المتعلق بمساهمة الجمعيات المحلية في ممارسة الرقابة اللصيقة على أعمال البلدية، ذلك أن حيادية وعدم اهتمام الجمعيات وحرصها الدؤوب في تعزيز دورها كانت طاغية على سلوكها الجمعوي، وهذا ما قلل من مساعي تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة كدعامة للمقاربة التنموية التشاركية.

**ثالثا: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني في الاستبيان رقم (3): يتعلق بمفردات عينة المنتخبين المحليين**

يشمل المحور الثاني المتعلق بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة في المقاربة التنموية التشاركية ثلاثة (03) بنود تحاول أن تقيس درجة تكريسها كدعامة لتطوير أداء التسيير المحلي، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال إجراء الاختبار على العينة ومواقف مفرداتها تجاه تأثيرات الحوكمة المحلية الرشيدة على المقاربة التنموية.

**جدول رقم (21): نتيجة اختبار الإشارة لأبعاد محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | اختبار ذو الحدين | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | بعد الإعلام والشفافية وعلاقته بالمقاربة التشاركية | 21 | 03 | 01 | 0,001 | 0,000 | 4 | غالبا |
| 02 | بعد المساءلة والرقابة وارتباطاته بالمقاربة التشاركية | 15 | 03 | 07 | 0,424 | 0,008 | 4 | غالبا |
| محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية | | 18 | 03 | 04 | 0,043 | 0,001 | 4 | غالبا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تشير أرقام الجدول إلى أن آراء المبحوثين المنتخبين حول تكريسهم الحوكمة المحلية الرشيدة كان **غالبا**، وهذا ما تعكسه قيمة اختبار الإشارة الدالة معنويا عند (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01).

[1]- بدرة ثلجة، المرجع السابق، ص.242.

وعليه يوجد فروق بين وسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ويمكن تفسير ذلك إلى انحصار أغلب الإجابات حول خيارات غالبا، دائما.

كما أن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالةٌ معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصَّل عليه (0.043)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، مما أوجد فروقا بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ويفسر ذلك على أن نسبة المشاهدات المحتملة أكبر من قيمة الاحتمالية لاستجابات المبحوثين عند النسبة 50%؛ أي تمركز آراء المبحوثين حول البديلين: غالبا ودائما.

وعليه، يمكن ترتيب بعدي المحور الخاص بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة على تطبيق الديمقراطية التشاركية في العمل التنموي تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأضعف، بالاستناد على الوسيط العام ومستوى الدلالة المعنوي لإجابات أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وهي كما يلي:

- تربع البعد رقم (01) الذي يحتوي على عبارتين على المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة على بنوده من طرف المنتخبين المحليين، حيث بلغ الوسيط العام له (04)؛ أي الإجابة بـ: "غالبا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000). وهذا راجع لأن 21 منتخبا محليا من مجموع 25 منتخب مبحوث بعينة الدراسة لهم رأي ذو درجة يفوق إجابة "أحيانا"؛ أي أن إجاباتهم كانت غالبا أو دائما، وهذا يعود إلى تمركز إجابات المبحوثين حول الخيارات المتعلقة بتكريس الإعلام والشفافية في العمال التنموي التشاركي، ذلك أن دور المنتخبين حسب آرائهم في تحقيق ذلك كان متواترا وغير منقطع فيما يخص إعلام المواطنين بكل ما يتعلق بالتسيير والتنمية المحلية.

كما أن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصل عليه (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، وعليه توجد فروق بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ولا تتبع توزيعا ذا حدين، ويمكن تفسير ذلك إلى أن هناك تفعيل مستمر حسب المنتخبين المحليين لآلية إعلام الجمهور في المجتمع المحلي.

- يضم البعد رقم (02) عبارة واحدة في المرتبة الثانية من حيث درجة الإجابة عليه من طرف المنتخبين المحليين، حيث بلغ الوسيط العام له (04)؛ أي عند درجة الإجابة "غالبا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا يعود إلى أن 15 منتخبا محليا من مجموع 25 منتخب لهم رأي تختزل إجاباته في مستوى أكبر من درجة الإجابة "أحيانا"؛ أي أن إجاباتهم كانت في الخيار غالبا أو دائما، ويرجع ذلك إلى تمركز الإجابات حول الخيارات المرتبطة بتمكين

المجتمع المحلي من مساءلتهم والرقابة على أعمال البلدية، وأن دور المنتخبين حسب آرائهم كان غالبا يصب في إطلاع المواطنين بكل القرارات وشؤون التسيير.

كما أن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصل عليه (0.008)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، وبالتالي وجدنا فروقا بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ولا تتبع توزيعا ذا حدين، ويمكن تفسير ذلك إلى أن هناك أغلبية من طرف المنتخبين المحليين تقبل فكرة الرقابة الشعبية والمساءلة.

## المطلب الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات حول عبارات المحور الثالث

بالاستناد على نموذج الدراسة المعتمد، يتم تحليل اتجاهات ومواقف عينة الدراسة فيما يخص أهمية الأسلوب الديمقراطي المعتمد في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية المحلية، وبذلك هو قياس لدرجات الفعل التنموي. فالاستشارة والمشاورة والمشاركة والإشراك والإخطار كلها آليات ديمقراطية جديرة بالتكريس، تهدف إلى ترقية المقاربة التنموية، وهنا يبرز دور الفاعلين المحليين في تطوير وتحسين الأداء الديمقراطي في التسيير المحلي التشاركي.[1]

فالتنمية المحلية لا تتحقق في ظل تغييب آليات الديمقراطية التشاركية، فهي تتخذ منحى تسلسي ضمن مسار تجسيد الأسلوب التشاركي في التخطيط التنموي. ولتحليل ذلك سيتم دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية: دراسة أسلوب التواصل التنموي في إطار الإعمال ومداه القياسي في المقاربة التنموية التشاركية، ثم دراسة أثر المبادرة المحلية على المقاربة التشاركية، وأخيرا دراسة بُعْدُ الاستجابة والفعالية في المقاربة التنموية التشاركية.

### أولا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث في الاستبيان رقم (1): يتعلق بمفردات عينة المواطنين

يتضمن المحور الثالث المتعلق بتأثير محور أسلوب التواصل التنموي وعلاقته بالأداء الديمقراطي في المقاربة التشاركية ببلدية "سعيدة" من (07) عبارات، والتي تحاول قياس درجة تفعيل آليات الاستشارة والمشاورة والتعاون والإخطار كدعامات لتطوير الأداء التشاركي، وهذا من منظور مشاركة المواطنين، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال إجراء الاختبار على العينة ومواقف مفرداتها تجاه تأثير أسلوب التواصل في المقاربة التنموية التشاركية.

[1]- المرجع نفسه، ص.241.

**جدول رقم (22): اختبار إشارة، محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (عينة المواطنين)**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | قيمة z | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 03 | بعد نمط الإعمال بالمقاربة التشاركية | 46 | 121 | 47 | -5,726 | 0,000 | 2 | نادرا |
| 02 | بعد المبادرة المحلية في المقاربة التنموية | 01 | 180 | 33 | -13,231 | 0,000 | 2 | نادرا |
| 01 | بعد الاستجابة والفعالية في المقاربة التنموية | 10 | 187 | 17 | -12,539 | 0,000 | 2 | نادرا |
| الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية | | 02 | 160 | 52 | -12,335 | 0,000 | 2 | نادرا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تكشف أرقام الجدول عن استجابات المواطنين ودورهم في تعزيز الأداء الديمقراطي التشاركي، حيث كانت إجاباتهم **بـ "نادرا"**، وهذا ما تعكسه قيمة اختبار الإشارة الدالة معنويا عند (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01).

فيوجد فرق بين وسيط آراء العينة والدرجة المعيارية الخاصة بـ: أحيانا (3)، ويمكن تفسير ذلك إلى تمركز أغلب الإجابات حول "نادرا"، إذ أن المواطن المحلي والمنتخب المحلي لا يفضلان العمل بمداخل التعاون والمشاورة والاستشارة كأسلوب ديمقراطي في العمل التنموي التشاركي.

من النتائج المبينة سلفا، يمكن ترتيب أبعاد المحور الخاص بالأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأقل حسب درجة وسيط إجابات المواطنين، وهي كما يلي:

- حسب آراء المواطنين، جاء البعد رقم (03) الذي يحتوي على عبارتين في المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة على بنوده، حيث بلغ الوسيط العام له (02)، أي الإجابة كانت "نادرا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 187 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوث لهم رأي أقل من الدرجة المعيارية (أحيانا)؛ أي أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **نادرا أو أبدا**، مما يدل على أنه لا وجود لمشاركة مفتوحة لإبداء الآراء

والرؤى التنموية من أجل تنمية إقليم البلدية، لا سيما أن المواطنين يرون أن هذا تغيب شبه كلي للفعالية في تحقيق العمل بالتشارك والتوافق بينهم وبين المنتخبين المحليين، ما أضعف الإقناع في رسم السياسات التنموية، وأورث غياب الاستجابة الحقيقية في سياق صنع القرارات المشتركة؛

- واحتل البعد رقم (02) الذي يحتوي ثلاث عبارات في المرتبة الثانية من حيث درجة الإجابة عليه، فبلغ الوسيط العام له دائما (02)؛ أي جل الإجابات كانت بـ: "نادرا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 180 مواطنا من مجموع 214 مواطن مبحوث لهم إجابة درجتها لا تفوق الدرجة المعيارية؛ بمعنى أن إجاباتهم كانت **أبدا أو نادرا**، مما يبرهن على غياب المبادرة المحلية التي هي أساس المقاربة التنموية التشاركية.

كما أبدت عينة الدراسة رأيها عن عدم حدوث اتصال حقيقي بينهم وبين القيادة المنتخبة، فمن الممكن تفسير ذلك القصور إلى إقصاء روح المبادأة في اقتراح الأفكار التنموية، كما أن هناك لامبالاة بأعمال المجلس الشعبي البلدي من طرف المجتمع المحلي طالما هي الفضاء المناسب لترقية سلوك المواطنة التشاركية.

- وفي الأخير، ومن حيث درجة الإجابة على العبارات من وجهة نظر المواطنين، جاء البعد رقم (01) الذي يحتوي على عبارتين في المرتبة الثالثة، حيث بلغ الوسيط العام له (02)؛ بمعنى انحسار اتجاهات وسلوكياتهم في موقف قلما ونادرا ما يسخرون جهدهم للتعاون مع المنتخب المحلي بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 121 مواطنا لهم رأي أضعف درجة من الدرجة المعيارية؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **نادرا أو أبدا**، ونفسر ذلك إلى أن أدوارهم في ترقية التواصل التنموي كانت متذبذبة وغير مفعلة، لا سيما أن المواطنين يرون أنه لا يوجد لأي كان ما يتعلق بالمشاورة في اتخاذ القرارات التنموية، أو الاستشارة للاستفادة من الخبرات حتى يتسنى للقيادة المنتخبة حوكمة هذه القرارات، كما أسفرت النتائج من خلال المعاينة عن أن غالبية المواطنين لا يتصلون بنسق المقاربة التشاركية نظرا لقلة معرفتهم السياسية ونضجهم الديمقراطي.[1]

**ثانيا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث في الاستبيان رقم (2): يتعلق بمفردات عينة الجمعيات المحلية**

يتشكل المحور الثالث الخاص بالأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة" من (06) عبارات أساسية، لقياس درجة تفعيل المشاورة والاستشارة والتعاون والمبادرة في تطوير أداء الديمقراطية التشاركية المحلية. وحتى يتسنى ذلك، يجرى اختبار الإشارة على كل بعد من الأبعاد الثلاثة لهذا المحور المتعلق بعينة الجمعيات المحلية، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

[1]– المرجع نفسه، ص.239.

**جدول رقم (23): اختبار إشارة، محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (عينة المواطنين)**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | قيمة z | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 02 | بعد نمط الإعمال بالمقاربة التشاركية | 21 | 63 | 36 | -4,473 | 0,000 | 2 | نادرا |
| 03 | بعد المبادرة المحلية في المقاربة التنموية | 36 | 49 | 35 | -1,302 | 0,193 | 3 | أحيانا |
| 01 | بعد الاستجابة والفعالية في المقاربة التنموية | 62 | 39 | 19 | -2,189 | 0,000 | 4 | غالبا |
| الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية | | 33 | 53 | 34 | -2,049 | 0,040 | 3 | أحيانا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يتبين من الجدول أن اتجاه مشاركة الأغلبية لأفراد عينة الدراسة من جمعيات محلية في تطوير أداء الديمقراطية التشاركية المحلية كان مناسباتي (أحيانا)، ما يعكس قيمة اختبار الإشارة غير الدالة معنويا عند (0.040)، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01).

وعليه لا يوجد اختلاف بين وسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، ومرد ذلك يعود إلى تشتت أغلب الإجابات حول خيارات نادرا، أحيانا، غالبا، وأن دور الجمعيات من خلال آراء المبحوثين كان قاصرا وغير جاد في أداء المقاربة التنموية من منظور تجسيد النهج التشاركي.

وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها، ترتب أبعاد المحور الخاص بالأداء الديمقراطي في المقاربة التشاركية تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأضعف باستعانة بقيمة وسيط إجابات المواطنين، وهي كما يلي:

- جاء البعد رقم (03) الذي يحتوي على عبارة واحدة في المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة عليه لدى أفراد الجمعيات المحلية ببلدية "سعيدة"، حيث بلغ الوسيط العام له (04)، أي الإجابة كانت بـ: "غالبا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 62 عضو جمعية من مجموع 120 لهم إجابة أكبر من الدرجة المعيارية لمقياس الإجابة (أحيانا 3)؛ أي أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **غالبا أو دائما**.

ومن ذلك السياق، الوضع الذي يبرهن على وجود معارضة في شقيها الصوري أو الفعلي في الممارسة الديمقراطية واتصالها بالعمل التنموي، لا سيما أن أعضاء الجمعيات يرون من أنه لا وجود لجدوى في بعض المشاريع التنموية، نظرا لغياب رؤية متكاملة في تخطيط سياساتها وعدم إشباعها لحاجات المواطن المحلي المستفيد، ولأنهم لم يشاركوا في ترتيب أولوياتها وتحديد خياراتها.

- يليه البعد رقم (01)، الذي يضم عبارتين في المرتبة الثانية من حيث درجة الإجابة عليه، فكان وسيطه العام عند الإجابة بـ: دائما (02)؛ أي أن أغلبية الإجابات كانت "نادرا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 63 مفردة من مجموع 120 عضو جمعية محلية لهم رأي سلبي لا يزيد عن القيمة المعيارية في سلم الإجابات (أحيانا 3)؛ بمعنى أن إجاباتهم كانت محصورة بين **أبدا أو نادرا**.

فالنتائج تبين حجم تغييب آليات الديمقراطية التشاركية في العمل التنموي، كما أبدت عينة الدراسة عن توجهها بعدم وجود مشاورات حقيقية وحس تعاوني بين القيادة المحلية المنتخبة والمسؤولين الإداريين في رسم البرامج وأولويات التنمية المحلية، ومرد ذلك إلى عدم الإيمان بالمقاربة التشاركية كدعامة تنموية تعمل على تعزيز القدرات وتعبئة الجهود لتطوير الأداء الديمقراطي في التسيير المحلي المنشود.[1]

- وفي الأخير، جاء البعد رقم (02) الذي يحتوي على ثلاث عبارات في المرتبة الثالثة، فبلغ الوسيط العام له (03)؛ أي عند درجة الإجابة بـ: "أحيانا" بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.193)، وهذا راجع إلى التشتت في إجابات المبحوثين؛ بمعنى أن توجهاتهم حول هذا البعد كانت حيادية بالدرجة الأولى، إذ يفسر ذلك إلى غياب للمبادرة المحلية في حوكمة مضمون القرار التنموي المحلي.

**ثالثا: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث في الاستبيان رقم (3): يتعلق بمفردات عينة المنتخبين المحليين**

يتكون المحور الثالث المتعلق بالأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية من (07) عبارات تقيس درجة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية المحلية كدعامة للتسيير المحلي الرشيد من منظور المنتخبين المحليين، وفي سياق اختبار الإشارة واختبار ذي الحدين لكل بعد من البعدين لهذا المحور، يوضح الجدول التالي النتائج المتوصل إليها:

[1]– وهيبة غربي، المرجع السابق، ص.137.

**جدول رقم (24): نتيجة اختبار إشارة أبعاد محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية**

| الترتيب | البعد | الإشارات الموجبة | الإشارات السالبة | عدد الأصفار (الحياد) | دلالة اختبار ذو الحدين | الدلالة المعنوية | الوسيط العام | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 02 | بعد نمط الإعمال بالمقاربة التشاركية | 20 | 03 | 02 | 0,004 | 0,000 | 4 | غالبا |
| 03 | بعد المبادرة المحلية في المقاربة التنموية | 19 | 02 | 04 | 0,015 | 0,000 | 4 | غالبا |
| 01 | بعد الاستجابة والفعالية في المقاربة التنموية | 22 | 02 | 01 | 0,000 | 0,000 | 4 | غالبا |
| الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية | | 21 | 03 | 01 | 0,001 | 0,000 | 4 | غالبا |

**المصدر**: مخرجات من برنامج spss بناء على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تشير أرقام الجدول إلى أن آراء أغلبية المنتخبين المحليين في تعزيز الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية كان عند درجة الإجابة بـ: **غالبا**، وهذا ما تعكسه قيمة اختبار الإشارة الدالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المستخلص (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.01)، وعليه توجد فروق بين وسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية في سلم الإجابات (أحيانا 3)، ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الأفعال وسلوكيات المنتخبين المحليين كانت إيجابية حسبهم، ومعظم الإجابات كانت **غالبا أو دائما**.

كما أن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصل عليه (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، وتوجد فروق بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة والدرجة المعيارية (3)، كما يفسر بأن نسبة المشاهدات المحتملة أكبر من قيمة الاحتمالية لاستجابات المبحوثين عند النسبة 50%؛ أي تمركز إجابات المبحوثين حول مقياس إجابة معين وواحد.

وانطلاقا من النتائج المستخلصة، يمكن ترتيب أبعاد المحور الخاص بأداء الديمقراطية التشاركية المحلية تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأضعف، بناء على الوسيط العام ومستوى الدلالة المعنوي لإجابات المنتخبين، وهي كما يلي:

- من منظور آراء المنتخبين المحليين، جاء البعد رقم (03) الذي يحتوي على عبارتين في المرتبة الأولى من حيث درجة الإجابة عليه، حيث بلغ الوسيط العام له (04)؛ أي كانت الإجابة بـ: "غالبا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي

(0.000)، وهذا راجع لأن 22 منتخبا محليا من مجموع 25 منتخب لهم رأي ذو قيمة أكبر من القيمة المعيارية لدرجة الإجابة والتي كانت بـ: "أحيانا"؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **غالبا أو دائما**، وهذا راجع بسبب عدم تشتت إجابات هذا البعد المرتبط بالاستجابة والفعالية في المقاربة التشاركية، ذلك أن رأي المنتخبين كان يستجيب لمخرجات العملية التشاركية ويتطلع إلى تلبية اقتراحات ومطالب وتوصيات الفاعلين المحليين، إلا أن الفعالية في ذلك شبة غائبة إذا ما تعلق الأمر بتأثير المعوقات المالية لتجسيد مقترحات الشركاء من جمعيات ومواطنين.[1]

كما أن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصل عليه (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، وعليه توجد فروق بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة والقيمة المعيارية في سلم الإجابات (أحيانا 3)، ولا تتبع توزيعا ذا حدين.

ويفسر ذلك إلى أن هناك عدم استجابة وتمظهراتها على مستوى التسيير المالي والاستقلالية وارتباطاتهما برسم القرارات التنموية المشتركة، وهناك أيضا تأكيد على ضعف الفعالية نتيجة نقص الموارد المالية في تجسيد برامج التنمية المحلية وفقا لتطلعات المواطنين والجمعيات المحلية.[2]

- في المرتبة الثانية، جاء البعد رقم (01) الذي يضم ثلاث عبارات من حيث درجة الإجابة على بنوده، حيث بلغ الوسيط العام له (04)؛ أي تكون الإجابة بـ: "غالبا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا راجع لأن 20 منتخبا محليا من مجموع 25 منتخب مبحوث لهم رأي ذو درجة يفوق درجة الاستجابة الحيادية (أحيانا 3)؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **غالبا أو دائما**.

كما يرجع إلى تمركز الإجابات حول الخيارات المتعلقة بهذا البعد المرتبط بنمط تفعيل والإعمال بالمقاربة التشاركية، مما يدل حسب اتجاهات مفردات عينة المنتخبين على أن تجسيد الديمقراطية التشاركية المستندة على آليات الاستشارة والمشاورة والاستدعاء والإشراك في العمل التنموي.

كما أن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصل عليه (0.004)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، وتوجد فروق بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة ودرجة الإجابة المعيارية (3)، وهي لا تتبع توزيعا ذا حدين، كما أبدت عينة الدراسة عن توجهها بتفعيل مشاورات (بغض النظر

[1]- مقدم ابتسام، المرجع السابق، ص.203.

[2]- بدرة ثلجة، المرجع السابق، ص.ص 239-240.

عن جدواها ومحل توظيفها وزمن تفعيلها) بين القيادة المنتخبة والجمعيات والمواطن المستفيد من برامج التنمية والخدمات العمومية، ويمكن تفسير ذلك أيضا بأن توجههم التسويقي للمقاربة التشاركية كدعامة تنموية حقيقية.

- في الأخير كان البعد رقم (02) الذي يضم ثلاث عبارات في المرتبة الثالثة من حيث درجة الإجابة على عباراته من طرف المبحوثين، وبلغ الوسيط العام له (04)؛ أي الإجابة بـ: "غالبا" بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، ومن مجموع 25 منتخب مبحوث هناك 19 منتخبا لهم رأي ذو درجة يفوق الدرجة المعيارية (أحيانا 3)؛ بمعنى أن إجاباتهم حول هذا البعد كانت **غالبا أو دائما**، كما يرجع إلى تمركز الإجابات حول الخيارات المتعلقة بمبادرة المنتخبين في تفعيل المقاربة التنموية التشاركية، مما يدل حسب اتجاهاتهم على استقطاب آراء الجمعيات ومقترحات المواطنين.

ومن ثمة فإن قيمة اختبار ثنائي الحدين دالة معنويا، لأن مستوى الدلالة الحقيقي المتحصل عليه (0.015)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوي الإسمي (0.05)، وعليه توجد فروق بين بيانات ووسيط آراء العينة المبحوثة ودرجة الإجابة المعيارية (3)، وهي لا تتبع توزيعا ذا حدين، كما أبدت عينة الدراسة عن توجهها بوجود شراكة مجتمعية في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية بصرف النظر عن مشروعيتها وفاعليتها.

على العموم، ومن خلال تحليل البيانات وتفسير النتائج، يتبين أن اتجاهات عينات الدراسة في ترقية العمل بالديمقراطية التشاركية المحلية لم يكن ثابتا في الفعل التنموي، وكُشِفَ عن تناقضات في الأدوار، فحسب رأي المواطنين والجمعيات هناك قصور في تعزيز العمل بالمقاربة التشاركية من زاويتين؛ حيث أن الأولى تتعلق بعجزهم عن تطوير أداء التسيير المحلي التشاركي في ظل غياب المبادرة، ومن زاوية أخرى تغيب الاستجابة والفعالية في المقاربة التنموية التشاركية نظرا لعدم مبادرة المجلس الشعبي البلدي في حوكمة تدبير الشؤون العمومية.

أما من ناحية اتجاهات المجلس الشعبي البلدي، ومن خلال آراء المنتخبين المحليين، سلموا بوجود ديمقراطية تشاركية محلية على مستوى تدبير الشأن العام، وأن المنتخب يتشاور ويتفاعل ويتواصل مع المجتمع المحلي من أجل خدمتهم والإنصات لهم في سياق تفعيل الاتصال المحلي.

لكن هناك ما يحول دون تلبية المقترحات المجتمعية نتيجة العجز المالي، وعدم قدرة المجلس الشعبي البلدي على تطوير الأداء الديمقراطي للمقاربة التشاركية، ذلك أنه بحاجة ماسة إلى عوامل أخرى مساعدة تتعلق بالمناحي الاقتصادية والبشرية والمالية والتنظيمية والهيكلية ...الخ.

ومجمل القول، إن بيئة ممارسات الديمقراطية التشاركية المحلية ببلدية "سعيدة" أفرزت ازدواجية في مستويات الأدوار المجتمعية والوظيفية، وهذا بطبعه سيولد حالات من عدم التكامل المحلي في بناء منظومة تنموية ترتكز على ميثاق تشاركي يهدف إلى الارتقاء بالإقليم التنموي، والتأسيس لمفهوم المواطنة التشاركية التي تحتكم إلى ثنائية الحق والواجب كمدخل أخلاقي للتأثير في القرارات والانتفاع من سياسات التنمية المحلية.[1]

## المبحث الثالث: نتائج الدراسة على ضوء اختبار ومناقشة الفرضيات (معالجة كيفية)

اشتغلنا في المبحث الثاني بتحليل وتفسير إشارات تقديرات المبحوثين من خلال العينات الثلاثة، بعد أن شرعنا في فحص ثبات بنودها وفقراتها وقياس صدق متغيرات محاورها، ومن أجل اختبار الفروض الإحصائية والتحقق من مطابقة نموذج الدراسة في شقيه النظري والتطبيقي لدرجة الموافقة مع ما تم رسمه في تصورات علمية وأبعادها في النموذج النظري وتمفصلات الدراسة الميدانية.

وبالتالي سيركز هذا المبحث على اختبار النموذج المقترح للدراسة النظرية والميدانية، من خلال تحليل الانحدار ونموذج التحليل العاملي التوكيدي في إطار تصميم نمذجة المعادلات البنائية في اختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع للنموذج النظري المسطر وبيانات الدراسة الميدانية، وهذا باستخدام برنامج amos، فالمعادلات البنائية المعتمدة في هذا الصدد ستساعدنا على تفسير وتحليل أبعاد ارتباطات الديمقراطية التشاركية بتدبير الشأن العام كمدخل لتفعيل برامج التنمية المحلية.

### المطلب الأول: مناقشة الفرضية الإحصائية الأولى على ضوء قياس دور المواطنين

في مستهل الحديث، يعتبر المواطن محور تفاعلات العملية السياسية والديمقراطية في تحقيق التنمية المحلية، إلى حد يمكننا من خلال أدواره ومواقفه واتجاهاته السلوكية قياس درجة مشاركته عبر الانخراط في المجال العام للديمقراطية التشاركية وتفعيل آلياتها في تدبير الشؤون العمومية.

وفي هذا الصدد، جاءت الفرضية الأولى للدراسة كما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، في تقديرات المواطنين للاندماج في الفضاء العام التواصلي على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة، عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

ولاختبار هذه الفرضية عند مستوى دلالة إسمية (0.01) تم صياغة الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين:

[1]– المرجع نفسه، ص.208.

- الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أكبر من مستوى الدلالة الاسمية.
- الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أصغر أو يساوي مستوى الدلالة الاسمية.

**أولا: اختبار فرضية الدراسة ومناقشة دور المواطن في تدبير الشؤون العمومية المحلية**

تم إثبات وجود علاقة خطية بين الاندماج في الفضاء العام التواصلي عند عينة المواطنين المحليين (المتغير المستقل) والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (المتغير التابع)، ومعرفة درجة التأثير ونموذج تنبئه من خلال المؤشرات الإحصائية اللازمة، حيث يوضح الشكل أسفله نتائج تحليل الانحدار.

**شكل رقم (19): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الأولى من منظور المواطن المحلي**

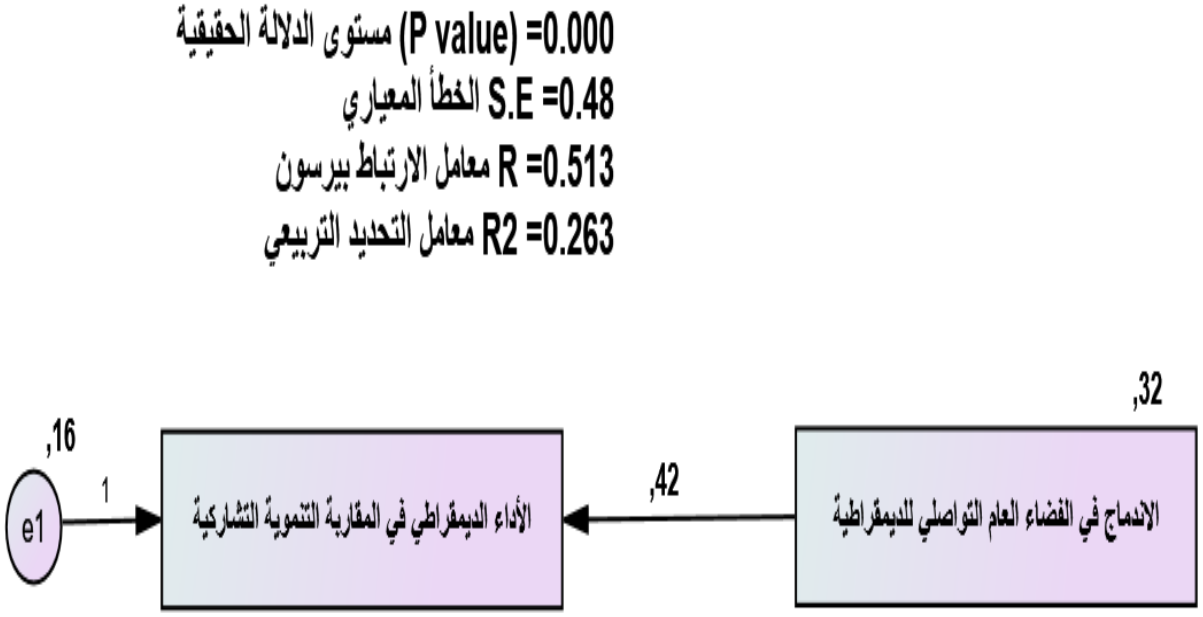


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos •

من خلال الشكل أعلاه، واستقراء لنتائج برنامج spss Amos من خلال معالجة إحصائية محوسبة، لوحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (R=0.513) دالة معنويا عند مستوى دلالة حقيقي (0.000)، وأن قيمة P_value أصغر تماما من مستوى الدلالة الاسمي (0.01)؛ حيث أنه يفسر وجود علاقة ارتباط طردي (R موجب) بين درجة اندماج المواطن في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة".

• في الشكل أعلاه يوجد المتغير المستقل الخاص بـ: الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية، كما يوجد المتغير التابع الخاص بـ: الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، وكلا المتغيرين تم ورودهما في الفرضية الأولى، أما الحرف e1 هو خطأ البناء للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة).

ويتضح أيضا من خلال مخرجات البرنامج المحوسب أن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرين؛ حيث أن قيمة معامل التحديد ($R^2$=0.263)، وهو ما يفسر أن 26.3% من تغيرات الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية والتعديل في ممارساته والتطوير لعناصره ومكوناته السياسية وما إلى غير ذلك هي ناتجة عن التغير الحاصل في مدى اندماج المواطن المحلي وولوجه التام في الفضاء العام التواصلي الديمقراطي، وإن 73,7% هي الباقي ناجمة عن عوامل أخرى، أهمها يتعلق بالإدارة التنموية، الآلة البيروقراطية، التنظيمات، القوانين، المناخ السياسي، مستوى الثقافة السياسية والاستعداد النفسي ...الخ.

وبتطبيق هذا النموذج يمكن التنبؤ بتأثير اندماج المواطن كفاعل في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية على الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، حيث أن كل تغير قدره 0.42 وحدة في مستوى اندماج المواطن المحلي في الفضاء العام يزيد في مستوى الأداء الديمقراطي عند تطبيق آليات المقاربة التنموية التشاركية، وهو ما يبين مدى أثر المتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية، وعليه **ترفض** الفرضية الصفرية **وتقبل** الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية في تقديرات المواطنين للاندماج في الفضاء العام التواصلي على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة، عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

من وجهة تحليل نظري أساسية: تكون العلاقات الهلامية بين المواطنين والمجلس الشعبي المنتخب لا تكاد تخرج عما اتفق عليه الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية حول موضوع الثقة في إطار المشروعية السياسية، وبالتالي تثبط وتقيد الاتصال المحلي الدائم.

ولأغراض تنموية تواصلية هادفة ذات كفاءة بين المنتخبين المحليين ومختلف الفواعل، انصب الحديث حول مدى اهتمام المواطنين ومبالاتهم بتسيير شؤونهم العمومية من عدمه، ومدى تواصلهم وتعاونهم مع ممثليهم في المجالس المحلية المنتخبة، فقلّما نجد الديمومة في الاتصال التفاعلي قصد تجسيد ديمقراطية تشاركية محلية رائدة.[1]

بناء عليه، يقتضي لإدماج المقاربة التشاركية ترسيخ قيم المواطنة والفعل الاجتماعي البنَّاء، وهي مسؤولية تلقى على عاتق كل مواطن يتمتع بحقوقه ويلتزم بواجباته، فالتنشئة السياسية كدعامة تسعى إلى تلقين فواعل التنمية المحلية قيمَ المقاربة التشاركية، من خلال تحبيب السلوك التشاوري والحوار البناء والعمل المشترك في تفعيل البرامج والمشاريع التنموية.

[1]- Christian FEUILLET, "Rôle des collectivités locales pour la paix et le développement", **Contribution au Forum** Européen des autorités locales, Saint-Denis, Novembre 2003.

ويعتبر "غابرييل ألموند" في هذا الصدد أن التنشئة السياسية الأداة التي لها وظيفة تمتين النسق السياسي، وهو الأمر الذي يؤسس لشرعية المجلس الشعبي البلدي ومشروعية سياساته التنموية، ويقلل من احتمال وقوع حالات الانفصام والاغتراب الذي يطرأ نتيجة غياب الثقافة السياسية التشاركية.

فالتنشئة لها ثلاثة أدوار محورية تقوم على نقل الثقافة وتكوينها وتغييرها، والقيام بهذه الأدوار حسب "هربرت هيومان" يرتكز على وظيفة المؤسسات المجتمعية والسياسية في المجتمع، ومساعدة الفرد مهما كانت صفته ومكانته في النسق السياسي على التأقلم مع تفاعلات عناصر بيئة المقاربة التشاركية، وتنمية الديمقراطية في التسيير المحلي.[1]

وفي ذات الإطار، أبانت الدراسة الميدانية عن نتائج تفسر قصور التنشئة المجتمعية في تشكيل ثقافة سياسية تقوم على المواطنة والفعل التنموي، وبالاحتكام إلى بيانات إحصائية تم فهم وتحليل أبعاد تطبيق المقاربة التشاركية في العمل التنموي، بحيث استنتج بأن هناك اندفاع إلى الفردانية وما تسببه من اختلالات في نسق التدبير التشاركي.

المثلب الأخير، هو ما أكده "دوركايم" و"برنت" و"نيلسن" أن المواطن الفاعل والإيجابي هو القادر على التأثير بفعله الاجتماعي والسياسي والاقتصادي دون الاعتماد السلبي على الآخرين، وهو أمام مسؤولية مشتركة، فالمواطن أو الفاعل ككائن فردي يختلف عن الآخر ككائن اجتماعي، فالأول يحبذ الامتناع عن المشاركة والاشتراك والمساهمة والتعاون في إطار الجماعة، أما الثاني فهو يخالف الاعتقاد السابق تماما.[2]

إلا أن المجتمع المحلي ببلدية "سعيدة" يتسم بمواصفات الكائن الأول، وهنا يتم تبرير أن الفواعل المحلية لا تحمل رسالة تنموية قوية تقوم على تفضيلات النهج التشاركي، وهذا ما سبب لدى المواطن نزعة التفرد والاغتراب، وإن شارك فإنه يشارك بتلك النرجسية وعدم شعوره بمسؤولية التكليف وحب المصلحة العامة في مجتمعه.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية، يبدو أن المواطن أَثَّرَ بدرجة كبيرة في عدم تفعيل آليات المقاربة التنموية التشاركية، وذلك وفقا لتركيبة الثقافة والبيئة السياسية السائدة، وهناك العديد من المثبطات الكابحة لعملية إدماج المقاربة، سببها الفرد في حد ذاته وهي على سبيل المثال:

- التعارض الحاصل بين الحق والواجب في ممارسة المواطنة: في هذه الحالة، يقع تفكير المواطن في كنف المطالبة بالحقوق وعدم الالتزام بأداء الواجبات، إلى أن اتسعت الفجوة بين الحقوق والواجبات، وبالتالي ساد الاعتقاد بأخذ قيم سلطوية أكثر دون المشاركة والإسهام في تقديم الإضافة التي تخدم المصلحة العامة.

[1]– مصطفى أسعيد، "التنشئة السياسية والمواطنة"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 12، العدد: 24، 2012، ص.205.

[2]– محمد الخوالدة، ريم تيسير الزعبي، **التربية الوطنية: المواطنة والانتماء**، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014، ص.ص 56–58.

- الانتقاص من قيمة المبادرة والتطوع: حيث اتجه المواطن إلى بذل أقل جهد في خدمة وتنمية المجتمع ذاتيا، دون الاستثمار في قدراته ومجهوداته التنموية، وهذا نظير قلة الكفاءة والخبرة لدى المواطن في المشاركة، طالما تكبحه في تعزيز ودعم قدرات البلدية، كما أن دور المجتمع المدني بات قاصرا عن أداء الوظيفة الأساسية التي وجد من أجلها لانصرافه إلى خدمة أجندة غير لا تؤهل المواطن وتنمي فكره وإدراكه بأهمية العمل التنموي التطوعي والتشاركي.

- اهتزاز قدسية احترام القانون: أصبح المواطن لا يلتزم بواجباته ولا يحترم القوانين والتنظيمات، كما أن مخالفته لها كان أمرا مستساغا لهدم مقومات دولة الحق والقانون، وكان هذا يدعو إلى المباهاة والتفاخر والنرجسية في التعامل مع القيم السلطوية، في ظل غياب ردع مادي أو تحسيس معنوي يؤدي إلى التشبع بروح القانون والسهر على تقديسه واجتناب كل ما يؤدي إلى تجاوزات تململ بنية المؤسسات الديمقراطية في المجتمع والدولة.

- السلوك السلبي وأثره على ممارسة المواطنة التشاركية: خلص بأن هناك سلوكيات سلبية مثبطة عن المشاركة الشعبية، والتي تقلل من أهمية العمل التعاوني في تجسيد المشاريع والاستفادة من البرامج الخدماتية على مستوى البلدية، وهذا ساهم في غرس ثقافة الاستهزاء واللامبالاة، إذ كبحت كل المبادرات المحلية لمعاونة المجلس الشعبي البلدي.

من خلال ما تم ذكره، يحتكم إلى المسلمة النظرية التي تقضي بضرورة الانخراط في بوتقة الفعل التنموي والتسيير العمومي، والاندماج في فضاء تنظيم المجتمع وتأهيله ديمقراطيا، حتى يتسنى حوكمة التسيير المحلي ودمقرطة التنمية المحلية وإعطائها بعدا تشاركيا في صنع القرار الجماعي.[1]

مجمل القول، يتضح بشكل واضح، أن معظم المؤشرات والبيانات الكمية تدل على صدق الفرضية الإحصائية الأولى، وكانت إيجابية ومرتفعة نسبها، ومع أن معاملات الارتباط بين متغيراتها تشير إلى علاقة طردية قوية إلى حد ما، يمكننا أن نؤكد على صحتها.

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية، أصبحت بمثابة **الاستنتاج الأول** لهذا البحث، حيث توصلنا إلى:

- عدم المشاركة في تنشيط حياة المجال العام للديمقراطية التشاركية في الأحياء والمناطق والجهات.
- غياب المشاركة في تخطيط المشروعات التنموية.
- عدم الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني لتقوية نسيج الديمقراطية التشاركية.

[1]- Gue Poquet, **Dimocratie de proximite et participation des habitans a la politique de la ville**, Paris: CREDOC, 2001, P.21.

- عدم الإيمان بالدور الحقيقي للمواطن في ممارسة الرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي.

- عدم حضور ومتابعة مداولات المجلس الشعبي البلدي، مما يشير إلى قطيعة اتصالية وتواصلية لا تساعد على بلورة سياسات وقرارات التنمية المحلية التشاركية.

## المطلب الثاني: مناقشة الفرضية الإحصائية الثانية على تقدير دور الجمعيات المحلية

تعتبر الجمعيات المحلية أحد المؤسسات والتنظيمات المجتمعية التي تنبني عليها أنساق الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية المحلية، لما لها من أهمية بالغة في تفعيل وتطبيق آلياتها من خلال عملها التطوعي المستدام حيث تعتبر من بين المؤسسات غير الرسمية التي تضطلع بدور مهم في بلورة سياسات التنمية المحلية وتنفيذ مشروعاتها ومراقبتها من أجل حوكمة عملياتها.

وعلى هذا الأساس، تتمحور الفرضية الثانية حول قدرة الجمعيات على الانخراط المباشر والاندماج في المجال العام الديمقراطي، ولقياس ذلك كانت الصيغة التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في تقديرات الجمعيات المحلية للاندماج في الفضاء العام التواصلي على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة، عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

ولاختبار هذه الفرضية عند مستوى دلالة إسمية (0.01) تم صياغة الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين:

- الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أكبر من مستوى الدلالة الاسمية.

- الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أصغر أو يساوي مستوى الدلالة الاسمية.

### ثانيا: اختبار فرضية الدراسة على ضوء مساهمة الجمعيات في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية

تم إثبات وجود علاقة تأثير خطية بين الاندماج في الفضاء العام التواصلي عند عينة الجمعيات (المتغير المستقل) والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (المتغير التابع)، ومعرفة درجة التأثير ونموذج تنبئه من خلال المؤشرات الإحصائية اللازمة، وهو ما يوضحه الشكل أسفله الخاص بنتائج تحليل الانحدار.

**شكل رقم (20): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثانية من منظور الجمعيات المحلية**

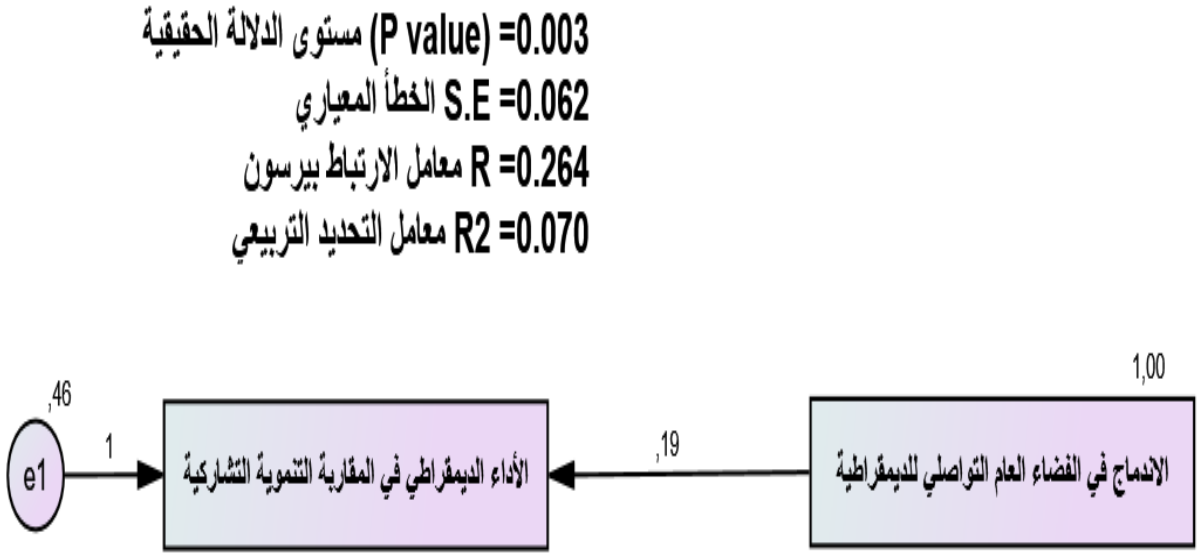


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos•

من خلال الشكل السابق، استخلصنا أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (R=0.264) دالة معنويا عند مستوى دلالة حقيقي (0.003)، وهي قيمة P_value أصغر تماما من مستوى الدلالة الاسمي (0.01)، وهو ما يعني وجود علاقة ارتباط طردي (R موجب) بين درجة اندماج الجمعيات في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة".

كما شوهد بأن هناك علاقة تأثير موجبة بين المتغيرات، حيث يوجد قيمة معامل التحديد ($R^2$=0.070)، وهو ما يفسر أن 7% من التغيرات للأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية والتعديل في ممارساته والتطوير لعناصره ومكوناته السياسية وأسلوب تفعيله وما إلى غير ذلك ناتجةٌ عن التغير الحاصل في مدى اندماج الجمعيات المحلية في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية، وإن 93% هي الباقي ناجمة عن عوامل أخرى، أهمها يتعلق بالاهتمام والاستمرارية والمسؤولية الاجتماعية والمناخ التطوعي والاستراتيجي لنشاطات الجمعيات...الخ.

وبتفعيل هذا النموذج يمكن التنبؤ بتأثير اندماج الجمعيات المحلية في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية على الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية؛ حيث أن كل تغير قدره 0.186 وحدة؛ أي ما يقارب 0.19 في مستوى اندماج الجمعيات في الفضاء العام يزيد في الأداء الديمقراطي عند تفعيل آليات المقاربة التنموية التشاركية، وهو ما يبين مدى أثر المتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية.

• في الشكل أعلاه يوجد المتغير المستقل الخاص بـ: الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية، كما يوجد المتغير التابع الخاص بـ: الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، وكلا المتغيرين تم ورودهما في الفرضية الأولى، أما الحرف e1 هو خطأ البناء للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة).

وعليه **ترفض** الفرضية الصفرية **وتقبل** الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في تقديرات أعضاء الجمعيات المحلية للاندماج في الفضاء العام التواصلي على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة، عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

من خلال النتائج المستخلصة تكشف لنا البيانات عن القصور الجلي لدور الجمعيات في واقعيته وقابليته في ترسيخ ثقافة ديمقراطية تدعم مسار التدبير التشاركي، فهناك العديد من المداخل التفسيرية التي تكشف الأسباب الكامنة وراء ذلك، وإن بعض الجمعيات تحمل برامج ناضجة من حيث فلسفتها وروحها.

إلا أن الجوانب العملية أثبتت محدوديتها على أرض الواقع، وأن الفجوة كانت العامل المحوري في قطع الصلة بين التصور والتطبيق الحقيقي لمحتوى تلك البرامج، وأبرز تلك المسببات التي حالت دون تحقيق أهدافها في إطار تفعيل المقاربة التنموية التشاركية كانت كالتالي:

- ابتعاد القيادات الجمعوية عن قضايا التنمية المحلية، ويتسم بناء مؤسساتها في هذا السياق بالشخصانية والمصلحة الضيقة، الأمر الذي غيبت معه الممارسة التشاركية في الفعل التنموي.

- غياب استراتيجية واضحة المعالم لنشاط الجمعيات المحلية في مجال التنمية، وغياب الوعي بأحقية المقاربة التشاركية كمدخل لتعزيز دورها وإثبات مكانتها في تدبير الشأن العام.

- عدم قدرة الجمعيات المحلية على خلق مجال عام تعاوني وتشاركي في إطار المقاربة الاتصالية والتنموية، وهذا سيحد من إمكانية حشد الرأي العام المحلي وتعبئته صوب قضاياه وشؤونه العامة، وهي بذلك غير قادرة على الإعمال بآليات الديمقراطية التشاركية في ظل غياب الآليات المرافقة لعملية التنمية والاستجابة لمطالب المواطنين.

- جمعيات محلية (جلها) لا تحسن ولا تجيد تفعيل آليات الاتصال اليومي مع المواطن المحلي، ولا تستطيع التوحد معه في قضاياه وشؤونه المهمة، ولا حتى تجنيده لخدمة مصالحه ورسم أولويات برامجه التنموية، وتقتصر هباتها التطوعية مناسباتيا ومرحليا من دون أن تسجل استمرارية في سجل نشاطها الجمعوي والتنموي.

- جمعيات محلية غير مؤمنة بقيمة الديمقراطية التشاركية وغير متشبعة بحس المواطنة الفاعلة، وأن معظمها يتعامل مع قضايا المجتمع المحلي بالموسمية، واقتصار دورها على الزبونية السياسية.

ومنه، يبدو أن أزمة البرنامج عند الجمعيات المحلية ببلدية "سعيدة" يرجع بالأساس إلى نقص التكوين والتنشئة الثقافية على العمل الديمقراطي في إطار تفعيل التواصل التنموي وتفضيلات الاتصال السياسي مع المجلس الشعبي

البلدي، وهي بذلك تفتقد إلى رؤية استراتيجية لتدبير الشأن العام وتأطير القاعدة الشعبية وتوجيهها صوب إعلاء القيمة الديمقراطية في العمل التنموي.

يمكن القول بأن أبعاد المواطنة المحلية في ارتباطاتها ببرامج الجمعيات ومفاهيمها تؤكد أنها لم تتحقق بعد على ضوء محددات الانتشار الثقافي لقيم وممارسات الديمقراطية والعمل الجمعوي، وثمة عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية رسخت في ذهنيات المواطن المحلي، والتي ساهمت في خلق جو يقطع الثقة المتبادلة بين الفعل الجمعوي والتخطيط التنموي من طرف البلدية.

إن المشهد الديمقراطي واتصالاته بنسق التنمية المحلية يكرس التباعد بين النصوص الدستورية والتشريعية والنصوص التطبيقية والتنظيمية كسبب يستبعد حوكمة تشريع المقاربة التشاركية نظير غياب الفعالية والفعلية، وبسبب عجزها عن القيام بعملية تجسير علاقات التعاون والرقابة والتنسيق الداعمة لأهداف وأولويات برامج التنمية، وغياب سياسات التحسيس ونشر ثقافة المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام المحلي.

وفي هذا المضمار التحليلي، تؤكد جل البيانات والنسب على صدق الفرضية الإحصائية الثانية، وكانت إيجابية ومرتفعة مؤشراتها، ومع أن معاملات الارتباط بين متغيراتها تشير إلى علاقة طردية قوية إلى حد ما، يمكننا أن نؤكد على صحتها.

بناء على ذلك، يمكننا التسليم بأن هذه الفرضية، أصبحت بمثابة **الاستنتاج الثاني** لهذا البحث، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- نسيج جمعوي غير متوازن في عناصر ومكونات بنيته، مما يعيق قطاعات التنمية المحلية، وعدم مساهمته في حوكمة السياسة التنموية.

- جمعيات تتخذ من سلوكها موقفا معاديا ومعارضا (غير عقلاني) لا يساعد على تكريس النهج التشاركي في تدبير الشأن العام.

- قصور دور الجمعيات في التنشئة المدنية وترسيخ سلوك المواطنة التشاركية في المجتمع المحلي، وانغماسها في قوقعة الصراعات بين منخرطيها ومنتسبيها، مما ينتج ثقافة في المجال العام لا تساعد على ترقية التنمية المحلية التشاركية.

## المطلب الثالث: مناقشة الفرضية الإحصائية الثالثة على ضوء أبعاد تكريس الحوكمة المحلية التشاركية

تنبني عمليات وتفاعلات الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية على مقومات رئيسية؛ كالشفافية والإعلام والرقابة والمساءلة ...الخ، وتعتبر مهمة في حوكمة السياسة التنموية، باعتبارها من الآليات الجديرة بتكريس رشادة على الأعمال والمشروعات التنموية التي يباشرها المجلس الشعبي البلدي.

وفي هذا السياق، جاءت الفرضية الثانية للدراسة كما يلي: يوجد أثر في تقديرات فواعل الحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة، عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

ولاختبار هذه الفرضية عند مستوى دلالة إسمية (0.01) تم تصميم الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين:

- الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أكبر من مستوى الدلالة الاسمية.
- الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أصغر أو يساوي مستوى الدلالة الاسمية.

### أولا: اختبار فرضية الدراسة من خلال مناقشة دور المواطن في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة

سنختبر من هذا المقام صدق الفرضية الثانية على ضوء تقديرات عينة المواطنين، إذ تم إثبات وجود علاقة تأثير خطية بين الحوكمة المحلية الرشيدة (المتغير المستقل) والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (المتغير التابع)، ومعرفة درجة التأثير ونموذج تنبئه من خلال المؤشرات الإحصائية اللازمة، وهو ما يوضحه الشكل أسفله الخاص بنتائج تحليل الانحدار.

تعد الشفافية ركن تقوم عليه الحوكمة المحلية الرشيدة، وهو أساس المشاركة ودعامتها الجوهرية في ترقية العمل بالمقاربة التنموية التشاركية في البلدية، فالإعلام الإداري وحق الحصول والاطلاع على المعلومات ذات الطابع العام عامل محوري في إشراك المواطنين في التسيير المحلي، ولذلك فإن تمكين الجمهور من النفاذ إلى المعلومة العامة هو أولى خطوات تجسيد المقاربة التشاركية في تسيير الشؤون العمومية المحلية.[1]

---

[1]– أوكيل محمد أمين، " إشكالات تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية"، مرجع سبق ذكره، ص.194.

ـــــــــــــ،"شفافية الإدارة كدعامة لفعالية وعصرنة التسيير المحلي في الجزائر"، **مداخلة منشورة** مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول تسيير الإدارة المحلية في ظل المتغيرات الدولية والوطنية، المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، يومي 10–11 أبريل 2017، ص.ص 372–373.

**شكل رقم (21): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثالثة من منظور المواطن المحلي**

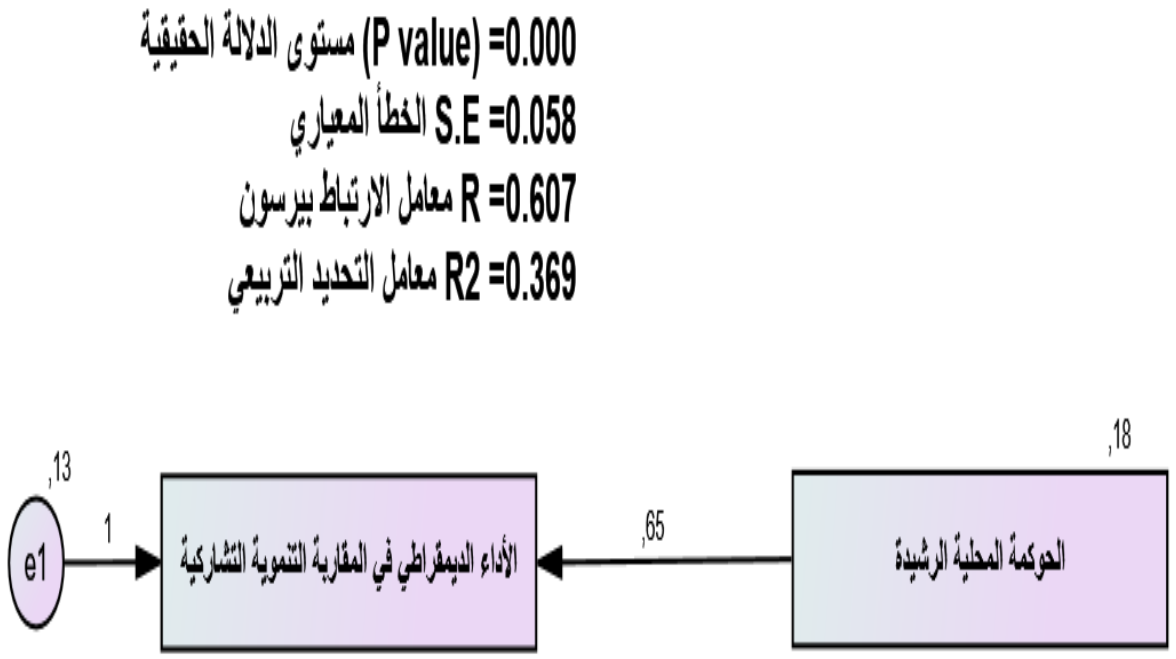


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos•

من خلال تمثيل العلاقة الخطية في الشكل الوارد آنفا، يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (R=0.607) دالة معنويا عند مستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهي قيمة P_value أصغر تماما من مستوى الدلالة الاسمي (0.01). وهو ما يعني وجود علاقة ارتباط طردي (R موجب) بين درجة الحوكمة المحلية الرشيدة والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة".

كما لوحظ أن هناك علاقة تأثير موجبة بين متغيري الفرضية الثانية، إذ استقرت قيمة معامل التحديد عند ($R^2$=0.369)، وهو ما يفسر أن 36.9% من تغيرات الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية والتعديل في ممارساته والتطوير لعناصره ومكوناته السياسية وأسلوب تفعيله وما إلى غير ذلك ناتجةٌ عن التغير الحاصل في مدى تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة من منظور المواطن، وإن 63,1 % هي الباقي ناجمة عن عوامل أخرى، يمكن أن ترتبط وتتعلق بمرونة القوانين في تفعيل الموازنة المحلية المفتوحة ودرجة الوعي بقيم الحوكمة الرشيدة وما إلى غير ذلك.

وعند تطبيق هذا النموذج يمكن التنبؤ بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية من وجهة رأي المواطن، حيث أن كل تغير قدره 0.652 وحدة في مستوى مساهمة المواطن في تكريس

• في الشكل أعلاه يوجد المتغير المستقل الخاص بـ: الحوكمة المحلية الرشيدة، كما يوجد المتغير التابع الخاص بـ: الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، وكلا المتغيرين تم ورودهما في الفرضية الثانية، أما الحرف e1 هو خطأ البناء للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة).

الحوكمة المحلية الرشيدة يزيد في الأداء الديمقراطي عند تطبيق المقاربة التنموية التشاركية، وهو ما يبين مدى أثر المتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية.

بناء عليه، **ترفض** الفرضية الصفرية **وتقبل** الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في تقديرات المواطن المحلي للحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

**ثانيا: اختبار فرضية الدراسة على ضوء دور الجمعيات المحلية في تكريس الحوكمة الرشيدة**

في مضمار اختبار الفرضية الثانية على ضوء تقديرات عينة الجمعيات المحلية، تم إثبات وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه بين الحوكمة المحلية الرشيدة (المتغير المستقل) والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (المتغير التابع) ومعرفة درجة التأثير ونموذج تنبئه من خلال المؤشرات الإحصائية اللازمة، وهو ما يوضحه الشكل أسفله الخاص بنتائج تحليل الانحدار.

**شكل رقم (22): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثالثة من منظور الجمعيات المحلية**

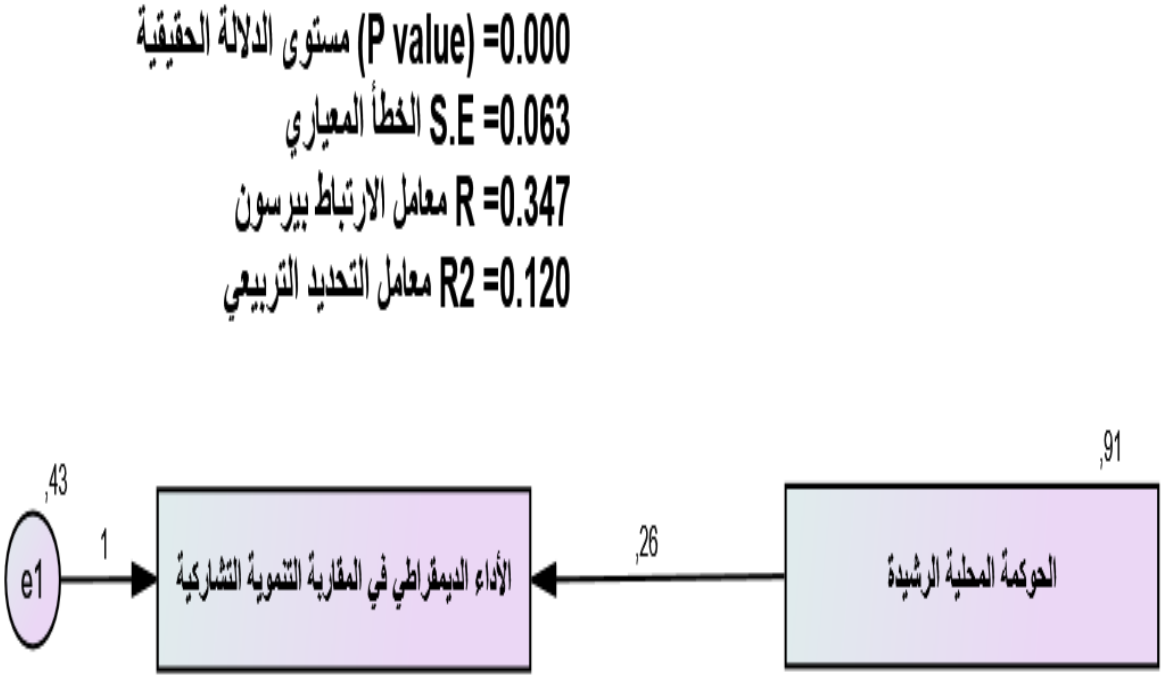


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos•

• في الشكل أعلاه يوجد المتغير المستقل الخاص بـ: الحوكمة المحلية الرشيدة، كما يوجد المتغير التابع الخاص بـ: الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، وكلا المتغيرين تم ورودهما في الفرضية الثانية، أما الحرف e1 هو خطأ البناء للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة).

يصور الشكل السابق العلاقة الخطية لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وعليه: سُجلت قيمة معامل الارتباط بيرسون (R=0.347)، وهي دالة معنويا عند مستوى دلالة حقيقي (0.000)، وأن قيمة P_value أصغر تماما من مستوى الدلالة الاسمي (0.01)، ما يعني وجود علاقة ارتباط طردي (R موجب) بين درجة الحوكمة المحلية الرشيدة والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة".

كما كُشف عن علاقة تأثير موجبة بين متغيري الفرضية الثانية، إذ أن قيمة معامل التحديد ($R^2$=0.120)، وهو ما يفسر أن 12% من تغيرات الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية والتعديل في ممارساته والتطوير لعناصره ومكوناته السياسية وأسلوب تفعيله وما إلى غير ذلك ناجمةٌ بصفة متصلة عن التغير الذي يحدث في مستوى عملية تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة، وإن 88% هي الباقي ناجمة عن عوامل أخرى، أهمها يتعلق بقوة تأثير الجمعيات المحلية في إحداث الرقابة وتضمين المساءلة في إطار التمكين وعناصر المناخ الجمعوي ...الخ.

وعند تطبيق هذا النموذج يمكن التنبؤ بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية؛ حيث أن كل تغير قدره 0.256 وحدة، أو ما يقارب 0.26 في مستوى مساهمة الجمعيات المحلية في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة يزيد في درجات الأداء الديمقراطي عند تطبيق المقاربة التنموية التشاركية، وهو ما يبين مدى أثر المتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها **ترفض** الفرضية الصفرية **وتقبل** الفرضية البديلة القاضية بأنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في تقديرات الجمعيات المحلية للحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

**ثالثا: اختبار فرضية الدراسة على ضوء مساهمة المنتخبين في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة**

أثبتت أبعاد اختبار الفرضية الثانية على ضوء تقديرات عينة المنتخبين المحليين عن علاقة تأثير أحادية الاتجاه بين الحوكمة المحلية الرشيدة (المتغير المستقل) والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (المتغير التابع)، ومعرفة درجة التأثير ونموذج تنبئه من خلال المؤشرات الإحصائية اللازمة، وهو ما يوضحه الشكل أسفله الخاص بنتائج تحليل الانحدار كما هو موضح في الشكل التالي.

**شكل رقم (23): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثالثة من منظور المنتخب المحلي**

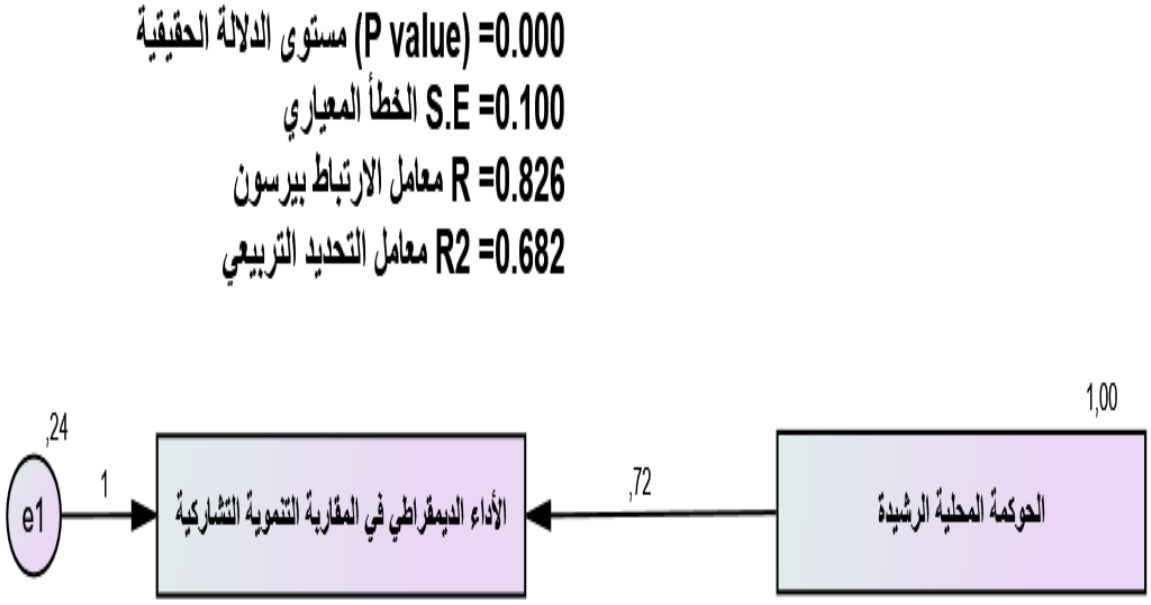


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos •

من خلال الشكل السابق الذي يمثل العلاقة الخطية لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، سُجل معامل الارتباط بيرسون عند القيمة (R=0.826) الدالة معنويا عند مستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهي قيمة P_value أصغر تماما من مستوى الدلالة الاسمي (0.01)، ما يعني وجود علاقة ارتباط طردي (R موجب) بين درجة الحوكمة المحلية الرشيدة والأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية ببلدية "سعيدة".

كما يلاحظ أن هناك علاقة تأثير موجبة بين متغيري الفرضية الثانية، إذ أن قيمة معامل التحديد هي ($R^2$=0.682)، وهو ما يفسر أن 68.2 % من تغيرات الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية والتعديل في ممارساته، وتطوير عناصره ومكوناته السياسية وأسلوب وعوامل تفعيله وما إلى غير ذلك ناجمة بصفة متصلة عن التغير الذي يحدث على مستوى عملية تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة بالمجلس الشعبي البلدي، وإن 31,8 % هي الباقي ناجمة عن عوامل أخرى، وقد ترتبط بالمعرفة السياسية للمقاربة لدى المنتخب المحلي واختصاصه وكفاءة القيادة في تكريسها، وقد تتمحور حول علاقة المنتخب بالإداري في التسيير والإدارة التنموية أو عدم تكوينه الجيد.

الجدير بالملاحظة أيضا، وعلى الرغم من إشارة بعض النصوص القانونية ذات الصلة بالتسيير المحل، وفي مقدمتها قانون البلدية، إلى حق الإعلام والاطلاع على القرارات البلدية أو الحصول على المعلومات الإدارية، فإن ممارسته الفعلية

• في الشكل أعلاه يوجد المتغير المستقل الخاص بـ: الحوكمة المحلية الرشيدة، كما يوجد المتغير التابع الخاص بـ: الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، وكلا المتغيرين تم ورودهما في الفرضية الثانية، أما الحرف e1 هو خطأ البناء للمتغيرات الكامنة (غير المشاهدة).

من خلال توظيف وسائط التواصل الاجتماعي كإعلام جواري مكمل، تبقى في غالب الأحيان مرهونة بنطاق ضيق فقط يخص جمهورا ذا حجم صغير.[1]

وعند تطبيق هذا النموذج يمكن التنبؤ بتأثير الحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية؛ حيث أن كل تغير قدره 0.720 وحدة في مستوى مساهمة المنتخبين المحليين على العموم في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة يزيد بأثر مباشر على الأداء الديمقراطي عند تطبيق المقاربة التنموية التشاركية، وهو ما يعكس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية.

ومن هذا المقام، **ترفض** الفرضية الصفرية **وتقبل** الفرضية البديلة القائلة بأنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في تقديرات المنتخبين المحليين للحوكمة المحلية الرشيدة على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية ببلدية سعيدة، عند مستوى دلالة اسمي يقدر بـ: $\alpha$ أصغر من أو يساوي 0.01.

ومن خلال البيانات التي أوضحتها علاقات التأثير بين متغيرات فرضية الدراسة، لا سيما التطرق إلى دور الفواعل في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة وانعكاسها على الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية، حيث يمكنا استخلاص ما يلي:

**1- مناقشة إشكالية الفجوة الديمقراطية وانعكاساتها على حوكمة العمل التنموي التشاركي**

تفيدنا بيانات الدراسة الميدانية أن هناك جملة من العوامل المتسببة في قطع جسور التعاون والعمل المشترك في تفعيل برامج التنمية المحلية وتجسيدها بأساليب ديمقراطية وطرق تعاضدية من شأنها أن تزيد في عدد الفرص وتقلل من احتمال الخطأ في جدوى المشاريع التنموية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعدم توافق المشروع مع توجهات وتطلعات مجتمع بلدية "سعيدة".

يمكننا أن نذكر أهم العوامل التي رأيناها شائعة في بيئة مجتمع البحث (اتجاهات ومواقف الجمعيات المحلية والمواطنين) على سبيل المثال، بحيث درسنا واقع طبيعة العلاقة بين المواطنين والجمعيات والمجلس الشعبي البلدي، إذ تم إجراء المعاينة لـ: 334 مفردة.

في المقام الأول؛ إن إدارة الوقت من المداخل المهمة في مساقات التنمية والحضارة، فالاستثمار في هذا المجال هو شرط رئيسي كما اعتبره المفكر "مالك بن نبي" –رحمه الله– لقيام النهضة؛ قوامها الإنسان، فمتى استثمر

[1]– أوكيل محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص. 372–373.

الإنسان قدراته المادية والمعنوية، وبادئ بمبادرته، مسخرا فعله التطوعي في سبيل تطويع المشاركة الاجتماعية، بذلك يكون قد أحدث تنمية منشودة، كما أن تنظيم الوقت يساعد على ترقية ممارسات الديمقراطية التشاركية.

وعليه، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية، هناك ما نسبته: 70.56% من مجتمع البحث (الجمعيات والمواطنين) لا يتفرغ للمشاركة قصد توجيه نشاطات وأعمال وسياسات المجلس الشعبي البلدي، وهذا بطبعه يعيق تجسيد التخطيط التنموي، ذلك أن المشاركة الشعبية ضعيفة جدا، ومن ثم فإن عدم تفرغ أغلب الجمعيات ومعظم المواطنين من وجهتهم للمشاركة كان عاملا مؤثرا في ترقية المقاربة التنموية التشاركية.

كما أن تجسير علاقات التعاون والمرافقة الشعبية بالدرجة الثانية أكثر من ضروري في تجسيد برامج ومشاريع تنموية على مستوى البلدية، إلا أن ما لوحظ من خلال بيانات الدراسة الميدانية هو أن ما نسبته: 60.28% من مجتمع البحث لا يحبذون التعاون مع المنتخبين المحليين والمسؤولين الإداريين، بحكم عدم رغبتهم من جهة، وتوجسهم من الوقوع في الصدامات معهم، وهم يرون أنهم في منأى عنها حسب مواقفهم، على اعتبار أن مصلحة أفراد المجتمع المحلي لا تتناغم وتنسجم مع سياسات المجلس الشعبي البلدي، ويعود سببها إلى كثير من العوامل، أبرزها؛ أن المجلس الشعبي البلدي لا يستجيب للمطالب ولا يلبي الحاجيات بحكم عدم تمكنه من إدارة موارده المالية بصفة مستقلة وقصور دور المنتخبين في التخطيط لمشاريع ومخططات تنموية جراء تغليب صراعهم الداخلي على المصلحة العامة.

في المقابل، يمثل عامل الإرادة السياسية أحد المداخل الرئيسية في ترسيخ الديمقراطية التشاركية المحلية، حينما تكون متصلة بإرادة المجتمع والسلطة المحلية، فيكون الهدف من ترقية المشاركة الشعبية وتفعيل الآليات الديمقراطية في ذلك هو بناء الجسر المتين للمقاربة التنموية، وهنا تبرز إرادة الجميع تحسين الأداء وتطوير أساليب وأدوات التنمية التشاركية.

تشير مخرجات الدراسة الميدانية، إلى أن 65.42% لا يؤمنون بإرادة السلطة المحلية (البلدية) في التغيير من مواقفهم وإشراكهم كلما بادروا باقتراحاتهم، وهذا ما جعلهم ينفرون ويغتربون عن بيئة العمل الديمقراطي، وعدم مساهمتهم في تكريس الحوكمة التشاركية من أجل التنمية المحلية.

وفي الأخير، إن الوعي السياسي من شأنه أن يؤثر بالإيجاب أو السلب على درجة المشاركة في التنمية المحلية. فإدراك وقبول مفاهيم وقيم الديمقراطية التشاركية له تأثير في توجيه السلوك السياسي والمجتمعي صوب مسار تنموي حافل بالمبادرات المحلية المهمة في تدبير الشأن العام وتخطيط سياسات تنموية حكيمة ورشيدة.

غير أن الدراسة الميدانية أبانت عن أقلية في مجتمع البحث تؤمن بها وتسخرها للتأثير على قرارات المسؤولين والمنتخبين المحليين، وأن ما نسبته: 61.68 % لا تعيرها الاهتمام البالغ، بسبب ترسخ ثقافة اللامبالاة المؤثرة في سلوكهم وفعلهم التنموي، وهذه الثقافة جعلتهم لا يؤمنون بأن مشاركتهم ستغير من أوضاعهم ومستوياتهم المعيشية، وترسم خريطة عمل ديمقراطي تساعد على حوكمة القرارات التنموية وترشيد التسيير العمومي المحلي.[1]

**2- مناقشة مدى مساهمة المنتخب المحلي في تفعيل آليات المقاربة التشاركية**

إن تحليل الدور الحقيقي للمنتخب المحلي عن غيره يختلف حسب علاقته بالمجلس المنتخب وإمكانية تواصله الدائم مع المجتمع المحلي، غير أن ما لوحظ هو عدم حضور المواطنين مداولات المجلس الشعبي البلدي، هذا لنفور المنتخبين المحليين (إن لم نحكم عليه بالمنعدم مقارنة مع طبيعة العمل بنموذج الديمقراطية التشاركية في التجارب الناجحة) عن دعوتهم وحثهم على ضرورة التعاون وبسط أرضية النقاش العمومي في تدبير الشؤون المحلية.

وكرد فعل عكسي، تشتد المشاحنات، ويحدث التباعد بين المنتخب المحلي والمواطن، لتزداد الصراعات وتتسع الهوة بينهم، فلا سبيل لدعم مشروع الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية دون توافر الثقة السياسية في العمل التنموي التعاوني، وبالتالي تحدث القطيعة وينعدم التواصل بين الأطراف المعنية في التنمية المحلية، مما يؤثر على الفعل التشاركي.

ومنه يمكن القول بأن القيادة المنتخبة انفردت في اتخاذ القرارات التنموية نتيجة الضغوط الممارسة عليها من طرف السلطة الوصية، كل هذا بفعل ظاهرة الانسداد السياسي التي ميعت دور القيادة المنتخبة في تحقيق التنمية. وبما أن جمعيات المجتمع المدني من المفروض أن تلعب دور المشارك والرقيب في عملية التنمية المحلية، وليس دور الضاغط من أجل المصالح الشخصية والجهوية الضيقة، وأن همها الوحيد كان لدواعي المحسوبية والزبونية من أجل الانتفاع من المكاسب التي لا تلبي حاجات المجتمع المحلي.

## المطلب الرابع: مناقشة الفرضية العامة للدراسة على ضوء اختبار صدق النموذج النظري

في سياق إجراء تطبيق معرفي من خلال العمل بتحليلات نمذجة المعادلة البنائية، وبالتحديد استخدام تحليل الانحدار والتحليل العاملي التوكيدي، هذا قصد تقدير أثر بيئة الديمقراطية التشاركية على الأداء الديمقراطي في تفعيل المقاربة التنموية من منظور الحوكمة الرشيدة، وبالتالي مساهمة ذلك في تحقيق التنمية المحلية ببلدية "سعيدة"، فتم

[1]– مقدم ابتسام، المرجع السابق، ص 190.

الاعتماد دائما على برنامج amos لتقدير قيم معاملات نموذج تحليل المسار، ومؤشرات جودة النموذج المقترح حسب كل عينة من الدراسة الميدانية.

**أولا: اختبار صدق النموذج التحليلي لدور المواطن في تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية**

يتكون النموذج المقترح هنا من متغيرين مستقلين خارجيين وكامنين هما: الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية (F1) والحوكمة المحلية الرشيدة (F2)، بحيث يتم قياس الأول عن طريق أبعاده الثلاثة (متابعة المواطن للشأن العام، درجة التأثير في الفضاء العام للديمقراطية والتواصل مع الجمعيات المحلية)، فيما يقاس الثاني من خلال ثلاثة أبعاد (الإعلام والشفافية، الرقابة والمسائلة والمشاركة والإخبار).

والأبعاد في النموذج هي المقاييس المشاهدة أو الملاحظة في النموذج، ومتغير تابع داخلي هو: الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (F3) يتم قياسه من خلال أبعاده الثلاثة الملاحظة (تفعيل الآليات التشاركية والمبادرة المحلية، الاستجابة والفعالية)، والشكل الآتي يمثل النموذج المفترض الذي يجمع بين المتغيرات سالفة الذكر وفقا لبيانات الدراسة الميدانية.

**شكل رقم (24): النموذج البنائي المتكامل لمعامل التحليل التوكيدي من منظور المواطن المحلي**

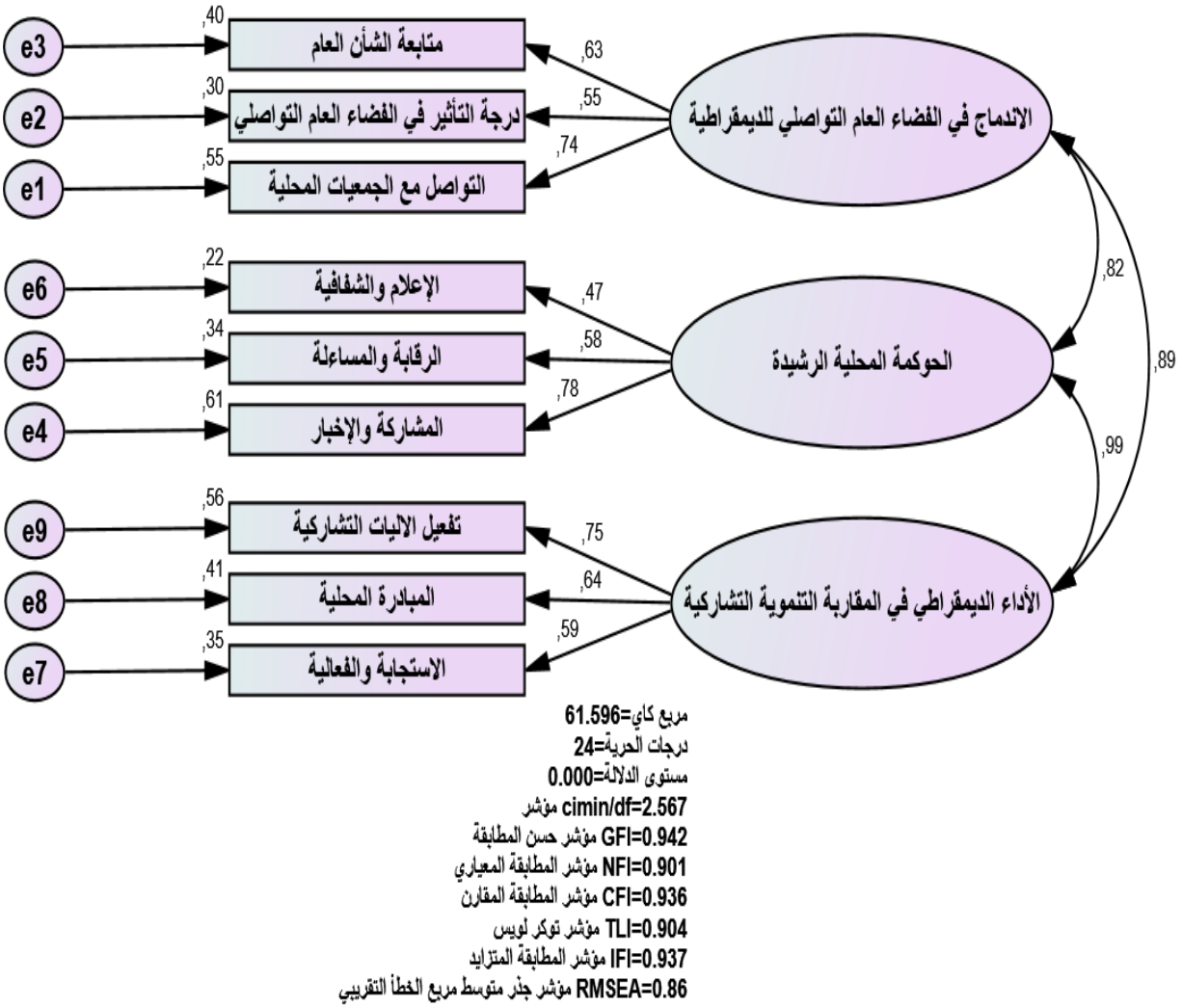


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos

يبين الشكل مؤشرات صدق النموذج المقترح وجودته من خلال اختبار معاملات التحليل التوكيدي، مع الأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس والعلاقات غير المباشرة، وجميعها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالتين الاسميتين (0.01/ 0.05)، فمن خلال البيانات والقيم واستقراء لمخرجات البرنامج لوحظ على جميع تقديرات النموذج بأنها دالة إحصائيا عند مستوى معنوي إسمي (0.01).

تأسيسا على ذلك، نقول أن هذا النموذج على قدر من الجودة والقبول نظرا لتوفر أفضل قيم، بست مؤشرات إحصائية من أصل سبعة، إذ تمتع بجودة لقياس بيئة الديمقراطية التشاركية في تفعيل الأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية، وبالتالي وبدرجة ثقة 95% يتضح التغاير في المتغيرين المستقلين (الاندماج في الفضاء العام للديمقراطية والحوكمة المحلية الرشيدة)، تفسر أن هناك 82.2% من التباين فيهما، وباقي النسبة 7.8% ترجع لتباين المتغيرين نفسهما أو لمتغيرات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار، نظرا لتشعب وتعقد موضوع الدراسة نظريا وميدانيا.

كما أن التغير في المتغير المستقل الأول (الاندماج في الفضاء العام للديمقراطية) يفسر أن 89.5% من التباين في المتغير التابع والمتعلق بالأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية، وباقي النسبة والمقدرة بـ: 10.5% ترجع لتباين المتغير التابع نفسه أو لمتغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان، كما أن التغير في المتغير المستقل الثاني (الحوكمة المحلية الرشيدة) يفسر أن 98.8% من التباين في المتغير التابع والمتعلق بالأداء الديمقراطي في المقاربة التشاركية، وباقي النسبة والمقدرة بـ: 1.2% ترجع لتباين المتغير التابع نفسه أو لمتغيرات أخرى تتعلق بالجانب التقني والتنظيمي للمقاربة التنموية.

**ثانيا: اختبار صدق النموذج التحليلي لدور الجمعيات في تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية**

تصنف المتغيرات الواردة في تصميم النموذج البنائي المتكامل وفقا لطبيعتها من حيث كونها متغيرات ظاهرة وملاحظة، وهي مجموعة مؤشرات تقيس العوامل الكامنة (غير الملاحظة) ويستدل بها لفهم علاقات التغاير والارتباط والتأثير، وحسب تصميمنا نصنفها وفقا لـ:

- متغيرات خارجية: وهي المتغيران المستقلان الخاصان بالاندماج في الفضاء العام للديمقراطية والحوكمة المحلية الرشيدة، ولا تتأثر بمتغيرات داخلية تابعة، فالمتغير المستقل الأول يتضمن مؤشر دور الجمعيات في تفعيل نمط الوساطة، أما المتغير المستقل الثاني يتفرع عنه مؤشرات تمثلت في الرقابة والتوجيه، الإعلام والشفافية وحضور المداولات، فهي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على المتغير التابع.

- متغيرات داخلية: وتتمثل في المتغير التابع الخاص بالأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية، وفيه مؤشرين أساسيين، مؤشر تفعيل الآليات التشاركية ومؤشر الأداء الديمقراطي، وكلها متغيرات متأثرة بالعوامل الخارجية.

**شكل رقم (25): النموذج البنائي المتكامل في تحليل المسار من منظور الجمعيات المحلية**

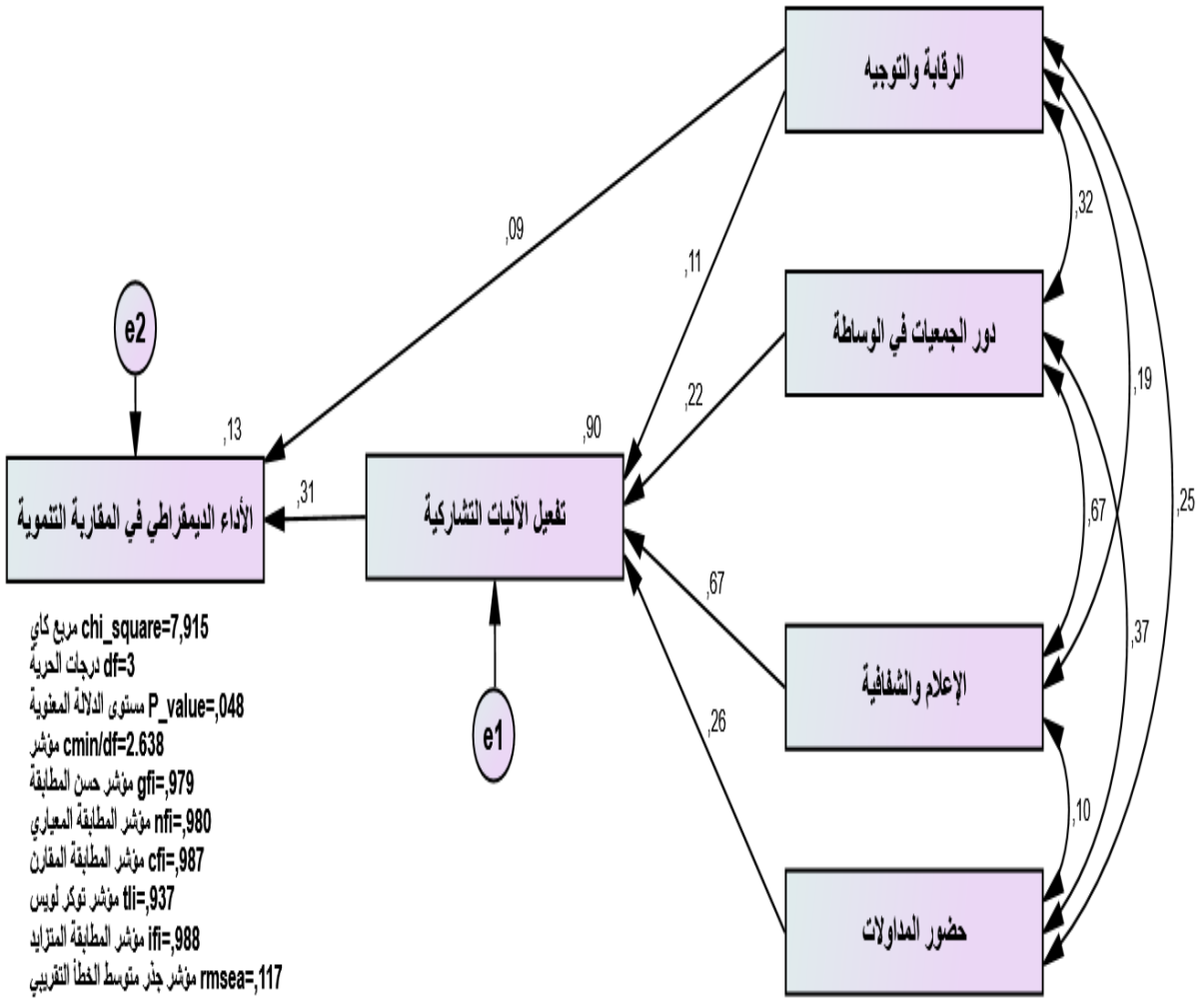


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos

للتأكد من صدق النموذج المقترح وجودته يتم اختبار معاملات التحليل التوكيدي، مع الأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس والعلاقات غير المباشرة، وجلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الاسمية (0.01). فمن خلال تمثيلات الشكل السابق، كُشف عن جميع تقديرات النموذج الدالة إحصائيا عند مستوى معنوي اسمي (0.01).

بما أن جل المؤشرات تسجل قيما جيدة للمطابقة فالنموذج جيد، كذلك قيم اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج هي أكبر من 1.96 (ما عدا عامل الرقابة والتوجيه عند تأثيره على الأداء الديمقراطي، وهذا يفسر أن هناك تأثير غير مباشر أكثر منه مباشر، إذ أن إسهام هذا العامل مرتبط بالعديد العوامل من خلال علاقته بالأبعاد الأخرى).

وهذا يشير إلى أن العوامل (الأبعاد) في النموذج قادرة على قياس العلاقات بين المتغيرات الستة، وبذلك يتم قبول قيم معاملات صدق النموذج أو التشبع لأبعاد القياس والتي تتحكم في قبولها أو رفضها، باعتبارها قيما مقبولة كتقدير للعوامل التي تنتمي إليها، حيث تشير التقديرات المغطاة بالبرنامج إلى محكات لقبول النموذج النظري.

ويلاحظ من خلال التقديرات المعيارية أن التأثير الكلي المباشر يتراوح بين 0.068 و0.665، والتأثير غير المباشر يتراوح بين 0.033 و0.209، حيث يدل التأثير بين بعدي الرقابة والتوجيه والأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركية على وجود علاقة غير مباشرة، كما تراوحت قيم التأثيرات المباشرة بين 0.090 و0.665.

وعند مقارنة القيم العوامل المستقلة يفسر بأن دور الجمعيات المحلية في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة من خلال عواملها المستقلة مرهون بدرجة التغاير القوي بعامل اندماجها في الفضاء العام للديمقراطية في النموذج الذي يساهم بدرجة كبيرة في التأثير على الأداء الديمقراطي من خلال تفعيل الآليات التشاركية في العمل التنموي.

وعليه يشير تقدير التأثيرات المباشرة للمتغيرات المستقلة على التابعة في النموذج إلى تأثير قوي للإعلام والشفافية على تفعيل الآليات التشاركية بـ: 0.670، مقارنة مع تأثير عامل حضور الجمعيات مداولات المجلس الشعبي على تفعيل الآليات التشاركية بـ: 0.260، فالأول المستقل ذو تأثير فعال، وأن تأثير دور الجمعيات في تفعيل الوساطة كشرط لتنشيط ديناميك الديمقراطية والتواصل التنموي من خلال التأثير على الآليات التشاركية بـ: 0.220، ثم تأثير متغير الرقابة والتوجيه على الأخيرة بإساهم يقدر بـ: 0.110.

وكخلاصة لعلاقات التأثير لما سبق، يوجد تأثير مباشر بالنسبة للعوامل في المتغير التابع، وإن تأثير تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية كان مقبول بـ: 0.310، في حين يرى تأثير مباشر سالب لعامل الرقابة والتوجيه على الأداء الديمقراطي غير الدال إحصائيا، وعلى هذا يكون متغيرا فعالا بتأثيراته في العلاقات بين أبعاد النموذج النظري.

**ثالثا: اختبار صدق النموذج التحليلي لدور المنتخبين في ترقية الديمقراطية التشاركية المحلية**

يمكن تصنيف المتغيرات الواردة في تصميم النموذج البنائي المتكامل وفقا لطبيعتها، من حيث كونها متغيرات ظاهرة ومشاهدة ومجموعة مؤشرات تقيس العوامل الكامنة (غير المشاهدة)، يستدل بها لفهم علاقات التغاير والارتباط والتأثير المباشر وغير المباشر، وحسب تصميمنا نصنفها وفقا لـ:

- متغيرات خارجية: وهي المتغيران المستقلان الخاصان بالحوكمة المحلية الرشيدة، ولا يتأثران بمتغيرات داخلية تابعة. فالمتغير المستقل هنا يتضمن مؤشرات عديدة، إذ تظهر في التصميم من خلال الإعلام والشفافية، الرقابة والمسائلة والتي هي متغيرات مؤثرة بطرق مباشرة وغير مباشرة.

- متغيرات داخلية: وتتمثل في المتغير التابع الخاص بالأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية، كما يتفرع عنه مؤشرين أساسيين في التصميم البنائي للنموذج، مؤشر تفعيل الآليات التشاركية ومؤشر الأداء الديمقراطي، وكلها متغيرات متأثرة بالعوامل الخارجية.

**شكل رقم (26): النموذج البنائي المتكامل في تحليل المسار من منظور المنتخب المحلي**

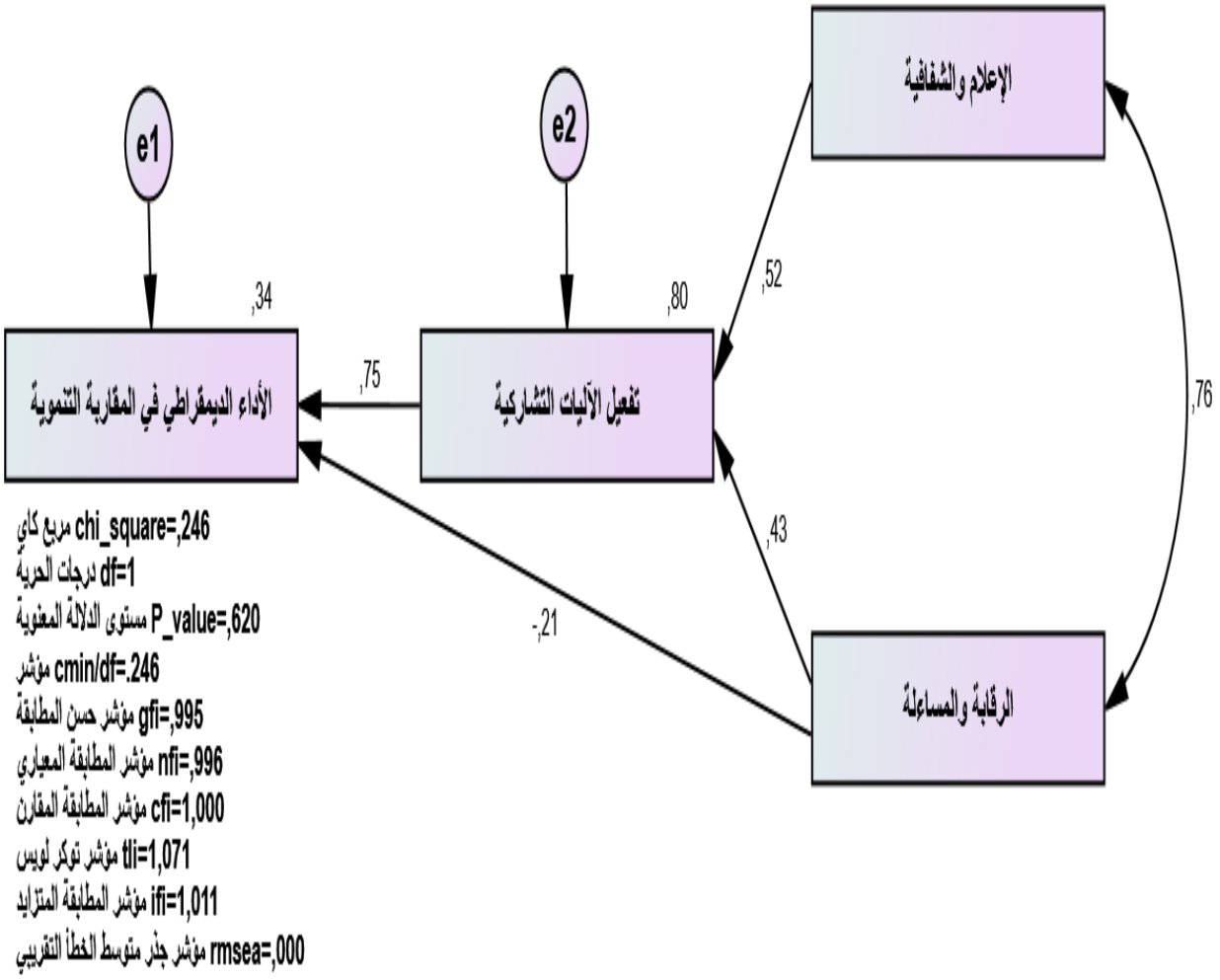


**المصدر**: إعداد الطالب بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss amos

للتأكد من صدق النموذج المقترح وجودته باختبار معاملات التحليل التوكيدي، مع الأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس، والعلاقات غير المباشرة جميعها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالتين الاسميتين (0.01؛ 0.05). فمن خلال بيانات الشكل السابق، واستقراء لمخرجات البرنامج لوحظ بأن جميع تقديرات النموذج دالة إحصائيا عند مستوى معنوي اسمي (0.01).

وعليه كل المؤشرات مطابقة للنموذج، وأن قيم اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج أكبر من 1.96 (ما عدا عامل الرقابة والمسائلة عند تأثيره على الأداء الديمقراطي، وهذا يفسر أن هناك تطرفا في إجابات المنتخبين المحليين بالنسبة لهذا المتغير وهو غير دال إحصائيا في النموذج).

والمعطيات الواردة توحي بأن العوامل (الأبعاد) في النموذج قادرة على قياس العلاقات بين المتغيرات الأربعة، وبذلك يتم قبول قيم معاملات صدق النموذج أو التشبع لأبعاد القياس والتي تتحكم في قبولها أو رفضها، باعتبارها قيما مقبولة كتقدير للعوامل التي تنتمي إليها حيث تشير التقديرات المغطاة بالبرنامج إلى محكات لقبول النموذج.

ويلاحظ من خلال التقديرات المعيارية أن التأثير الكلي المباشر يتراوح بين 0.107 و0.746، والتأثير غير المباشر يتراوح بين 0.322 و0.392، فيدل التأثير بين بعدي الإعلام والشفافية والأداء الديمقراطي للمقاربة التنموية التشاركي على وجود علاقة غير مباشرة، كما تراوحت قيم التأثيرات المباشرة بين 0.214- و0.746.

وعند إجرائنا لمقارنة تحليلية بين القيم للعوامل المستقلة، نفسر بأن دور المجلس الشعبي البلدي في تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة من خلال عواملها المستقلة في النموذج يساهم بدرجة كبيرة في التأثير على الأداء الديمقراطي، من خلال تفعيل الآليات التشاركية في العمل التنموي.

وتشير قيم التأثيرات المباشرة للمتغيرات المستقلة على التابعة في النموذج إلى تأثير قوي للإعلام والشفافية على تفعيل الآليات التشاركية بـ: 0.524، مقارنة بتأثير الرقابة والمساءلة على تفعيل الآليات التشاركية بـ: 0.431، فالأول المستقل ذو تأثير فعال، وأن التأثير المباشر بالنسبة للعوامل في المتغير التابع؛ أي تأثير تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية كان مرتفع جدا بـ: 0.746.

في حين يوجد تأثير مباشر سالب لعامل الرقابة والمسائلة على الأداء الديمقراطي وهو غير دال إحصائيا، وقد كُشف عن علاقة تأثير غير مباشرة موجبة عند القيمة: 0.322، وعلى هذا يكون متغيرا فعالا بتأثيراته في العلاقات بين أبعاد النموذج.

## خلاصة واستنتاجات

حاولنا في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية حول اتجاهات ثلاث عينات من مجتمع البحث الخاص بالديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، من خلال قياس تقديرات المواطنين والجمعيات المحلية والمنتخبين المحليين وتبيان مدى الإعمال بالآليات والأساليب والمداخل الديمقراطية من رقابة، مساءلة، مشاورة، استشار ونقاش عمومي في إطار مشاركة الفاعلين المحليين على مستوى المجلس الشعبي البلدي، لذلك تم تقدير درجات الاندماج في الفضاء العام للديمقراطية وأثر الحوكمة المحلية الرشيدة في ترقية العمل بالمقاربة التشاركية، من أجل تحسين الأداء الديمقراطي ودعم الأداء التنموي ومرافقة الدور الوظيفي للبلدية في تجسيد التنمية وتخطيط قراراتها.

وعليه تم تصميم استبيان خاص بكل عينة وفق مقياس "ليكرت الخماسي"، وتم تحكيمها ظاهريا وعرضها على المحكمين، وعن طريق الحوسبة الآلية لبرنامج spss وقياس الاتساق الداخلي لجميع عباراتها، والذي أظهر نتائج إيجابية، كما دعمت باختبارات ألفا كرونباخ والنمذجة بالمعادلة البنائية التي أظهرت مؤشرات جيدة من حيث الثبات والصدق.

ومن خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية، تم التوصل في المحور الأول إلى أن اتجاه أفراد عينات مجتمع البحث كان سلبي عند درجة عدم الموافقة، وهو ما يعني بأن عدم الاندماج في المجال العام للديمقراطية التشاركية سيقلل من فرص تفعيل البرامج التنموية، ولن يدعم قدرات البلدية، على اعتبار أن الجمعيات المحلية لا تؤدي دورها المنوط بها في توعية وتحسيس المواطن بضرورة المشاركة والانخراط في تنظيمات هيكلية ومجتمعية تساهم في تدبير الشأن العام المحلي.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق بالحوكمة المحلية الرشيدة وارتباطها بتفعيل آليات المقاربة التشاركية، فإن اتجاه أفراد العينات كان دائما سلبيا؛ أي عند درجة عدم الموافقة والتوجه العام نحو المساهمة الفعالية المجتمعية والسلطوية في تكريس حوكمة حقيقية على مستوى البلدية.

وفي الاتجاهين السلبيين للمحورين السابقين، فإنه يتراجع الأداء الديمقراطي والدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي بسبب عزوف وعدم تعاون الشركاء من جمعيات ومواطنين ومنتخبين محليين، وعند دراسة أثر بيئة الديمقراطية التشاركية على سياسات التنمية المحلية، فإنه تم إثبات تأثير عكسي بينهما؛ أي في غياب آليات المقاربة التشاركية سيؤدي إلى قصور برامج التنمية وعدم استجابتها للمطالب المجتمعية.

# خاتمة

## خـاتمة

حظيت التنمية المحلية كمتغير نتيجة والديمقراطية التشاركية كمتغير مستقل فيها بعناية فائقة من طرف الباحثين والمنظرين والمخططين وصناع السياسة العامة ومتخذي القرار في الأنظمة السياسية، لما لها من تأثير إيجابي وجلي في إنجاح أو إفشال المشاريع والبرامج التنموية، وهذا حسب ما بينته تجاربها، حيث أن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو الأهمية الكبيرة التي تكتسيها الديمقراطية التشاركية في إنجاح العمليات التنموية في المجالس الشعبية البلدية.

تبين من خلال دراسة هذا الموضوع، أن المقاربة التشاركية تعد أحد أهم القواعد التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية في الوقت الراهن، والتي يمكن أن تفقد الأخيرة بوصلتها الديمقراطية، وتُفقدُها الكثير من نجاعتها بفقدانها إذا لما تدمج في الأنساق الفرعية لها محليا، فضلا عن أهميتها في مجال التخطيط التنموي والاستراتيجي المستدام.

فقد ثبت أن سياسات التنمية المحلية التي يشارك فيها الفواعل والأطياف على المستوى المحلي في مختلف مراحلها تحت قيادة وتأطير وتنظيم المجلس الشعبي البلدي، تحقق نجاحا مطلوبا كمقوم في الديمقراطية المحلية، خلافا لتلك البرامج والسياسيات التي تهمل مشاركة المواطنين والجمعيات والقطاع الخاص فيها، وأن ضعفها إنما هو نتيجة ممارسات الديمقراطية التمثيلية البالية التي أثبتت محدوديتها وقصورها عن تطوير الأداء التنموي من منظور تكريس الحوكمة المحلية الرشيدة والديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية.

في نهاية هذه الدراسة، يمكن القول، بأن التنمية المحلية في جوهرها هي عملية تحقيق الذات وترجمة الإرادة الذاتية على مستوى المجالس الشعبي البلدية، ولن تكون كذلك، إلا إذا كان الفاعل المحلي ورأسمالها الاجتماعي هو محورها وأداتها وغايتها في نفس الوقت.

فقد ركز هدفنا الأساسي من دراستنا لهذا الموضوع عنصر الفاعلية والفعالية، الذي تمثل في محاولة معرفة المدى أو الحد الحقيقي لدور الديمقراطية التشاركية بكل ما أوتي من مفاهيم وآليات وأبنية في إحداث التنمية المحلية على مستوى واحدة من البلديات الجزائرية، ألا وهي بلدية سعيدة.

وهكذا، يمكن التنويه إلى أن الديمقراطية التشاركية في الجزائر على العموم تبقى تجربتها فتية، على الرغم من بنائها التدريجي منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، ودائما ما تبقى خاضعة إلى النموذج التنموي الذي يعتمده النظام السياسي الجزائر وما يحمله من معايير وشروط وثقافة تنظيمية وسياسية، مما يحيلنا على موضوع فاعليتها في الدولة

والمجتمع كرأسمال يمكن أن يحد منها لإحداث التنمية المحلية التي يتطلع لها الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بكل ما يتضمنه من مفاتيح ومضامين تساعد على تكريس الحوكمة المحلية.

ولهذا من الضروري أن تعمل السلطات المعنية على إزالة كل شوائبها أو التقليل من مظاهرها، خاصة على مستوى التسيير العمومي المحلي، لأن دور الديمقراطية التشاركية وجودة ممارساتها السياسية في التنمية المحلية مرهون بطبيعة النظام السياسي وثقافته وبشكل تنظيمه الإداري، جميعها عوامل تجعلها مُجسَّدة بالشكل الجيد والمطلوب تحقيقه، أو أن تحول دون تحقيق المجتمع لطموحاته والتعبير عن إرادته في مشاركته الدولة ومؤسساتها المحلية في إدارة شؤونه العمومية، لا سيما تخطيط البرامج والمشاريع التنموية في البلدية.

ومن خلال كل ما تم الوصول إليه عبر هذه الدراسة؛ في جانبيها النظري والميداني، يمكننا القول، بأننا استنتجنا بأن الديمقراطية التشاركية بأبنيتها وهياكلها وتنظيماتها وأدوار فواعلها وسلوكياتهم في الجزائر بشكل عام، وببلدية سعيدة بالأخص، لتحقيق التنمية المحلية، ما زالت محدودة ولا تستجيب لمعياريتها التي أوجدتها من أجل حوكمة الديمقراطية المحلية، وتعاني من مشكلات عديدة تقف عقبة في طريقها وتحول دون تطبيقها الفعلي بالمعنى الذي تحمله فلسفتها، وهذا يرجع أساس إلى مجموعة من القضايا المحورية التي عَرَّج عليها بحثنا في هذا المقام، أهمها:

**أولا: رأسمال الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر**

يعتبر الرأسمال الاجتماعي القضية الكبرى التي تأخذ حصة الأسد في قضايا التنمية والديمقراطية، وتم الترويج لها نظرا لأهميتها في تطوير المجتمعات وأنساقها الفرعية، وذلك لأن المعضلات المجتمعية والتنموية التي تجابه إصلاحات الدول والأنظمة السياسية، إنما هو راجع إلى معضلة رأسمالها القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، الذي يحول دون تحقيق أدوار متكاملة في التنمية من منظور ترسيخ قيم الديمقراطية والمشاركة في المجتمع والدولة.

ورأس المال الاجتماعي فكرة وقضية محورية تلازم موضوع الديمقراطية التشاركية، حيث تقوم أساسا على قيمة وأهمية العلاقات التنظيمية والإدارية، ويشمل مجموعة من نظم القيم الاجتماعية والثقافية، الالتزامات والمسؤوليات في المجتمع، والأفضية والمؤسسات في الدولة التي تعزز التعاون بين الأدوار الرسمية وغير الرسمية، وتسهر على العمل الجماعي من أجل المنفعة المتبادلة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الآونة الأخيرة، أصبح رأس المال الاجتماعي أكثر انتشارا من قبل علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد من خلال دمج العوامل الاجتماعية والثقافية لشرح وتفسير نتائج التنمية. ومنه أصبح مرادفا لتجارب وتطبيقات الديمقراطية التشاركية، وأصبح متغير مهم في السياسات التنموية وإدارة الشؤون العمومية، ويؤثر على الأداء السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي.

ومن الآثار المفيدة للرأسمال الاجتماعي على الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية هي زيادة درجة وعي الأفراد بالمشاركة الاجتماعية، وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تفعيل المقاربة التشاركية، وتسهيل إدارة التسيير العمومي وتحقيق التنمية البشرية من خلال التفاعل الديمقراطي المستدام.

ومن الصعب إدراج رأس المال الاجتماعي في التحليل السياسي، لأنه مفهوم مجرد لا يمكن قياسه مباشرة أو بسهولة. غير أنه ومن خلال ميلنا إلى استخدام بعض المؤشرات القابلة للقياس، نعتقد أن لها علاقة به، وأن لها علاقة سببية بممارسات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية.

فالعلاقة تقوم على العنصر القانوني، والفواعل والثقافة، ومختلف المؤسسات التي تسهر على تجسيدها على أرض الواق من خلال هياكلها العاكفة على تدبير الشؤون العمومية، وهو ما اعتمدناه في البحث أساسا لنناقش الفرضية الأولى ونعالج قضاياها وأبعادها المتعددة.

### 1- الديمقراطية التشاركية في النصوص القانونية بين التصور ومحدودية التطبيق

تعد النصوص التشريعية والقانونية، ذلك المكون لرأسمال الديمقراطية التشاركية، باعتبارها الأداة المهمة لتفعيل آلياتها لإحداث التنمية المحلية. فالمعضلة التي تعتري النصوص الكفيلة بتطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، إنما هو راجع بالدرجة الأولى إلى تشتتها في كثير من المصادر التشريعية والقانونية، مما صعب عملية تطبيقها بالشكل الذي يستجيب للمتطلبات التنموية، خاصة على المستوى المحلي، مقارنة ببعض التجارب التي أعدت لها ميثاقا تشريعيا خاصا بها.

وعلى الرغم من مساعي إصلاحاتها في الكثير من القوانين –تعرضنا لها سابقا– لتكريس مبدأ المشاركة في التنمية المحلية، وفي قانون البلدية بالأخص، غير أن ضعف تطبيقها أفقدها من محتواها، ولأن النص القانوني مقيد بالنص التنظيمي في الجزائر دائما ما فرض قيودا تقلل من فعاليتها في تدبير الشؤون العمومية.

في المقابل، إن تطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال مشاركة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر لا يعكس الوجه الحقيقي لممارساتها، نتيجة القيود التي تفرضها النصوص التنظيمية المتعلقة بتسيير البلدية على الديمقراطية المحلية، لا سيما عند دراسة فاعلية لجانها ودور أعضائها في تفعيل المشاركة الاجتماعية الحقيقية، ما يشير إلى عدم جودة النص التشريعي كدعامة لتكريسها.

إن تطبيق الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع لا يزال كمشروع قانوني حديث العهد، وبعيد المنال عن الفعالية المرجوة منه، ويبقى حبيس الخطاب الرسمي والإعلامي، ومجرد مقاربة باتت تتغنى بها السلطة من دون أن

تبحث في أبعادها الحقيقية، وأن هناك قوانين أصبحت لا تواكب وتساير المستجدات والتحولات الاجتماعية الكبرى، كالحكم الراشد والتسيير العمومي الجديد، والتي تتطلب نوعا من المرونة والانفتاح فعليا على مفاهيمها.

ولو قمنا بنظرة متمعنة قليلا في نصوصها القانونية، لوجدناها لا تحظى بالمكانة اللازمة في النموذج التنموي؛ إن على المستوى المحلي، بل أضحت شعارا يتغنى به من طرف الجميع للبحث عن مناصرة سياسية تحاول أن تدعم مشروعية القرارات من دون أن تنظر إلى حجمها الحقيقي، وما إذا تحقق طفرة تنموية تعكس طموحات وإرادة المجتمع المحلي.

**2- بنية المجتمع المدني وتأثيرها على ممارسات الديمقراطية التشاركية**

على الرغم من الأهمية التي يكتسيها المجتمع المدني من خلال جمعياته في الجزائر، والدور الذي يلعبه في تكريس الديمقراطية المشاركاتية في تدبير الشؤون العمومية، وبصرف النظر عن كثافتها وتعددها وتنوع مجالاتها في التنمية المحلية، إلا أنه ومن خلال نتائج بحثنا أكدت على محدوديته في تعزيز ممارساتها، ويعود ذلك إلى وجود العديد من المشكلات والقيود التي تعيق عمله ونشاطه التنموي في الدولة والمجتمع، منها ما يتعلق بممارسات السلطة عليه، وثانيا مدى قابليته للخضوع للدولة بدل أن يكون مستقلا عنها لتعزيز مكانته وتطوير قدراته.

وبالتالي نستنتج بأن المجتمع المدني، تحت أي مسمى وصفة، سياسية أو مدنية، يعمل في مناخ ديمقراطي سلبي، وظروف نشاطه لا تساعد أو تشجع على أداء دور تشاركي بالشكل الإيجابي الذي يجسد حقيقة مفهوم المجتمع المدني المستقل، ومن جهة أخرى فإن هذا المناخ السائد، بمشكلاته ومعضلاته المعقدة يعد تحديا ومعوقا في آن واحد، ولا يسمح بإدماج رأسماله وتشجيع مشاركته في التنمية المحلية.

**3- ثقافة الديمقراطية المشاركاتية في التنمية المحلية**

تعد الثقافة السياسية في أي نظام سياسي وأنساقه الفرعية مطلبا مهما من متطلبات ترسيخ الديمقراطية التشاركية، وذلك لأن حضور المشاركاتية وتكامل مقوماتها وتوازن أركانه في الممارسة التنموية أمر يتوقف على مدى تأصل قيمها وأعرافها في عقول الأفراد وترسخها في مخيال الفواعل.

فالحياة التنموية مرهونة بأبعاد الثقافة التشاركية، الأخيرة التي تعد رافدا من روافد الرأسمال الاجتماعي، ولأن التنمية الناجحة من هذا المنظور هي عملية تقوم على العلاقة المبنية بين رأسمال الثقافة الديمقراطية وبعد المشاركة الشعبية العامة في تدبير الشؤون العامة.

فما يعيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر بأن تكون هي مقود التنمية المحلية، لا يخرج عن أن الثقافة السياسية التي ينتجها النظام السياسي بكامل مقوماته وعناصر وفواعله تؤثر سلبا على الممارسة الديمقراطية، وتصبح حائلا بينها وبين العمل التعاوني والجماعي لإحداث التنمية المحلية.

ما يمكن قوله، هو أن النظام السياسي ومن خلال تراثه الحافل بالأحداث والعمليات السياسية قد أنتج لنا ثقافة سياسية هجينة لا تؤمن بثقافة الديمقراطية المشاركاتية، بدءا بالمشاركة السياسية في الديمقراطية التمثيلية ووصولا إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية، فالأخيرة لا يمكن أن نختزلها في فكرة مجردة من دون أن نحضر لها أرضيتها الثقافية، ولا يمكننا الحديث عن نجاحها في التنمية المحلية ما لم ندرس خصوصية المجتمع تاريخيا وفهم سياق المشاركة السياسية كثقافة راسخة من عدمها.

ولهذا، فمرجعية الثقافة السياسية في النظام السياسي الجزائري، إنما تنبني على مسلمة وحقيقة لا ينكرها أحد، وهو أنها ساهمت في إمداد القيم الريعية التي تقوم على ثقافة الاستهلاك لا العطاء، أو كما نسميها ثقافة المواطنة، فالمواطن بصفته الحلقة المحورية في العملية الديمقراطية والتنموية، قلما يثبت دوره المحوري في المقاربة، إلا من خلال ما نفعت به الخاصية التوزيعية كثقافة ريعية تسعى إلى إنتاج الأدوار الثانوية في الدولة والمجتمع والتي تخدم أجندة ضيقة، غير الأدوار الرئيسة التي تنادي بها النظرية السياسية للديمقراطية التشاركية كقيمة فضلى، بدل أن تغرس فيه قيمة المشاركة الحقيقة والمستقلة، وتزرع بذور ثقافة المواطنة.

وعلاوة على ذلك، تعتبر ثقافة الفردانية والتسلط في مختلف المستويات والطبقات الاجتماعية، هي الأخرى العامل الرئيس في الابتعاد عن فعل المشاركة العامة، وأنها أحد أسباب القضاء على المواطنة التشاركية في النظام السياسي. فالفردانية قد ظهرت مع ميلاد الأيديولوجيات المتصارعة، والتي أفرزت نزعات حب الذات والمصلحة الضيقة من دون الاهتمام بالمصالح العامة لبناء المشروع أو القرار المشترك، ويجعل الفرد الجزائري أكثر تجريدا من الوعي السياسي الجماعي، وأصبح من دون هوية ولا انتماء أو ولاء في نظامه السياسي، ما يجعل الديمقراطية التشاركية تصطدم بكثير من المطبات السلوكية.

فمرجعية الثقافة السياسية ومعضلة الديمقراطية المشاركاتية أبانت عن حالات من عدم فعليتها في إحداث التنمية المحلية، أو على الأقل جعلت من ثقافة المواطنة تخضع لمرجعية الاشتراكية في النظام السياسي، والتي رسخت مجموعة من القيم والمبادئ التي تحتكم إلى وجدانية الدولة بدل دور المجتمع في المشهد التنموي، من دون أن تتحقق أدوارها التكاملية؛ أي الدولة، مع المجتمع كرأسمال حقيقي يدعم المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية.

بالإضافة إلى مسائل الخلاف في طبيعة النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام السياسي، والعلاقة بينها ككل، هي من ساهمت في توليد ثقافة هجينة، وفي بيئة تمتاز بنوع من التعقد والغموض وعدم وضوح القيم

الديمقراطية كأصل أو هوية راسخة، مما يحيل إلى ممارسة معيبة لا تعكس الوجه الحقيقي للمقاربة التنموية التشاركية في الدولة والمجتمع، ما يجعل الأولى (الدولة) مهيمنة على الثاني، في المقابل خضوع المجتمع كحتمية للدولة، وهذا ما يجعل شكل التنظيم اجتماعيا وسياسيا وإداريا السائد فيهما لا يتناغم وثقافة الديمقراطية المشاركاتية.

فالثقافة السياسية من خلال محدداتها التنظيمية والإدارية والسلوكية في النظام السياسي تحدد طبيعة العمل التنموي، وتؤثر في علاقة المجتمع بالسلطة أو الإدارة في الدولة، أو التأثير في علاقة الفاعل المحلي، كيفما كانت صفته القانونية والاجتماعية والاقتصادية، من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من الدولة وسلطاتها، ومن حيث الالتزامات والواجبات التي يتعين على المجتمع كرأسمال مهم للقيام والاضطلاع بها.

والثقافة السياسية المشاركاتية من هذا المنظور تفرز طيفا من القيم التي يضبطها النظام السياسي الجزائري، الذي رسَّخ ركائزه الثقافية التي تنبني على أنماط محددة من التوجهات التي تنظم عمليات التفاعل والاتصال المؤسساتي، وبالمثل تكون ثقافة التنظيم (اجتماعي أو إداري) فيه مقننة وجزء من ثقافته، وإن كان نموذجها لا يتسم بنوع من الاستقلالية والحرية، وهو ما يقيد عملية تجسيد مفهومها بكل ما تحمله من مضامين كمقاربة راسخة بقيمها وأصولها لتنمية المجتمع المحلي.

إذن وكنتيجة، لا يمكن اعتبار الديمقراطية التشاركية بأبعادها وأسسها ومقوماتها القانونية والثقافية والبنيوية في المجتمع والدولة أنها قادرة وظيفيا على المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، ذلك أن البيئة السياسية في الجزائر لا زالت تصحر وتفقر رأسمالها الاجتماعي، وأن هناك الكثير من القيود والعراقيل التي حالت دون تجسيدها، وهو ما أنتج نموذجا تنمويا معيبا في أركانه الديمقراطية والسياسية والإدارية، ولا يسمح بترقيتها لتنمية المجتمعات المحلية.

**ثانيا: معضلة النموذج التنموي وتأثيرها على الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر**

لقد عرفنا من خلال الدراسة النظرية وجانبها التحليلي والإجرائي في هذه الدراسة أن اللامركزية ملازمة لعمية تكريس الديمقراطية التشاركية من أجل تنمية المجتمع المحلي. وهكذا يبدو أن التنمية المحلية وجب أن تتمتع بقدر من الاستقلالية من خلال تمكين فواعلها للمشاركة في تدبير الشؤون العمومية، وأن تنتصر الإرادة الشعبية لذاتها في تخطيط مشروعاتها التنموية.

فالصورة النمطية للنموذج التنموي في النظام السياسي الجزائري دائما ما تترجم ممارسات مركزية وتعكس سياسات فوقية لا تستجيب لمقتضيات التنمية البشرية على المستوى المحلي، وغالبا ما تتدخل الدولة في التخطيط التنموي، ولا تبدي أدنى اهتمام بطموحات المجتمعات المحلية ودورهم في تطوير أقاليمهم.

وهذا ما توصلنا إليه بالضبط من خلال دراستنا، حيث وجدنا، ومن خلال تحليلنا للأبعاد القانونية والاقتصادية التي تخص النموذج التنموي المعتمد في الجزائر لتنمية البلديات، أن أسلوب التخطيط والتمويل المركزي هو السائد في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية، لا سيما في بلدية سعيدة كحالة بعينها، بحكم أن معظم المجالس الشعبية البلدية في الجزائر تتعرض لممارسات المركزية الشديدة، وهو ما جعل المشاركة الاجتماعية، في مختلف أصعدتها السياسية والاقتصادية والإدارية، من خلال دور المجلس الشعبي البلدي المنتخب يعاني بشدة من نتائج نمطية البرامج التنموية.

بالإضافة إلى البيروقراطية المقيتة التي طغت على المشهد التنموي بدل أن يتسم بنوع من الديمقراطية ويدمج عناصر المشاركة الاجتماعية العامة في تخطيط مشروعات التنمية المحلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتأثير الوصاية الإدارية على مفاهيم الديمقراطية التشاركية المحلية، ما يجعلها قابعة على نص قانوني وجامدة لا تنتج قيما فعالة في تسيير المجالس الشعبية البلدية.

من خلال ما سبق تحليله، يمكن الحديث عن أن المبرر المستخدم في تبني النموذج التنموي المركزي، والذي يستند على ممارسات الوصاية الإدارية على الوحدات اللامركزية والأنساق الفرعية، هو محاولة الدولة المحافظة على طابعها الكوربوراتي المهيمن، وهي حالة حتمية راسخة ومتأصلة في النظام السياسي، والتي نتجت عن ثقافته السياسية والتنظيمية والقانونية.

وذاك الذي زاد من حدتها لسبب آخر، وهو أن وظيفية المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة لا تسمح بأن تتمتع باستقلاليتها وحريتها في التصرف والإقرار التنموي، مما يحيلنا على مسألة مشروعية أعمالها وقراراتها، من دون أن يولي صانع السياسة التنموية ومقررها المركزي أهمية بالغة لمخرجات عملية الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية، فالآلة البيروقراطية المركزية أضحت هي عماد النموذج التنموي على المستوى المحلي، وأصبحت بمثابة أداة ووسيلة ضغط تعرقل نشاط التنمية المحلية التشاركية، حيث تزداد ممارساتها على أعمال المجلس الشعبي البلدي.

من زاوية أخرى تعالج عاملا يرتبط بالنموذج التنموي المعتمد، لقد عرفنا من خلال دراستنا التحليلية أن التمويل المركزي يشكل أداة ضغط خانقة في يد الوصاية الإدارية ضد ممارسات الديمقراطية المحلية الرشيدة ومجلسها الشعبي المنتخب لبلدية سعيدة، بحيث تقيد اختصاصاته التنموية ويحد من دوره في ترقية المشاركة الاجتماعية العامة وحرياتها في التسيير وتوجيه قراراته المشتركة والمتخذة جماعيا. فالتمويل المركزي لمشروعات البلدية يعبر عن هيمنة النموذج التنموي على الديمقراطية التشاركية والاستقلالية المحلية.

فنمطية برامج التنمية المحلية في الجزائر حسب هذا النموذج لا تسمح بتجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية، ذلك لأن استقلالية المجلس الشعبي البلدي المنتخب أصبحت قاب قوسين أو أدنى، مما يشير إلى محدودية الأدوار التشاركية المحلية نتيجة عجزها عن استثمار مواردها المالية وعدم استغلالها بحرية وديمقراطية، ناهيك عن الكثير من

الأسباب والعوامل التي ميعت دور الفاعل المحلي لدمقرطة القرارات التنموية، وهي الجدلية المطروحة على مستوى بلدية سعيدة.

فالنموذج النمطي للتنمية المحلية في الجزائر، وبالرغم مما تم رصده وإحصاؤه من مبالغ مالية معتبرة جدا، لم تحقق المراد أو تساهم في تنمية المجتمع على مستوى بلدية سعيدة. ومن منظور دراستنا نرى أنه لا غرو في القول بأن البرامج التنموية المسطرة قد سارت عكس ما ينتظره المواطن المحلي، بدليل أن مشاركته كانت صورية، ودفعته بالنظر إلى السلطة أو المنتخبين المحليين بعدم شرعيتها وعدم أهليتهم بتولي زمام تسيير شؤونهم العمومية.

بناء على ذلك، وحسب طرحنا النظري حول قضية التنمية المحلية وأهمية الديمقراطية التشاركية فيها، واستنادا إلى ما توصلنا إليه، حول ارتباط القضية بشكل كبير بطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة والمجتمع، خاصة من حيث الآليات والتنظيمات والأدوات والتشريعات القانونية، فقد استنتجنا مسألة على قدر من الأهمية، وهي وجود نوع من العلاقة الجدلية بين طبيعة التنظيم الإداري والديمقراطية التشاركية المحلية، ويمكن تفصيل ذلك من خلال اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كوحدة فرعية منه، التي تترجم مشاهد تلك العلاقة في تنمية المجتمع المحلي.

ما يمكن قوله كحقيقة، لا ينكرها أي باحث مهتم بمسائل التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، تبعات النموذج التنموي السائد هي من أفرزت ثقافة في منظومة قيمية تقتل روح المبادرة المحلية، وتقصي قيم تفاعلات الديمقراطية التشاركية في إعداد الخطة التنموية الاستراتيجية حسب خصوصية البلدية.

**ثالثا: العلاقة الجدلية بين المجلس الشعبي المنتخب والديمقراطية التشاركية المحلية ببلدية سعيدة**

في حقيقة الأمر، لم نجد في المادة النظرية التي بحثنا فيها حول موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وعلاقة المجلس الشعبي البلدي به، ولا حتى في الدراسات السابقة، أو أي إسهامات أكاديمية في حدود اطلاعنا وعلمنا التي تعاملت معه بشكل مباشر، وهو ما أثار عندنا تساؤلات جمة حول هذه النقطة، مما دفعنا إلى البحث في هذه الجزئية وتطويرها بما يخدم أهداف البحث، حيث نبحث عن مدى مشاركة المجلس الشعبي البلدي المنتخب في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية لتنمية المجتمع وتطوير خصوصية الإقليم.

ومن خلال بحثنا الميداني، وتحليلنا لمختلف الأطر النظرية والقانونية التي تبين عن جوانب ومحددات مشاركة المجلس المحلي المنتخب في التنمية المحلية، من زاوية فهم الواقع وتفسير الأبعاد والممارسات في الديمقراطية المحلية، حيث كشفنا عن جانب سياسي وعلائقي مهم، يؤثر بشدة على الأنساق الفرعية للتسيير المحلي.

ولا غرو في الحديث بأن ديمقراطية المجلس الشعبي المنتخب ببلدية سعيدة غير مستقرة ولا متزنة في أركانها ومقوماتها حتى تدمج الديمقراطية التشاركية في تسيير وإدارة التنمية، بحكم أن الصراع والخلافات التي عايشتها بيئة الأعمال التنموية أثرت بدرجة كبيرة على حسن سير عملية مشاركة الفاعل المحلي للدولة في تنمية المجتمع والمواطن.

حيث نجد من خلال نتائج الدراسة الميدانية أن الانسداد السياسي هو العامل الرئيس الذي هيمن على الأعمال التنموية المحلية، نتيجة غُلُوّ القناعات وتأصل ثقافة الانغلاق لدى المنتخبين المحليين أنتجت قيما متعارضة فيما بينها، خاصة وأن مسألة الخلافات وجدت أرضية خصبة لنموها، وجهات بعينها، ممثلة في القيادة المنتخبة، تدعمها وتغذيها وتحاول أن تغذيها بشتى أساليب التسيير غير الديمقراطية.

وهذا من شأنه القضاء على وحدة وقوة المجلس الشعبي البلدي المنتخب وتعاون أعضائه في مجال ترقية سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية، التي تبقى الهدف الأساسي الذي وجدت من أجله لتدبير الشؤون العمومية بعيدا عن مهاترات الخلافات والصراعات غير البناءة للقدرات الذاتية، وهذا هو العامل الذي أدى إثارة مسألة النموذج التنموي المركزي السالف الذكر.

فقد كانت النتيجة الأساسية التي تم التوصل إليها من خلال ها البحث، فيما يتعلق بمسألة ضعف مشاركة المجلس الشعبي المنتخب في التنمية المحلية على مستوى بلدية سعيدة، ولا يساعد وضعها على تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية بسبب الكثير من العوامل المرتبطة بظاهرة الانسداد وتصدع المجلس وكثرة الخلافات التي عطلت عملية تسيير إدارة البلدية، مما أدى إلى تبني أساليب مركزية في تدبير الشؤون العمومية، بدل أن تبنى مقاربتها على المستوى المحلي من خلال تمكين أفراد المجتمع وتشجيع مشاركتهم الاجتماعية في التنمية المحلية.

**رابعا: مسألة مشاركة الفواعل المحلية في تدبير الشؤون العمومية ببلدية سعيدة**

لقد كانت هذه الدراسة، ومن خلال البحث الميداني، بمثابة المحك الأساسي لقياس مدى تفعيل الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية، مع دراسة العلاقات القائمة بين آلياتها المتاحة وإمكانية مبادرة الفواعل المحلية في تدبير الشؤون العمومية وتكريس الحوكمة المحلية الرشيدة في إطار ترقية الدور الرقابي على الأعمال التنموية، لا سيما الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية المحلية، والعمل على إضفاء الشفافية والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرارات التنموية بالتعاون مع المنتخبين المحليين.

وعلى ضوء الدراسة الميدانية في هذه النقطة، فقد تم التوصل إلى أن مناخ تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية المحلية في تدبير الشؤون العمومية على مستوى بلدية سعيدة غير مواتي لتنمية المجتمع المحلي على مختلف الأصعدة والمجالات والقطاعات، ذلك أن المشاركة في أعمال المجلس الشعبي البلدي المنتخب تبدو ضعيفة جدا نتيجة غياب

المشروعية المحلية من جهة، ولعدم مبادرة الفواعل المحلية (المواطن، الجمعيات، المنتخب المحلي) في إعداد الخطط التنموية وحوكمة القرارات بما يستجيب ومقتضيات التسيير المحلي الجيد.

وخلصت نتائج الدراسة الميدانية أن فشل مشروعات التنمية المحلية إنما هو نتيجة حتمية لعدم مشاركة الجمعيات المحلية والمواطنين، وذلك راجع إلى عدم المبالاة بكل ما يدور من قضايا في المستوى المحلي، ولغياب حس التعاون مع المنتخبين المحليين.

ومن النتائج أيضا، لاحظنا بأن هناك غياب شبه كلي لنشاط ودور لجان الحي التي تعد من أبرز الفواعل لترقية ممارسات الديمقراطية التشاركية المحلية في تدبير الشؤون العمومية، وتكريس المزيد من الشفافية والرقابة الشعبية على أعمال المجلس الشعبي البلدي المنتخب، وأن محدودية ذلك الدور إنما هو نابع من حجمها القليل ونسيجها المتململ ببلدية سعيدة، وأن هناك لا إدراك حول أهمية المشاركة العامة في التنمية المحلية.

أما عن دور الديمقراطية التشاركية المحلية في تدبير الشؤون العمومية، نستنتج بأنه غير محقق ذلك الدور نتيجة ضعف المبادرات المجتمعية وغياب دور فواعلها التي تسهر على اتخاذ القرارات الجماعية، ناهيك عن عدم تفعيل آليات الاستشارة والمشاورة في العمل التنموي الرشيد، ومنه يمكننا التسليم بأن مشاركة الفواعل المحلية في مضمار تدبير وتسيير الشأن العام تبدو ضعيفة وبعيدة المنال عن تجسيد دورها الفعلي.

**خامسا: مقترحات لترقية ممارسات الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية**

وأخيرا، ومن خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة في شقيها النظري والميداني، يمكن تقديم جملة من المقترحات لتطوير العمل بالديمقراطية التشاركية وترقية ممارساتها في تدبير الشؤون العمومية، وهي كالتالي:

**1- إصلاح المجالس الشعبية البلدية كدعامة لتقوية الديمقراطية التشاركية المحلية**

مراجعة السياسات المحلية عبر إعادة النظر في النصوص القانونية التي تنظم مسائل تفعيل الديمقراطية التشاركية وإدماج آلياتها في الأنساق الفرعية للتدبير المحلي، أضحت ضرورة لابد منها، وقضية محورية مطروحة في الأبحاث ودراسات السياسة العامة والديمقراطية، وإجراء تعديلات وتصويبات لازمة تزيد من فرص التمكين وتكريس مبدأ المشاركة العامة في التنمية المحلية، والتي تعكس فعلا الإرادة الحقيقية للمجتمع والمواطن، خاصة على مستوى المجالس الشعبية البلدية.

إن المراجعة مرهونة بجودة الإصلاحات السياسية، والعمل على تطوير الأبنية والمؤسسات والوظائف المجتمعية لتحسين مناخ تجسيد الديمقراطية التشاركية في الأعمال التنموية، ومن كان لزاما على صناع السياسات العمومية تقييم مواطن الخلل في التسيير العمومي المحلي، والوقوف على أبرز العوامل المؤثرة فيه لتكريس حوكمة محلية رشيدة،

حيث لا يمكن للأخيرة أن تكون من دون إجراء عملية تشخيص سليمة ومتكاملة الأركان، وهو ما توصلت إليه دراستنا من خلال الكشف عن بعض الاختلالات التي تثبط دور الفواعل المحلية من تحقيق ديمقراطية تشاركية فعالة تساهم في تنمية المجتمع.

ما يمكن الإشارة إليه، هو ضرورة مراجعة أسلوب إدارة التنمية المحلية، والابتعاد عن النظرة الكوربوراتية المهيمنة على مقاليد تسيير وتدبير الشؤون العمومية، لأن ما يساعد على إنجاح مشروعات التنمية المحلية يرتبط بنيويا ووظيفيا بدور البلدية عبر مجلسها الشعبي المنتخب ودور أعضائه، وعن طريق مساهمة رأسمال المجتمع المحلي من مواطنين وجمعيات وقطاع خاص وأحزاب سياسية في إعداد الخطة التنموية الاستراتيجية التي تحترم الخصوصية الإقليمية وتستجيب لطموحات ومطالب أصحاب المصلحة والمساهمين فيها محليا من دون الرجوع إلى السياسة المركزية.

ومن هذا المنطلق، يستحسن التخفيف من شدة المركزية الإدارية التي تخنق الديمقراطية المحلية في البلدية، والاعتماد على أسلوب التنسيق بين الوحدات المركزية والمحلية بدل التركيز على أسلوب الوصاية الإدارية الذي تذوب فيه كل تفاعلات الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرارات المحلية، مما يعني قتل روح المبادرة الذاتية والإخلال بركن الاستقلالية في التخطيط، حتى لا تصبح المقاربة التشاركية مجرد توظيف سياسي دون دراسة الجدوى منها لتحقيق التنمية المحلية.

ومنه، ضرورة العمل على مساعدة البلدية في البحث عن مصادرها المحلية، لتمويل مشروعاتها التنموية، والتخلص قدر الإمكان من الاعتماد على تدخل الدولة إداريا وماليا واقتصاديا، الأمر الذي يضعف كثيرا من استقلالية الديمقراطية التشاركية المحلية، ويزيد من توجيه أعمال مجلسها المنتخب وأعضائه من دون الأخذ بمخرجاتها في اتخاذ القرارات المستقلة.

وهنا وجب اتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة لتجاوز هذه النمطية التي تغلب على الديمقراطية المحلية بدل أن تلعب المقاربة التشاركية فيها دورا محوريا في تدبير الشأن العام بما يخدم توجهات المواطنين، وبالتالي لا تجد البلدية وشركائها المحليين مضطرة للخضوع إلى السياسات الفوقية طواعية، وبالتالي نقضي على مأزق التنمية المحلية في بعد من أبعاده الديمقراطية الرئيسة.

فإصلاح المجالس الشعبية البلدية هي خطوة تلازم ترقية الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، وهو ما يسترعي مسألة مراجعة قانون البلدية كخطوة أولى لإصلاح أعطاب التسيير المحلي التشاركي، مع الحرص على ضرورة تقييم وتقويم النظام الحزبي والانتخابات عبر مراجعة قانون الأحزاب السياسية لحوكمة الديمقراطية المحلية،

وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتمكين البلدية بكوادر سياسية وبشرية مؤهلة لقيادة المشروع التنموي المشترك، ويكون لها دور رئيس وفاعلية في تجسيد مفهوم الإدارة التشاركية.

كذلك إصلاح الأطر التشريعية القانونية المنظمة لعمليات الديمقراطية التشاركية المحلية، ولا يكتفي المشرع بأن يدرجها كنص جاف يضفي على جوهرها الكثير من الغموض والتعقيد، خاصة عند تطبيق آلياتها، فمن جهة نجده يقر بآلياتها في التسيير المحلي.

ومن جهة أخرى، نكتشف أن هناك الكثير من النصوص التنظيمية التي تعرقل تطبيقها وتفعيلها لدواعي وأسباب سياسية وإدارية، وهو ما يتعارض والمبدأ الديمقراطي عبر التمكين في تدبير الشؤون العمومية المحلية، وهنا يستحسن إعداد ميثاق أو قانون الديمقراطية التشاركية يحدد الوظائف ويبين الأدوار المنوطة بكل فاعل مشارك في التنمية المحلية، مع الحرص على عنصر الإلزامية كركن يلازم المسؤولية والمحاسبة والمساءلة.

### 2- تمكين الفواعل المحلية لتعزيز المقاربة التنموية التشاركية

تعاني التنمية المحلية كثيرا من مشاكل التسيير والتخطيط الفعال، وهذا في ظل غياب الدور الحقيقي لجمعيات المجتمع المدني، ولهذا من الجيد البحث عن سبل جديدة لترقية أدائها المحلي لتفعيل استراتيجية التنمية المستدامة، من خلال إصلاح بنياته ومؤسساته، بدءا من إدماج النخب المثقفة والمتعلمة فيها لحوكمة الأداء الجمعوي والتطوعي، وتحقيق استقلاليته عن السلطة والإدارة بما لا يترك أثرا للزبونية التي قضت على المبادرة والنشاط التنموي المستقل، وقللت من فرص الرقابة الشعبية على الأعمال التنموية المحلية.

ولذلك ينبغي أن يكتمل هذا الدور بمساهمة الإعلام المحلي، بمختلف أصنافه وأشكاله، في تطوير مقاربات الديمقراطية المشاركاتية في التنمية المحلية، من جهته يعمل على مرافقة الدور الرقابي المجتمعي الذي تؤديه جمعيات المجتمع المدني، ويساعد الفاعل الرسمي في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية، باعتباره حلقة وساطة ووصل بين المطالب المجتمعية ودوائر اتخاذ القرارات التنموية، ومنه يمكن أن يختزل طريق العملية التفاعلية وتقوية الرابط الاجتماعي والسياسي، وتمكين الفئات المحرومة تنمويا وإيصال صوتها دعما لمبدأ المشاركة العامة في التنمية المحلية.

وحري بنا التطرق من جهة أخرى إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص كفاعل شريك في التنمية المحلية من خلال دعمه من الناحية القانونية والسياسية، وبما لا يدع مجالا للشك، وجب مراعاة مبدأ المساواة والعدالة في توزيع قيم رأسمال السوق الحرة على فواعله ومؤسساته في الجماعات الإقليمية، والتقليل من كل أشكال الاحتكار والهيمنة في إدارة شؤون التنمية الاقتصادية المحلية تكريسا للحوكمة والديمقراطية.

وحيث أن الثابت يركز على استقلالية مشاركة المجالس الشعبية البلدية في تجسيد المقاربة التنموية التشاركية، فهي بحاجة ماسة إلى شريك اقتصادي يدعم مقدراتها وإمكاناتها المالية، ولا يكون ذلك إلا عبر تفعيل آلية الشراكة في التنمية المحلية، وتحقيق التعاون مع المؤسسات الخاصة لتطوير القطاع الاقتصادي بما يدر الأرباح والمداخيل الجبائية على ميزانية البلدية، ناهيك عن قدرته على ترقية سياسات التشغيل والتقليل من ظاهرة البطالة.

### 3- تعزيز ثقافة الديمقراطية المشاركاتية في التنمية المحلية

هذه النقطة تبحث عن السبيل إلى التنشئة السياسية والمدنية، من خلال الدور الذي تلعبه مختلف الفواعل والمؤسسات المجتمعية لترقية المواطنة التشاركية، وغرس قيمها وتأصيلها في الممارسة اليومية. فقد يشكل دور المؤسسة الدينية والأسرة والمدرسة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية محور التنشئة على أهمية الديمقراطية التشاركية في تسيير شؤون الحياة اليومية.

يعتبر دور المؤسسة الاجتماعية، ممثلة في المسجد والأسرة، من أهم الأدوار الرئيسة في تنشئة المجتمع على القيم التعاونية وشحذ إدراكه بروح المسؤولية وحب التغيير. المسجد والأسرة لهما وظيفة محورية للتأثير على توجهات الأفراد من خلال رسالتهما الدينية والتربوية، والاستثمار في موروثهما غير المادي للمشاركة الاجتماعية في تنمية الأحياء ومتابعة الشأن العام، وربط سلوكهم بالمشروعات والتداول العمومي، ويتفاوت تأثيرهما بحسب مستوى التربية المدنية والتنشئة الأسرية، مع الحرص على تجديدها لتعزيز الثقافة المجتمعية، وإكسابها أعراف وقيم المقاربة التشاركية من منظور اجتماعي وديني.

وأمام عجز المجتمع المدني وجمعيات المجتمع المدني عن أداء أدوارها في التنشئة السياسية، بسبب عدم استقلاليتها عن ثقافة السلطة، مما أدت إلى نفور المواطنين منها وتراجع مستوى المشاركة السياسية في تدبير الشؤون العمومية، تعد وسائل الإعلام الجواري، إلى جانب المسجد والأسرة، الفاعل الجديد لتعزيز ثقافة الديمقراطية المشاركاتية، وجعل المواطن في قلب الحياة التنموية ويتابع عن كثب الشؤون العمومية.

ومن هنا وجب أن يضطلع الإعلام الجواري بدور جوهري في بناء الفرد ووعيه وتعزيز ثقافة المواطنة التشاركية لديه، من خلال تقوية رابط انتمائه إلى مجتمعه ومؤسساته، وتعريفه بحقوقه وواجباه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشر الثقافة القانونية الخاصة بقيم المشاركة والديمقراطية بما يحقق التنمية والرفاه في المجتمع.

ولا مناص من القول على أن الديمقراطية المشاركاتية بأبعادها القيمية والسلوكية لا يمكن أن تنفصل عن وعي الأفراد، إذ لابد لها أن تترسخ ثقافيا في الضمير الفردي والجمعي، عبر التربية والتنشئة النظامية في المدرسة، قبل أن تتمثل في سلوكيات الأفراد وممارساتهم اليومية.

ارتكاز هذا التصور إنما ينبني على محورية مناهج التربية المدنية من خلال إعادة النظر في برامجها ومضامينها لتحيين مكونات وعناصر العلاقة بين التربية بالديمقراطية والمشاركة، حيث يكون بناء القيم يهدف إلى تنمية المجتمعات سياسيا، والتنشئة السياسية عبر المدرسة قادرة على التوجيه البناء للمناشط الفكرية والسلوكية في ضوء إمكانات وضروريات الموقف الاجتماعي من قضايا الديمقراطية المشاركاتية والتنمية.

### 4- توظيف مقاربة الديمقراطية الرقمية لترقية المشاركة العامة في التسيير المحلي

يعتبر العالم الرقمي اليوم أحد أركان العلاقات العامة التفاعلات اليومية بين أفراد المجتمع، وأصبح يجتاح الفضاء العام للتنمية، عبر تداول القيم الرقمية وتداولها افتراضيا في سياق انصهار الرأي العام في الديمقراطية، وظهر ما يعرف بالديمقراطية الرقمية التي تعتبر من أهم الوسائل والآليات الحديثة للزيادة من فرص المشاركة والتأثير على القرارات المصيرية وتوجيهها صوب خدمة الصالح العام.

تعبر الديمقراطية الرقمية وتأثيراتها على التنمية المحلية عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة، أين نجد المواطن بات يستهلك قيمها بكثرة، وهو ما يدعو إلى الاستثمار في هذا الموروث الرقمي وتحويل مكاسبه إلى أنساق الديمقراطية التشاركية.

وبالتالي، تسمح المنصات الرقمية ومواقع التواصل بتداول المعلومات وتوسعة نطاق المشاركة السياسية للتعاطي مع معضلات مجتمع الديمقراطية، ومن له الحق والقدرة على المساهمة في تدبير الشؤون العمومية المحلية، وقد تساعد تفاعلات الديمقراطية الرقمية القائمين على صنع القرارات التنموية بالوقوف على أحجام هائلة من المطالب والحاجات المجتمعية في ظروف وجيزة، يسهل تأطيرها وتبويبها لو أحسن التعامل مع مدخلاتها والقدرة على تحويلها إلى سياسات وبرامج تترجم طموحات المجتمع الرقمي.

وهو ما يتطلب بناء أفضية جديدة ومبتكرة في التسيير المحلي، والانتقال من مفهوم الحكومة هي من تقرر إلى مفهوم الحوكمة هي من تكرس مبادئ الديمقراطية المشاركاتية الرقمية للوصول إلى مستوى من المكاشفة والتأييد والرقابة على الأعمال التنموية في المجالس الشعبية البلدية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### I. باللغة العربية


1. القرآن الكريم.


### الموسوعات والقواميس


2. أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
3. محمد بدوي وآخرون، قاموس أكسفورد المحيط: إنجليزي–عربي، بيروت: أكاديميا للنشر والطباعة، 2003.


### الكتب والمؤلفات


4. أرماندو سالفاتوري، **المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلامية**، تر. أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.
5. إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
6. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
7. ألان تورين، **ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟**، تر. حسن قبيسي، بيروت: دار الساقي، ط.3، 2016.
8. أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، تر. أحمد زايد ومحمد محي الدين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
9. أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.2، 2013.
10. بجورن هيتن، **تأمل في التنمية**، تر. نيرمين الزفتاوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
11. بوحنية قوي وآخرون، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
12. توماس سو باترسون، **التغير والتنمية في القرن 20**، تر. عزة الخميسي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.
13. ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

14. جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، تر. عادل زعيتر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط.2، 1995.

15. جان ماري دانكان، **علم السياسة**، تر. محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997.

16. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 11-10**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

17. جون جاك روسو، **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، تر. عادل زعيتر، بيروت: مؤسسة الأبحاث الدولية الأونسكو، 1995.

18. حسين صادق عبد الله، **السلوك الإداري ومرتكزات التنمية في الإسلام**، الجزائر: دار الهدى، ط.2، 1992.

19. حميد السعدون، **التنمية السياسية والتحديث: العالم الثالث**، الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2011.

20. حيم يونس كرو الغزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، عمان: دار دجلة، 2008.

21. خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007.

22. دريس نبيل، **المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار الأمة، 2017.

23. ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، عمان: دار الفكر، د.س.ن.

24. رهان رزيق، **إمكانات ومكانة الحرية والديمقراطية في المشروع النهضوي العربي الراهن: رؤية استشرافية**، دمشق: دار علاء الدين، 2008.

25. ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، تر. محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

26. سمير محمد عبد الوهاب، **النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري**، مصر: جامعة القاهرة، 2000.

27. سناء محمد سلمان، **فن وأدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة**، القاهرة: عالم الكتب، 2013.

28. طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية: الجزء الأول**، بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968.

29. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج spss**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.

30. عبد الغفار شكر، **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، القاهرة: مكتبة الأسرة، 2005.

31. عبد الله شنفار، **الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية: دراسة في القرار المحلي**، مراكش: مطبوعات المعرفة، 2015.

32. عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر: الدار الجامعية، 2011.

33. عبد المطلب غانم، **الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول**، مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007.

34. عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة: تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والأيديولوجي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

35. العربي غويني، **إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي: الجزائر أنموذجا**، الجزائر: النشر الجديد الجامعي، 2016.

36. عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

37. العشري حسين درويش، **التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1979.

38. علي علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافية التنمية والبيئة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

39. عمار بوضياف، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016: جمع ومقارنة وتعليق**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.

40. ـــــــــــــــ، **شرح قانون البلدية**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

41. ـــــــــــــــ، **شرح قانون الولاية**، الجزائر: جسور للنشر، 2012.

42. عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

43. فايز الربيع، الديمقراطية: بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، عمان: دار الحامد، 2004.

44. فتحي السيد عبده، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

45. فيصل محمود الغرايبية، **أبعاد التنمية الاجتماعية العربية: في ضوء التجربة الأردنية**، الأردن: دار يافا العلمية، 2010.

46. متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترييف المدن**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

47. مجموعة مؤلفين، **الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية بالدول المغاربية**، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2019.

48. مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في بناء السلم الوطني وتعزيز الأمن المجتمعي**، مستخلص من أعمال الملتقى الوطني الثاني حول الديمقراطية التشاركية، الجزائر: دار الباحث، 2018.

49. محسن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2011.

50. محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

51. محمد أحمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2010.

52. محمد أحمد الخضير، **ديمقراطية الإدارة المحلية**، مصر: الدار الجامعية، 2007.

53. محمد الخوالدة، ريم تيسير الزعبي، **التربية الوطنية: المواطنة والانتماء**، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014.

54. محمد العجاتي، حكلوفيس هنري كدي سوزا، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية: نماذج وتوصيات**، تر. نوران أحمد، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011.

55. محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة: نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الأردن: دار اليازوري، 2017.

56. مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007.

57. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.

58. مصطفى يوسف كافي، **التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي، بيئي وإعلامي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

59. معجب بن أحمد معجب الزهراني، **التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية**، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016.

60. ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

61. موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، تر. علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

62. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

63. نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، تر. أمجد حسين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2010.

64. نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، الجزائر: درا الأمة، 2009.

65. نور الدين ياسمين، **نحو مجالس شعبية محلية: دراسة استطلاعية لرؤية عينة من المواطنين**، القاهرة: مركز ماعات للدراسات الحقوقية والدستورية، 2010.

66. يحي وناس، **المجتمع المدني وحماية البيئة :دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، الجزائر :دار الغرب، 2003.

67. يوسف بن يزة، **التنمية المحلية التشاركية في الجزائر**، الجزائر: منشورات مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة1، 2020.

## المجلات والدوريات العلمية

68. أحمد باي ورؤوف هوشات، "المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 10، جانفي 2017.

69. الأمين شريط، "على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2016 الجديد: قراءات حول الديمقراطية التشاركية، الأسس والآفاق"، مجلة الفكر البرلماني، العدد: 39، أكتوبر 2016.

70. أوكيل محمد أمين، "إشكالات تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد: 05، العدد: 02، 2019.

71. بابا عبد القادر، "تقييم سياسة خصخصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد: 01، 2010.

72. باديس حدة، "ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 09، العدد: 02، جوان 2018.

73. بشير يلس شاوش، "إشكالية التمثيل أو أزمة التمثيل"، مجلة الوسيط، العدد: 08، الجزائر، 2010.

74. بصيلة نجيب، "حماية الحق في التنمية في إطار المواثيق الدولية"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد: 07، العدد: 01، جوان 2020.

75. بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: 01.

76. بلال فؤاد، "التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد: 16، مارس 2018.

77. بلال موازي، "الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 02، جويلية 2014.

78. بن سمينة عزيزة، "مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 17، نوفمبر 2009.

79. بوعيسى سمير، "مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 05، أكتوبر 2014.

80. بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، التواصل، العدد: 26، جوان 2010.

81. خالد تلعيش، "الفواعل في الدولة وإشكالية ترقية أداء السياسات القطاعية وتحقيق الحكم الراشد: الجزائر أنموذجا"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد: 01، العدد: 42، 2017.

82. خليل خميس، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد: 09، 2011.

83. رمضان الشراح، "نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطين العمالة الخليجية: حالة الكويت"، مجلة العمل العربي، العدد: 84، 2008.

84. ريال زوينة، "تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي"، **revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, ESC, N$^0$: 09, 2010**.

85. زريق نفيسة، "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد: 11، 2017.

86. سرير رابح عبد الله، "المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"، مجلة المفكر، العدد: 07، 2011.

87. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد: 10، جانفي 2016.

88. شواش عبد القادر، "مشاركة السكان في التنمية المحلية واليات الارتقاء بها حالة دراسية لبلديات من شمال ولاية سطيف: بوقاعة، عين الكبيرة، عموشة، قنزات"، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد: 45، جوان 2017.

89. شيوخي سامية، كلاش خلود، "برنامج كابدال capdel لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الغزوات تلمسان النموذجية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد: 14، 2020.

90. صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي في مكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية"، مجلة المفكر، العدد: 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، أفريل 2009.

91. صالحي بن صالح، نور الدين حاروش، "(كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 10، العدد: 01، أفريل 2019.

92. عادل إنزارن، "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 06، العدد: 01، جانفي 2019.

93. عادل انزارن، انتصار عريوات، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد: 06، جويلية 2018.

94. عبد الكريم هشام، "الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية: مقاربة في الديمقراطية التشاركية"، مجلة المفكر، العدد: 12، مارس 2015.

95. عبد الله صحراوي، عبد الحكيم بوصلب، "النمذجة البنائية (SEM) ومعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية، نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمؤسسة التعليمية"، مجلة العلوم النفسية والتربوية، المجلد: 03، العدد: 02، 2016.

96. علواني عمار، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 10، 2010.

97. علي حسين حيدر، "توجيه القرار السياسي .. دراسة في دور خبراء المراكز البحثية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد: 02، العدد: 12، 2019.

98. عمر فرحاتي، "مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد: 06، 2009.

99. عمران نزيهة، "الإدارة العمومية والمواطن: أية علاقة تشخيص للاختلالات وسبل الإصلاح على ضوء التجربة الجزائرية"، مجلة المفكر، العدد: 12، مارس 2015.

100. فايزة بوعمامة، "الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية ناجحة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 29، جوان 2017.

101. فريجات إسماعيل، "الأسس الديمقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر: كيفية تشكيل المجالس الشعبية البلدية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 14، جانفي 2016.

102. فطيمة حفيظ، "طرق تقييم برامج التصحيح الهيكلي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد: 06، جوان 2014.

103. فوكه سفيان، "المجتمع المدني والمسألة الديمقراطية في المنطقة العربية: إشكالية التأسيس ومحدودية الأدوار"، مجلة قضايا معرفية، المجلد: 02، العدد: 06، يناير 2021.

104. قاسم ميلود، "علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر: بين الأزمة ومحاولات الإصلاح"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 05، جوان 2011.

105. لبنى حشوف، "دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد: 21، يوليو 2017.

106. ليندة أونيسي، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 09، جوان 2016.

107. مادي شهرستان، "تجدد الديمقراطية التشاركية"، مجلة تحولات، العدد: 08، بيروت، مارس 2006.

108. مجادي رضوان، "الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 10، العدد: 02، سبتمبر 2019.

109. مجادي رضوان، "تطبيق التنمية التشاركية: مدخل في الديمقراطية الرقمية"، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد: 07، العدد: 02، سبتمبر 2020.

110. محمد خشمون، "الديمقراطية المحلية والتنمية: نموذج المجالس المحلية في الجزائر"، مجلة الإحياء، العدد: 14، 2010.

111. محمد سمير عباد، "الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"، مجلة أكاديميا، العدد: 02، 2014.

112. محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، عدد:10، 2012.

113. مريم ضربان، "النقاش حول مسودة تعديل الدستور: مقاربة من منظور الإعلام والاتصال"، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث والدراسات، أكتوبر 2020.

114. مسعود البلي، "حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 08، جانفي 2016.

115. مصطفى أسعيد، "التنشئة السياسية والمواطنة"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 12، العدد: 24، 2012.

116. مفيدة مقورة، "الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد: 01، جانفي 2019.

117. مقدم عبيرات، "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 11، مايو 2007.

118. المكي زبيدي، خليل شرقي، "دور الديمقراطية التشاركية في تحسين أداء الإدارة العمومية: دراسة حالة بلدية الوادي"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد: 08، العدد: 01، جوان 2021.

119. منير مباركية، التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد: 11، 2017.

120. مولود بوعقبي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر"، مجلة القانون، العدد: 06، جوان 2016.

121. نور الدين حاروش، "وصف الأكثرية بين القرآن الكريم والديمقراطية: أي مفارقة؟"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 03، 2020.

122. ياسر المهدي وآخرون، "نموذج المعادلة البنائية لسلوكيات العمل المضادة للإنتاجية لدى المعلمين: درجة ممارسات وإجراءات التغلب عليها من منظور مديري المدارس في محافظة مسقط"، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد: 11، العدد: 01، 2015.

123. ياسر فتحي الهنداوي المهدي، "منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في الإدارة التعليمية"، مجلة التربية والتنمية، العدد: 40، أفريل 2007.

## الملتقيات العلمية

124. أوكيل محمد أمين، "شفافية الإدارة كدعامة لفعالية وعصرنة التسيير المحلي في الجزائر"، مداخلة منشورة مقدمة ضمن أشغال **الملتقى الوطني** حول تسيير الإدارة المحلية في ظل المتغيرات الدولية والوطنية، المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، يومي 10-11 أبريل 2017.

125. سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، "آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار **الملتقى الدولي الأول** حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، المنعقد يومي 28-29 أفريل 2015 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

126. عبد المنعم السيد علي، "مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية"، مداخلة ألقيت في فعاليات **المؤتمر العلمي العاشر** حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يومي 19-20 ديسمبر 2009، بيروت-لبنان.

127. مراد علة، محمد مصطفى سالت، "الحوكمة والتنمية البشرية .. مواءمة وتواصل: مع الإشارة لحالة الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في **الملتقى الوطني** حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008.

128. ميمون خيرة، موسوني سليمة، "مدى مساهمة الآليات غير المباشرة في تعديل الدستور (المجتمع المدني)"، مداخلة ألقيت في فعاليات **الملتقى الدولي** حول التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة: حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 18-19 ديسمبر 2012.

نعمون عبد الوهاب، مسيود عبد الله، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في ترشيد النفقات العمومية - كندا نموذجا-"، مداخلة ألقيت في **الملتقى الوطني الأول** حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية -البلديات نموذجا-، يومي 8-9 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

## التقارير الأممية والدولية

129. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، قرار اتخذ في الدورة الثامنة والخمسون، نوفمبر 2003.

130. الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دليل المستخدمين لقياس أداء الإدارة العامة**، جوان 2009.

131. المعهد الوطني الديمقراطي، البرنامج الإقليمي للأحزاب السياسية، **الأحزاب السياسية والسياسات العامة والديمقراطية التشاركية**، تر. نور الأسعد، لبنان، 2012.

132. المملكة المغربية، الوزارة الملكفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، 2011.

133. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، مكتب تونس، **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، ب.س.ن.

134. هيئة الأمم المتحدة، **إعلان الحق في التنمية**، نوفمبر 1996.

135. هيئة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، **تقرير التنمية الإنسانية**، 2002.

136. هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **إعلان الحق في التنمية: القرار رقم 128–41**، المؤرخ في 04 ديسمبر 1986.

137. هيئة الأمم المتحدة، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دليل المستخدمين لقياس أداء الإدارة العامة**، جوان 2009.

138. وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية usaid، **المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، إفطار القانوني، والأدوار**، المركز الدولي من أجل دعم استغلال القانون icnl، 2013.

## الأطروحات والدراسات العلمية

139. أحمد شريفي، "دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

140. بدة عيسى، "مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية عين الريش، ولاية المسيلة 2001–2007"، **مذكرة ماجستير** في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.

141. بدرة ثلجة، "المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر: بلدية المحمدية بولاية معسكر أنموذجا 2012–2017"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019–2020.

142. بركات كويم، "مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013–2014.

143. بلقليل نور الدين، "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018–2019.

144. بن الحاج جلول ياسين، "التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: في إطار برامج دعم النمو 2003-2014"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016.

145. بن قفة سعاد، "المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

146. بودخدخ كريم، "اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض (دراسة حالة الجزائر 2001-2014)"، **أطروحة دكتوراه** في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

147. جميل أحمد الجويد، "دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية، الفترة (2005-2010)"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

148. حرحوز عبد الحفيظ، "تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية: دراسة حالة ولاية المسيلة"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، تخصص دراسات محلية وإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2019-2020.

149. حسونة عبد الغني، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، **أطروحة دكتوراه** في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

150. خوني يوسف، "دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة: المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2012، دراسة حالة"، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، تخصص إدارة جماعات محلية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

151. خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

152. رؤوف هوشات، "حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017-2018.

153. الزوهير الرجراج، "التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013.

154. سعيدة كحال، "الديمقراطية التشاركية والتنمية الإنسانية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة صالح بوبندير قسنطينة 03، الجزائر، 2016–2017.

155. سليمة غزلان، "علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، **أطروحة دكتوراه** في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2009–2010.

156. شلوف فريدة، "المرأة المقاولة في الجزائر: دراسة سوسيولوجية"، **مذكرة ماجستير** في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2008–2009

157. شهرزاد زغيب، "مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال"، **أطروحة دكتوراه** في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2004.

158. شويخي سامية، "الخدمة العامة التشاركية بين الظاهرة والضرورة: دراسة ميدانية لبرنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية 2016-2020، **أطروحة دكتوراه** في تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2019-2020.

159. طهراوي حياة، "دور القيادة التحويلية في تفعيل منهج إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي: دراسة آراء عينة من أساتذة قطاع التعليم العالي"، **أطروحة دكتوراه** في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016–2017.

160. عبد السلام عبد اللاوي، "المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015–2016.

161. عبد الله ساقور، "المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية: بحث ميداني في مدينة عنابة"، **أطروحة دكتوراه** في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 1998–1999.

162. عبد الله هوادف، "مبدأ ترويج الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسات في المنطلقات النظرية والسياسات العملية"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013.

163. علي شتيوي، "دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص منظمات دولية وإقليمية والحكم الراشد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018–2019.

164. عنترة بن مرزوق، "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013.

165. لطفي دهينة، "دور منظمات المجتمع المدني الجزائري في تنمية ثقافة المواطنة في ظل الانفتاح السياسي: دراسة حالة الكشافة الإسلامية الجزائرية"، **أطروحة الدكتوراه** في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019-2020.

166. لعارف فايزة، "زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة: دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015.

167. ليندة نصيب، "دور القيادة المنتخبة في التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية الطارف"، **أطروحة دكتوراه** في تسيير وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

168. محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

169. مقدم ابتسام، "الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر: دراسة حالة ولاية وهران"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.

170. مولاي لخضر عبد الرزاق، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

171. وفاء معاوي، "الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر: دراسة حالة ولاية سطيف"، **أطروحة دكتوراه**، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017.

172. وهيبة غربي، "استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الإدارة المحلية"، **أطروحة دكتوراه** في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

## الوثائق الرسمية والقانونية

- **الدستور**

173. ج.ج.د.ش، دستور 1963، المؤرخ في 09 سبتمبر 1963، **ج.ر**، عدد: 64، الصادر في 10 سبتمبر 1963.

174. ج.ج.د.ش، الميثاق الوطني الجزائري، الصادر بموجب الأمر رقم 76-57، المتعلق تعديل الدستور، المؤرخ في 05 جويلية 1976، **ج.ر**، عدد: 61، الصادر في 30 جويلية 1976.

175. ج.ج.د.ش، دستور 1976، الصادر بموجب أحكام الأمر رقم 76-97، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، **ج.ر**، عدد: 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976.

176. ج.ج.د.ش، دستور 1989، صادر بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 89-12 المؤرخ في 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في 23 فبراير 1989، **ج.ر**، عدد: 09، الصادر في 29 فبراير 1989.

177. ج.ج.د.ش، دستور 1996، صادر بموجب أحكام المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المتعلق تعديل الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، **ج.ر**، عدد: 76، الصادر في 08 ديسمبر 1996.

178. ج.ج.د.ش، القانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن تعديل الدستور، **ج.ر**، عدد: 14، الصادر في 07 مارس 2016.

179. ج.ج.د.ش، الدستور، **ج.ر**، عدد: 82، الصادر في 30 مارس 2020.

- **القوانين**

180. ج.ج.د.ش، قانون رقم 90 –08 المؤرخ في 07 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، ج.ر، عدد: 15، الصادر بتاريخ 11 أفريل 1990.

181. ج.ج.د.ش، قانون رقم 99–08، يتعلق بالوئام المدني، المؤرخ في 13 جويلية 1999، **ج.ر**، عدد: 46، الصادر في 16 جويلية 1999.

182. ج.ج.د.ش، قانون رقم 04–20، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **ج.ر**، عدد: 84، الصادر في 29 ديسمبر 2004.

183. ج.ج.د.ش، قانون رقم 06–06، المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، **ج.ر**، عدد: 15، الصادر في 12 مارس 2006.

184. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2010 رقم 2009–09، المؤرخ في 2009/12/30، **ج.ر**، عدد: 78، الصادر في 31 ديسمبر 2009.

185. ج.ج.د.ش، قانون رقم 10–02، المؤرخ في 29 جوان 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **ج.ر**، عدد: 61، الصادر في 21 أكتوبر 2010.

186. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2011 رقم 2010–80، المؤرخ في 2010/12/30، **ج.ر**، عدد: 80، الصادر في 2010/12/30.

187. ج.ج.د.ش، القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، **ج.ر**، عدد: 37، الصادر في 03 يوليو 2011.

188. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 رقم 2011–40، المؤرخ في 2011/07/18، **ج.ر**، عدد: 40، الصادر في 2011/07/20.

189. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2012 رقم 2011–72، المؤرخ في 2011/12/28، **ج.ر**، عدد: 72، الصادر في 2011/12/29.

190. ج.ج.د.ش، القانون رقم 12–01 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بنظام الانتخابات، **ج.ر**، العدد: 01، الصادر في 14 يناير 2012.

191. ج.ج.د.ش، قانون رقم 12–06 يتعلق بالجمعيات، المؤرخ في 12 يناير 2012، **ج.ر**، عدد: 02، الصادر في 15 يناير 2012.

192. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012 رقم 2012-08، المؤرخ في 2012/02/13، **ج.ر**، عدد: 08 الصادر في 2012/02/15.

193. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013 رقم 2013-72، المؤرخ في 2012/12/26، **ج.ر**، عدد: 72، الصادر في 2012/12/30.

194. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014 رقم 13-08، المؤرخ في 2013/12/30، **ج.ر**، عدد: 68، الصادر في 2013/12/31.

195. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2015 رقم 14-10، المؤرخ في 2014/12/30، **ج.ر**، عدد: 78، الصادر في 2014/12/31.

196. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 رقم 15-01، المؤرخ في 2015/07/23، **ج.ر**، عدد: 40، الصادر في 2015/07/23.

197. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 رقم 15-18، المؤرخ في 2015/12/30، **ج.ر**، عدد: 72، الصادر في 2015/12/31.

198. ج.ج.د.ش، القانون رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، **ج.ر**، العدد: 50، الصادر في 28 غشت 2016.

199. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2017 رقم 16-14، المؤرخ في 2016/12/28، **ج.ر**، عدد: 77، الصادر في 2016/12/29.

200. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2018 رقم 17-11، المؤرخ في 2017/12/27، **ج.ر**، عدد: 76، الصادر في 2017/12/28.

201. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018 رقم 18-13، المؤرخ في 2018/07/15، **ج.ر**، عدد: 42، الصادر في 2018/07/15.

202. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2019 رقم 18-18، المؤرخ في 2018/12/27، **ج.ر**، عدد: 79، الصادر في 2018/12/30.

203. ج.ج.د.ش، القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2020 رقم 19-14، المؤرخ في 2019/12/11، **ج.ر**، عدد: 81، الصادر في 2019/12/30.

- **الأوامر**

204. ج.ج.د.ش، الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 رقم 2010-49، المؤرخ في 2010/08/26، **ج.ر**، عدد: 49، الصادر في 2010/08/29.

- **المراسيم الرئاسية**

205. ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام، المؤرخ في 02 غشت 2018، **ج.ر**، عدد: 48، الصادر في 05 غشت 2018.

206. ج.ج.د.ش، المرسوم رقم 73-136 مؤرخ في 09 أوت 1973، يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، **ج.ر**، عدد: 67، الصادر في 21 أوت 1973.

207. ج.ج.د.ش، مرسوم رقم 84-365 مؤرخ في 01 ديسمبر 1984 يحدد تكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية، **ج.ر**، العدد: 67، الصادر في 19 ديسمبر 1984.

208. ج.ج.د.ش، مرسوم رقم 88-131، المؤرخ في 04 جويلية 1988، يتعلق بتنظيم العلاقات بين الإدارة والمواطن، **ج.ر**، عدد: 27، الصادر في 06 جويلية 1988.

209. ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، **ج.ر**، عدد: 50، صادر في 20 سبتمبر 2015.

210. ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 16-03 يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، مؤرخ في 07 يناير 2016، **ج.ر**، عدد: 02، الصادر في 13 يناير 2016.

211. ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 20-251، مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، **ج.ر**، عدد: 54، الصادر في 16 سبتمبر 2020.

212. ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 67-145 مؤرخ في 31 جويلية 1967، يتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير، **ج.ر**، عدد: 71، الصادر في 31 أوت 1967.

- **المراسيم التنفيذية**

213. ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 12-315 المؤرخ في 21 غشت 2012، يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها، **ج.ر**، عدد: 49، الصادر في 09 سبتمبر 2012.

214. ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 12-433، المؤرّخ في سنة 2012، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، **ج.ر**، عدد: 71، الصادر في 26 ديسمبر 2012.

215. ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 16-190 مؤرخ في 30 جوان 2016، يحدد كيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس البلدي والقرارات البلدية، **ج.ر**، عدد: 41، الصادر في 12 جويلية 2016.

216. ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 17-329 يحدد كيفيات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، المؤرخ في 15 نوفمبر 2017، **ج.ر**، عدد: 68، الصادر في 28 نوفمبر 2017.

217. ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام، المؤرخ في 02 غشت 2018، **ج.ر**، عدد: 48، الصادر في 05 غشت 2018.

- **القرارات التنظيمية**

218. ج.ج.د.ش، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 أفريل 2016، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات، **ج.ر**، عدد: 24، الصادر في 24 أفريل 2016.

- **الوثائق الإدارية الرسمية**

219. ج.ج.د.ش، الديوان الوطني للإحصاء، **التشغيل والبطالة: تقارير إحصائية**، 2011-2019.

220. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 02 مؤرخة في 17 جانفي 2013 تتعلق بتشكيل اللجان الدائمة.

221. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 01 مؤرخة في 17 جانفي 2013 تتعلق بتعيين نواب الرئيس ومندوبي البلدية.

222. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 33 مؤرخة في 31 ديسمبر 2014 تتعلق بنواب الرئيس.

223. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 35 مؤرخة في 31 ديسمبر 2014 تتعلق بتشكيل لجان المجلس الشعبي البلدي.

224. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات ومحاضر مداولات**، 2012-2017.

225. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات البريد الوارد**، 2019.

226. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات التعيين في المجلس الشعبي البلدي**، 2019.

227. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات توقيف المنتخبين المحليين**، 2019.

228. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 60 المؤرخة في 20 ديسمبر 2017.

229. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 61 المؤرخة في 28 ديسمبر 2017.

230. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 26 المؤرخة في 30 أفريل 2019.

231. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 28 المؤرخة في 30 أفريل 2019.

232. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات ومحاضر مداولات**، 2019.

233. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 29 المؤرخة في 23 أكتوبر 2019.

234. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **المداولة** رقم 31 المؤرخة في 23 أكتوبر 2019.

235. ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مكتب الوسيط الإداري؛ ج.ج.د.ش، بلدية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب التنظيم، **قرارات ومحاضر مداولات**، 2017-2019.

236. ج.ج.د.ش، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **دليل تكويني: برنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية**، 2019.

237. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية الإدارة المحلية، مصلحة التنشيط المحلي، مكتب متابعة الميزانيات والبرامج، **تقارير حول حسابات التسيير للبلديات**، 2020.

238. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، **إحصاء عدد السكان**، 2018.

239. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب متابعة برامج التجهيز والاستثمار pcd، **حوصلة البرامج التنموية حسب القطاع**، 2010-2020.

240. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، **محضر تنصيب المجلس الشعبي البلدي لبلدية سعيدة** بتاريخ 12 ديسمبر 2012.

241. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، **محضر تنصيب السيد ط. أ بصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي لبلدية سعيدة** بتاريخ 03-01-2013.

242. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الانتخابات، **تقرير نتائج الانتخابات المحلية 2012**.

243. ج.ج.د.ش، ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الانتخابات، **محضر إعلان نتائج الانتخابات المحلية** بتاريخ 30-11-2012، الصادر عن اللجنة الانتخابية لولاية سعيدة.

## II. SOURCES and REFERENCES

### DICTIONARIES

244. O. nay et autres, lexique de science politique: vie et institutions politiques, Toulouse: Dalloz, 3éme Ed. 2014.

### BOOKS

245. Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement: théories et politiques, tom 1**, Alger: OPU, 2éme édition, 1981.

246. Adel Ben Yakhlef, **la démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale**, Berlin: deutsche gesellschaft fur, juin 2014.

247. Aidan rickets, **the activists Handbook: a step by step guide to participatory democracy**, New York: Zed Books, 2012.

248. Albert N. Link, **Public/Private Partnerships Innovation Strategies and Policy Alternatives**, New York: Springer, 2006.

249. Ali Nefzaoui and All, **Afield Manual for the Preparation of a Participatory Community Development Plan**, Syria: ICARDA, 2007.

250. Amartya sen, **development as freedom**, New York: Alfred A. knopf, 2000.

251. Anja Rocke, **Framing Citizen Participation**, New York: Palgrave Macmillan, 2014.

252. Archon Fung, Erik Olin Wrght, **deepening democracy: institutional Innovations in empowerment participatory governance**, London: verso, 2003.

253. Bagnoli Philip and All, **People and biodiversity policies impacts: issues and strategies for policy**, without country of publication: OECD, 2008.

254. Bailly, Antoine, **Le développement des régions marginales: plaidoyer pour une analyse globale, tiré de Le développement local, L'avenir des communautés isolées et des petites régions économiques**, Canada: Presses de l'Université Sainte-Anne, Nouveïle-Écosse, 1986.

255. Belden Fienden, Walter Freinberg, **Education and Democracy Theory**, Albany: State University of New York Press, 2001.

256. Benjamin R. Barber, **Strong Democracy: Participatory politics for a New Age**, London: University of California Press, 20th Ed, 2003.

257. Bernard Vachon, **Le développement local; théorie et pratique**, Québec: Gaétan Morin, 1993.

258. Bertram Hughes Farmer, Tim Bayliss-Smith, **Understanding Green Revolutions: Agrarian Change and Development In South Asia**, New York: Cambridge University Press, 1984.

259. Bertrand Faure, **Droit des collectivités territoriales**, Paris: Dalloz, 2011.
260. Brian Wampler, **participatory budgeting in Brazil: contestation, cooperation, and accountability**, Pennsylvania: the Pennsylvania state university press, 2007.
261. Byrne, B. M, **Structural Equation Modeling with AMOS: Basic Concepts, Applications, and Programming**, without publisher state, Second Edition, Taylor and Francis Group, LLC, 2010.
262. Chantal, M, **dimensions of radical democracy: pluralism, citizenship and community**, London: VERSO, 1992.
263. Chantale Doucet, Louis Favreau, **Développement économique communautaire au Québec: des pratiques innovatrices faiblement institutionnalisée**, Centre de recherche sur le développement territorial (CRDT) et la Chaire de recherche en développement des collectivités (CRDC), Université du Québec en Outaouais, 2006.
264. Crozier Michel, Erhard Freidberg, **l'acteur et le système: contraintes de l'action collective**, Paris: Edition Points, 2014.
265. D. BARBER MICHAEL, **the participating citizen: A Biography of Alfred Schutz**, Albany: State University of New York Press, 2004.
266. David Hall**, (ppp): les raison de leur ineficacite-les multiples avantage de l'alternative public**, Royaume-Uni: Unité de recherche internationale sur les services publics Université de Greenwich, 2015.
267. Edward Elgar, **Local Government Finance: The Challenges of the 21st Century,** United Cities and Local Governments: Second Global Report on Decentralization and Local Democracy, Gold 2, 2010.
268. frank Fischer, **Climate Crisis and The Democratic Prospect, Participatory Governance in Sustainable Communities**, New York: OXFORD University Press, 2017.
269. Friedmann John, **Empowermen: The politics of alternative development**, Blackwell Publishers, USA: Cambridge, 1992, P. viii.
270. Fritz Dorvilier, **Apprentissage organisationnel et dynamique de développement local en Haiti**, Belgique: université catholique de Louvain, 2007.
271. Gabriel Abraham Almond, James Smoot Coleman**, the politics of the developing Areas**, Princeton: Princeton university press, 1960.
272. GAILLARD Brice, **la démocratie participative, culture générale: les politiques publiques en 24 fiches**, Paris: Ellipses, 2016.
273. Gary Craig, Marjorie Mayo, Keith, **The Community Development Reader: History, Themes and Issues**, United states: Policy Press University Of Bristol, 2011.
274. George, W, **democracy, participatory democracy: prospects for democratizing democaracy**, Montréal: Black Rose Books, 2005.
275. Gérard Logié, **L'intercommunalité au service du projet de territoire**, france: La découverte et Syros, 2000.
276. Gordon R. Conway, Edward B. Barber, **After the Green Revolution: Sustainable Agriculture for Development**, London: Earthscan Publishing for a sustainable future, 1990.
277. Gue Poquet, **Dimocratie de proximite et participation des habitans a la politique de la ville**, Paris: CREDOC, 2001.
278. Hassan Zaoual, **développement durable des territoires: économie sociale, environnement et innovations**, Paris: L'HARMATTAN, 2008.
279. Held david, **model of democracy**, Stanford, calif: Stanford university Press, 1996.

280. Hubert Heinelt and All, **participatory governance in Multi-Level context: concepts and experience**, Opladen: Springer Fachmeden Wiesbaden GmbH, 2002.
281. Hygin Didace Amboulou, **le droit des collectivités locales au Congo**, Paris: L'harmattan, 2010.
282. Jacques T. Godbont, **la participation contre la démocratie**, Québec: liber, 2014.
283. James Bohman, William Rehg, **Deliberative Democracy: essays on Reason and Politics**, London: The MIT Press Cambridge, 1997.
284. James L. Creighton, **The Public Participation Handbook**, San Francisco: Jossey- Bass, 2005.
285. Jean Tournon, **la république anti participative: les obstacles à la participation des citoyens à la démocratie locale**, Paris: L'harmattan, 2009.
286. Jeane Pierre Gaudin, **La démocratie participative**, Paris, Armand Colin, 2ème ED, 2013.
287. Jens Steffek and All, **civil society participation in European and Global Governance: a cure for the democratic deficit?**, New York: Palgrave Macmillan, 2008.
288. John Harriss and all, **politicizing democracy: the new local politics of democratization**, New York: Palgrave, 2005.
289. John, K, **democracy and the idea of the left in Mclellan**, London: Macmillan, 1991.
290. Josef F.Hair and All, **A primer on partial least squares sructural equation modeling (PLS-SEM)**, United Kingdom: SAGE publications, 2014.
291. Joseph Andrson, **Social work methods and process**, California: Wadsworth Publishing Company, 1981.
292. Julie Simon and All, **Digital Democracy: the tools transforming political engagement**, Scotland: Nesta, February 2017.
293. Karl O. Lindgen, Thomas Person, **Participatory Governance in the EU: Enhancing or Endangering Democracy and Efficiency?**, New York: Palgrave Macmillan, 2015.
294. Kathleen M. Blee, **Democracy in the Making: How Activist Groups From**, New York: OXFORD University Press, 2012.
295. Kenneth, R. M, **deepning democracy? the modern left and social movments in Chile and Peru**, Stanford: Stanford University Press, 1998.
296. Kheldi Mokhtar, **le développement local**, Algérie: OPU, 2012.
297. Laurent Quenum, **les fondamentaux de la communication pour le développement manuel à l'usage des étudiants, enseignants, chercheurs et gestionnaires de projets de développement**. Burkina Faso, L'harmattan, 2015.
298. Locke John, **tow treatises of government**, (Vol. 5), London: McMaster University Archive, 1823.
299. Luis B. Garcia, **Participatory democracy and Civil Society in the EU: Agenda setting and Institutionalization**, New York: Palgrave Macmillan, 2015.
300. Mahi Tabet Aoul, **développement et environnement au Maghreb: contraintes et enjeux**, Maroc: édition et impression بن مرابط, 2ème ED, 2011.
301. Manuel Castells, Gustavo Cardoso, **the Network Society: From Knowledge to Policy**, Washington: Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, 2005.
302. Marc Thoumelou, **collectivités territoriales: Quel avenir?**, 2ème Ed, France: la documentation Française, 2016.
303. Margaret. C, **a new republicanism in Hannah Arendt: a rienterpretation of her political thought**, Cambridge: cambridge University Press, 1992.

304. Marie Hélène Bacqué et autres, **Gestion de proximité et démocratie participative: Une perspective comparative**, Paris: La Découverte, 2005.
305. Trembly et autres, **développement local, économie sociale et démocratie**, Canada: presses de l'université du Québec, 2002.
306. Martina Trettel et autres, **innovation démocratique et démocratie participative dans la région alpine: rapport comparatif**, Bolzano: Eurac research, 2017.
307. Martine Revel et autres, **le débat public : une expérience française de démocratie participative,** Paris : la découverte, 2007.
308. Mathieu Doat, **Recherche sur la notion de collectivité locale en droit administratif français**, Paris: LGDJ, 2003.
309. Megdal, Joel S, **State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another**, New York: Cambridge University Press, 2001.
310. Megdal, Joel S, **Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World**, New Jersey: PUP, 1988.
311. Mengin, Jacqueline, **Guide du développement local et du développement social: Logiques Sociales**, Paris: L'Harmattan, 1989.
312. Moufida Gouda, John Crowley, **rethinking human security**, UK: Willey-Blackwell, 2008.
313. Mouloud Didan, **Code de la commune et de la wilaya**, Belkeise édition, Algérie, 2012.
314. Nacer Eddine, **la privatisation des entreprises publiques en Algérie**, Algérie: OPU, 2005.
315. Nadine Dantonel-Cor, **droit des collectivités territoriales**, Rome: BREAL, 3ème Ed, 2007.
316. Nancy Lohmann and Roger A. Lohmann, **rural social work practice**, New York, Colombia University Press, 2005.
317. Pateman Carole, **participation and democratic thoery**, Londres: Cambridge university Press, 1970.
318. Patrick Menchi, jean-françois mignard, **le développement social local contre le repli ethnique**, France: éditions ERES, 2008.
319. Patrick Riley, **the social contract theory and its critics. In M. Goldie and R. Wolker**, (Vol. 4), London: Cambridge university Press, 2006.
320. Peter Evans, **Bringing the State Back In**, UK: Cambridge university press, 1985.
321. Pierre Campagne et Bernard Pecqueur, **le développement territorial: une réponse émergente à la mondialisation**, Paris: Editions Charles Léopold Mayer, 2014.
322. Przeworsk, **sustainble democracy**, Cambridge: Cambridge university press, 1995.
323. Reginald Byron, **Local enterprises on the North Atlantic margin: selected contributions to the Fourteenth International Seminar on Marginal Regions**, Ashgate: Edition illustrée, 1999.
324. René Sève, **La participation des citoyens et l'action publique**, Paris: Centre d'analyse stratégique, Mai 2008.
325. Revel Martine et Autres, **Le débat public : une expérience française de démocratie participative**, Paris: La Découverte, 2007.
326. Roberta Capello, Peter Nijkamp, **Handbook of Growth and Development Theories**, Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2009.
327. Roger Shotton, Mike Winter, **delivering the goods; building local government capacity to achieve the millennium development goals: a practitioner's guide from**

**UNCDF experience in least developed countries**, New York: United Nations Capital Development Fund, October 2005.

328. Ruedi felber, Marie laure Maller, Moussa Djiré, **le rôle des organisations de la société civile dans le processus de la décentralisation : étude exploratoire au Mali**, Zurich: suisse Fédéral institut of technology, 2006.

329. Sandra Breux, **Les mécanismes de participation publique à la gestion municipale, Note de recherches, Groupe de recherche sur l'innovation municipale (GRIM)**", institut national de la recherche scientifique, Urbanisation, Culture et société, Montréal, 2004.

330. Sophie Boutillier, Sylvain Allemand, **économie sociale et solidaire: nouvelles trajectoires d'innovations,** Paris: L'HARMATTAN, 2010.

331. Subrata K. Mitra, **power, protest and participation: local elites and the politics of development in India**, New York: Routledge, 2002.

332. Sudhindra Nath Bhattacharyya, **Community Development in Developing Countries**, Calcutta: Academic Publishers, 1972.

333. Tarso Genro, Ubiratan de Souza**, quant les habitants gèrent vraiment leur ville de budget participatif: l'expérience de Porto Alegre au Brésil,** Paris: Editions Charles Léopold Mayer, 1998.

334. Thomas Zittel and Dieter Fuchs, **participatory democracy and political participation: can participatory engineering bring citizens back in?**, New York: Routledge, 2007.

335. Toyin Falola, **Colonial Africa 1885-1939**, United States: Carolina Academic Press, 2002.

336. Vachon Bernard, **Le développement local, théorie et pratique: réintroduire l'humain dans la logique de développement**, Québec: Gaétan Morin éditeur, Boucherville, 1993.

337. William R. Nylen, **Participatory Democracy versus Elitist Democracy: Lessons from Brazil**, New York: Palgrave Macmillan, 2003.

338. Yvette Lazzeri, **le développement durable: du concept à la mesure**, Paris: L'HARMATTAN, 2008.

## SCIENTIFIC JOURNALS and PERIODICALS

339. Abdelhakim Smati, "nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financement", Recherches économiques et managériale, N$^0$: 05, 2008.

340. Adalmir Marquetti and All, «participatory economic democracy in action: participatory budgeting in Porto Alegre 1989-2004», Review of Radical Political Economics, Vol 44, issue1, 2012.

341. Ahmed Benaimer, "la démocratie participative au Maroc: Encore en état embryonnaire", journal de village de la justice, N°: 787, 19 juin 2018.

342. Aryeh Botwinick, Peter Bachrach,"democracy and scarcity: toward a theory of participatory democracy", International Political Science Review, Vol 4, N°: 03, 1983.

343. Bernard Rullier, «la démocratie à la Parisienne», Pouvoirs, vol 3, N°110, 2004, P.P 21-22.

344. Biegelbauer Peter, Hansen Janus, "democratic theory and citizen participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology", Science and Public Policy, Vol 38, N°: 08, 2011.

345. Blondiaux Loïc, Sintomer Yves, "l'impératif délibératif", Politix, Vol 15, N$^0$: 57, 2002.

346. Cabannes Yves, «les budgets participatifs en Amérique Latine; de Porto Alegre à l'Amérique centrale, en passant par la zone andine: tendances, défais et limites», Mouvements, N°: 47-48, 2006.

347. Caroline W. Lee, «les 21st century town meeting dans les années 1990-2000: assemblées délibérantes et marchandisation de l'authenticité politique dans une époque d'austérité», traduction Laurent Vannini, participations, N°: 15, 2016.
348. Coonrod J, "Participatory Local Democracy: Key to community-led rural development", Development, N$^0$: 58, 2015.
349. Dekkal Mouloud, "démocratie participative et citoyenneté", la revue algérienne des études politiques, Vol 03, N$^0$: 3, décembre 2016.
350. Deledalle Gérard, Frankel Charles, "la théorie de la démocratie", les études philosophique, N°: 04, 1964.
351. Essaid TAIB, "Société civile et transition démocratique en Algérie", Revue Algérienne des Politiques Publiques, N$^0$: 03, feverier 2014.
352. Fatima Zidouri, "les collectivités locales: démocratie de proximité et gouvernance sociale", Massalik, N$^0$: double 09-10, 2009.
353. François Léotard,"les enjeux stratégique de l'après guerre en méditerranée", les cahiers de l'orient, automne, 1995.
354. François Mouterde and All, «calling citizens to deliberate on disputed policy issues: Implications for Evaluation», Comparative Policy Evalution, Vol 13, 2008.
355. Gedion, B, "from structuralism to voluntarism: the latin American left and the discource on civil society and democracy", Comptemporary Politics, Vol 04, N$^0$ 04,1998.
356. George Fassio, "Partenariats industriels", revue Française de Gestion, Vol 17, N$^0$: 02, 2000.
357. Guhan S, "World Bank on Governance: A Critique", Economic and Political Weekly, Vol 33, Issue 04, 1998.
358. HEYDENRYCH, P. W, "Deepening democracy and enhancing multi-level governance: Deficiencies of and prospects for local government ward committees in South Africa", Koers, Vol 73, N$^0$: 04, 2008.
359. Hilal Yildiz, Farhang Morady, Ismail Siriner, "Globalization Dimensions and Impacts", London: Ijopec Publication, Vol 02, N$^0$: 01, 2015.
360. Hox, J.J, "An Introduction to Structural Equation Modeling", Family Science Review, Vol 11, 1998.
361. Hugh Ward and All, «Open citizens' juries and the politics of sustainability», political studies, Vol 51, 2003.
362. Jacqueline Baury, "Développement local durable et coopération internationale: des défis communs", Horizons Solidaires, N$^0$: 64, 2012.
363. Jacques Faget, "Médiation et Postmodernité: légitimation ou transformation de l'action publique", Négociations, Vol 2, N$^0$: 6, 2006.
364. Janus Hansen, Biegelbauer Peter, "democratic theory and citizen participation: democracy models in the evaluation of public participation in science and technology", Science and Public Policy, Vol 38, N$^0$: 08, 2011.
365. Jean Luc Pissaloux, "réflexions sur les évolutions récentes de la démocratie locale, un bilan mitigé", la revue du trésor des collectivités territoriales, N$^0$: 01, 2002.
366. Jean- pierre Chevènement, Robert Damien, "la crise de l'autorité politique", Cités, Vol 2, N°: 06, 2001.
367. Jean-Marc FONTAN et autres, «le développement local dans un contexte métropolitain», **politique et sociétés**, vol 25, N°: 01, 2006.

368. Jean-Marc Fontan, Pierre Hamel, "Le développement local dans contexte métropolitain: la démocratie en quete d'un nouveau modèle", Politique et Sociétés**,** Vol 25, N$^0$: 01**,** January 2006.
369. Jean-Pierre Worms and All, « Sur les conseils de quartier à Paris», in: de la démocratie participative: expériences, débats, Revue du MAUSS, N° 26, Paris: la découverte, 2005.
370. Jeremy Heimans, "Renforcer la participation à la gestion des dépenses publiques: recommandations à l'intention des principaux acteurs", cahier de politique économique, N$^0$: 22, France: centre de développement de l'OCDE, 2002.
371. Jurgen Habermas, "L'espace public, 30 ans après," Quaderni, N$^0$: 18, 1992.
372. Kahina Moussaoui, Khelloudja Arabi, "le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie: le cas des communes de Bejaia", économie et solidarité, Vol 44, N$^0$: 1-2, 2014.
373. Kerrie RH Farkas, «power and access in the public hearings of city council meetings», Discourse and Society, Vol 24, N$^0$: 4, 2013.
374. Larrazet, C, politically correct: une guerre des mots Américaine, Hermès la Revue, Vol 03, N$^0$ 58, 2010.
375. Loïc Blondiaux, "La démocratie participative, sous condition et malgré tout: un plaidoyer paradoxal en faveur de l'innovation démocratique", Revue Mouvement, Vol 02, N$^0$: 50, Juin-Aout 2007.
376. Loic Blondiaux, « Ou en est la démocratie participative locale en France? Le risque du vide», les cahiers du Développement sociale Urbaine, Séptembre 2002.
377. Loic BLONDIAUX, Yves SINTOMER, "l'impératif délibératif", Politix ,N°: 57, 2002
378. Madjid GONTAS, Samira HELLOU, "l'autonomie financière des collectivités locales et développement territorial: une approche comparative entre l'Algérie et la France", Les Cahiers du MECAS, N°: 04, Décembre 2008.
379. Manohar Pawar, "social work practice with local communities in developing countries imperative for political engagement", Sage Open, Vol 04, Issue 02, 2014.
380. Mariam Revault D'Allonnes, "Les paradoxes de la représentation politiques", Etudes, N°: 12, tome 419, 2013.
381. Menelet Brian, "les réalités de la démocratie participative dans l'aménagement et l'équipement du territoire: les apports de la loi démocratie de proximité", revue droit public et de la science politique en France et à l'étranger, L.G.D.J, N$^0$: 03, 2$^{ème}$ partie, 2004.
382. Michael Zuckerman, «le mirage démocratique du town meeting Américan», traduction: Xavier Blandin, participations, N°: 15, 2016.
383. Micoud A, "Le développement local, ou comment construire de nouveaux territoires", Revue internationale d'action communautaire, Vol 22, N$^0$: 62, 1989.
384. Mohamed Cherif Belmihoub,"governance et role économique et sociale de L'état : entre Exigences et Résistances", Revue IDARA, Vol 11, 2001.
385. Morgane Letanoux, "démocratie locale: des outils de consultation non décisionnels", Démocratie Locale, N$^0$: 97, Octobre 2013.
386. Nancy Fraser, "Repenser la sphère publique: Une contribution à la critique de la démocratie telle Qu'elle existe réellement", Hermès, N$^0$: 31, 2001.
387. Ned Crosby and All, «citizens juries: One solution for difficult environmental questions», An International Series in Rish Analysis, Vol 10, 1995.

388. Pateman Carole, "participatory democracy: developing ideals of the political left by Daniel C.KRAMER", The American Political Science Review, Vol 68, N$^0$: 03, September 1974.
389. Patricia Marana and all, "A framework for public-private-people partnerships in the city resilience-building process", Safety science, N$^0$: 110, 2018.
390. Patrick Savidan, "démocratie participative et conflit", Revue de métaphysique et de morale, Vol 2, N$^0$: 58, 2008.
391. Philippe Aydalot, "Economie régionale et urbaine", Annales de géographie, Vol 96, N°: 536, 1987.
392. R.A.D.P, CENEAP, "la fonction socio-économique de la femme en zone rurale", la revue du ceneap: analyse et perspective, N$^0$: 31, 2004.
393. Robert W.T. Martin, «D'une manière pacifique et ordonnée: Town meeting et assemblées populaires à l'époque de la fondation des Etats-Unis», traduction: Camille Salgues, participations, N°: 15, 2016.
394. Russell Dalton, Christian Welzel, "Political Culture and Value Change", Cambridge University Press, auguest 2014.
395. Sandra M .Gustafson, «Town meeting et race en Amérique», traduction: Camille Salgues, participations, N°: 15, 2016.
396. Sherry R. Arnstein, "A Ladder Of Citizen Participation", Journal of the American Planning Association, Vol 35, Issue 04, julay 1969.
397. Silvia Cristina Franco Amaral, «public leisure policies in Porto Alegre, Brasil: from representative democracy to participative democracy», Word Leisure Journal, N$^0$: 50/2, 2008.
398. Sonia Buglione, Rainer Schlüter, "Solidarity-Based and Co-operative Economy and Ethical Business: Trends, Innovations and Experiences in Europe", Background Paper, Vol 44, Issue 06, 2010.
399. TERESA R. Melgar, «A time of closure? Participatory budgeting in Porto Alegre, Brazil, after the workers party Era», Journal of Latin American Studies, Vol 46, issue1, 2014.
400. Tina nabatchi,"putting the public (Back) in public Values Research: Designing participation to identify and Respond to Values", public administration Review, Vol 72, N$^0$: 05, 2012.
401. Tom Langford, "Union democracy as a Foundation a participatory Society: A theoretical elaboration and historical example", labour / le travail, N°: 76, 2015.
402. Winthrop Delba, "Aristotle on participatory democracy", Polity, Vol 11, N°: 02, 1978.

## SCIENTIFIC FORUMS

403. Andreas Ladner, Nicolas Keuffer, "Creating a comparative index of local autonomy", Draft presented at **the ECPR's General Conference**, Oslo, Norway, 6-9 September 2017.
404. Andrew C, Poirier C, "Décision et consultation au niveau local: Dynamique et tensions entre démocratie représentative et le démocratie consultative à la ville d'Ottawa", **Rencontre internationale** sur la démocratie et le management local, Mai 2003, ENAP, Québec.
405. Bernard Roman, "La démocratie participative et la démocratie élective", Document de recherche prononcé au **Colloque** sur Europe Citoyenneté FRANC-MACONNERIE, 06 Février 2004.
406. Bernard Roman, "La démocratie participative et la démocratie élective", Document de recherche prononcé au Colloque sur Europe Citoyenneté FRANC-MACONNERIE, 06 Février 2004.

407. Casteigts, M, "La gouvernance urbaine entre science et idéologie", communication aux **Rencontre internationale** sur la démocratie et le management local, Mai 2003, ENAP, Québec.
408. Christian FEUILLET, "Rôle des collectivités locales pour la paix et le développement", Contribution au **Forum** Européen des autorités locales, Saint-Denis, Novembre 2003.
409. David Huron, Le management public local au regard de la spécificité territoriale française. Jean P. Bréchet et P. Mévellec, 14ème journées nationales des IAE, Presses Académiques de l'Ouest, Tom 4, Avril 1998, Nantes, France.
410. Didier Caluwaerts, "L'état de la démocratie représentative, Intervention prononcé au **Colloque** sur Démocratie représentative: vers la fin d'un modèle, Diagnostic et remèdes", 22 Septembre 2015, Sénat de Belgique.
411. Jeane M. Sauvé, "Fondation prospective et innovation les défis de la démocratie représentative, quels futurs?", Intervention prononcé au **Forum**: Institutions et démocratie représentative, Jeudi 21 Mars 2013, Hôtel de Talleyrand-Périgord, Paris.
412. Maillât Denis, "Systèmes territoriaux de production, milieux innovateurs et politiques regionals", **Communication au Colloque** «L'avenir du Québec des régions», ACFAS, 22-24 mai 1995, UQAC, Chicoutimi.
413. Pierre-Jean ROCA; "Le développement local et les associations: gouvernance et subsidiarité", **actes du colloque** sur les acteurs du développement local durable en Algérie: comparaison méditerranéenne, 2003, CRASC.
414. Royaume du Maroc, "l'association Ribat Al Fath pour le développement durable et la Konrad-Adenauer-Stiftung", **Rencontre Nationale** sur la démocratie participative, Le 10 Mai 2012.
415. Russell J. Dalton, Doh Chull Shin, "Reassessing The Civic Culture Model", paper Prepared for the **conference** on "Mapping and Tracking Global Value Change", March 2011, Center for the Study of Democracy, University of California.
416. Semou Ndiaye, "La stabilité démocratique: une solution à la consolidation de la paix en Afrique de l'Ouest, Rapport introductif", Acte du 4ème Symposium Annuel, Gorée Institut, SIDA, 2015.

## REPORTS

417. Alexandra Wild and All, **A Users to Measuring Local governance**, UNDP Olso governance centre, February 2014.
418. Anwar Shah, **participatory budgeting: public sector governance and accountability series**, Washington: the World Bank, 2007.
419. Confédération Suisse, Département fédéral des affaires étrangères DFAE, Direction du développement et de la cooperation, **décentralisation et gouvernance locale**, Novembre 2007.
420. Conseil de l'Europe, Comité Européen Sur La Démocratie Locale et Régionale (CDLR), Outil C.L.E.A.R: **Un outil d'évaluation de la participation des citoyens à la vie locale**, Strasbourg: version finale, 2008**.**
421. David Atchoarena, Lavinia Gasperini, **Educationfor rural development: towards new policy responses**, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2003.
422. EU, Conseil de l'Europe, **Charte Européenne de l'autonomie locale,** Strasbourg: Big Family, mars 2010.

423. EU, Direction générale de la coopération internationale et du développement Commission européenne, **Soutenir décentralisation,gouvernance locale et développement local au travers d'une approche territorial**, Bruxelles, décembre 2016.
424. France, Conseil national des villes, Comité interministériel des villes, **Démocratie locale et participation des habitants**, 2012.
425. France, Rapport du Conseil d'Analyse Économique, **Aménagement du territoire**, La Documentation française, Paris, 2001.
426. Government of Rwanda, Ministry of Local Government and Social Affairs; **Community Development Policy**, Kigali: second Ed, 2001.
427. Hans Bjorn Olsen, **Décentralisation et Gouvernance Locale: Définitions et Concepts**, Suisse: Direction du Développement et de La Coopération, Novembre, 2007.
428. Hugh Starkey, **citoyenneté démocratique, langue, diversité et droits de l'homme: guide pour l'élaboration des politiques linguistiques éducatives en Europe, de la diversité linguistique à l'éducation plurilingue**, étude de référence pour le conseil de l'Europe, Strasbourg, 2002.
429. Jean-Louis GUIGOR, Michel David, **La Coopération Décentralisée en Méditerranée**, sans lieu de publication: IPEMED, octobre 2012.
430. Kenneth Davey, **Gouvernance Locale en Temps Critiques : des Politiques pour la Crise, le Redressement et l'Avenir Durable**, France: Conseil de l'Europe, Février 2012.
431. Pau Alarcón and All, **Influencing politics with signatures?: Models and experiences of local citizens initiative**, report: ajuntament de Barcelone, october 2018.
432. PNUD, **La Gouvernance en faveur du développement human durable**, New York: document de politique générale du PNUD, Janvier 1997.
433. PNUD, Ministère de l'intérieur et des collectivités locales, Union Européenne, **programmes de renfoncement des capacités des acteurs locaux de développement**: **démocratie participative et développement local, recommandations des acteurs locaux pour la mise en œuvre du CAPDEL**, Algérie: septembre 2017.
434. PNUD, **rapport mondial sur le développement humain**, 2001.
435. PNUD, **Rapport National sur le développement humain**, Maroc, décembre 1999.
436. PNUD, **stratégie du PNUD pour le renforcement de la société civile et de l'engagement civique**, 2009.
437. R.A.D.P, Conseil National Economique et Social, commission ad hoc "finance locale" Projet d'étude: **L'évolution à imprimer à la gestion des finances locales dans une perspective d'économie de marché**, Alger ; juin 2001.
438. R.A.D.P, ministère de l'industrie, **Bulletin d'information statistique de la PME**, 2011-2019.
439. R.A.D.P, Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **rapport sur le développement local: 51 mesures visant le développement économique local**, série: politique économique et développement, $N^0$ 02, octobre 2011.
440. R.A.D.P, ONS, **activité, emploi et chômage en algerie**, 2011-2019.
441. Robert Joumard, **le concept de gouvernance**, Rapport de laboratoire de transport et environnement, 2009.
442. Ruedi felber et autres, **le rôle des organisations de la société civile dans le processus de la décentralisation : étude exploratoire au Mali**, Zurich : Suisse Federal institute of technology, 2006.

443. RWANDA, Institut de Recherche et de Dialogue pour la Paix, Institute of Research and Dialogue for Peace, **la participation citoyenne, un des enjeux de la democratie au Rwanda**, Interpeace, octobre 2010.
444. S. Osman and All, **good governance: issues and challenges**, Malaysia: INTAN and public service department, 2000.
445. UN, **Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration**, New York: Economic and Social Council, January 2006.
446. UN, **definition of basic concepts public administration**, 2006.
447. UN, l'Assemblée Générale de l'Organisation des Nations Unies, **Algérie: Rapport National Volontaire 2019**, Progression de la mise en oeuvre des ODD, 2020.
448. UN, The Economist Intelligence Unit, **Democracy Index: Free speech under attack Unit**, 2018.
449. UN, UNDP, **Human development report**: **Deeping democracy in fragmented World**, 2002.
450. UNDP, "Governance for sustainable development", New York: Oxford University Press, 1997.
451. Warren Krafchik, **Can Civil Society Add Value to Budget Decision- Making?**, New York: United Nations publication, 2005.
452. World Bank, **governance and development**, Washington: world Bank publications, 1992.
453. World Bank, **Govrnance and Development,** Washington: World Bank Publication, 1992.

## SCIENTIFIC THESES

454. Benoit Sandry, "Bilan et perspectives de la démocratie représentative**"**, **Thèse de doctorat** en droit public, faculté de droit et des sciences économiques, Université de Limoges, le 18 Décembre 2007.
455. Bordeleau D, "Gouvernance et construction territoriale: le cas du Faubourg des Récollets de Montréal: du Carrefour des arts et des technologies à la Cité du Multimédia", **Thèse de doctorat** en sociologie, Université du Québec, Montréal, Québec, 2003, P.11.
456. Elodie Ferezin, "Développement du territoire, environnement et démocratie participative: le cas de la LGV Bordeaux-Toulouse", **thèse de Doctorat**, Ecole doctorale et discipline, Paul Sabatier, Université de Toulouse, 25 Septembre 2015.
457. Fang Yang, "A Discours: Habermas, Foucault and the Political/Legal Discourses in China, **Thèse de Doctorat** en Sociologie Theory and Political Philosophy, Ecole normale supérieure de Cachan- ENS, France, 2015.
458. Gemma Jamieson Malik, "From Brazil to Britain: the vicissitudes of participatory budgeting: the importance of context", **Doctoral Thesis**: University of Westminster, 2006.
459. Guillaume Gourgues, "Le consensus participatif: Les politiques de la démocratie dans quatre régions françaises", **thèse de Doctorat** en Science Politique, Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, Ecole Doctorale: Sciences de l'Homme, du Politique et du Territoire, université de GRENOBLE, 2010.

460. Jean Nicolas Birck,"les nouveaux enjeux de la démocratie participative locale: pratiques et usages de la participation citoyenne à Nancy et au conseil général de Meurthe et Moselle", **thèse de doctorat** en science politique, université de Nancy SJPEG, 26 mai 2010.
461. Karima Boudedja, "Les acteurs et le développement local: outils et representations, Cas des territoires ruraux au Maghreb", **Thèse de Doctorat** en Géographie et Aménagement de l'Espace, faculté des Arts et Lettres, Langues et Sciences Humaines et Sociales, université paul valéry, montpellier 03, juilet 2013.
462. Mamadou Ndiaye, **"**E-Gouvernance et la démocratie en Afrique: le Sénégal dans la mondialisation des pratiques**"**, **thèse de doctorat** en sciences de l'information et de la communication, centre d'études des medias, de l'information et de la communication (CEMIC), EA 532, Université Michel de Montaigne, Bordeaux 3, 21 Septembre 2006.
463. Nicolas FERRAN, "la démocratie de proximité dans les exécutifs municipaux montpelliérains [1977-2011]; [RE] configurations clientélaires d'une offre municipale", **thèse de doctorat** en science politique, Faculté de Droit et de Science Politique institut de Govern i Politiques Publiques, Réalisée en cotutelle – Université Montpellier 1 / Université Autonome de Barcelone, 15 janvier 2015.
464. Ogandaga N Gwenaile C, "la coopération décentralisée entre collectivités territoriales françaises et africaines. Les leviers de l'implication et de la réciprocité", **thèse de doctorat** en sciences de gestion, école doctorale sciences économiques, sociales, de l'aménagement et du management, université de Lille 01, France, 19 mai 2014.
465. Serdar U. Bayraktar, "Local Participatory Democracy: The Local Agenda Project in Turkish Cities", **Thèse de Doctorat** en Sociologie Politique, L'institut d'études politiques, Paris, 15 décembre 2006.
466. Steven Corbett, "the social quality of participatory democracy: social empowerment in the workplace and local community", **a thesis** submitted for the degree of doctor of philosophy (PHD), department of sociological studies university of Sheffield, October 2013.

## OFFICIAL DOCUMENTS

- **Laws**

467. R.A.D.P, la loi $N^0$ 01-20 du 12 décembre 2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire, **J.O**, $N^0$: 77, du 15 décembre 2001.
468. R.A.D.P, la loi $N^0$ 03-10 du 19 juillet 2003, relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable, **J.O**, $N^0$: 43, du 20 juillet 2003.
469. R.A.D.P, la loi $N^0$ 04-05 du 14 août 2004, relative à l'aménagement et l'urbanisme, **J.O**, $N^0$: 51, du 15 abot 2004.
470. R.A.D.P, loi $N^0$ 06-01 du 20 février 2006, relative à la prévention et à la lutte contre la corruption, **J.O**, $N^0$: 14, du 08 mars 2006.
471. France, la loi $N^0$ 2002-276 du 27 février 2002 relative à la démocratie de proximité, **J.O**, $N^0$ : 50, du 28 février 2002.
472. France, la loi $N^0$ 2007-130, relatif de modernisation du dialogue sociale, du 31 janvier 2007.
473. France, Code générale des collectivités territoriales, Ed de 10/07/2019.

- **decisions**

474. R.A.D.P, ministère de l'intérieur, circulaire $N^0$ 20/DR, du 22 janvier 1986 relatif à la désignation d'un médiateur administratif et se attributions.

- **Official administrative documents**

475. R.A.D.P, wilaya de Saïda, secrétariat général, bureau de synthèse, **données monographique**, janvier 2016.

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

**رقم الجدول ..... الصفحة**


جدول رقم (1): تجارب إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية في العالم (1985-2009) .... **Erreur ! Signet non défini.**

جدول رقم (2): مخصصات المخطط التنموي الخماسي (2010-2014)..... **Erreur ! Signet non défini.**

جدول رقم (3): مؤشرات الديمقراطية المشاركاتية على ضوء إصلاحها في الجزائر (2011-2019)..... **Erreur ! Signet non défini.**

جدول رقم (4): المؤشر التجميعي لأثر الديمقراطية المشاركاتية في التسيير المحلي بالجزائر (2011-2019). **Erreur ! Signet non défini.**

جدول رقم (5): ميزانية قسم التجهيز والاستثمار للتمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2011-2019)..... 33

جدول رقم (6): مقياس معاملات الارتباط في البرنامج الإحصائي..... 94

جدول رقم (7): مقياس ليكرت الخماسي..... 95

جدول رقم (8): المحكات المعتمدة في النمذجة ومؤشراتها..... 100

جدول رقم (9): خصائص مجتمع البحث الميداني حسب العينة..... 105

جدول رقم (10): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية (عينة المواطنين)..... 115

جدول رقم (11): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية (عينة المواطنين)..... 116

جدول رقم (12): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية (عينة المواطنين)..... 118

جدول رقم (13): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية (عينة الجمعيات)..... 119

جدول رقم (14): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية (عينة الجمعيات)..... 119

جدول رقم (15): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية (عينة الجمعيات)..... 120

جدول رقم (16): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية (عينة المنتخبين)..... 120

جدول رقم (17): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية (عينة المنتخبين)..... 121

جدول رقم (18): فحص ثبات الاستبيان (عينة المواطنين)..... 122

جدول رقم (19): فحص ثبات الاستبيان (عينة الجمعيات)..... 123

جدول رقم (20): فحص ثبات الاستبيان (عينة المنتخبين)..... 124

جدول رقم (21): اختبار الإشارة، محور الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية التشاركية (عينة المواطنين)..... 132

جدول رقم (22): اختبار الإشارة، محور الاندماج في الفضاء العام التواصلي للديمقراطية التشاركية (عينة الجمعيات)..... 134

جدول رقم (23): اختبار الإشارة، محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية (عينة المواطنين)..... 136

جدول رقم (24): اختبار الإشارة، محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية (عينة الجمعيات)..... 140

جدول رقم (25): نتيجة اختبار الإشارة لأبعاد محور الحوكمة المحلية الرشيدة وعلاقتها بالمقاربة التنموية التشاركية..... 141

جدول رقم (26): اختبار إشارة، محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (عينة المواطنين)..... 144

جدول رقم (27): اختبار إشارة، محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية (عينة المواطنين)..... 147

جدول رقم (28): نتيجة اختبار إشارة أبعاد محور الأداء الديمقراطي في المقاربة التنموية التشاركية..... 149

## قائمة الأشكال

**رقم الشكل ..... الصفحة**


شكل رقم (1): هيكل صنع القرار التنموي التشاركي..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (2): مستويات التأثير في القرار التنموي التشاركي..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (3): العلاقة الجدلية بين اللامركزية والديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (4): مقومات الحوكمة المحلية الرشيدة..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (5): مساهمة الجمعيات في التنمية حسب طبيعة النشاط في الجزائر..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (6): تطور حركية القطاع الخاص في الجزائر (2011-2019)..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (7): مؤشر الشراكة مع القطاع الخاص في تفعيل الاستثمار المحلي (2011-2019)..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (8): مؤشر مساهمة القطاع الخاص في دعم قطاعات التنمية المحلية (2002-2018)..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (9): مؤشر مساهمة القطاع الخاص في دعم الناتج المحلي الخام (2011-2019)..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (10): مؤشر الشراكة مع القطاع الخاص في ترقية التشغيل (2011-2019)..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (11): فعالية الجماعات المحلية في الأداء التنموي التشاركي بالجزائر (2011-2019) -%-... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (12): دور الديمقراطية التشاركية في تحسين الأداء التنموي المحلي بالجزائر (2011-2019) -%-..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (13): الديمقراطية التشاركية والمساءلة الاجتماعية في الجزائر (2011-2019) -%-..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (14): أثر الديمقراطية التشاركية في تعزيز الرقابة على التنمية المحلية في الجزائر (2011-2019) -%-.. **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (15): الديمقراطية التشاركية ومراقبة الفساد في الجزائر (2011-2019) -%-..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (16): دور الديمقراطية التشاركية في حوكمة سياسات التنمية المحلية (2011-2019) -%-.. **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (17): مؤشر جودة تشريع الديمقراطية التشاركية في الجزائر (2011-2019) -%-..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (18): دور الإصلاح في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر (2011-2019) -%-..... **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم (19): حوكمة التسيير المحلي من منظور تطبيق الديمقراطية التشاركية (2011-2019) -%-. **Erreur ! Signet non défini.**

شكل رقم رقم (20): توزيع مقاعد المجلس الشعبي المنتخب على الأحزاب السياسية ببلدية سعيدة (2012-2017)..... 19

شكل رقم رقم (21): توزيع مقاعد المجلس الشعبي المنتخب لبلدية سعيدة (2017-2022)..... 23

شكل رقم (22): تطور ميزانية التجهيز والاستثمار للتمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2010-2019)..... 34

شكل رقم (23): معدلات الإنفاق على برامج التمويل الذاتي ببلدية سعيدة حسب الفرع (2011-2014) -%-..... 37

شكل رقم (24): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج التمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2011-2014) -%-..... 38

شكل رقم (25): معدلات الإنفاق على برامج التمويل الذاتي لبلدية سعيدة حسب الفرع (2015-2019) -%-..... 40

شكل رقم (26): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج التمويل الذاتي ببلدية سعيدة (2015-2019) -%-..... 41

شكل رقم (27): مساهمة المخطط البلدي للتنمية في تمويل برامج التنمية ببلدية سعيدة (2010-2014)..... 43

شكل رقم (28): معدلات الإنفاق العام على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2010-2014)..... 44

شكل رقم (29): تطور معدل نمو الإنفاق على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2010-2014)..... 46

شكل رقم (30): متوسط الإنفاق على مخططات التنمية لبلدية سعيدة حسب القطاع الفرعي (2010-2014)..... 47

شكل رقم (31): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2010-2014).....48
شكل رقم (32): مساهمة المخطط البلدي للتنمية في تمويل برامج التنمية ببلدية سعيدة (2015-2019).....50
شكل رقم (33): معدلات الإنفاق العام على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2015-2019).....50
شكل رقم (34): تطور معدل نمو الإنفاق على برامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2015-2019).....51
شكل رقم (35): متوسط الإنفاق على مخططات التنمية لبلدية سعيدة حسب القطاع الفرعي (2015-2019).....52
شكل رقم رقم (36): معدلات الإنجاز التنموي لبرامج مخططات التنمية لبلدية سعيدة (2015-2019).....53
شكل رقم (37): النموذج النظري لبيانات الدراسة الميدانية.....96
شكل رقم (38): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الأولى من منظور المواطن المحلي.....153
شكل رقم (39): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثانية من منظور الجمعيات المحلية.....158
شكل رقم (40): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثالثة من منظور المواطن المحلي.....162
شكل رقم (41): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثالثة من منظور الجمعيات المحلية.....163
شكل رقم (42): نموذج علاقة التأثير الأحادي بين متغيرات الفرضية الإحصائية الثالثة من منظور المنتخب المحلي.....165
شكل رقم (43): النموذج البنائي المتكامل لمعامل التحليل التوكيدي من منظور المواطن المحلي.....169
شكل رقم (44): النموذج البنائي المتكامل في تحليل المسار من منظور الجمعيات المحلية.....171
شكل رقم (45): النموذج البنائي المتكامل في تحليل المسار من منظور المنتخب المحلي.....174

# فهرست

فهرست

**العنوان**.....**الصفحة**

مقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini**.

**القسم الأول: الإطار العام للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، والواقع في الجزائر** .....**27**

الفصل الأول: طبيعة العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: نشأة الديمقراطية التشاركية في الفكر السياسي..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثالث: المداخل المفسرة لنظرية الديمقراطية التشاركية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الرابع: دواعي ظهور الديمقراطية التشاركية..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الخامس: تطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال تجاربها العالمية..... **Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية ومقوماتها الأساسية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثالث: خصائص ومقومات التنمية المحلية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الثالث: أهمية الديمقراطية التشاركية وركائزها في التنمية المحلية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: أهداف الديمقراطية التشاركية في تدبير الشؤون العمومية المحلية . **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: الأطراف الأساسية في الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثالث: الديمقراطية التشاركية وصنع القرار التنموي المحلي ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الرابع: متطلبات الديمقراطية التشاركية الناجحة في التنمية المحلية..... **Erreur ! Signet non défini**.

خلاصة واستنتاجات..... **Erreur ! Signet non défini**.

الفصل الثاني: الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين تعدد الفواعل وإشكالية الممارسة في التنمية المحلية.**ur ! Signet non défini**

المبحث الأول: المقاربة القانونية للديمقراطية التشاركية في الجزائر..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الأول: الأطر الدستورية للديمقراطية التشاركية في الجزائر..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثاني: معالم الديمقراطية التشاركية في النصوص القانونية الجزائرية ..... **Erreur ! Signet non défini**.

المطلب الثالث: تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال قانون البلدية رقم 11-10.**rreur ! Signet non défini**

المبحث الثاني: فواعل الديمقراطية التشاركية في الجزائر وتحديات دورها التنموي. **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الأول: البلدية كفاعل في التنمية المحلية بالجزائر ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثاني: ظهور جمعيات المجتمع المدني كطرف في التنمية المحلية بالجزائر .. **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الثالث: ميلاد القطاع الخاص كشريك في التنمية الاقتصادية بالجزائر .. **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الثالث: تقييم واقع تطبيق الديمقراطية التشاركية في العمل التنموي بالجزائر. **Erreur ! Signet non défini**
المطلب الأول: مساهمة الديمقراطية التشاركية في تحقيق فعالية السياسة التنموية المحلية بالجزائر. **Erreur ! Signet non défini**
المطلب الثاني: دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل الرقابة على سياسات التنمية المحلية بالجزائر. **Erreur ! Signet non défini**
المطلب الثالث: إشكالية تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الرابع: مشروع كابدال كاستراتيجية لترقية الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر. **Erreur ! Signet non défini**
خلاصة واستنتاجات..... **Erreur ! Signet non défini.**
**القسم الثاني: واقع التنمية المحلية من منظور تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية ببلدية سعيدة في الفترة (2011-2019)** ..... **213**
الفصل الأول: مشاركة بلدية سعيدة في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية .....3
المبحث الأول: ثنائية المجلس الشعبي المنتخب والديمقراطية المحلية ببلدية سعيدة .....4
المطلب الأول: مكانة المجلس الشعبي البلدي المنتخب في الديمقراطية المحلية.....6
المطلب الثاني: تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب حسب قانون البلدية 11-10 .....9
المطلب الثالث: دور القيادة الديمقراطية في حوكمة تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب .....13
المطلب الرابع: مشاركة الأحزاب السياسية في التسيير المحلي ببلدية سعيدة.....17
المبحث الثاني: حدود مشاركة المجلس الشعبي المنتخب في تجسيد التنمية ببلدية سعيدة .....26
المطلب الأول: وسائل تحقيق التنمية المحلية من منظور الاستقلالية.....27
المطلب الثاني: مساهمة بلدية سعيدة من خلال التمويل الذاتي في تحقيق التنمية المحلية .....32
المطلب الثالث: دور بلدية سعيدة في تجسيد برامج المخطط البلدي للتنمية .....42
المطلب الرابع: تقييم دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية.....55
المبحث الثالث: تحديات تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية ببلدية سعيدة .....58
المطلب الأول: تحدي المشاركة السياسية وعائق بنيتها الثقافية لدى المجتمع المحلي .....58
المطلب الثاني: تحدي ديمقراطية القيادة في تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب.....62

المطلب الثالث: قصور دور اللجان المنتخبة في الديمقراطية التشاركية المحلية ..... 75
المطلب الرابع: تحدي استقلالية الديمقراطية التشاركية المحلية..... 79
خلاصة واستنتاجات..... 84
الفصل الثاني: ممارسات الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام ببلدية سعيدة (دراسة ميدانية) ..... 86
المبحث الأول: الإطار المنهجي والخصائص السيكومترية في الدراسة الميدانية ..... 87
المطلب الأول: التقنيات المستخدمة في الدراسة الميدانية ..... 87
المطلب الثاني: مجال وخصائص مجتمع الدراسة الميدانية ..... 101
المطلب الثالث: الخطوات الإجرائية في تصميم أداة الدراسة الميدانية..... 106
المطلب الرابع: الخصائص الديمغرافية لمجتمع البحث..... 124
المبحث الثاني: المعالجة الكمية لبيانات البحث الميداني ..... 130
المطلب الأول: عرض وتحليل وتفسير البيانات حول عبارات المحور الأول ..... 131
المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير البيانات حول عبارات المحور الثاني ..... 135
المطلب الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات حول عبارات المحور الثالث..... 143
المبحث الثالث: نتائج الدراسة على ضوء اختبار ومناقشة الفرضيات (معالجة كيفية)..... 152
المطلب الأول: مناقشة الفرضية الإحصائية الأولى على ضوء قياس دور المواطنين..... 152
المطلب الثاني: مناقشة الفرضية الإحصائية الثانية على تقدير دور الجمعيات المحلية..... 157
المطلب الثالث: مناقشة الفرضية الإحصائية الثالثة على ضوء أبعاد تكريس الحوكمة المحلية التشاركية..... 161
المطلب الرابع: مناقشة الفرضية العامة للدراسة على ضوء اختبار صدق النموذج النظري..... 168
خلاصة واستنتاجات..... 176
خـاتمة..... 178
قائمة المصادر والمراجع ..... 193
قائمة الجداول..... 227
قائمة الأشكال..... 228
فهرست ..... 231

**Abstract:**

The last years of the previous century have seen a growing interest in participatory democracy, and it has become the center of the development of political systems, through which it seeks to streamline governance and management governance, until its resonance reaches local development systems. This interest is part of the broadening of the scope of participation of actors and partners in the management of public affairs, and the reduction of the role of the state and its institutions in local governance as a modern starting point for streamlining public policies from an organizational and a democratic perspective.

Participatory democracy has emerged as one of the modern models that addresses the problem of activating local development policies in the context of the crises of representative democracy, and because the lack of programs and projects in response to public satisfaction, in exchange for the lack of participation of citizens, civil society and the private sector , have made it a new approach that uses its philosophy and mechanisms as a recipe that addresses performance imbalances Local Development.

In this regard, research revolves around participatory democracy and its privilege in achieving local development and its role in the democratization of the management of public affairs, activating the role of the People's Council by enshrining it as the basis of local democracy and a space for the practice of citizenship and development action , and work to integrate its elements into the development work, and strive to improve its practices and modeling its applications, and open partnership with all different and multiple parties and actors, with the intention of establishing good governance.

Accordingly, the study aims to address the variety of participatory democracy and its links with local development, while highlighting the case of Algeria, and attempts to highlight its practiced and applied reality by analyzing the environmental components, that are integrated into it and explaining the effectiveness of its institutions and actors with a view to a participatory development approach, with a tripartite role between civil society, the private sector and the People's Council, as well as the completion of an exploratory study measuring the extent of the application of the mechanisms of the participatory approach in the space of local management and public affairs management at the level of the municipality of "Saida".

Among the results of this study: In its theoretical part, it concluded that local participatory democracy has proven its worth in many of its public affairs management experiences and has helped to empower local actors and govern local development policies.

In its order, and that it is the artery of activating the role of institutions and community actors in democracy and local development.

Then in the practical part: Regarding the study of the case of Algeria through a happy commune, it was concluded that the embodiment of local participatory democracy in the commune is still elusive, and that cultural specificities, organizational and behavioral determinants studying the roles of actors have not allowed it to rise to the required level, and to intercept its shortcomings in the processes of method development and activation of participatory management models in local democracy, which requires a review of the development model and reform of its components, based on a solid diagnosis of the elements of its environment in harmony with social transformations, and an understanding of the peculiarities of the system of municipal popular councils elected in Algeria as an entry point for an integrated and independent public policy Levels.

**Keywords:** participatory democracy, local development, civil society, private sector, associations, people's municipal council, Algeria.